





کتابخانه حضرت شاه

خطه في الفقه
امام جامع المسالك
مؤلف كتاب التبيين
في شرح مسالك
الشيخ الميرزا محمد باقر
اصح الابرار

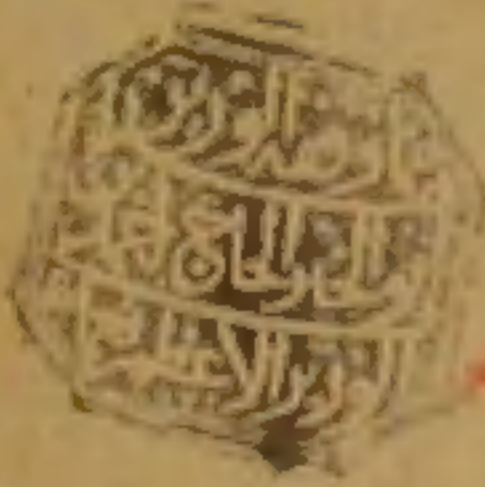
١٦ اسم الدور
قائمة
٢٣

بیت
قد استعمل بالبيع الشرعي الى سائر الناس
المحتاج الى حمة ربه الصديق
التي تستعمل بها في لازال
بالعقار حرة في وائل ياذر الما
في حدود حمة حرة والف



بسم الله الرحمن الرحيم
 المحمد الذي اجزل احسانه وانزل قرانه وقد
 فيه قواعد دينه وقرانه اركان ثم جعل الي رسول تبيان
 فوضح ذلك في حياته ثم تفرقوا بعد وفاته يبتغون
 من الله فضله ورضوانه فلما فتحت الامصار وعلت
 كلمة التوحيد في الافطار وضرب الايمان جراته في
 كل منهم علي تحصيل الزاد وقطن بحل من اطراف البلاد
 وسنانه يفيد ما علمه لا تباعة ويوضح ما فهمه لا شياعة
 اهل الضبط والقيان فشا من اتباعهم جم غفير فتمروا
 في العلوم اي شئير حتى بلغوا منها اعلام مكانه واجهروا
 غاية الاجتهاد في تحري الصواب والمراد طلبا لادى الامانة
 فاختلصوا الشك اجتهدوا في طلب الحق وكان اختلافهم
 رحمة للخلق فبحان الحكيم سبحانه **احمد** حمد الفيد
 الابانة ويزيد في الفطانة واشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له ما اعظم سلطانه واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله وجيبه وخليفة الذي عظمه وحماه وصانته
 وابته بالنصر والتأييد والاعانة صلى الله عليه وعلى آله
 واصحابه صلاة ترحم لقاء بها مينا وتبلغ يوم الفرع اكبر
 ايمانه **اما بعد** فان معرفة الاجماع واختلاف العلماء من
 اهم الاشياء ولكل امر لازم في حق المجتهد والمحكم لا سيما
 ائمة المذاهب الاربعة الذين حصلوا بقولهم في المشرق
 والمغرب

والمغرب فالاجماع قاعدة من قولهم الاسلام يكفر من
 خالفه على قول العلماء اذا قامت الحجة بان لجماع تامة
 ويسوغ الانحياز علي من فعل ما يخالفه والملائم والخلاف
 بين الائمة الاعلام من حمزة هذه الائمة التي ما جعل عليها
 في الدين من خرج للطف والاكرام وهذا مختصر انشا
 الله تعالى نافع لكثير من مسائل الخلاف والوفاق جامع
 اذ كرها مجردة عن الدليل والتعليل ليسهل حفظه علي اهل
 التحصيل ممن يقصد حفظ المسائل المذهب فقط
 ورتبت علي اقرب طريق واحسن منط وسميته **رحمة الائمة**
 في اختلاف الائمة جعله الله عملا صالحا وسببا لاجتماع
 به امين **تنبيه** اذا كان في المسئلة خلاف لاحد من
 الائمة الاربعة اكتفت بذلك ولا اذكر من خالف فيها من
 غيرهم فان لم يكن احد منهم خالف في تلك المسئلة وكان
 فيها خلاف لغيرهم احتجت الي ذكر المخالف وليظهر
 ان في المسئلة خلافا وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو
 حسي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة** لا تصح الصلاة
 الا بطهارة لا يمكنه بالاجماع واجمع العلماء علي وجوب الطهارة
 بالما عند وجوده مع امكان استعماله وعدم الاحتياج
 اليه والتمتع عند فقد بالتزاي واجمع فقها الامصار علي
 ان مياة الائمة البحار عندها واجاجها بمنزلة واحدة
 في الطهارة والتطهير كغيرها من المياة الا ما يحكي نادر



ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للصنورة
 واجاز قوما اليتيم مع وجوده وانفق العلماء على انه لا تصح
 الطهارة الا بالماء **وحكي** عن ابي ليلى والاصم جواز الطهارة
 بسائر المايعات وكذلك لا تزال النجاسة الا بالماء عند
 مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تزال بكل
 ما يج طاهر **فصل** اما المشمس مكره على الاصم من
 مذهب الشافعي والمختار عند متاخرى اصحابه
 عدم كراهته وهو مذهب الائمة الثلاثة والمالحن
 غير مكره بالاتفاق ويحكي عن مجاهد كراهته وكراهة
 ائجد المسخن بالنجاسة **فصل** اما المستعمل في فرض
 الطهارة طاهر غير مطهر على السهو من مذهب ابي
 حنيفة والاصم من مذهب الشافعي واحمد ومطهر عند
 مالك ونجس في رواية عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف
 وما الورود والخلاف لا يتطهر به بالاتفاق **فصل** اما
 المتغير بالنزع من الطاهرات تغير كثيرا
 لا يتطهر به عند مالك والشافعي واحمد واجاز ذلك
 ابو حنيفة واصحابه وقالوا تغير الماء بالطاهر لا يمنع الطهارة
 ما لم يطبخ به او يغلب على جزائه واما المتغير بطول الوقت
 ظهور بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين انه يتطهر بوضوء
 والوضوء من ماز من زمير عند احمد صيانة له **فصل**
 ليس للنار والشمس في ازالة النجاسة تأثيرا لا عند ابي

حنيفة

ابو حنيفة حتى ان جلد الميتة اذا جف في الشمس طهر عنده
 بلاد بج وكذلك اذا كان على الارض نجاسة فحفت في
 الشمس طهر موضعها وحانت الصلوة عليه اليتيم وكذلك
 النار تنزل النجاسة عنده **فصل** اذا كان الماء الكدرون
 قلبي نجس نجس بملاقات النجاسة وان لم يتغير عند ابي
 حنيفة والشافعي واحمد في احدي روايتيه وقال مالك واحمد
 في روايته الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان بلغ قلبي و
 خمائة رطل بالمعداد ي تقرىا وبالدم شقي نحو مائة و
 ا رطل وبالمساحة نحو ذراع وربع طول وعرض وعقاله
 يتنجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد وقال مالك ليس للماء الذي
 تحله النجاسة قدر معلوم ولكنه متى تغير لونه او طعمه او ريحه
 تنجس قليلا كان وكثيرا **وقال** ابو حنيفة لا اعتبار
 بالاختلاط متى اختلطت النجاسة بالماء نجس ان يكون
 كثير او هو الذي اذا حرك احد جانبيه لم يتحرك الاخر
 فالجانب الذي لم يتحرك لم ينجس والجاري كالماء الكدرون
 حنيفة واحمد وعلى القول الجديد الراجح من مذهب الشافعي
وقال مالك الجاري لا ينجس الا بالتغير قليلا كان وكثيرا هو
 القديم من قول الشافعي واختاره جماعة من اصحابه كالنوع
 وامام الحرمين والغزالي قال النووي في شرح المذهب وهو
 قوي **فصل** استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب
 والوضوء للرجال والنساء سمي عنه بالاتفاق فهي محرمة الا في

عن من عمر رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا
 كان الماء ثلثين لم ينجس شي وفي
 رواية لم يجل اجبت رواه الحسن

قول الشافعي وقال داود اثمًا يجره الشرب خاصة واتخاذها
محرم عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الأصح من مذهب
الشافعي والمصنف بالذهب حرام بالاتفاق وبالفضة حرام
عند مالك والشافعي وأحمد إذا كانت الصبة كبيرة لزمه
فصل والسواك سنة بالاتفاق وقال داود هو واجب
وزاد إسحاق فقال إن تركه عامدا بطلت صلاته وهل يكره
للصائم بعد الزوال قال أبو حنيفة ومالك لا يكره وقال
الشافعي يكره وعن أحمد روايتان كالمذهبيين واختان وجب
عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هو مستحب
باب النجاسة أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى
عن داود أنه قال يطهران فقامع تحريمها واتفقوا على أنها إذا
تخللت بنفسها طهرت فإن خللت بطرح شيء فيها لم تطهر عند
الشافعي وأحمد وقال مالك لا يكره تخليلها فإن خللت طهرت
وخلت وقال أبو حنيفة يباح تخليلها وتطهر إذا تخللت
وتخل **فصل** والكلب نجس عند الشافعي وأحمد ويعسل الأنا
من ولوغه فيه سبعة نجاساته وقال أبو حنيفة بنجاسته
ولكن جعل غسل ما نتجس به كغسل سائر النجاسات فإذا
غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفي والإفلا بد من غسله
حتى يغلب على ظنه إزالته ولو بعشرين غسله وقال مالك
هو طاهر لا نجس ما ولغ فيه لكن يغسل الأنا تغيد ولو دخل
الكلب يده أو رجله في الأنا وجب غسله سبعة كالألوع

خلافًا

خلافًا لما لك فإنه يخص ذلك بالولوغ **فصل** والخنزير حرام
كالكلب يغسل ما نتجس به سبع مرات على الأصح من مذهب
الشافعي قال النووي الرابع من حيث الدليل أنه يكفي في
الخنزير غسله وحده بلا تراب ولهذا قال أكثر العلماء وهو
المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ومالك
يقول يطهره حيًا وليس لنا دليل واضح على نجاسته في
حال حياته وقال أبو حنيفة يغسل كسائر النجاسات **فصل**
وأما غسل الأنا والثوب والبدن من سائر النجاسات غير
الكلب والخنزير فليس فيه عدد عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي وعن أحمد روايات أشهرها وجوب العدد
في غسل سائر النجاسات غير الأرض فيغسل الأنا سبع مرات
وفي رواية ثلاثا وعنه رواية في إسقاط العدد فيما عدا الكلب
ويكفي الرش على البول صبي لم يطعم غير اللبن ويعسل من بول
الصبي عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك بولها
وهما في حكم سواهما وقال أحمد بول الصبي ما لم يأكل الطعام طاهر
فصل جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ إلا جلده الخنزير عند
أبي حنيفة وأظهره الروايتين عند مالك أنها لا تطهر لكنها
في الأشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر المبيعات وعند
الشافعي تطهر الجلود كله بالدباغ إلا جلده الكلب والخنزير
وما تولد منه أو من أحدهما وعن أحمد روايتان أشهرها
لا تطهر ولا يباح الاستفاد بها في شيء كالميتة وحلي عن

الزهرى انه قال ينتفع بحاود المبتات كلما من غير دباغ **فصل** والدكة لا تغل شيئا فيما لا يوكل عند الشافعي واحمد
 واذا دكيت صارت ميتة وعند مالك تغل الا في الخنزير واذا
 دكى عنده سبع او كلب فجعل طاهر يجوز بيعه والوصوفيه
 واذا لم يدك وكذا عند ابي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم
 وجلد طاهر الا ان اللحم عنده محرم وعند مالك مكره **فصل**
 شعر الميتة غير الادوية نجس عند الشافعي وكذا ا
 الصوف والوبر وقال مالك هو طاهر مطلقا لان مما لا يحل
 الموت سوا كان يوكل لحمه كالنعم والخيول والاكهار والكلب
 فعندك شعر الكلب والخنزير طاهران في حال الحيوة والموت
 والصحيح من مذهب احمد طهارة الشعر والوبر والصوف
 وهذا مذهب ابي حنيفة وزاد على ذلك فقال بطهارة القرن
 والسنن والريش والعظم اذ لا روح فيها وحكي عن الحسن
 والاوزاعي ان الشعور كلها نجسة لكنها تطهر بالغسل
 واختلف الائمة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير في الخرز
 فرخص فيه ابو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعي وكرهه
 احمد وقال الخزي بالليف احب الي **فصل** ما لا نفس له سائل
 كالخمل والنمل والخنفساء والعقرب اذا ماتت في شيء من
 المايعات لا تنجسه ولا تقصد عند ابي حنيفة ومالك وانه
 طاهر في نفسه والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المايح
 ولكنه نجس في نفسه بالموت وهذا مذهب احمد ومذهب

الشافعي

الشافعي ان الدود المتولد في الماكول اذا مات فيه لا نجسه
 ويجوز اكله معه وما يعيش بالماكا لضيق اذا مات
 في ما يسير نجسه عند الثلاثة خلا في حنيفة **فصل**
 والجراد والسمل طاهران بالاجماع وفي نجاسة الادوية
 بالموت للشافعي قولان اصحهما لا ينجس وهو مذهب مالك
 واحمد وقال ابو حنيفة ينجس لكن يطهر بالغسل والحنبل والحائض
 والمشرى اذا غسروا واحد منهم يده في انا فيه ما قليل والماء
 باق على طهارته بالاجماع **فصل** وسور الكلب والخنزير
 عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وسور ما سواهما طاهر لكن
 الاصح من مذهب احمد ان سور سباع البهائم نجس وقال
 مالك بطهارة السور مطلقا واتفق الائمة الثلاثة على ان سور
 البغل والكار طاهر غير مطهر وحكي عن ابي حنيفة الشك
 في كونه مطهرا وفائدة ان من لم يجد ما توطأ به مع اليتم
 والاصح من مذهب احمد نجاسته والتفقوا على نجاسته **طهارة**
 وما دونها في الخلقة وحكي عن ابي حنيفة انه كره سور
 الحرة وحكي عن الاوزاعي والثوري ان سور ما لا يوكل
 لحمه نجس غير الادوية **فصل** الاصح من مذهب الشافعي
 ان سائر النجاسات يستوي قليلها وكثيرها في حكم الانزلة
 فلا يعفى عن شيء منها الا بتعددا لا حثرا عنه عاليا كدم
 البثرات وكذا الدمامل والقروح ودم البواغيث وونيم
 الذباب وموضع الفصد والحجامة وطين السارح وهذا

وهذا مذهب مالك إلا أن عندة قليل سائر الدماء معفو عنه
وقال أبو حنيفة دم القمل والبراغيث والبق طاهر واعتبر
أبو حنيفة قدر الدرهم البعلى فجعل ما دونه معفو عنه
فصل والرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة بالإتفاق
ويحكي عن أبي حنيفة أنه قال بطهارتها والبول والرقث
نجس عند الشافعي مطلقا وقال مالك وأحمد بطهارتها من
ما كول اللحم وقال أبو حنيفة درق الطير لما كول اللحم
والعصافير طاهر وما عداه نجس وحكي عن الشعبي أنه قال
أبول جميع البهائم الطاهرة طاهر **فصل** والمني من الأدي
نجس عند أبي حنيفة ومالك قال يغسل بالماء طبا كان أو
وقال أبو حنيفة يغسل برطب ويغسل بالأسا والأصم من مذهب
الشافعي طهارة المني إلا من الكلب والخنزير والأصم
من مذهب أحمد أنه طاهر من الأدي **فصل** واختلفوا
في البز يخرج منها فارة وقد كان توضع فيها فقال أبو حنيفة
أن كانت متفسخة أعاد صلوة ثلاثة أيام ولا فصلوة يوم
وليلة وقال الشافعي وأحمد إن كان الماي سيرا أعاد من
الصلوة ما يغلب على ظنه أنه توضع فيها بعد وقوعها
وان كثير ولم يتغير لم يعد وان تغير أعاد من وقت
التغير ومذهب مالك أنه إن كان معتنا ولم تتغير وصا
فهو طاهر ولا إعادة على المصلي وإن كان غير معتن
روايتان أطلق أبو القاسم من صحابه القول بالنجاسة **فصل**
لو اشتبه

لو اشتبه ما طاهر نجس فإن كان معه أو اتى بعضها طاهر
وبعضها متنجس فهل يجتهد في ذلك ويتحريم لإقال الشافعي
يتحريم ويتوضأ بالطاهر على الأغلب عندة وقال أبو حنيفة
إن كان عدد الطاهر أكثر جاز التحريم قال أحمد لا يتحريم
الأواني أو يخلطها ويقيم واختلف قول مالك فحكي عنه عدم تحريم
والتحريم ولو كان معه نوي أن نجس وطاهر واشتبهما صلي في كل
منهما عند الثلاثة خلافا لأبي حنيفة والشافعي فإن عندهما تحريم
فيهما **باب أسباب الحدث** الخارج المعتاد من السبلين
وهو البول والغائط ينقض الوضوء بالإجماع وأما النادر
كالدرود والريح من القمل والحصاة والاستحاضة والمذي
أيضا إلا عند مالك واستثنى أبو حنيفة الريح من القمل فقال
لا ينقص والمني ناقض عند الثلاثة والأصم من مذهب الشافعي
أنه لا ينقض وإن أوجب الغسل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك
وبالمني **فصل** واتفقوا على أن من فرج يعضون أعضائه
غير يده لا ينقض وضوءه واختلفوا في من مس فرجه فقال أبو
حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقا على أي وجه كان وقال الشافعي
ينقض بالمس باطن كفردون طاهرة سواء كان بشهوة أو غيرها
والمشهور عن أحمد أنه ينقض بباطن كفه وبظاهرة والريح
من مذهب مالك أن مسه بشهوة انتقض ولا **فصل**
وأما من فرج غيره فقال الشافعي وأحمد ينقض وضوءه
صغيرا كان الممسوس أو كبيرا حيا أو ميتا وقال مالك لا ينقض

مس الصغير وقال أبو حنيفة لا ينفق بحال هل ينفق
وضوء المسوس أم لا قال مالك ينفق وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا ينفق وأجمعوا أنه لا وضوء على من سئل شيب ولو من
غير حائل وانفق الثلاثة على أنه لا يجب وضوء من سأل أمر
ولو بشهوة وقال مالك يا حبان واختلفوا فيمن سئل حلقه الذر
فقال أبو حنيفة ومالك لا ينفق وقال الشافعي وأحمد ينفق
وعن الشافعي قول وعنه أحمد رواية أنه لا ينفق **فصل**
واختلفوا في مس الرجل المرأة فذهب الشافعي إلى انتقاض
رجل حال إذا لم يكن حائل والصحيح من مذهبه استئنا
المحارم ومذهب مالك وأحمد أنه إن كان بشهوة انتقض
ولا فلا ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينفق إلا إن ينشئ ذكره
فينتقض بالسر ولا ينتشر جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينفق
إلا إن ينشئ وإن انتشر وقال عطاء بن مسرور جنبته لا تحل
له انتقض وإن حلت كزوجته وأمنته لم ينفق والراجح
من مذهب الشافعي أن الممسوس كله مس وهو مذهب
مالك وعنه أحمد رواية **فصل** وانفقوا على أن نوم المضطجع
والمسكين ينفق وضوء واختلفوا فيمن نام على حالة من
أحوال المصلين فقال أبو حنيفة لا ينفق وضوء وإن
طال نومه فإن وقع على جنبه أو اضطجع انتقض وقال
مالك ينفق في حال الركوع والسجود إذا طال دون القيام
والقعود وقال الشافعي في الجديان نام ممكنا مقعدا
لم ينفق

لم ينفق وألا انتقض وقال في القدر لا ينفق على هيئة
من هيات الصلوة وعن أحمد روايات المختارة أنه إن طال
نوم القيام والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء قال
الخطابي هذا أصح الرقايات ولا فرق عند الشافعي بين طول
النوم وقصره وإن رأي المناومات ما دام ممكنا مقعدا
من الأرض إذا النوم ليس يحدث في نفسه وإنما هو مظنة
للحدث **فصل** والخارج الجسم من البدن من غير السبيلين
كالرعاف والفضد والقيء والحجامة لا وضوء منه عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء بالدم إذا سال
والقيء إذا لم يفر وقال أحمد إن كان كثيرا فافحشا انتقض
رواية واحدة وإن كان يسيرا فعنه وإيتان **فصل**
والقهقهة في الصلوة تبطلها بالإجماع وهل ينفق وضوء
قال مالك والشافعي وأحمد لا ينفق وقال أبو حنيفة وأصحابه
ينفق وما مسته النار كالطعام المطبوخ والخبر لا وضوء
منه بالإجماع وحكي عن بعض الصحابة كان عمر وأبي هريرة
وزيد بن ثابت إيجاب الوضوء منه وأكل لحم الخنزير
ولا ينفق وضوء على الجدي الرشح من مذهب الشافعي
وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال أحمد ينفق وهو
القديم المختار عند أصحاب الشافعي وغسل الميت
لا ينفق وضوء عند الثلاثة وقال أحمد **فصل** وانفقوا
على أن من يقن الطهارة وسك في الحدث فانه باق على

على طهارته الأمانة فان ظاهر مذهبه انه يبي على الحدث
ويؤصو وقال الحسن ان سلك في الحدث وهو في الصلوة
بي على يقينه ومضي في صلوة وان كان في غير الصلوة
أخذ بالشك **فصل** لا يجوز من المصحف ولا حمل الحديث
بالإجماع وحكي عن داود وغيره الجواز في حمل
بغلاف وعلاقة الأعداء الشافعي ويجوز عنده حمل في
المنعم وتفسير ودناير وقلب ورفعة بعود **فصل**
واستقبال القبلة واستدبارها لفضاها جازم بالصحة
عند الشافعي ومالك وفي أسهم الروايات عن أحمد وقال
أبو حنيفة وأحمد في رواية الأخرى بكراهة مطلقا في الصحرا
والنبيان جميعا وقال داود يجوز الاستدبار والاستقبال
في الموضعين جميعا **فصل** الاستنجاء واجب عند مالك
والشافعي وأحمد لكن عند مالك رواه انه ان صلى ولم
يستنجي صحت صلاته وقال أبو حنيفة هو مستحب وليس
بواجب وهي رواية عن مالك قال أبو حنيفة فان صلى ولم
يستنجي صحت صلوة وجعل محل الاستنجاء مقدرا يعتبر به
سائر النجاسات على جميع المواضع بالدرهم البعير وقال
أبو جوب النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا زادت على
مقدار الدرهم ولا يجوز الإقتضار في الاستنجاء بالحجارة
على أقل من ثلاثة أحجار عند الشافعي وأحمد وان حصل
الاتفاق بأقلها والمراد ثلاث مسحات فاذا كان حجر له ثلاثة

أطراف

ثلاثة أطراف جزأ إذا اتفقوا لم تنق الثلاثة نراد من أبعاضها
حتى يحصل الاتفاق قالت أبو حنيفة ومالك لا اعتبار بالاتفاق
فان حصل حجر واحد لم يستحب التراب إلا عليه ويجوز
الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة من الخرف والأحجار
بالإجماع وحكي عن داود انه قال يجوز بما سوي الأحجار
الشافعي وأحمد انه لا يجري في الاستنجاء عظم ولا روث وقال
أبو حنيفة ومالك لا يجري ولكن يستحب عندهما انه لا يستنجي بها
باب الوضوء النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء
والتييم عندك في العلم فلا نضح طهارة إلا بنية وقال
أبو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك إلى النية إلا التييم فإنه لا
يدفع من النية ومحل النية القلب والكامل ان ينطق بالنية
بما نواه بقلبه وقال مالك بكراهة النطق باللسان ولو اقتصر
على النية بقلبه اجزأ بالاتفاق بخلاف عكسه **فصل**
والنسيئة عند الوضوء مستحبة ليست بواجبة الثلاثة وأصح
الروايتين عن أحمد انها واجبة **وحكي** عن داود انه قال
لا يجري وضوءها سواء تركها عامدا أو ناسيا وقال
إسحاق ان شربها اجزأ طهارته والأفلا وغسل البدن
فيل الطهارة مستحب غير واجب بالاتفاق وحكي عن
أحمد انه واجب ذلك من يوم الليل دون النهار وقال
بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا تعيدا للنجاسة فإن
ادخل يده في الأنا قبل غسلها لم يفسد الماء إلا عند الحسن

البصري والمضمضة ولا يستشق **فصل** سنتان في الوضوء والغسل
 عند مالك والشافعي وقال أحمد بوجوبها وقال أبو حنيفة
 بوجوبها في الغسل دون الوضوء وتخليل اللحية الكثة في
 الوضوء سنة بالاتفاق **فصل** وحده الوجه ما بين منابت
 شعر الرأس غالباً ومنتهى اللحية طوله ومن الأذن إلى الأذن
 عرضاً عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين شعر اللحية والأذن
 ليس من الوجه ولا يجب غسله معه في الوضوء بالاتفاق وقال
 زفر لا يدخلان **فصل** ويجزي في مسح الرأس في الوضوء عند
 الشافعي ما يقع عليه الاسم ولا تشمين اليد للمسح وقال مالك
 وأحمد في ظاهر الروايات عنه يجب مسح جميع الرأس وعند
 أبي حنيفة روايتان أشهرها أنه لا بد من مسح ربع الرأس ثلاثة
 من أصابعه حتى لو مسح بأصبعين ولو مسح الرأس لم تجزئه ومسح
 على العمامة دون الرأس لغزير **فصل** لا يجوز عند أبي
 حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد يجوز أن بشرط أن يكون
 تحت الحنك منها شيء رواية واحدة وهل يشترط أن يكون
 قد لبسها على ظهر عنقه روايتان وهل وان كانت مدورة
 لا دابة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة
 على قناعها المستند برأيه تحت حلقها روايتان والمسنون في
 الرأس عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مسح واحدة وعند
 الشافعي ثلاث مسحات **فصل** والأذنان عند أبي حنيفة
 ومالك وأحمد من الرأس فيمسحهما معه وقال الشافعي

مسح

الأذنين سنة على جملها يمسحان بما جديد بعد مسح الرأس
 وقال الزهري من الوجه يغسل ظاهرها وباطنها مع
 الوجه وقال الشعبي وجماعته ما قبل منها من الوجه يغسل
 معه وما ادبر منها من الرأس مسح معه ولا يجوز الاقتصار
 بالمسح على الأذنين عوضاً عن مسح الرأس بالإجماع وهل
 يسن تكرار مسح الأذنين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 في أخرى روايته السنة فيها مرة واحدة وقال الشافعي
 التكرار فيها ثلاثاً سنة وهي رواية عن أحمد ومسح العنق
 من نفل الوضوء عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي ليس
 بذلك سنة وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية أنه سنة
فصل في غسل اليدين في الوضوء مع التمسك بالركبتين
 وحكي عن مالك في الوضوء في الصلاة وحكي عن أبي حنيفة
 في الوضوء في الصلاة **فصل** في ترتيب الوضوء عند أبي حنيفة
 ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والموا لا في
 الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك الموا لا في
 والشافعي فيها قولان أصحهما أنه سنة والمشهور عن أحمد
 أنها واجبة واتفقوا على أنه لا يستحب تنشيف الأعضاء
 من الوضوء ولا يكره إلا في رواية عن أحمد غير مشهورة
 ومن توافقه أن يصل ما ساء لم ينتقض وضوءه بالاتفاق
 وحكي عن الشعبي أنه قال لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس

وغسل الرجلين إلى الكعبين فرض
 بالإجماع عليه مسح

صلوات وقال عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج
بالآية **باب الغسل** لجمع الآية على الرجل
اذ جامع المرأة والتقالختانان فقد وجب الغسل عليهما
وان لم يحصل انزال وحكي عن داود وهو قول جماعة من
الصحابية ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين
والبهيمة عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجب الغسل في فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني
موجب للغسل عند الشافعي وان لم يقارن اللذة وقال ابو
حنيفة لا يجب الغسل في فرج البهيمة الا بالانزال ومالك
لا يغسل الا بخروج مقارنة اللذة ولو اغتسل الجنب ثم خرج
منه مني بعد الغسل قال ابو حنيفة واحمد ان كان بعد البول
فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا وقال مالك لا يغسل عليه مطلقا
وخروج المني يتدفق وغير تدفق بوجوب الغسل
عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد اخرج
بغير تدفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا لخروج المني من
الذكر عند الثلاثة وقال احمد ادفك ونظر فاحتسب انتقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم
الكافر وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك والشافعي
ابو حنيفة والشافعي هو مستحب **فصل** وامر ان البدن على
البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك

مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل الجنب والحائض
باتفاق الثلاثة وقال الكرجل ان يتوضا من فضل وضوء
المرأة اذ لم يشاهدها ووافق احمد على انه يجوز للمرأة الوضوء
من فضل الرجل والمرأة واذا حاضت امرأة وهي جنب
لم تطهرت لجزائها غسل واحد عن الحيض والجنابة بالاجماع
وحكي عن اهل الطاهر انهم يوجبون عليها غسلين **فصل**
والجنب ممنوع من حمل المصحف ومسك بالاجماع ومن
قراءة القرآن قليلا وكثيرا عند الشافعي واحمد وخار
ابو حنيفة قراءة بعض آية او آيتين وحكي عن داود انه
يجوز للجنب قراءة القرآن كله كصيف يشاء **باب**
التيمم التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء **فصل**
او الخوف من استعماله حائزا بالاجماع واختلف الايمه في
نفس الصعيد فقال الشافعي واحمد الصعيد المتراب فلا
يجوز التيمم الا بتراب طاهر او برمل فيه غبار وقال
ابو حنيفة ومالك الصعيد الارض فيجوز التيمم بالارض
واجزائها ولو كحل تراب عليه وبرمل لا غبار فيه ونزاد مالك
فيجوز بما انضل بالارض كالنبات **فصل** وطلب الماء
شرط لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة ليس
وعند احمد روايتان كاملهين اصحهما وجوب
الطلب والجمعوا على انه يجوز التيمم للجنب كما للحدث
وعلى ان المسافر اذا كان معه ما وخشي العطس انه يجسه

عنه

لسرته ويتيمم **فصل** والمسح في الدين للتييم يكون للمرافق
 عند أبي حنيفة وعلى أحد يد من قول الشافعي وعند مالك
 وأحمد المسح إلى المرافق مستحب وإلى الكوفيين جائز وحكي
 عن الزهري أنه قال المسح إلى الأباط **فصل** واجمعوا على أن
 المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلوة بطل
 تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفوا فيما إذا وجد الماء بعد
 دخوله في الصلوة فقال الشافعي إن كانت صلوة ثم سقط
 فرضها بالتييم بان يكون مسافر لم يتبطل صلوة ولا مضى
 وقطعها بالتوضأ أفضل وقال مالك بمضي ولا يقطعها
 وهي صحيحة وقال أبو حنيفة يتبطل تيممه ويلزمه الخروج
 من الصلوة واستعمال الماء إلا في الجنابة والعبد إن قال
 أحمد تبطل مطلقا واجمعوا على أنه إذا رأى الماء بعد فراغه
 من الصلوة لا إعادة عليه وإن كان من الوقت باقيا
فصل التيمم لا يرفع المحدث بالإتيان وقال داود أنه يرفع
 الحدث وهو ضعيف لأنه لو رفع الحدث لما بطل عند وجود
 الماء ولا يجوز الجمع بين فرضين بتيمم واحد عند الشافعي
 ومالك وأحمد سوا في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة
 من كبار الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم كالوضوء
 لما يصلي به من الحدث إلى الحدث أو وجود الماء وبه
 قال الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على أن النية شرط في
 صحة التيمم وانفقوا على أن التيمم لا يرفع الحدث عسلي
 الاستمرار

الاستمرار بل يبيح الصلوة وحكي عن أبي حنيفة أنه قال
 يرفع الحدث ويجوز للتييم أن يور الموضين والنيهمين
 بالإجماع وحكي المنع عن ربيعة وتحمل الحسن ولا يجوز تيمم
 قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 يجوز **فصل** وانفق النذلة على أنه لا يجوز التيمم لصلوة
 العبد إن كان في الجنابة في الحضر وإن خيف فواتها وإجاز
 ذلك أبو حنيفة واختلفوا في الحاضر إذا تعذر عليه الماء
 وخاف فوت الوقت فإن كان للماء بعيد عنه أو يتردد استيق
 منه نطلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلي فإذا وجد الماء
 أعاد وعند مالك يتيمم ويصلي ولا يعيد وعند أبي حنيفة
 يترك الصلوة ويبقى الفرض بدئته إلى أن يقدر على الماء **فصل**
 ومن خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه وإن تيمم بلا
 خلاف وإن خاف الزيادة في المرض أو تأخر البرأ أو حدوث
 مرض لم يخف منه التلف جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن يترك
 بلا إعادة وهو الأرجح من مذهب الشافعي وقال عطاء بن
 لا يستباح التيمم بالمرض أصلا ولا يجوز التيمم للرضع إلا عند
 عدم الماء ومن وجد ما لا يكفي فلا يرجع من قول الشافعي أنه
 يجب استعماله وقال أحمد يغسل ما يقدر عليه ويتيمم للباقي
 وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل يترك ويتيمم **فصل**
 من كان يعضو من أعضائه قروح أو كس أو جرح والصفر
 عليه جيرة وخاف من نزعهما التلف فعند الشافعي يمسح

يمسح على الجبيرة ويضم إلى المسح التيمم وقال أبو حنيفة
 وما لك إذا كان بعض عضوة جسده طويلا وبعضه
 جريحا أو قرحا فإن كان الأكثر الصحيح غسله وسقط
 حكم الجرح إلا أنه يستحب مسح ببلل أو أن كان الصحيح الأقل
 تيمم وسقط غسل العضو للجرح وقال أحمد يغسل الصحيح
 ويتيمم للجرح وإذا مسح على الجبيرة وصلى فلا إعادة
 عليه إلا على قول الشافعي وهو الرأى إذا وضعها على جرح
 وتعدت نزعها **فصل** ومن حبس في الضر فلم يقدر على
 الماتيم وصلى عند مالك وأحمد ولا إعادة عليه وعن
 أبي حنيفة روايتان أحدهما لا يصلي حتى يخرج من حبس
 أو يجد الماء والثانية يصلي ويعيد وهو للشافعي من
 سني الماء في رحله حتى تيمم وصلى ثم وجد إعادة على
 الجدي الرأى من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته
 لا يعيد وإن أعاد فحسن وقال أبو حنيفة وأحمد لا إعادة
 عليه وهو قول قد لم للشافعي **فصل** ومن لم يجد الماء
 ولا ترابا وحضرته الصلوة قال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد
 الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات أحدها من مذهب
 أبي حنيفة والثانية يصلي على حسب حاله ويعيد إذا وجد
 وهو أحمد بدل الرأى من قول الشافعي وأحمد الروايتين عن
 أحمد والقول القدر للشافعي مذهب أبي حنيفة والرواية

الثانية

الثانية عن أحمد وهي الصحيحة أنه يصلي ولا يعيد وهي
 الثالثة عن الثالثة مالك ولو كان على يده نجاسة ولم
 يجد ما يزيلها به وهو من طهر فإنه يتيمم بها كالحرف ولا
 يعيد عند أحمد وقال أحمد أبو حنيفة لا يصلي حتى
 يجد ما يزيلها وقال الشافعي يصلي ويعيد **فصل** يختلف
 الأئمة في قدر الأجزاء التي تيمم فقال أبو حنيفة في
 الرواية المشهورة عند عنده ضربان أحدهما الوجه والثانية
 لليدين والمرفقين والآخر المنصوص من مذهب الشافعي
 مذهب أبي حنيفة بل قال الشيخ أبو حامد الأسفري أنه
 المنصوص من واحد يد فيمسح الوجه واليدين إلى المرفقين
 بضربتين أو بضربات وقال مالك في شهر الرقائتين وقال
 أحمد تجزي ضربية واحدة للوجه والكفين بأن يكون دطون
 أصابعه لوجهه ويطون راحتيه لكفيه **باب مسح الخف**
 المسح على الخفين في السفر جائز بإجماع المسلمين ولم يمنع أحد
 من جواز الأخرارج واتفق الأئمة على جوازه في الحضر
 إلا في رواية عن مالك والمسح على الخف موقت عند أبي حنيفة
 وأحمد والشافعي للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم
 وليلة وقال مالك لا توقيت لمسح الخف بل مسح لابس مسافرا
 كان أو مقبلا ما بدله ما لم ينزع أو يصيبه جنابة وهو القدر
 من قول الشافعي **فصل** والسنة أن تمسح أعلا الخف وأسفله
 عند الثلاثة وقال أحمد السنة مسح أعلاه فقط فإن اقتصر

أعله اجزأه بالانقاف وان اقتصر على العلاء وان اقتصر
على اسفله لم تجزأه بالإجماع واختلفوا في قدر الاجزأ في
المسح فقال ابو حنيفة تجزأه ثلثة اصابع فصاعدا وقال
الشافعي قل من ما يقع اسم المسح وقال احمد مسح الاكثر تجزئ
وما لك يري الاستيعاب محل الفرض لكن لو اخل بمسح ملجأ
ما تحت القدم واعد الصلوة عنده استحبابا في الوقت وهو
علي ان المسح على الخفين مرة واحدة يجزي وعلي انه متى نزع
احد الخفين وجب عليه نزع الآخر **فصل** واتفقوا على ان
ابتدأ مدة المسح من احدث بعد اللبس من وقت المسح وعن
احمد رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال
النووي وهو المراج دليلا وقال الحسن البصري من وقت
اللبس واتفقوا على انه ان انقضت مدة المسح بطلت طهارته
الا ما عاينه على صله في ترك مراعاة الاصل الوقت ولو مسح
الخف في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة يتم مسح مسافر **فصل** واذا كان في الخف خرق
يسير فمادون الكعبين يظهر منه شيء يميز الرجلين
لم تجز المسح عليه على الحديث المراج من مذهب الشافعي وهو
مذهب احمد وقال مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو
قول قلبي للشافعي وقال داود يجوز المسح على الخف الخرق
بكل حال وقال النووي وغيره يجوز المسح عليه مادام يمكن
المشي فيه وقال الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف وعلي

بأقي

بأقي الرجل وقال ابو حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك
ان كان الخرق مقدار ثلثة اصابع لم تجز للمسح وان كان دونها
جاز **فصل** ولا يجوز للمسح على الجرمين على الاصح من
مذهب الشافعي والراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة
واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك وقول للشافعي ولا يجوز
المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين عند ابي حنيفة
والشافعي وقال احمد يجوز للمسح عليهما اذا كانا خفيين لا ينف
الرجلان منها **فصل** ومن نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قد
عند ابي حنيفة وعلى المراج من مذهب الشافعي سوا طالت
مدة المسح او قصرت وقال احمد وما لك يغسل رجله مكانه فان
طال الفصل استأنف وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجله
ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا
باب الحيض جمع الأئمة على ان فرض الصلوة ساقط عن
الحائض مدة حيضها وان لا يجب عليها قضاءه وعلي انه يحرم
عليها الطواف بالبيت واللبث في المسجد وعلي انه يحرم وطؤها
حتى ينقطع حيضها **فصل** اقل سن تحيض فيه المرأة عند مالك
والشافعي واحمد تسع سنين وهو المختار من مذهب ابي حنيفة
واختلفوا هل لا تقطع الحيض أم لا فقال ابو حنيفة فيماروه
عنه الحسن بن زياد الى السنين وقال محمد بن الحسن في الروميات
خمس وخمسون سنة وقال مالك والشافعي ليس له حد وانما
الرجوع فيه الى العادات في البلدان فانه يختلف باختلافها

في الحرة والبرودة وعن أحمد ثلاث روايات لأحد هاشمون
مطلقا في العرييات وغيرهن والثانية مطلقا والثالثة ان
كن عرييات فستون أو نبطيات فستون أو عرييات
فستون **فصل** أقل الحيض عند الشافعي في المسمى يوم عند
يوم وليلة وأكثره خمسة عشر ليلا لها وعند أبي حنيفة
أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وعند مالك ليس لأقله
حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر يوما
وأقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما عند أبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا أعلم بين
الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرة
أيام ولا حد لأكثره بالإجماع **فصل** يستمتع من الحيض
بما فوق الأزار فقط ولا يقرب ما بين السرة والركبة فإنه
حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد
ويحتمل الحسن وبعض كبار المالكية وبعض أصحاب الشافعي
يجوز الاستمتاع والوطي فيما دون الفرج ووطي الحيض في
الفرج عدا حرام بالاتفاق فلو وطئ قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لم يستغفر الله عز وجل ويتوب إليه ولا غرم
عليه ولكن يستحب عنه إلا يتصدق بدينار من وطئ في
أقبال الدم وينصفه في إدا بارة وقال الشافعي في القدير تلتزمه
الغرامة وفي قدرها قولان أنه يجب دينار في أقبال الدم
ونصف في إدا بارة والثاني عن رتبة بكل حال وقال أحمد

في

في الرواية الأخرى يتصدق بدينار وينصفه ولا فرق
عند لابن أقبال الدم وإدا بارة **فصل** وإذا انقطع
دم الحيض للحائض لم يحزن وطئها حتى تستحل وإن
كان لا ينقطع لأكثر الحيض جاز وطئها قبل الغسل وإن انقطع
لدون أكثر الحيض لم يحزن حتى تغسل أو تمضي وقت صلوة
وقال الأوزاعي وداود إذا طأها غسلت فرجها جاز وطئها
لو طهرت الحائض ولم يجد ما قال أبو حنيفة في المسمى يوم
لا يحل وطئها حتى يتيمم ويغسل وقال مالك لا يحل وطئها
حتى تغسل وقال الشافعي وأحمد متى تيممت حدث وإن لم
يغسل به **فصل** والحائض كالمجنب في الصلوة بالاتفاق
وفي القراءة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك
روايتان أحدهما تقرأ الآيات البسيطة والتي تقرأها الأكرن
من أصحابه أيها تقرأ ما سأت وهو مذهب داود **فصل**
اختلف الأئمة في الحامل هل تحيض فقال أبو حنيفة وأحمد
لا تحيض وقال مالك تحيض وعن الشافعي قولان كالمذهبين
أصحهما أنها تحيض **فصل** واختلفوا في المبتدأة إذا جاوز
دمها أكثر الحيض فقال أبو حنيفة تمكث أكثر الحيض وهو
عنده عشرة أيام وعن مالك روايتان أشهرهما وهي
رواية ابن القاسم وغيره تمكث أكثر الحيض وهو عند
حمزة عشرة يوم ما لم تكون مستحاضة وقال الشافعي أن
كانت مميزة رجعت إلى تميزها أو غير مميزة قولان

أحدها نزل إلى غالب عادة النساء وهو ست أو سبع عن
أحمد بن وإيتان أشهرها واختارها الحزقي ثمكث غالب
عادة النساء أما الميزة التي تميز بين الذين أي تفرق
بين دم الحيض ودم الاستحاضة باللون والقوام والريح
فإن دم الحيض أسود مخين منتن ودم الاستحاضة فيق
أحمر لا منتن له فإنها تعمل عند مالك والشافعي على إقبال
الدم وإدبارة فتترك الصلوة عند إقبال الحيضة فإذا أدركت
اغتسلت وحلت وقال أبو حنيفة تعمل على عدد الأيام
فصل واختلفوا في المستحاضة فقال أبو حنيفة ترد إلى علته
إن كان لها عادة فإن لم يكن لها عادة فلا اعتبار بالتمييز
بل تمكث أقل الحيض وقال مالك لا اعتبار بالعادة وإنما
الاعتبار بالتمييز فإذا كانت متميزة ردت إلى التمييز
وإلا لم تحض أصلا ونصلي أبدا هذا في الشهر الثاني والثالث
وأما في الشهر الأول فعند روايتان أشهرها أنها تمكث أكثر
لحيض فظاهر مذهب الشافعي أنها إن كان لها عادة وتميز
قدرة التمييز على العادة فإن غلبت التمييز ردت إلى العادة
فإن غلبت العادة معاصرت مبتدأة وقد تقدم حكمها وقال أحمد
إن كان لها عادة وتميز ردت إلى العادة فإن غلبت العادة ردت
إلى التمييز فإن غلبت العادة روايتان أحدهما تمكث أقل الحيض
والثانية غالب عادة الحيض سنا أو سبعا **فصل** ووطي
المستحاضة جازين عند أبي حنيفة والشافعي ومالك كما نصلي ونصوم
وقال أحمد

وقال أحمد لا يصح يجوز وطئ المستحاضة في الفرج إلا إن تجاوز
زوجها العنت وهو التزنا فيجوز في صحة الروايتين **فصل**
ولجمعوا على أنه يحرم في النفاس ما يحرم بالحيض واختلفوا
في أكثره فقال أبو حنيفة وأحمد بن يعقوب يومًا وهي رواية عن
مالك وقال والشافعي ستون يومًا وقال الليث بن سعد
سبعون ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد لحان ^{الثلاثة}
وطيها من غير كراهية وقال أحمد ليس له وطئها في ذلك الشهر
حتى تبلغ الأربعين **كتاب الصلوة** **فصل** في جمع
المسلمون على أن الصلوة أحد أركان الإسلام الخمسة المذكورة
في قوله صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس الحديث
وأن الصلوة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وهي سبعة عشر ركعة
فرضها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة
عاقله خالصة من حيض ونفاس وأنه لا يسقط فرضها في حق
المكلفين إلا بما بينة الموت إلا أن أبا حنيفة قال إن
عجز عن الإيماء برأسه سقط الفرض عنه **فصل**
ومن اعتمر عليه مرض أو سبب مباح سقط عنه فضا ما
كان في حال انغماسه من الصلوة على الإطلاق عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة إن كان الانغماس يومًا وليلة فما دون ذلك
وجب القضاء ولم يجب وقال أحمد لا يمنع وجوب
بحال **فصل** ولجمعوا على أن كل من علم من المكلفين ثم
تركها جاحدا وجوبها فإنه كافر يقتل بكفرة ثم اختلفوا

فمن تركها غير جاحد بل كسلا ونها ونا فقال مالك
 والشافعي يقتل والصحيح عندهما يقتل حد الاكفر بالسيف
 وتجري عليه حد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلوة
 والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله
 بصلوة واحدة بشرط اخر اجماعا عن وقت الضيق
 ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقتل وقال ابو حنيفة
 يحبس ابد حتى يصلي وعن احمد روايات التي اختارها
 اكثر اصحابه وتقتلونها عن نصه انه يقتل بالسيف
 ترك صلاة واحدة والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل
 بكفرة كما لم تدق بجري عليه احكام المتمردين فلا يصلي
 عليه ولا يورث ويكون ماله فنيا **فصل** واجمعوا
 على ان الصلوة من الفروض التي لا تنقض فيها النيابة
 ولا مال واذا صلى الكافر هل يحكم باسلامه وقال
 الشافعي لا يحكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه
 ان صلى في دار الحرب وقال مالك ان صلى في السفر حيث
 يخاف على نفسه لم يحكم باسلامه الا وان صلى في حال
 الطمأنينة حكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة
 او منفردا في سجد او في غيره في دار الاسلام او غيرها
فصل وانفقوا على ان الاذان والاقامة مشروعان
 للصلوة الحسن والجمعة لم يختلفوا فقال ابو حنيفة
 والشافعي هما سنتان وقال احمد فرض كفاية على اهل
 الامصار

والشافعي
 يقتل
 بصلوة واحدة

الامصار وقال داود هما واجبان لكن تصح الصلوة مع
 تركها وقال الاوزاعي ان سب الاذان **فصل** عدا في الوقت
 وقال عطاء ان سب الاقامة اعادة الصلوة وانفقوا على ان
 السب لا يبرئ عن حقهم الاذان ولا يسب وهل تسب الاقامة
 في حقهم ام لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يسب وقال
 الشافعي يسب ويؤذن للفواتي ويقم عند ابو حنيفة ومالك
 والشافعي يسب ويؤذن للفواتي ويقم ولا يؤذن
 وقال احمد يؤذن للأولى ويقم للباقي واجمعوا على ان
 اذا التقوا اهل بلد على ترك الاذان والاقامة قوتلوا
 لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله **فصل** والاذان
 صفة معروفة لكن قال مالك بكسر في اوله مرتين واختلفوا
 في صفة الاقامة فقال ابو حنيفة هي مني مني كالاذان
 وقال مالك الاقامة كلها فرادي وكذا عند الشافعي
 واحمد اللفظ الاقامة مني والترجيع سنة في الاذان
 عند ابو حنيفة **فصل** ولا يؤذن لصلاة قبل دخولها
 الا الضيقة فانه يجوز ان يؤذن لها قبل الفجر وعن احمد
 رواية انه يكره ان يؤذن لها قبل الفجر في شهر رمضان
فصل واجمعوا على ان التثويب مشروع في اذان الفجر
 خاصة وهو سنة عند الثلاثة والشافعي اقول ان القدم
 المختار انه سنة وقال الثلاثة وهو ان يقول بعد
 الحيلة الصلوة خير من النوم مرتين وقال ابو

مشروع في اذان الفجر خاصة وهو سنة عند الثلاثة ^{للشافعية}
قولان القول المختار انه سنة وقال الثلاثة وهو ان يقول
بعد الجعل الصلاة خير من النوم مرتين وقال ابو حنيفة
بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح
يستحب في العشاء وقال النخعي في جميع الصلوات واجمعوا على
ان السنة في العبد والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة
جامعة **فصل** واجمعوا على انه لا يعتد باذان المسلم العاقل
وانه لا يعتد باذان المرأة للرجال وان اذان الصبي المميز للرجال
عندنا واذان المحدث اذا كان حديثه اصغر والثلاثة على
الاعتداد باذان الجنب وعن احمد رواية انه لا يعتد باذانه
بحال وهي المختارة واختلفوا في اخذ الاجرة على الاذان فقال ابو
حنيفة ولا يحملون وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي واذان
الحن المودن في اذانه صح اذانه وقال بعض اصحاب احمد لا يصح **فصل**
واجمعوا على ان اول وقت الظهر اذ انبت الشمس وانها لا تصلا
قبل الزوال ولكن ما تجب عند الشافعي وما كذب زوال الشمس وجوبا
موتعا الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار
عندها ومذهب ابو حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلق
باخر وقتها وان الصلوة في اقله نقل قال القاضي عبد الوهاب
بالمال والفقه يأسرهم على خلاف ذلك والمختار عند مالك ان
آخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند
الشافعي الا انه يقول هذا الوقت المضي للمقيم وقول ابو حنيفة
كقول

كقول مالك **فصل** واخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على
سبيل الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله
كان له ان يبتدئها ولا يكون سببا قال الشافعي من دخل في صلوة
الظهر فكان فراغها منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو يصلها في
وقتها وما بعد ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة ما على
المثال فهو وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها غروب
الشمس **فصل** ووقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس
لا يؤخر عنه في الاختيار وللشافعي قولان والقدر المخرج عند اخري
اصحابه ان اخر وقتها اذا غاب الشفق الاحمر وقال ابو حنيفة وحمد
لهما وقتان والشفق هو الكثرة التي تكون بعد المغيب فاذا غاب
دخل وقت المغرب عند الشافعي وما لك وقال ابو حنيفة وحمد
الشفق البياض الذي بعد الحمرة **فصل** واجمعوا على ان وقت
صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المذشر في الكون حنوة
معترضا في الافق ولا طلعة بعد واخر وقتها المختار الاسفار
واخر وقت اجواز طلوع الشمس بالاجماع والاختيار فيم التعليل
عند مالك والشافعي واحمد وفي رواية وقال ابو حنيفة المختار الجمع
بين التعليل والاسفار فان فات ذلك فالاسفار في من
التعليل الا بالخر دقة والتعليل ولي وعن احمد رواية اخري
انه يعتبر حال المصلين فان شق به عليهم التعليل كان الاسفار
افضل فان جتمعوا كان التعليل افضل **فصل** تاخير الظهر
عن وقتها في سنة الحر افضل اذا كان يصليها في مساجد الجماعة

وقت العصر قال مالك
ابو حنيفة اول وقتها

بالاتفاق والأصح عند أصحاب الشافعي تخفيف هذه الرخصة
 بالبلاء والحارة وجماعة سجد يقصدون من بعد وتجييل
 العصر أفضل لا عند أبي حنيفة والأفضل خير العشا لا في
 قول الشافعي وهو الأصح عند أصحابه واختلفوا في الصلوة
 الوسطى فقال أبو حنيفة وأحمد هي العصر وقال مالك والشافعي
 هي الفجر والمختار عند متأخري أصحاب الشافعي العصر **باب**
شروط الصلوة وأركانها وصفتها اجمع الأئمة على أن
 للصلوة شرائط لا تنضم إليها وهي التي تقدم بها وهي أربع أمور
 بالما والتيمم عند عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال
 القبلة مع القدرة والعلم بدخول الوقت بمقربين واختلفوا في
 ست العورة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد أنه من الشرائط
 فتكون خمساً عندهم واختلف أصحاب مالك فمنهم من يقول أنه
 من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تمرد فصرى مكشوف العورة
 مع القدرة على الست كانت صلاة باطلة ومنهم من يقول
 هو فرض واجب في نفسه إلا أنه ليس من شرط صحة الصلوة فإن
 صلى مكشوف العورة عامداً كان عاصياً ويسقط عنه الفرض
 والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا تنضم الصلوة مع كشف
 العورة بحال **فصل** واجمعوا على أن للصلوة أركاناً وهي أربعة

فصل

فصل وهذه الشروط والأركان هي فرض الصلوة المتصلة بها
 والمنفصلة عنها ولا بد من التفصيل فالنية فرضها لإجماع أهل
 يجوز تقديمها على التكبير قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديمها على
 التكبير بزمان يسير وقال مالك والشافعي يجب أن تكون
 مقارنته للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال ما مر الشافعية
 قد ما إذا قارنت النية ابتدء التكبير انعقدت الصلوة وقال
 النووي إمام متأخري الشافعية والمختار أنه يكفي المقارنة بعرفه
 العامة بحيث لا بعد غافلاً عن الصلوة اقتد بالآولين في تساهل
فصل وانفقوا على أن تكبيرة الإحرام من فرض الصلوة وأنها
 لا تنضم إلا بلفظ وحكي عن الزهري أن الصلوة تنعقد بكل لفظ
 يقتضي التظيم والتخيم كالعظيم والجليل ولو قال الله ولم يرد
 عليه انعقد وقال الشافعي تنعقد بقوله الله أكبر وقال
 مالك وأحمد لا تنعقد لا بقوله الله أكبر فقط وإذا كان أحسن
 بالعربية فكبر بغيرها لم تنعقد صلاة وقال أبو حنيفة تنعقد
 ورفع عند تكبيرة الإحرام سنة بالإجماع واختلفوا في حد
 فقال أبو حنيفة إلى أن يجازي أدنيه وقال مالك والشافعي إلى
 حد ومنكبيه وعن أحمد ثلاث روايات أشهرها حد ومنكبيه
 والثانية إلى أدنيه والثالثة التخيير واختارها الحنفية ورفع
 اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة عند مالك والشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة ليس بسنة **فصل** وانفقوا على أن القيام
 فرض في الصلوة المفروضة على القادر متى تركه مع القدرة لم

نظم صلاته فان تجز عن القيام صلى قاعدا وفي حنيفه يعود
لشافعي قوله ان احدهما مترجعا وحكي ذلك عن مالك واحمد
وهي رواية عن ابي حنيفة والثاني مفتري شاذ وهو الاصح
ابي حنيفة انه يجلس كيف شاؤا فان تجز عن القعود فذهب الشافعي
انه يضطجع على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى
على ظهره ورجلاه الى القبلة وهو قول مالك واحمد وقال ابو
حنيفة يستلقي على ظهره ويستقبل برجليه الى القبلة حتى يكون
ايما الى الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يومي برأسه
الى الركوع والسجود او ما بطرفه وقال ابو حنيفة اذا انتهى الى
هذه الحالة سقط عنه فرض الصلوة والمصلي في السفينة يجب عليه
القيام في الفرض ما لم يخش الغرق او دوران رأسه وقال ابو حنيفة
لا يجب القيام **فصل** واجمعوا على انه يسير وضع اليمين
على الشمال في الصلوة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه يرسل
يديه اسفله وقال الاوزاعي بالتحبير واختلفوا في محل وضع
اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت
صدره فوق سرة وعن احمد روايتان اشهرهما وهو التي تحت
الخرق كذهب ابي حنيفة والسنة عند الثلاثة ان ينظر المصلي
الى موضع سجوده **فصل** وانفق الثلاثة على ان دعا الاستفتاح
في الصلوة سنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويفتح القراءة
وصفة عند ابو حنيفة واحمد سجدة الجهر فحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جندك ولا اله غيرك وصفته عند الشافعي

وجئت

وجئت وجمي للذي فطر السموات والارض حنيفا الاثنان لا
انه يقول وانا من المسلمين وقال ابو يوسف المختار ان يجمع بينهما
فصل واختلفوا في القعود قبل القراءة فقال ابو حنيفة يعود
في اول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يعود في المكتوبة
وحكي عن النخعي وابن سيرين القعود بعد القراءة **فصل** واختلفوا
على ان القراءة فرض على الامام والمفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين
الاوليتين من غيرهما واختلفوا فيما عدا ذلك فقال الشافعي
واحمد تجزي في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة لا
تجب القراءة الا في الاوليتين وعن مالك روايتان أحدهما
مذهب الشافعي واحمد انه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من
صلاته سجد للسهو واجزائه صلاته الا الصبح فانه ان ترك
القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلوة **فصل** واختلفوا
في وجوب القراءة على الامام المأموم فقال ابو حنيفة لا تجب
سوا جهر الامام او خافت بل الاثنان له القراءة خلف
الامام بحال وقال مالك واحمد لا تجب القراءة على المأموم
بحال بل كره مالك للمأموم ان يقرأ فيما يحضره الامام سمع قراءة
الامام ولم يسمع وفرق احمد فاستحب فيما خافت به الامام
وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم فيما أسر به الامام والزح
في قوله وجوب القراءة على المأموم فيما أسر به الامام والرح
في قوله في الجهر وحكي عن الاصم والحسن بن صالح ان
القراءة سنة **فصل** واختلفوا في تعيين ما يقرأ فقال

مع
نحو

ما لك والشافعي وأحمد في المشهور عنه بتعيين قراءة الفاتحة
 وقال أبو حنيفة نضع غيرها فيما تيسر واختلفوا في البسملة
 فقال الشافعي وأحمد هي آية من الفاتحة تجزئها معها
 وقال أبو حنيفة وما لك ليست من الفاتحة فلا تجب ومذهب
 الشافعي الجهر بها وقال أبو حنيفة وأحمد الأسرار وقال مالك
 المستحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال
 ابن أبي ليلى بالتخفيف وقال النخعي للجهر بها **فصل**
 واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن
 فقال أبو حنيفة وما لك تقوم بقدر الفاتحة وقال الشافعي
 يسبح قدرها ولو قرأ بالفارسية لم تجزئه ذلك وقال أبو حنيفة
 أن شافعي بالعربية وأن شافعي بالفارسية وقال أبو يوسف
 ويحمد أن كان يحسن الفاتحة بالعربية لم تجزئه بغير العربية
 وإن كان لا يحسنها فقرأها بلغته أجزأته ولو قرأ في صلواته
 من الصحف قال أبو حنيفة تفسد صلواته وقال الشافعي يجوز
 وعن أحمد روايتان أحدهما مذهب الشافعي والآخر في يجوز
 في النافلة دون الفريضة وهو مذهب مالك **فصل** واختلفوا
 في التأمين بعد الفاتحة فالمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يجزئ
 به سواء الإمام والمأموم وقال مالك يجزئ به المأموم وفي
 الإمام روايتان وقال الشافعي يجزئ به المأموم وفي الإمام
 قولان أصحهما أنه يجزئ وهو القدر المختار وقال أحمد يجزئ به
 الإمام والمأموم **فصل** واختلفوا على أن قراءة السورة بعد

الفاتحة

الفاتحة سنة في الجهر في الأولين من الرباعيات والمغرب
 وهل ين ذلك في بقية الركعات الثلاثة على أنه لا يسبغ الشافعي
 قولان أظهرهما أنه لا يسبغ وهو القدر المختار واختلفوا على
 أن الجهر فيما يجهر به والاختلاف فيما يخفت به سنة وأنه
 إذا تم الجهر فيما يخفت به والاختلاف فيما يجهر به لا ينقل
 صلاته لكنه تارك السنة إلا فيما حكى عن أصحاب مالك أنه
 إن تم بدلت صلاته واختلفوا في المنفرد هل يستحب
 له الجهر في موضع قال مالك والشافعي يستحب والمشهور
 عن أحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة هو بالخيار إن شاع
 وأسمع نفسه وإن شاع رفع صوته وإن شاع خافت **فصل**
 واجمعوا على أن الركوع والسجود فريضتان في الصلوة وأن
 الأبخنا حتى تبلغ كفاه ركبتيه مشروع فيه وأنه ليس له
 التكبير إلا ما حكى عن سعيد بن جبيل وعمر بن عبد العزيز
 إنما قال لا يكبر إلا عند الافتتاح واختلفوا في الطمأنينة
 في الركوع والسجود فقال أبو حنيفة لا تجب بل هي سنة
 وقال مالك والشافعي وأحمد هي فرض كالركوع والسجود
 واجمعوا على أنه إذا ركع فالسنة وضع يديه على ركبتيه
 ولا يطعمها بين ركبتيه وحكى عن ابن مسعود أنه يطعمها
 بين ركبتيه والتسبيح في الركوع سنة وقال أحمد هو واجب
 في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك السمع والدعاء
 بين السجودتين إلا أن تركه عند ناسيا لا ينقل والسنة

والسنة ان يسبح ثلاثا بالاتفاق وعن الثوري ان الامام يسبح
خمسا يمكن الامام من التسبيح خلفه ثلاثا **فصل** والرفع
من الركوع والاعتدال فيه واجب عند الشافعي واحمد
وعلي المشهور المعلوم عليه من مذهب مالك قال ابو حنيفة
لا يجب بل يجزئ ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة
والسنة ان يقول بعد الرفع سمع الله من حمدة ربنا لك الحمد
ملا السموات وملا الارض وملا ما شئت من شيء بعد
اما ما كان او ما موما او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة
لا يزيد الا ما روي عنه سمع الله من حمدة ولا الامام علي
قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد **فصل**
واتفقوا على ان السجود على سبعة اعضاء مشروعة وهي
الوجه والركبتان واليدان واطراف الاصابع الرجلين
واختلفوا في الفرض من ذلك فقال ابو حنيفة الفرض جبهة
او اذنه وقال الشافعي بوجبه الجبهة قوله واحد وفي باقي الاصابع
قوله ان ظهرها يجب وهو المشهور من مذهب حمدا الا ان
الانف فان فيه خلافا في مذهب واختلفت الرواية عن
مالك فروي ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجبهة والاذن
فان اخل به اعاد في الوقت استحبها باوان خرج الوقت لم يعد
واختلفوا فيمن سجد على كور عمامته فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد في احدي روايتيه يجزئ ذلك وقال الشافعي واحمد
في روايتيه الاخرى لا يجزئ حتى يباشر بجبهته موضع سجوده
واختلفوا

واختلفوا في وجوب الجلوس ايجاب كشف اليدين في
السجود فقال ابو حنيفة واحمد لا يجب وقال مالك يجب
والشافعي قولان احدهما انه لا يجب **فصل** واختلفوا في
وجوب الجلوس بين السجدين فقال ابو حنيفة والشافعي
سنة وقال مالك واحمد واجب وجلسة الاستراحة سنة
على الاصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من
السجود وينهض معتدلا على يديه عند الثلاثة وقال ابو
حنيفة لا يعتد على الارض **فصل** واختلفوا في التشهد الاول
وجلسه فقال الثلاثة التشهد الاول مستحب وقال احمد
وليس في الجلوس للتشهد الاول الا فتراش وللتثاني التورك عند
الشافعي وقال ابو حنيفة السنة الا فتراش في التشهدين معا اتفقوا
على انه تجزي بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم من طرق الصحابة الثلاثة عمر بن الخطاب وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فاختار الشافعي
واحمد تشهيد بن عباس وابو حنيفة تشهيد بن مسعود
تشهد عمر فتشهد بن عباس التحيات المباركات الصلوات الطيبات
سنة السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلي عباد الله الصالحين تشهدان لا اله الا الله واشهد ان
محمد رسول الله وتشهد بن مسعود التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الخ الى آخره
رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وتشهد عمر التحيات لله

الزاكيات لله الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته الى اخره وفيه اشهد ان محمد عبده ورسوله
 رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة
 عند ابي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي في الصحيح وابتدأ بتطويل
 صلواته بترجمتها **فصل** والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن
 عند الشافعي والحد ومالك خلافا لابي حنيفة واختلفوا في
 التسليم فقال ابو حنيفة واحدهما تسليمتان وقال مالك واحدة
 وللشافعي قولان الصحيح ما تسليمتان وهل السلام من الصلوة ام لا
 قال مالك والشافعي واحد نعم وقال ابو حنيفة لا الذي حكي عنه
 قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد وزاد الشافعي
 وعلى المأموم وقال ابو حنيفة ليست بفرض وعنه احمد روايتان
 المسنون فيهما ان التسليمتين جميعا واجبان والتسليمة
 الثانية سنة عند ابي حنيفة وعلى الاصح عند الشافعي والحد
 وقال مالك لا يسن للامام والمنفرد واما المأموم فيستحب عنده
 ان يسلم ثلاثا اثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه
 يرددها على امامه **فصل** واختلفوا في نية الخروج من الصلوة
 فقال مالك والشافعي في كل قول له واحد وجوبها والاصح
 من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلف اصحاب ابي حنيفة
 في فعل المصلح الخروج من الصلوة هل هو فرض ام لا وليس عند
 ابي حنيفة في هذا نص يعتمد واما الذي ينوي بالسلام فقال
 ابو حنيفة

وفيه اشهد
 ان محمد
 عبده
 ورسوله

فقال ابو حنيفة الحنيفة من عن يمينه ويساره وقال مالك
 الامام والمنفرد ينوي ان التحلل واما المأموم فينوي بالاولى
 التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال الشافعي ينوي بالمنفرد
 بالسلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وقديين
 وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلوة والسلام على المتقديين
 والمأموم والرد عليه وقال احمد في المسموع عنه ينوي الخروج
 من الصلوة ولا عليه يضم اليه شيئا اخر **فصل** واليهنة ان
 يفنت في الصحيح رواه الشافعي عن الخلفاء الراشدين الاربعة
 وهو قول مالك وقال ابو حنيفة لا يسن في الصحيح قنوت وقال
 احمد القنوت للائمة يدعون للجيش فان ذهب اليه ذهب
 فلا بأس به وقال اسحق هو سنة عند الخوارج لا بدعية
 الائمة واختلف ابو حنيفة واحمد فمن يفنت في الفجر هل ينشأ
 أم لا فقال ابو حنيفة لا يتابع وقال احمد يتابع وقال ابو يوسف
 اذا فنت الامام فافنت معه فكان مالك لا يرفع يديه في القنوت
 واستحب الشافعي ومحمد عند الشافعي بعد الركوع وقال مالك
 قبله **فصل** وانفقوا على ان الذكر في الركوع وهو سبحانه ذي
 العظيم والسجود وهو سبحانه ذي الاعلى والسميع والحمد
 في الرفع من الركوع وموال المغفرة بين السجود والتجديرات
 مشروع قال الثلاثة هو سنة وقال احمد في المسموع عنه واجب
 مع ذكره مرة واحدة وادني الكمال في التمجيد ثلاث مرات
 وانفقوا على ان التجديرات من الصلوة الا ما حكى عن

عن أبي حنيفة من إن تكبيرة الإحرام ليست من الصلاة والسنة
عند الثلاثة أن يضع ركبتيه وقبل يديه إذا سجد وقام مالك
يضع يديه قبل ركبتيه **فصل** ستر العورة عن العيون واجب
بالإجماع وهو شرط في صحة الصلاة إلا عند مالك فإنه قال
هو واجب للصلاة وليس بشرط في صحتها ومحل العورة من
الرجل عند أبي حنيفة والشافعي ما بين السرة والركبة والآخر
إنها القبل والذنب والتفقوا على أن السرة من الرجل ليست عورة
وأما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد ليست من العورة
وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي إنها من العورة وأما عورة
المرأة الحرة فقال أبو حنيفة كلها عورة إلا الوجه واليد
والقدمين وعن رواية أن قد ميتها عورة وقال مالك والشافعي
الأوجهها وكفيها وعن أحمد وإتقان أحدهما إلا وجهها
وكفيها والشمور إلا وجهها خاصة وأما عورة الأمة فقال
مالك فقال مالك والشافعي هي عورة الرجل وقال بعض أصحاب
الشافعي كلها عورة إلا مواضع التقلب منها وهي الراس والساعدان
والساق وعند أحمد فيها وإتقان أحدهما ما بين السرة والركبة
والأخرى القبل والذنب وقال أبو حنيفة عورة الأمة كعورة
الرجل ونزاد فقال جميع بطنها وظهرها عورة **فصل** لو انكشف
من العورة بعضها لم تبطل الصلاة وقال أبو حنيفة إن كان من
السواطين قدر الذرهم لم تبطل الصلاة وإن أكثر بطلت
وعنه إن الفخذ إذا انكشف منه أقل من الربع لم تبطل الصلاة
وقال

أن

وقال الشافعي تبطل باليسير من ذلك والكثير وقال أحمد
إذا كان يسيرا لم تبطل وإن كان كثيرا بطلت واليسير بعد
في الغالب يسيرا وقال مالك إن كان ذا كرا قادر على صلي
مكشوف العورة بطلت صلوة وأوجب أحمد ستر المتكئين
في المفروض وعنه في النفل وإتقان والعربان إذا لم يجد ثوبا
لزمه أن يصلي قائما ويرجع ويسجد وصلوته صحيحة عند
مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصلي جالسا وإن شأ
قائما وقال أحمد يصلي قاعا ويؤتي **فصل** واجمعوا على
أن طهارة المني في ثوب المصلي بدينه ومكانه ولحيته وهو
شرط في صحة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد
العلماء وعن مالك ثلاث روايات أسهرها وأصحها أنه إن
عالمها لم تضع صلوة أو جاهلا أو ناسيا تحت وهو قول
قدم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع الخياصة وإن كان
عالمها لم تضع صلوة عاملا والثالثة الصحة مطلقا مع
والطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة بالإجماع فلو صلى
جنب بقوم فإن صلوته باطلة بلا خلاف سواء كان جنباً بنية
وقت دخوله فيها أو ناسياً وأما المأمور فإن كان عند
دخوله عالماً بجنابته إماماً فضلته باطلة بلا خلاف
شوا وان لم يكن عالماً إماماً فصلاته صحيحة عند الشافعي
ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة باطلة ولو سبق له الحدث
فأصح قول الشافعي أنها لا تبطل فيتوضي ويصلي على صلوته

وهو قول أبي حنيفة وقل الثوري ان كان حدثه أو قبا بني
وان كان ترحا أو ضحكا أعادوا كجموعا على ان طهارة البدن
عن الفحش شرط في صحة صلاة القادر عليهم أو على ان العلم
لدخول الوقت أو غلبة الفطن على دخوله شرط في صحة الصلاة
الا ما لكافانه شرط العلم بدخول الوقت ولم يكف بعلمه
الفطن **فصل** واجمعوا على ان استقبال شرط في صحة الصلاة
الامن عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر
سفر طويلا للرجلة للضرورة مع كونه مامورا بالاستقبال
حال التوجه في تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضر بها
توجه الى عينها وان كان قريبا منها فيها البقير وان كان غائبا
فيما لا حنوا واخبر والتقليد لاهل واجمعوا على انه اذا
صلى الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطأ فلا اعادة عليه الا
في قول للشافعي وهو الرجح عند اصحابه **فصل** اذا تكلم
في صلوة أو سلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه فلم
يتطهر تبطل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تبطل الا في ناسيا
أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يتطهر لا بالسلم ولا بال
والاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك ان كان العاقل
لمصلحة للصلوة لا يبطلها كاعلام الامام بسهوه اذا لم يقبته
الا بالعلم وعن الاوزاعي ان كان كلام العاقل فيه مصلحة وان
لم تكن عائدة الى الصلوة كما مر شاذلا وتحدثت بطلان
الصلوة واتفقوا على بطلان الصلوة بالاكل ناسيا وكذلك
الشرب

والشرب الا احمد في النافلة **فصل** اذا ناسيا المصلي في صلوة
سبح الرجل وصفيقت المرأة وقال مالك يستحان جميعا ولو اتم
الامني بالشبيح ان باو تحذير لم تبطل صلوة وقال ابو حنيفة
تبطل الا ان يفصل بينهما تنبيه الامام او دفع لدارين يدينه ولا
اسلم على المصلي رد بالاشارة ولا يجب ذلك عليه بالاشارة وقال
الثوري وعطاء بن بعد فرعه وقال ابن المسيب والحنبل
لفظا ولو من بين يدي المصلي ما لم تبطل صلوة عند الثلاثة
وان كان المارضا او حمارا او كلبا اسود قال احمد يقطع الصلاة
الكلب اسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء ومن قال بالبطلان
عند مرورد ما ذكر ابن عباس واسروا الحسن **فصل** ونحوه صلوة
الرجل والى جانبه امرأة عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
تبطل صلوة الرجل بذلك ولا يكره قتل الحية والعقرب في الصلوة
بالاجماع وحكي عن النخعي كراهية وان اكل او شرب عاملا
صلوته عند الثلاثة واختلفت الرواية عن احمد والمسيور
عنده انه قال تبطل الفريضة الا في الشرب فانه سهل فيه وحكي عن
سعيد بن جبيرة انه شرب في النافلة واجمعوا على ان الانكسار
في الصلوة مكروه **فصل** اختلفوا في المواضع الممنوعة عن الصلوة
فيها هل تبطل صلوة من صلى فيها فقال ابو حنيفة هي مكروه
واذا صلى فيها صح صلوة وقال مالك الصلوة فيها صحيحة وان
كان ظاهرا يدل على كراهية لان النجاسة قل ان يخلو منها
عالمها وقال الشافعي الصلوة فيها صحيحة مع الكراهة الا المتقرب

الرواية

دون النافلة

فانها ان كانت منبوشة لم ترفع الصلوة فيها وان كانت غير منبوشة
كرهت ولجزأت والمشيور عن احمد انها تبطل على الاطلاق
والمواضع المنار اليها سبعة للمقبرة والمجزرة والمزبلة وقاعة
الطريق واعطان الابل وظهر الكعبة واسمها **باب**
سجود السهو اتفقوا على ان سجود السهو السهو في الصلوة
شروع وان من سبهي في صلوة لا جبر ذلك بسجود لم
فقال احمد والكرخي من الخفيفة هو واجب وقال مالك كعب
بالنقصان من الصلوة وسين في الزيادة وقال ابو حنيفة
هو مسنون على الاطلاق واتفقوا على انه اذا تركه سهوا لم
تبطل صلوة الا في رواية عن احمد واختلفوا في موضعه
فقال ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان عن نقصان
فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعد فان اجتمع سهوان
من زيادة ونقصان فوضعه عندة قبل السلام وقال
الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال احمد في المشهور
عنه هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في صلوة سبها
او شك في عدد ركعات وبني على غالب خمسة فانه يسجد
بعد السلام **فصل** ولو شك الامام في عدد الركعات
بني على اليقين وهو الاقل عند مالك والشافعي وهو قول ابى
حنيفة في المنفرد وعنده في الامام روايتان احدهما ذلك
والثانية تبني على غالب الظن وقال ابو حنيفة ان حصل شك
اول مرة بطلت صلوة وان كان الشك بعبادة وتكرر له بني
علي غالب

على غالب ظنه بحكم التحريم فان لم يقع له ظن بني على الاقل
وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثير ويسجد للسهو وقال
الاوزاعي متى شك في صلوة بطلت **فصل** لو بني الشك الاول
فذكره بعد انتصابه لم يعد اليه عند الشافعي وقبله عار وسجد
للسهو ان بلغ حد الركع وعن مالك ان فارقت التلاوة
لم يرجع وقال احمد ان ذكر بعدها انتصبا فاما قبل ان يقرأ
كان خيرا والاولى ان لا يرجع وقال النخعي يرجع ما لم
يركع ولو قام في خامسة سهوا لم ذكر فانه يجلس عند
الشافعي فان لم يكن قد تشهد في الرابع تشهد في الخامسة وسجد
للسهو وان كان تشهد فيها فامد به ان يسجد للسهو ولم
وهو قول مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان ذكر قبل ان يسجد
في الخامسة رجع الى الجوس فان كان بعد ما سجد فيها سجدة
فان كان قد قعد في الرابعة قدر الشك فقد تمت صلوة
ويضيف الى هذه الركعة ركعة اخرى يكون له نافلة وان
لم يكن قد قعد في الرابعة قدر الشك يبطل فرصه وصار
الجميع نفلا ولو صلى نافلة فقام الى ثالثة فلا خلاف بين
العلماء على ما قاله في الحاوي انه يتمها ربعاء ويجوز ان يرجع
الى الثانية ويسلم واي ذلك فعل يسجد للسهو وان صلى المغرب
ان يعاساها يسجد للسهو واجزائه صلاة بالانفاق وقال
الاوزاعي يصيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو ولا
تكون المغرب شفعاء **فصل** والامام اذا احبزه من

في حكم سجدة واحدة في سجدة واحدة

خلفه انه قد ترك ركعة هل يرجع الى قولهم او يعمل بغيره
والاصح من مذهب الشافعي والحنابلة لا يرجع الى قولهم
واختلفت الرواية في ذلك عن مالك **فصل** ولا يتعلو سجود
السجود عند الشافعي بترك سنون سوى القنوت والشهد
الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال
ابو حنيفة ان ترك تكبيرات العبد سجدة للشهو وكذا
يسجد الامام عند السجود بركعة في موضع الاسرار وعلمه
وقال مالك ان جهرا في موضع الاسرار سجدة بعد السلام
وان اسرى في موضع الركعة قبل السلام وقال احمد
ان سجدة خشن وان ترك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع
والسجود او الشهادتين سجدة للشهو على ما نضر عليه
الشافعي **فصل** ولما تكبر من السجدة وكما للجميع
سجدة ان بالانفاق وعن لا وراعي انه اذا كان السجود من
جنسين كالزيادة والنقصان سجدة لكل منهما سجدة
وعن ابن ابي ليلى انه قال سجدة لكل منهما سجدة
ولو سجد خلف الامام لم يسجد بالانفاق وان سجد
الامام لم يسجد بالانفاق فان لم يكن الامام
سجد الامام من عند مالك وهو الرابع من مذهب الشافعي
ودونه عن احمد **باب سجود الثلاثة** هو
سنة عند الثلاثة للفقاري والمستمع وقال ابو حنيفة هو
واجب والسامع من غير استماع لا يتأكد السجود في
حقه

في حقه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هما سوا وسجدات
الثلاثة على الرابع من قول الشافعي واحمد ان سجدة
سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحمد علي ان
في سورة الحج سجدة تين وقال ابو حنيفة ومالك ليس في
الحج الا الاولى وسجدة **ص** هل هي سجدة شكر
ام من غرام السجود قال ابو حنيفة واحمد في احد من
هي من الغرام وقال الشافعي واحمد في الرواية المشهورة
هي سجدة شكر تستحب في غير الصلوة والتفوق اعلى
في المفصل ثلاث سجدة في التيمم والانشقاق والعلق
الا ما لصافيه قال في المستبرور لا يسجد في المفصل والتفوق
عليان باقي السجرات وهي عشرة في الاعراف والتخلون
ومزبوا الاولى من الحج والفرقان والتخلون لم يزل
وحكم فصلت وعددها اسحق خمس عشرة سجدة فزاد
ص **فصل** ولو كان التالي في غير الصلوة في
في الصلوة لم يسجد المستمع فيها ولا بعد الفراغ وقال ابو
اذ فرغ سجدة وبشرط شرط الصلوة فيها بالاجماع
وحكي عن ابن المسيب انه قال الحايض تومي برأسها
اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجدة وجهي للذي خلفه
وصوره وشوق لا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة قال
ابو حنيفة يقوم مقامه استخبايا ولا يكره للامام قراءة
السجدة في الصلوة عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يكره

فيما يبر فيها بالقرآن لا فيما يجهر به وقال أحمد حتى لا يستر
 بها لم يسجد قال الشافعي قد أسجد الإمام لليلة فلم يتابع
 الإمام فبطلت صلوة تحالو ترك القنوت معه وفي افتتاحه إلى
 السلام عند الشافعي قولان أظهرهما يكبر للهوي والرفع ولم
 من غير تشهد هذا قول أحمد وعن أبي حنيفة أنه يكبر للهوي
 والرفع ولا يسلم وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة آية
 سجدة وهو على غير ظهر لم يسجد في الحال ولا بعد ظهره
 إلا في قول لبعض الشافعية أنه ينظر ويأتي بجميع السجرات
 وهل تدخل السجرات أو تكرر سجود الصلوة والتلاوة على
 تكرره قال أبو حنيفة السجدة عن القراءة الأولى فيمضي
 عن التكرار بتكرار القراءة في المجلس الواحد **فصل** ويستحب
 عند الشافعي وأحمد من حدث عنه نعمة وإن وقعت عنه
 نقية أن يسجد شكر الله تعالى قال الطحاوي وأبو حنيفة
 لا يري سجود الشكر وحكي محمد عنه أنه كرهه ومالك يقول
 بلزومه منفردا عن الصلاة ونقل عنه القاضي عبد
 الوهاب أنه قال لا بأس به وهو الصحيح ويستحب للصلاة إذا مر
 به أن يذكر حمد الله أو آية عذاب أن يستعيد وقال
 أبو حنيفة بكراهة ذلك في الفرض **فصل** **باب**
صلوة النفل أحد السنين الرقائب مع الفرائض الوتر وركعتا
 الفجر وأحداهما عند مالك والشافعي الوتر وعند أحمد ركعة
 الفجر مع اتفاقهما ستا وقال أبو حنيفة الوتر واجب
 ليس بفرض

ليس بفرض واتفقوا على أن النوافل الرباع ركعتان قبل الفجر
 وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدهما وركعتان بعد
 المغرب وركعتان بعد العشاء زاد أبو حنيفة والشافعي
 قبل العصر ربعا إلا أن أبا حنيفة قال وإن شاركتين وكلا
 قبل الظهر ربعا ونزاد الشافعي لكل بعدهما أن يعاود قال
 أبو حنيفة أن شأصلي بعدهما أن يعاود أن شاركتين ولا
 أبو حنيفة أن يعاود قبل العشاء وكل بعدهما أن يعاود سنة الجمعة
 أربع قبلها وأربع بعدها **فصل** **السنة** في تطوع
 الليل والنهار أن يسلم ركعتين فإن سلم من ركعتان
 عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال
 في صلاة الليل أن شأصلي ركعتين أو أربعاً أو ثمانية
 ركعات بتسليمة واحدة وبالنهار يسلم من كل أربع **فصل**
 وأقل الوتر ركعة واحدة إحدى عشرة أو ثلث
 ركعات عند لا يزد عليها ولا ينقص منها وقال مالك والشافعي
 الوتر ركعة قبلها شفع منفصل عنها أو لا أحدا قبلها من
 الشفع وأقل ركعتان ويقرأ في الأخير من الوتر سورتي
 والمعوذتين عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد
 سورة الأخر من فاتحة وحدها وإذا أوتر لم يقرأ
 بعد علي الأصح من مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة
 وقال أحمد ينفعه ركعة ثم بعدة **فصل** **السنة** أن يفتت
 أحد وتره في النصف الثاني من شهر رمضان عند الشافعي

وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة وأحمد يفتت
 الوتر جميع السنة وبه قال أئمة من جماعة الشافعية كابي عبد الله
 الزهيري وابي الوليد الليثي ابوري وابي الفضل بن عبدان
 وابي منصور بن مهران **فصل** ومن السنن صلوة التراويح
 في شهر رمضان عند أبي حنيفة والشافعي والاحمد في
 عشرين ركعة بعشر تسليمات وفعالها في الجماعة افضل
 وقال ابو يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي
 الايام فالاحب ان يصلي مع في بيته وقال مالك فيا مرقن
 في البيت لمن قوي عليه احب الي وحكي عن التراويح سنة
 وثلاثون ركعة **فصل** وانفقوا على وجوب فضا القوت
 لم يختلفوا في فضاها في الاوقات المسمى عنها فقال ابو حنيفة
 لا يجوز وقال مالك والشافعي واحمد يجوز ولو طلعت
 الشمس وهو في صلوة الصبح لم تبطل صلوة وانفقوا ان الشمس
 اذا غربت على المصلي عصر ان صلوة صحيح **فصل** ومن
 فاته سني من السنن الرتبة من قضاؤه ولو في اوقات
 الكراهة كالفريضة على القول الرابع مذهب الشافعي وهو واحد
 الرايين عن احمد وقال مالك لا يصح وهو قول الشافعي وقتك
 وقال ابو حنيفة تقضي مع الفريضة اذا فاته **فصل**
 ومردحل المسجد وقد اقيمت الصلاة لم يصل تحية المسجد
 ولا غيرها من السنن عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 ومالك اذا من قوت الركعة الثانية من الصبح حتى تطلع الشمس

بركعتي

بركعتي الفجر خارج المسجد **فصل** والافات التي هي عن
 الصلاة فيها عند مالك اربعة اثنا عشر فيها لاجل الفعل
 واثنا عشر لاجل الوقت فالاول بعد العصر حتى تغرب الشمس
 وبعد الصبح حتى تطلع لانه لو لم يصلي العصر والصبح وان دخل
 وقتها لم يزد ان يصلي ما ساءلا خلاف فاذا صلاها لم يصلي حتى
 تطلع الشمس وتغرب فعلم ان النهي لاجل الصلوة وهذا
 موضع اتفاق والثاني اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وبعد
 الاصفرار حتى تغرب وعند أبي حنيفة والشافعي وقت خامس
 وهو استوى الشمس حتى تزل وقال مالك واحمد تقضي الفريضة
 فيما مضى عنه لاجل الوقت لا النوافل وقال الشافعي تقضي الفريضة
 في الاوقات كلها وكذا يفعل النوافل التي لها سبب التحية ويركع
 الطواف وسجود التلاوة والمندوب وتجدد الطهارة وقال
 ابو حنيفة ما نهى عنه لاجل الوقت لا يجوز ان يصلي فيه صلاة
 فرض سوى عصر يومه عند اصفرار الشمس وما نهى عنه لاجل
 الوقت لا يجوز فعل النوافل فيه الا سجدة التلاوة فمن فاته صبح
 يومه لم يصلها عند طلوع الشمس ولو صلاها فطلعت الشمس
 وهو فيها بطلت صلاته ومن صلى ركعتي الفجر كره له التنفل بعد
 عند أبي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا يكره ذلك هذا
 في غير مكة واما مكة هل يكره التنفل بها في اوقات النهي ام لا
 قال مالك والشافعي لا يكره وقال ابو حنيفة واحمد يكره **باب**
صلوة الجماعة اجتمعوا على ان صلوة الجماعة

مشروعة وإنه يجب اظهارها في الناس فإن امتنعوا كلهم منها
قوتلوا عليها واجمعوا على أن أقل الجمع الذي يتعقد صلاة
الجماعة في الفرض غير الجمعة اثنان امام ومأموم قائم عن
يمينه لأن عند أحد إذا كان الامام واحدا وقف عن يمين
الامام فان صلاة تبطل واختلفوا هل الجماعة واجبة في
الفرائض وإن الجمعة فنص الشافعي على أنها فرض على الكفاية
وهو الأصح عند المحققين من أصحابه وقيل سنة وهو المشهور
عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالكا أنها سنة وقال
أبو حنيفة هي فرض كفاية وقال بعض أصحابه لا هي سنة وقال
أحمد هي واجبة على الأعيان وليست شرطاً في صحة الصلوة
فإن صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أم وصحت صلوة في
الشافعي يوثق أفضل ولكن لا كراهة في الجماعة لمن عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك تكره الجماعة للنساء
فصل ولا بد من نية الجماعة في حوال المأموم بالاتفاق
ونية الامامة لا تجزئ هي مستحبة عند مالكا والشافعي لا في
الجمعة وقال أبو حنيفة إن كان من خلف سافلاً وجبت الشبهة
وإن كان نورجاً لا فلا واستثنى الجمهور وعرفه والعبد بن فقال
لا بد من نية الامامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد
نية الامامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبحت الجماعة
فليس له أن يقصها ويدخل مع الجماعة بالاتفاق فإن نوي
الدخول معهم من غير قطع للصلوة فللشافعي قولان
أصحهما

أصحهما أنه يصح وهو المشهور عن مالكا وأحمد وقال
أبو حنيفة لا تصح **فصل** وما أدركه المسبوق مع الإمام
قفوا أول صلوة فعلاً وحكماً عند الشافعي فيعيد في الباقي
القنوت وقال أبو حنيفة ما يدركه المأموم من صلوة الإمام
أول صلوة في الشهادتين وأخر صلوة في القرآن وقال مالكا
في المشهور عنه هو آخرها وعن أحمد روايتان **فصل** من
دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلوة فإن كان المسجد
في غير ممر الناس كره له أن يتأنف فيه جماعة عند أبي
حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد لا يكره إقامة الجماعة بكونهم
بحال ومن صلى منفرداً لم أدرك جماعة يصلون استحبه لأن
يصلبها معهم عند الشافعي ويهد قال مالكا لا في المغرب فإن
صلى جماعة لم أدرك جماعة أخرى فقل بعبد الصلوة معهم
الريح من مذهب الشافعي نعم وهو قول أحمد لا في الصبح والعصر
وإذا أعاد ففرضه قال مالكا من صلى في جماعة لا يعيد ومن صلى
منفرداً أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال الأوزاعي إلا الصبح
والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد إلا الظهر والعشاء وقال
أحمد يعيد إلا الصبح والعصر وإذا أعاد ففرضه الأول
على الريح من مذهب الشافعي والثانية نصوص وهو قول
أبي حنيفة وأحمد وعن الأوزاعي والسعبي الظاهر فرضه
فصل وإذا أحسن الإمام بدخل وهو راح أو في الشغل
الاحسن فقل يستحب انتظاره أمر لا للشافعي قولان أصحهما

انه سخط وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك واحمد نعم
وللشافعي قولان اصحهما الجواز واذا سلم الامام وكان
في المأمومين سبقين فقد مؤمن يتم بهم الصلوة لم يجز في
الجمعة بالاتفاق وفي غير الجمعة في مذهب الشافعي خلا
نصحيح واضطراب نقل والاصح في الرفعي والروضة المنع
والصحيح في شرح المذهب للونوي الجواز واعتماد
والعمل عليه ولونوي المأموم مفارقة الامام من غير عذر
لم تبطل صلوة علي الرائج من مذهب الشافعي وبه قال احمد
وقال ابو حنيفة ومالك تبطل **فصل** اتفقوا على انه اذا
انضلت الصفوف ولم يكن بينهما طريق او بصر صح الايتام
واختلفوا فيما اذا كان بين الامام والمأموم فصر وطريق
فقال مالك والشافعي واحمد لا تصح وقال ابو حنيفة في المشهور
عنه تصح **فصل** واتفقوا على جواز اقتداء المنتقل بالمقتصر
واختلفوا في اقتداء المقتصر بالمنتقل فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد لا يجوز قالوا ولا يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا
احد وقال الشافعي يجوز ذلك كله **فصل** واقتد بالعبدي
المميز في غير الجمعة صحيح قطعا عند الشافعي خلافا
لثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض واختلفت الرواية
عنهم في النفل والراجح من قول الشافعي صحة الاقتداء به في
الجمعة والبالغ اولى بالامام من الصبي بلا خلاف واقتدا
بالعبد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة وكراهة ابو حنيفة
امامة

امامة العبد وامامة الاعلى صحيحة بالاتفاق غير مكرهة
الا عند ابن سيرين وهل هو اولى من البصير نصيب
الشافعي على انه سؤا وقال ابو حنيفة البصير اولى وحتار
الشيخان من الشافعية وجماعة وتكره امامته من لا يعرف
ابوه عند الثلاثة وقال احمد لا تكره **فصل** وامامة الفاسق
صحيحة عند ابو حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة وقال
مالك ان كان فسقه بلا تاويل لا تصح امامته ويعيد الصلوة
من صلى خلفه وان كان يتاويل اعاد ما دام في الوقت وعن
احمد روايتان اشهرهما لا تصح ولا تصح امامته مرة بالرجال
في الفرائض بالاتفاق واختلفوا في جواز ما تنهاهم في صلوة
التراخي خاصه فاجاز ذلك احمد بشرط ان تكون متأخرة
ومنع الباقون **فصل** واختلفوا في الاولى بالامام هل
هو لافقة والا فراق فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لافقة
الذي يحسن الفاتحة اولى واختلفوا في صلوة الاثني وهو
الذي لا يقيم الفاتحة بالقاري فقال ابو حنيفة تبطل صلواتها
وقال مالك واحمد تبطل صلواتها القاري وحده وقال
الشافعي صلوة الاثني صحيح وفي صلوة القاري قولان اصحهما
البطلان ولا يجوز الصلوة خلف محدث بالاتفاق فان
لم يعلم بحاله صحت صلواته في غير الجمعة عند الشافعي واحمد
واما في الجمعة فان لم يعد بغيره صحت صلوة من خلفه
على الرائج من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد
تبطل صلوة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك ان كان

وقال احمد ان كان المحدث في
بين المحدثين حكم المحدثين

الامام ناسيا يحدث نفسه فضلات من خلفه صحيحه او عالما
 بطلت صلواته **فصل** نصح صلاة القائم خلف القاعيد
 عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك مروياتان وقال احمد
 يصلون خلفه فتعودا فبجوز للراكي والساجدان ان يمتسا
 بالمومي الى الركوع والستجود عند الشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة وما لك لا يجوز **فصل** قال مالك والشافعي
 واحمد ينبغي للإمام ان يقول بعد الفراغ من الاقامة حتى
 بعد الصفوف وقال ابو حنيفة اذا قال المودن في الاقامة
 حي على الصلوة قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت
 الصلوة كبر الامام واخر من اقامته الاقامة اخذ الامام
 في القراءة **فصل** يقف الرجل الواحد عن يمين الامام ولو
 وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه احد لم تبطل صلواته
 عند الثلاثة وقال احمد تبطل وحكي عن ابن السيب انه قال
 يقف المأموم عن يسار الامام وقال النخعي يقف خلفه الي
 ان يركع فان جاء آخر والا وقف عن يمينه اذا ركع فان
 حضر رجلان صفا خلفه بالاتفاق وحكي عن ابن سعود
 ان الامام يقف بينيما ولو حضر صبيان مع الرجال فذهب
 الشافعي انه يقف الرجال في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم
 اصحابه من قال يقف بين كل رجلين حي ليعلم بينهم من
 الصلوة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقفوا خلف الصبيان
 ولو وقفت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلوة
 واحد

٤
 واحد منهم بالاتفاق وحكي عن أبي حنيفة انه قال تبطل
 صلوة من علي يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل صلواتها
فصل ومن وقف من المتقدمين خلف الصف من غير ان يات
 صلواته عند الثلاثة مع الكراهة وقال احمد تبطل صلواته ان
 ركع مع الامام وهو وحده وقال النخعي لا صلوة لمن صلى خلف
 الصف وحده **فصل** اذا تقدم المأموم على امامه في الوقوف
 بطلت صلواته عند أبي حنيفة واحمد وقال مالك صلواته صحيحة
 والشافعي قوله ان لجد يد الرمح من البطلان وارتفاع المأموم
 على امامه مكروه بالاتفاق الا محاجة فيستحب عند الشافعي
فصل واذا كانت الجماعة في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا
 بالانضال الصفوف عند الشافعي وانما يعتبر العلم بصلوة
 الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام
 في موضع آخر فان انضلت الصفوف من في المسجد فالصلوة
 صحيحة وان كان بين الصفين فصل قريب وان كان بين
 فصل قريب وهو ثلثمائة ذراع فادونها وعلوها بصلوة
 الامام فالمنح ان صلاحهم صحيحه وقال مالك اذا صلى في
 دار بصلوة الامام وهو في المسجد وكان يسمع التكبير
 والا فبطلت في صلوة الجمعة فانها لا تنقض الا في الجامع ورحابه
 المنضلة وقال ابو حنيفة يصح الاقتداء في الجمعة وغيرها
 وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلوة الامام دون المشاهدة
 وعدم الحيل وحكي ذلك عن النخعي والحنبل البصري

باب صلاة المسافر اتفقوا على جواز الفطر في
السفر واختلفوا هل هو رخصة او عزيمية فقال ابو حنيفة
هو عزيمية وسند فيه وقال مالك والشافعي واحمد هو رخصة
في السفر الجائز وحكي عن داود انه لا يجوز الا في السفر واجب
وعنه ايضا انه يختص بالخوف ولا يجوز الفطر في سفر
المعصية ولا الترخيص برخص السفر بحال عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **فصل** ولا يجوز الفطر
الا في مسيرة من حلتين يسيرا لا نقال وكذلك يومان او يوم
وليلة ستة عشر فرسخا اربعة برد عند الشافعي ومالك واحمد
وقال ابو حنيفة لا يقصر في اقل من ثلاث مراحل اربعة وعشرون
فرسخا وقال لا وزاعي يقصر في مسيرة يوم وقال داود يجوز
الفطر في طول السفر قصيرة واذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام
فالفطر فيه افضل بالاتفاق فان اتم حاز عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة لا يجوز وهو قول بعض اصحاب مالك **فصل**
ولا يجوز الفطر الا بعد مفارقة بنيان البلد عند ابو حنيفة
والشافعي واحمد وعن مالك روايتان احدهما انه يفارقه سيرا
البلدة ولا يجاديه عن يمينه ولا عن يساره والثاني ان يكون
من المصير ثلاثة ايام وحكي عن الحارث بن ابي ربيعة انه اراد
سفر فصلى بهم ركعتين في منزله وفيهم الاسود وغير
واحد من اصحاب عبدالله وعن حماد انه قال اذا خرج
فان لم يقصر حتى يدخل الليل واخرج ليلا لم يقصر حتى

يدخل

يدخل النهار **فصل** واذا اقتدى المسافر بمقيم في جزء من
صلاة لم يزم الا تمام حلا فاما لك حيث قال اذا لم يكن من صلاة
المقيم قدر ركعة لم يزم الا تمام والا فلا وقال اسحق بن ابراهيم
يجوز للمسافر الفطر خلف المقيم ومن صلى الجمعة فاقطع
مسافر من يوم الظهر قصر لزمه الا تمام لان صلاة الجمعة
مقيم هذا هو الصحيح من مذهب الشافعي **فصل** والملاح
اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله فقد يضرب الشافعي على
انه له الفطر وهو مذهب ابو حنيفة ومالك وقال احمد لا يقصر
وكذلك المكارى الذي يسافر اياما قال احمد لا يترخص له
والثلاثة على انه يترخص له فيفطر ويفطر **فصل** ولا يكره
لمن يقصر ان يتنفل في السفر عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
واحمد وجماهير العلماء سوى الثوريين وغيرهم ولم يرد ذلك
جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك عنه في الصحيحين وانه
كان يكره ذلك وانه كان يكره ذلك على من رآه يفعل **فصل**
لو نوي المتأخر اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول والخرج
صار مقما عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة اذا
نوي اقامة خمسة عشر يوما صار مقما وان نوي اقل فلا
وعن ابن عباس شقة عشر يوما وعن احمد انه لو ان نوي
اقامة مدة يفعل فيها اكثر من عشر صلوات اتم ولو اقام
ببلد بنيت ان يرحل اذا حصل حاجة يتوقفها كما كان
فللشافعي اقوال اربعة ان يقصر ثمانية عشر يوما والثاني

اربعه عشر يوما والثالث ابداء وهو مذهب ابو حنيفة
فصل من فاتته صلوة في الحضر فضاها في السفر تامه
 وقال ابن المنذر لا اعرف فيه خلافا الا سنا يحكي عن البصري
 وقال المستظهري ويحكي عن المزني في مسايله المعتدلة انه
 يقصر وان فاتته صلوة في السفر فضاها في الحضر فليس شيء
 فولا ناصحها الا تمام وهو قول احمد والثاني القصر وهو
 قول ابو حنيفة ومالك **فصل** ويجوز الجمع بين الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء تقديما وتأخيرا بعد التفرغ عن مالك
 والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الجمع بين الصلوتين
 بعد التفرغ بحال **فصل** ويجوز الجمع بعد المطر بين
 الظهر والعصر تقديما في وقت الاولى منها عند الشافعي
 وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز ذلك مطلقا وقال مالك
 واحمد يجوز الجمع بين المغرب والعشاء كابين الظهر والعصر
 سوا قوتي المطر او ضعف اذا بل الثوب وهذه تختص بمن
 يصلي جماعة بمسجد يقصد من بعد يتأدي بالمطر في
 طريقه فاما من هو في المسجد او يصلي في بيته جماعة او كشي
 الى المسجد في كذا او كان المسجد في باب داره ففيه خلاف
 عند الشافعي واحمد والاعم في ذلك عدم الجواز وحكي
 ان الشافعي نص في الاملا على الجواز واما الوجه من غير مطر
 فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك واحمد يجوز
فصل ولا يجوز الجمع للمريض والخوف على ظاهره مذهب

الشافعي

بين

الشافعي وقال احمد بجواز وهو وجه اختار المتأخرون
 من اصحاب الشافعي في شرح المذهب وهو هذا الوجه
 قوي جدا وعن ابن سيرين انه يجوز الجمع من غير خوف
 ولا مرض كحاجه ما لم يتخذ عادة واختار ابن المنذر
 جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر **فصل**
باب صلاة الخوف اجمعوا على ان صلاة
 الخوف ثابته للحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي عن المزني انه قال هي منسوخة وعن ابى يوسف انها
 كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على
 انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر واقتوا على ان جميع
 المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف معتد
 بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح **فصل** ولا يجوز صلوة الخوف
 في القتال المحذور الا عند ابو حنيفة ويجوز جماعة وفردي
 وقال ابو حنيفة لا تفعل في جماعة ويجوز جماعة وفردي
 وقال في الحضر فصلين ركعتين وبالاخرى ركعتين
 عند الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة الخوف في الحضر واجاز
 اصحابه ذلك **فصل** واختلفوا في الصلوة حال الخوف كما
 اذا التحم القتال واشتد الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلون
 في هذه الحالة ويجوزون الصلاة الى ان يقدروا وقال مالك
 والشافعي واحمد لا يخرجون بل يصلون على حسب الحال
 ويجزيهم اذا صلوا كيف ما امكن من جألا وبركبا استقبلوا قبل

قال النووي

في

سنة

وغير مستقبلين يومون الى الركوع والتجويد برؤسهم
 وهل يجب حمل السلاح في صلوة الخوف أم لا قال ابو حنيفة
 والشافعي في اظهر قوليه واحمد هو مستحب غير واجب
 وقال مالك والشافعي في احد قوليه انه يجب والتفقوا
 على انهم اذا راوا سواد افطنة عدوا فصلوا ثم بان
 خلاف ما صلوا ظنوا ان عليهم الاعادة الا في قول
 للشافعي وهي رواية عن احمد **فصل** والتفقوا على انه
 لا يجوز للرجل لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في
 لبسه في الحرب فاحازه مالك والشافعي وابو يوسف في حمل
 وكرهه ابو حنيفة واحمد واستعمال الحرير في الجوارح عليه
 والاشهاد ان اليه حرام كاللبس بالاتفاق ويحكي عن ابي
 حنيفة انه خص المحرم باللبس **باب صلوة الجمعة**
 اتفق العلماء على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان
 وغلطوا من قال هي فرض كفاية فرضها وانما تجب على
 على المقيم ولا تلزم مسافرا بالاتفاق ويحكي عن الزهري
 والحنفي وجوبها على المسافر اذا سمع النداء ولا يجب ذلك
 على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن احمد في العبد خاصة وقال داود تجب ولا تجب
 على اعمى اذا لم يجد قايلا بالاتفاق فان وجد وجبت
 عليه عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا تجب
فصل من كان خارج المصر في موضع لا تجب فيه الجمعة
 وسمع

ان يسمع النداء لزمه القصد الى الجمعة عند مالك والشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة من سكن خارج المصر فلا الجمعة
 عليه وان سمع النداء ومن لا الجمعة عليه كالمسافر الى بلد
 فيها الجمعة بخبرين بين فعل الجمعة والظهور بالاتفاق وهل
 تكره الظهر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يملكه اتيان
 الجمعة قال ابو حنيفة بكرة وقال مالك والشافعي واحمد لا
 بكرة بل قال الشافعي بين **فصل** اذا التقى يوم عيد بقوم
 فافاض عند الشافعي ان الجمعة لا تسقط عن اهل البلد
 بصلاة العيد واما من حضر من اهل القرية فالراجح عند
 سقوطها عنهم فاذا صلوا العيد جاز لهم ان ينصرفوا ويتركوا
 الجمعة وقال ابو حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد والقرية
 ايضا وقال احمد لا تجب الجمعة الا على اهل القرية ولا على اهل
 البلد بل يسقط فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون الظهر
 وقال عطاء بسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة
 بعد العيد الا العصر **فصل** ومن كان من اهل الجمعة او راى
 السفر بعد الزوال لم يجز له الا ان تمكنه الجمعة في طريقه او تضر
 بتخالفه عن الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال ابو حنيفة
 ومالك يجوز وللشافعي قولان اصحهما عدم الجواز وهو
 قول احمد قال الا ان يكون سفر جهاد والبيع بعد الزوال
 مكروه وبعد الا ان الثاني حرام لكنه يصح عند ابي حنيفة
 والشافعي وقال مالك واحمد لا يصح **فصل** واختلفوا في الكلام

في حال الخطبة لمن لا يسمعها فقال الشافعي وأحمد يجوز وللشافعي
 الأضاحات وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا لكلام جليل أو سمع
 أو لم يسمع وقال مالك الأضاحات واجب سواء قرب أو بعد وختلفوا
 في الكلام في حال الخطبة لمن يسمعها فقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي في القديم حرم الكلام على المستمع والمحاضر معا
 إلا أن مالك أجاز الكلام للمحاضر خاصة بما فيه مصلحة
 للصلاة بخوان بن جبر الدخيلين عن تخطي الرقاب وإن خطب
 إنسانا بعينه جاز لذلك الإنسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع
 عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الأثر لا يحرم عليه ما الكلام
 بل يكره والمسنون من أحمد أنه يحرم على المستمع دون المحاضر
فصل ولا تصح الجمعة عند الشافعي إلا في أبنية يستوطنها
 من تعتقد أنهم الجمعة من بلدة أو قرية وقال مالك القرية التي
 تحب الجمعة فيها إذا كانت البيوت بها متصلة وفيها مسجد وثوب
 وقال أبو حنيفة لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع له سلطان فإن
 خرج أهل البلد إلى خارج المصر فاقاموا الجمعة لم تصح عند الثلاثة
 وقال أبو حنيفة تصح إذا كان قريبا من البلد كمصلى العبيد
فصل والمسحب أن لا تقام الجمعة إلا بإذن السلطان
 فإن أقيمت بغير إذن صححت عند مالك والشافعي وأحمد قال
 أبو حنيفة لا تعتقد إلا بإذن السلطان **فصل** ولا تعتقد
 الجمعة أكابر عيين عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تعتقد
 بأربعة وقال مالك تعتقد بأربعة أو اثنين غير أنها لا تحجب
 علي

علي الثلاثة والأربعة وقال الأوزاعي وأبو يوسف تعتقد بثلاثة
 وقال أبو يوسف تعتقد بالجمعة كسائر الصلوات حتى كان هناك
 إمام وخطيب صححت ولو اجتمع أربعون مسافرا أو أقاموا الجمعة
 لم تصح وقال أبو حنيفة تصح إذا كانوا في موضع الجمعة وهل
 تعتقد الجمعة بالعبيد والمسافرين قال أبو حنيفة ومالك تعتقد
 وقال الشافعي ومالك في رواية أشهب يجوز لسقوط فرضه
 بالجمعة وقال مالك في رواية ابن القاسم وأحمد في رواية لا يجوز
 وهل تصح إمامة المصلي في الجمعة أم لا للشافعي قولان أحدهما
 نعم كالبائع والثاني لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة إذا فرض
 عليه وهذا القول الثاني مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد لأنهم
 منعوا إمامته في الفرائض بالجمعة أولى والأصح من مذهب الشافعي
 عند أكثر أصحابه الجوز وقال إمام الحرمين موضع الخلاف ما
 إذا تم العدد بعين فاما إذا لم يتم فلا الجمعة **فصل** وإذا أحرم
 بالعدد المعتبر لم انقضوا عنه قال أبو حنيفة أن كان قد صلى
 ركعة وسجد فيها سجدة أمما الجمعة وقال صاحباه أن انقضوا
 بعد ما أحرم ثم أمما الجمعة وقال مالك أن انقضوا بعد ما صلى
 ركعة يسجد فيها أمما الجمعة وللشافعي أقوال أصحها أنها تنقض
 ظهر أو هو قول أحمد وإن انقضوا في الخطبة لم يجزى المفعول
 في عيبتهم بالخلاف وإن عادوا قبل جطول الفضل نبي علي
 له قول الخطبة وبعد طوله أصح ما وجوب الاستئذان **فصل** ولا
 تصح الجمعة إلا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال أحمد يجوز

في حال الخطبة

تعتد بالثلاثة

قبل الزوال ولو شئ في الوقت ومدها حتى خرج الوقت حتى انما
ظهر عند الشافعي وقال ابو حنيفة تنصل صلته كخرج الوقت
ويستحب الظهر وقال مالك اذا لم يصل الجمعة حتى دخل وقت العصر
صلى فيه الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروب
وقول احمد **فصل** واذا ادرك المسبوق مع الامام ركعة ادرك
الجمعة اودونها فلا يلزمه ان يصلي ظهر اربعاء عند مالك والشافعي و احمد
وقال ابو حنيفة يدرك الجمعة باي قدر ادركه من صلاة الامام
وقال طائفة من لا يدرك الجمعة الا بادر الى الخطبتين **فصل** والتفقوا على
ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تنقض الجمعة حتى تنقضي
خطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولا يدان الايمان
بما سمي خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان حمد الله
عز وجل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى
وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي و
ابو حنيفة لو سجد او هلك الجزاء ذلك ولو قال الحمد ونزل كفاه
ذلك ولم يحج الى غيره وخالف صاحباه وقال لا بد من الكلام
يسمي خطبة في العادة وعن مالك روايتان احدهما انه اذا سجد
او هلك الجزاء والثانية انه لا يجزئه الا ما يسمي خطبة في العرف
من كلام مولف له **بالفصل** والقيام في الخطبتين مع القدرة
م شروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك والشافعي
هو واجب وقال ابو حنيفة واجد لا يجب واوجب الشافعي
خاصة الكاوس بين الخطبتين وتشرط الطهارة في الخطبتين
علي

علي الرابع من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واجد ومالك
لا يشترط وهو قول للشافعي **فصل** واذا صعد الخطيب المنبر
سلم على الحاضرين عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك
يكبره السلام عليهم لانه يسلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو
على الارض فلا بد بعد ثانيا على المنبر ومن دخل والامام
يخطب صلى تحية المسجد عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك
يكبره له ذلك واختلفوا هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب
فقال ابو حنيفة يجوز لغيره وقال مالك لا يصلح الا من خطب والشافعي
قولان الصحيح جوازه وعن احمد روايتان **فصل** ومن السنة
قراءة سورة الجمعة وسورة المنافقين او سورة في سجد والغاشية
فهما سنتان عرفتا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكره ان
حنيفة انه قال لا تختص القراءة بسورة دون سورة **فصل** والغسل
للجمعة سنة عند جميع الفقهاء الا داود والحسن والمحقق ان يكون
الغسل لها عند الروح اليها ووقت جوازها من الفجر عند ابو حنيفة
والشافعي واجد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الروح اليها وعند
الا متحباب انما هو لها صرحها وقال ابو حنيفة هو مستحب لكل
أحد حضرها ولم يحضرها ولو اغتسل للجمعة وهو جنب فتوي
الحنابلة والجمعة اجزاء عنهما عند الثلاثة وقال مالك لا يجزئ الا
عن واحد منهما **فصل** ومنزوح عن السجود فامكنه ان يسجد
على ظهره انسان فعلى عند ابو حنيفة واجد وهو الرابع من مذهب
الشافعي والقول من مذهب ان يسجد على ظهره وان ساء آخر

حتى يزول الزحام وقال مالك بكيرة تاخير التحوير حتى يسجد على
الأرض **فصل** وإذا حدث الإمام في الصلوة جاز له الاستخلاف
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الجحد بل الرأى من قول
الشافعي والقدر عدم الجواز **فصل** لا تقام في بلد وان عظم
الترجمة على أصل مذهب الشافعي وهو مذهب مالك قال
مالك إذا كان في البلد جوامع اقيمت في جامع الأقدم منهم
وليس عند أبي حنيفة في ذلك شيء ولكن قال أبو يوسف إذا كان
البلد جانبين جاز فيه جمعتان وإن كان جانباً واحداً قال
الطحاوي الصحيح من مذهبنا أنه لا يجوز إقامة الجمعة في
أكثر من موضع واحد في المصر إلا أن يشق الاجتماع لكبر المصر
فيجوز في الموضعين وإن دعت الحاجة إلى أكثر جاز وقال
أحمد إذا عظم البلد وكثر أهله كبغداد جاز فيه جمعتان
وإذا لم يكن لهم حاجة إلى أكثر من جمعة لم يجز وعليه هذا حمل
ابن جرير إمام الشافعية أمر بغداد في جوامعها وقيل
أن بغداد كانت في الأصل قري منفرة وفي كل قرية جمعة
لم انفلت العمارت بينها فبقيت الجمع على حالها والراي أحمد
من مذهب الشافعي أن البلد إذا كثر وعثر اجتماع أهل
في موضع واحد جاز إقامة جمعة أخرى بل يجوز التفرقة
بحسب الحاجة وقال داود الجماعة كسائر الصلوات تجوز
لأهل البلد أن يصلوها في مساجدهم **فصل** والتقوا على أنه
إذا قلتم صلاة الجمعة صلوا ظهر وأهل يصلوا فردي أو جماعة

ولم يزل علي

قال

قال أبو حنيفة ومالك فردي وقال الشافعي وأحمد جماعة **باب**
صلاة العيدين والتقوا على أن صلاة العيدين مشروعة
لم يختلفوا فقال أبو حنيفة هي واجبة على الأعيان كالجمعة
وقال مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن أبي حنيفة وقال
أحمد هي فرض على الكفاية واختلفوا في شرائطها فقال أبو حنيفة
وأحمد إن من شرائطها الاستيطان والعدد وأذن الإمام في
الرواية التي يقول أحمد باعتبار أدنى في الجمعة وراي أبو حنيفة والمصر
وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط وأجازا صلاة فردي
من سائر الرجال والنساء **فصل** والتقوا على تكبيرة الإحرام في
أولها واختلفوا في التكبيرات الزوائد بعدها فقال أبو حنيفة
ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية وقال مالك وأحمد ست
الأولى وخمس في الثانية وقال الشافعي سبع في الأولى وخمس في الثانية
ثم قال الشافعي وأحمد يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة
ومالك يوالي بين التكبيرات تسقوا واختلفوا في تقديم التكبيرات
على القراءة فقال مالك والشافعي يقدم التكبير على القراءة في الركعتين
وقال أبو حنيفة يوالي بين القرائتين فيكبر في الأولى قبل القراءة
وفي الثانية بعد القراءة وعن أحمد روايتين كالمذهبين واختلفوا
على رفع اليدين في التكبيرات وعن مالك رواية أن الرفع في
تكبيرة الإحرام فقط **فصل** واختلفوا فيمن فاته صلوة
العيد مع الإمام فقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي وقال أحمد
يقضي منفرداً وعن الشافعي قولان كالمذهبين أصحهما

ابد واختلفوا في كيفية قضائها فقال أحمد في شهر ربيع
 اربعاً صلاة الظهر وهي المختارة عند محقق أصحابه ومذهب
 الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة العيد الامام وهو رواية
 عن أحمد وعنه رواية ثالثة انه مخير بين ان يصلي ركعتين
 او اربعاً **فصل** وانفقوا على ان السنة ان يصلي العيد في المصلي
 بظاهر البلد لا في المسجد وان اقام لصعقة الناس من يصلي
 بهم حان لا الشافعية فاتهم قالوا ان فعلها في المسجد افضل
 اذا كان واسعاً **فصل** واختلفوا في جواز التنفل قبل صلاة
 العيد وبعدهما من حضرهما فقال ابو حنيفة ومالك لا يتنفل قبلها
 ويتنفل ان شاعدها ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين
 الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلوة في المصلي ولم
 يتنفل قبلها ولا بعدها سوا الامام والمأموم وعنه في المسجد
 روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدهما في المسجد وغيره
 الا اماماً فان اظهر للناس لم يصلي قبلها وقال احمد لا يتنفل قبل
 صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً **فصل** ويستحب ان ينادي
 لها الصلاة جامعة بالاتفاق وعن ابن الزبير انه اذن لها
 وقال ابن المسيب اول من اذن لصلاة العيد معاوية ومذهب
 الشافعي قراءة في الاولى واقرئت في الثانية اوسج العائنة
 وقال ابو حنيفة لا تختصر سورة وقال مالك واحمد يقرأ بسبح
 والعاشية **فصل** اذا شهد يوم الثلاثاء من رمضان بعد
 الزوال بروية الهلال قضيت صلاة العيد في اصح القولين

عند

عند الشافعي موعداً قال مالك لا تقضي فان لم يكن جمع الناس
 في اليوم صليت من الغد وهو مذهب أحمد ومذهب الج
 حنيفة ان صلاة عيد الفطر يصلي في اليوم الثاني والاصح في
 الثاني والثالث **فصل** والتكبير في عيد الفطر سنة بالاتفاق
 وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة وقال ابو داود وجوه
 وقال الشعبي انما يفعل ذلك الخواكون وقال ابن هبيرة والصحيح
 ان التكبير في الفطر الذي من غيره لقوله عز وجل ولتكموا العدة
 وتكبروا والله اعلم بما هدىكم واختلفوا في ابتداء وانتهاء فقال
 مالك يكبر يوم الفطر دون ليلة وانتهاء عند فقال مالك
 تكبر يوم الفطر دون ليلة وانتهاء عند الى ان يخرج الامام عن
 الشافعي قوله الى ان انتهاه احد هما الى ان يخرج الامام الى
 المصلي والثاني الى ان تحرم الامام بالصلاة وهو المخرج والثالث
 الى ان يفرغ منها واما ابتداء من حيث يرى الهلاك عن أحمد
 في انتهائه روايتان احدهما اذا خرج الامام والثانية اذا
 فرغ من الخطبتين وابتداء عنده من روية الهلاك **فصل**
 واختلفوا في صفة التكبير فقال ابو حنيفة ولحق بقوله الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر وبه الحمد ينفع التكبير
 في اوله واخره وقال مالك يكبر ثلاثاً متتاليتين في اوله وثلاثاً في آخره
 والصيغة المختارة عندنا خري أصحابه يكبر ثلاثاً متتاليتين في اوله
 وتكبيرين في آخره **فصل** واختلفوا في التكبير في عيد الفطر
 واما التثنية في ابتداء وانتهائه في حق المصل والمحرر فقال ابو

والشكيب

حنيفة وأحمد يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة إلى أن يكبر لصلوة
العصر من يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر إلى صلوة الصبح
من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر وذلك في حق المحل
والمحرر عن الشافعي أقوال أشهرها كذهب مالك والذي عليه
العمل من مذهبه من صبح يوم عرفة ويحتم بعصر آخر أيام التشريق
والمحرر صغيرة على الرابع من مذهبه **فصل** اتفقوا على
أن التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجاعات واختلفوا
فمن صلى منفردا من محل ومحرم وفي هذه الأوقات فقال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه لا يكبر المنفرد وقال مالك والشافعي
وأحمد في رواية الأخرى يكبر واتفقوا على أنه لا يكبر خلف التوافل
إلا في قول للشافعي وهو الرابع عند أصحابه **باب صلاة**
الكسوف اتفقوا على أن الصلوة لكسوف الشمس سنة مؤكدة
في الجماعة ثم اختلفوا في هياتها فقال مالك والشافعي وأحمد
في روايتيه الأخرى هي ركعتان في كل ركعة قيامان وقراآت
وركوعان وسجودان وقال أبو حنيفة هي ركعتان كصلوة
الصبح وهل يجهر في القراءة فيها أو يخفي قال أبو حنيفة والشافعي
ومالك يخفي القراءة فيها وقال أحمد يجهر بها وهل صلاة الكسوف
خطبة قال أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه لا يسب لكسوف الشمس
ولا خسوف القمر خطبة وقال الشافعي وأحمد بين لها خطبتان
فصل لو اتفق الكسوف في وقت كراهية الصلاة قال أبو
أحمد في المشهور عنه لا تضلي فيه وتجعل مكانها تسبيحا

وقال

وقال الشافعي تضلي فيه وعن مالك روايتان أحدهما تضلي في
كل الأوقات والثانية في غير الأوقات للمكروهة فيها المنفرد
والثالثة لا تضلي بعد الزوال حملها على صلاة العيد **فصل**
وهل تسب الجماعة لصلوة الخسوف قال أبو حنيفة ومالك لا تسب
بل يصلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي وأحمد السنة أن تضلي
جماعة كالخسوف ويحتم بالقراءة في صلاة الخسوف ويصلي
لكسوف فرادي كما تضلي جماعة بالاتفاق وعن الثوري ومحمد
ابن الحسن أن لا مأمرا إذا صلى صلواتهم ولا تضلي حينئذ
فرادي **فصل** وعبر الكسوف من الآيات كالزلازل والصواعق
والظلمة بالليل لا يسب له صلاة عند الثلاثة وعن أحمد أنه يصلي
لصلواته في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه أنه صلى في زلزله
باب صلاة الاستسقاء اتفقوا على أن الاستسقاء سنة
واختلفوا هل يسب له صلاة أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد
وصاحب أبي حنيفة تسب جماعة وقال أبو حنيفة لا تسب الصلاة
بل يخرج الإمام ويدعو فان صلى الناس وحدها جاز
من رأي أن لها صلاة في صفتها فقال الشافعي وأحمد مثل صلاة
العيد ويجهر بالقراءة وقال مالك صفتها كما ير الصلوات
ويجهر بالقراءة **فصل** وهل يسب له خطبة فقال مالك والشافعي
وأحمد في الرواية المختارة عند أصحابه يسب وتكون بعد الصلاة
وخطبتان على المشهور ويفتحن بها بالاستغفار كالتكبير في
العيد وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية المنصوص عليها

لا يخطب لها وإنما هي دعا واستغفار **فصل** ويستحب تحويل الردا
في الخطبة الثانية للإمام والمؤمنين إلا عند أبي حنيفة فإنه
لا يستحب وقال أبو يوسف يشترع الإمام دون المؤمنين وانفقوا
على أنهم ان لم يسبقوا في اليوم الأول عادوا ثانيا وثالثا واجمعوا على
أنهم إذا تضرعوا بكثرة المطر فإن السنة أن يسألوا الله تعالى برفع
كتاب الجنائين إجماع العلماء على استحباب الأكل من
ذكر الموت وعلي الوصية لمن له مال أو عنده ما يفتقر إلى البصاة
مع الصحة وعلي تأكلها في المرض وانفقوا على أنه إذا تيقن
الموت وجه المبيت إلى القبلة والمشيور عن مالك والشافعي
وأحمد أن الأكل لا يحسن بالموت وقال أبو حنيفة يحسن بالموت
فإذا غسل المسلم طهر وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد وانفقوا
على موته تحميم الميت من رأسه مقدمة على الدين وحكي
عن طاووس أنه قال إن كان ماله كثيرا فمن رأسه ماله والأ
فمن ثلثه **فصل** وانفقوا على أن غسل الميت فرض كفاية وهل
الأفضل أن يغسل بماء أو في قنبر قال أبو حنيفة ومالك مجردا
ستور العورة وقال الشافعي وكحل الأفضل في قبضه والأولى
عند الشافعي تحت السما وقيل بل الأولى تحت سقف والماء
البارد أولى إلا في برد شديد أو عند وجود وسخ كثير
وقال أبو حنيفة المصحن أولى بكل حال **فصل** وانفقوا على أن
للزوجة أن تغسل زوجها وهل يجوز للزوج أن يغسلها قال
أبو حنيفة لا يجوز وقال الباقر يجوز ولو ماتت امرأة

وليس

وليس هناك إلا أجنبي ومات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية
فإن ذهب أبي حنيفة ومالك والأصح من مذهب الشافعي أنها
ييمان وعند أحمد روايتان أحدهما ييمان والأخرى يلف
العاسل على يد خرقه وهو وجه للشافعي وقال لا وزعي
يدفن من غير غسل ولا ييمم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر
عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز **فصل** والمستحب أن يوضئ
العاسل ويسو ك أسنانه ويدخل أصبعيه في مخزئيه ويغسلها
وقال أبو حنيفة لا يستحب ذلك وإنما كانت لحبته ملبة حيا
بمسط واسع الأسنان برفق وقال أبو حنيفة لا يفعل ذلك
وإذا غسلت المرأة ظفر شعرها ثلاث قرون والتي خلفها
وقال أبو حنيفة يترك على حاله من غير ظفر **فصل** والحال
إذا ماتت وفي بطنها ولد حي شق بطنها عند أبي حنيفة والشافعي
وقال أحمد لا ينفق وعن مالك روايتان كالمزهيين وانفقوا
على أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لم يغسل ولم يصلي عليه
فإن ولد بعد أربعة أشهر قال أبو حنيفة إن وجد ما
يدل على الحيوة من عظام وحركة ورضاع غسل وصلي
عليه وقال مالك كذلك إلا في الحركة فإنه امرط أن تكون
حركة بيينة بصحها طول مكث يتيقن معها الحيوة وقال
الشافعي يغسل في لواحد وهل يصلي عليه قولان الجدي بداره
لا يصلي عليه ما لم تظهر مآرت الحيوة كالإختلاج وقال
أحمد يغسل ويصلي عليه وانفقوا على أنه إذا استهلح بولي

يكون حكم حكم الكبير وحكمه عن سعيد بن جبير انه لا يصلح علي
 الصبي ما لم يبلغ **فصل** ونبه الغاسل غير واجبه علي الاصح
 من مذهب الشافعي وهو قول ابي حنيفة وقال مالك بن جهم
 واذا خرج من الميتم بعد غسله شي وجب ان لا يغسله فوط عند
 ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال
 احمد تجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وكل حوز
 تنف ابطمه وحلق عانتته وحف شانه قال ابو حنيفة ومالك
 هو مكروه وقال احمد لا بأس به والشافعي قولان الحديث
 لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار انه مكروه **فصل**
 واتفقوا علي ان الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا يغسل
 واختلفوا هل يصلي عليه ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يصلي عليه
 وقال مالك والشافعي والحمد في رواية لا يصلي عليه لاستغناء
 من شافع واتفقوا علي ان النفس تغسل ويصلي عليها والثلاث
 فوات علي ان من قتلته دابة وهو في القتال او نزل في عن فرسه او صابه
 سلاحة في معركة المشركين انه يغسل ويصلي عليه وقال
 الشافعي لا يغسل ولا يصلي عليه **فصل** واما تفقوا علي ان
 الواجب من الغسل الاغتسال بالطهارة وان المسنون منها الوتر
 وان يكون بستر وفي الاخير الكافور وقال ابو حنيفة واحمد
 المسحبان يكون في غسله شي من السدر وقال مالك والشافعي
 لا الا في واحدة **فصل** وتكفين الميت واجبا بالانفاق
 مقدم علي الدفن والورثة واقل الكفن ثوب يعيم الميت والمحب
 عند

عند الشافعي ومالك واحمد ان يكفن الرجل في ثلثة أثواب
 وهي ثياب وفوق الثوب حنيفة ازار ورد او المستحسب البياض
 في كل ما والمسح للمراة خمسة أثواب فتصروم من بر وثياب
 ومقنعة والخامسة يسد فخذها عند الشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة وهذا هو الافضل وان اقتصر علي ثلثة أثواب
 فيكون الخار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس للكنز
 حد وانما الواجب تتر الميت وتكفين المرأة في المعصر والمن عفر
 والجريس وهذا مكروه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يكره
 والمرأة ان كان لها مال فالكنز من مالها عند ابي حنيفة ومالك
 واحمد وان لم يكن لها مال قال مالك هو علي زوجها وقال محمد
 هو من بيت المال كمالو عسر الزوج فان في بيت المال لا انفاق
 وقال احمد لا يجب علي الزوج تكفين زوجته بحال ومذهب
 الشافعي ان محل الكفن اجل الزكاه فان لم يكن فعليه من ثلثه
 النفقة من قريب ومتيد وكذا الزوج في الاصح والصواب
 عند محققي اصحابه انه علي الزوج بكل حال والمحرم لا يطيب
 ولا يلبس الخيط ولا يخرجه راسه بالانفاق ويحكي عن ابي حنيفة
 ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بغير الموت
فصل والصلوة علي الميت فرض كفاية وعن اصبع من اصحاب
 مالك انها سنة ولا يكره بكرة فعلها في شي من الاوقات عند
 الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يكره فعلها في الاوقات الثلاث
 وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها والصلوة علي

الحنان في المسجد جائزة بالاتفاق وهي مكرهة عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكرهونها فيه ويجزئ النعني
لبيت والنداء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يكره **فصل**
واختلفوا فيمن هو حق بالإمامة علي البيت فقال أبو حنيفة
وأحمد والشافعي في القديم الوالي الحق وقال أبو حنيفة الأولي
للولي إذا لم يحضر الوالي أن يقدم إمام المحكي وقال الشافعي في الجديد
الرايح أن الولي الحق من الولي ولو وصي إلى رجل أن يصلي عليه لم
يكن أولى من الأولياء عند الثلاثة وقال أحمد يقدم علي كل ولي
وقال مالك لا بن مقدم علي الأب والأخ أولى من الجد والأبن
أول من الزوج وإن كان أباه وقال أبو حنيفة لأولياء الزوج
ويجزي للأبن أن يتقدم علي الأب **فصل** ومن شرط
صحته الصلاة علي الحنافة الطهارة وستر العورة بالاتفاق
وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري يجوز بغير طهارة وتقف
الإمام عند رأس الرجل وعجز المرأة عند الشافعي والشافعي
ومحمد وقال أبو حنيفة عند صدر الرجل وعجز المرأة وقال مالك
مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند عجزها **فصل**
ونعديرات الحنايز أربعة بالاتفاق ويجزي عن ابن ستر من
ثلاث وعن حذيفة ابن اليمان خمس وقال ابن مسعود رضي الله
عنه كبر رسول الله صلى الله عليه الحنافة تسعا وسبعاً وخمسة
وأربعاً فذكر وأما كبر الإمام فإن نزل علي أربع لم ينطأ صلاته
وإذا صلى خلف إمام فزاد علي أربع لم يتابعه في الركعة وعن

أحمد

أحمد أنه يتابعه إلى سبع ومذهب الشافعي أنه يرفع يده إذا
أبى أحد ومنكبيه وقال أبو حنيفة ومالك لا يرفع يده إلا
في الأولى وقراءة الفاتحة بعد التكبيرة فرض عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرا فيها شيئاً من القرآن وبسالم التكميز
عند الثلاثة وقال أحمد واحدة عن يمينه **فصل** ومن فاته
بعض الصلوة مع الإمام افترق الصلاة ولم ينتظر تكبيره عند
الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد ينتظر تكبيره الإمام ليكرمه
وعن مالك روايتان ومن لم يصلي علي الحنافة صلى علي القبر
بالاتفاق والي متى يصلي اختلف مذهب الشافعي في ذلك فقيل
إلى شهر ربه قال أحمد وقيل ما لم يصلي وقيل يصلي إذا
والأصح أنه يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة عليه عند
الموت وقال أبو حنيفة ومالك لا يصلي علي القبر إلا أن يكون دفن
قبل أن يصلي عليه **فصل** والصلاة علي الغائب صحبة عند
الشافعي ومالك لعدم صحته ولا يكره الدفن ليلاً بالاتفاق قال
الحسن بكرة ولو وجد بعض ميت غسل وصلى عليه عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا وجد أكثره صلى عليه ولا
فلا **فصل** وانفقوا علي أن قاتل نفسه يصلي عليه واختلفوا
هل يصلي عليه الإمام فقال أبو حنيفة والشافعي يصلي عليه
وقال مالك من قتل نفسه أو قتل في جوفه الإمام لا يصلي عليه
وقال أحمد لا يصلي الإمام علي الغال ولا قاتل نفسه وقال الرهري
لا يصلي علي من قتل في رحم أو قصاص وكراهة عمر بن عبد العزيز

الصلاة على من قتل نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه من قتل نفسه
وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا
يصلي على النفس **فصل** ولو استشهد جنب لم يغسل ولم
يصلي عليه عند مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال أحمد يغسل ولا يصلي عليه
والمقتول من أهل العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي
عليه عند مالك وعلى الرزح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد روايات ومن قتل من أهل
البعث في حال الحرب غسل وصلي عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا ومن قتل ظيما من غير حرب يغسل ويصلي عليه عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إن قتل بحد بدم لم يغسل وإن
قتل بمقتل غسل وصلي عليه **فصل** وانفقوا على أنه لا يبرح
شعر الميت إلا الشافعي فإنه قال يبرح شعره خفيفا وجها
على أن الميت إذا مات غير محتون أنه لا يجتن بل ينزك على
حاله وهل يجوز تقليم أظفاره ولا أخذ من شاربه أن طويلا
قال الشافعي في الأيملا وأحمد يجوز ذلك وقال أبو حنيفة ويجوز
ومالك والشافعي في القدر لا يجوز وسدد مالك فيه حتى
أوجب التعزير على فاعله **فصل** وانفقوا على أن جل للميت
بن وإكرامه وإجل بين العمودين أفضل من التبريع على الرزح
من مذهب الشافعي وكره الخنعي إجل بين العموديين وقال
أبو حنيفة وأحمد التبريع أفضل والمسي إمام الجنائز أفضل
عند مالك

عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة المسي ويرأها
أفضل وقال الثوري الرأكب ويرأها والمسي حيث نبتا وفيه
حديث **فصل** ومن مات في البحر ولم يكن يقربه ساحل فالأولى
بجعله بين لوحين ويلقى في البحر إن في الساحل مسلمون وإن
كان فيه كفار لقل والقي في البحر لم يحصل بقرانه وقال أحمد
ويرجي في البحر بكل حال إذا تقدر دفنه وإذا دفن ميت
لم يحضر حفرة قبره لدفن أحدا لا أن يمضي على الميت زمان
يصل فيه مثله ويصير من مما في حفرة بالإنفاق وعن غير
أبي عبد العزيز إذا مضى على الميت حول فأنزع الموضع
وانفقوا على أن الدفن في التابوت لا يستحب ويوضع من الميت
عند رجل القبر لم يسئل الميت سلا إلى القبر عند الثلاثة قال
أبو حنيفة توضع الجنائز على حافة القبر مما يلي القبلة
لم ينزل إلى القبر معترضا **فصل** السنة في القبر الشطيط هو
أولي على الرزح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك والجمهور
السننم أولى لأن الشطيط صان شعار للشيعة ولا يكره
المقبرة بالنعال عند الثلاثة وقال أحمد بكرهته **فصل** وانفقوا
على التعزير واختلفو في وقتها فقال أبو حنيفة هي سنة قبل
الدفن لا بعده وقال الشافعي وأحمد تس قبله وبعد ثلاثة أيام
وقال الثوري لا تعزير بعد الدفن والجمهور للتعزير مكره عند
مالك والشافعي وأحمد والنال على الميت للإعلام بموته لا بأس به
عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب إليه ليصل

العلم بموته الي جماعة من المسلمين وقال الجرد هو مكروه **فصل**
 واجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر وعلى كراهية
 الاخر والخشب ولا ينبغي القبور ولا يختصص عند الثلاثة **جوز**
 ذلك ابو حنيفة واقفقوا على ان السنة الحمد وان الشق ليس بسنة
 وصف الحمد ان تحفر قبلة القبر لحد اكان ليكون الميت
 تحت قبلة القبر اذا نصب اللبن الا ان تكون الارض من خوة
 فلا تلبس لبان بخدر القبر على الميت وصفه الشق ان يبني من
 جانبي القبر بلين او حجر ويترك وسط القبر كالتابوت
فصل واجمعوا على ان الاستغفار والدعاء والصدقة والعق
 واجب ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر
 مستحبة وكرهها ابو حنيفة ومذهب اهل السنة ان للانس
 ان يجعل ثواب عمله لغيرة كحديث الكنعنة والمشهور من
 مذهب الشافعي انه لا يصل الي الميت قراءة بل ثواب القراءة قال
 ابن الصلاح من امة الشافعية في اهل القرآن خلاف الفقهاء
 عليه عمل اكثر الناس بخير ذلك وينبغي اذا اراد ذلك ان يقول
 اللهم اوصل ثواب ذلك ما قرأه لقادان فيجعل دعاء ولاخذ
 في نفع الدعاء ووصوله واهل الخبر قد وجدوا البركة في موافقة
 الاموات بالقرآن والدعوات قال المحت الطبري من متأخري
 متأخي الشافعية واما قراءة القرآن فقال في الجرد هي مستحبة
 وفي الحاوي الحزم بوقوع القراءة له والحالة هذه كالدعاء لهم
 جوز والاستيجار عليه واختاره النووي في الروضة ومذهب

ما يلي

مسألة ان رجلا قال للميت ما
 علم ولم ان اي مات ولم يصدق
 يوصي قبيحة ان تصدق
 قال نعم فيه دليل على حصول
 ثواب القراءة للميت

أحمدان ثواب

أحمدان ثواب القراءة يصل الي الميت ويحصل له نفعه **كتاب**
الزكاة اجمعوا على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلي
 وجوبها في اربعة اصناف المواسي وجنس الامان وعروض
 التجارة والمكيل والموزون والمذخر من الثمار والزرع
 مقصودة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ
 العاقل واختلفوا في المكاتب فقال ابو حنيفة بوجوب
 العتق في زرع لا فيما سواه وقال ابو ثور يجب عليه مطلقا
 وقال مالك والشافعي والحمد لا يجب عليه زكاة ولا يسقط عن
 المرتد ما وجب عليه من الزكاة في حال اسلامه برده عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يسقط واختلفوا هل تجب الزكاة في
 مال الصبي والمجنون فعند مالك والشافعي واحمد انهما تجب
 ويخرجها الولي من مالهما ويروي ذلك عن جماعة من كبار
 الصحابة وقال ابو حنيفة لا زكاة في مالهما ويجب العتق في زرعهما
 وقال لا وزاعي والنوري بالوجوب في الحال لكن لا يخرج
 حتي يبلغ الصبي ويفيق المجنون **فصل** في كحول شرطي
 وجوب الزكاة بالاجماع وحكي عن ابن مسعود وابن عباس
 رضي الله عنهما انها لا ابو حنيفة حين الملك ثم اذا حال
 الكحول وحيث مرة ثانية وان ابن مسعود كان اذا اعطاه
 احدا ما لا زكاة فلو ملك نصابا لم باعه في ائنا الكحول او
 بادل ولو تغير جنسية انقطع الكحول فيه عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة

وينقطع في الماشية ومنع ما كان ياد له يحسم لم ينقطع
والأفر واثان فان تلف بعض النصاب أو تلف قبل تمام
الحول انقطع الحول منه عند أبي حنيفة والشافعي وقال
مالك ولحقه انقطع الحول منه اقصد بالاقص الفرار من الزكاة
لم ينقطع الحول وبحجب الزكاة عند تمامه **فصل** والمال المفقود
والضال والمحو عليه اذا اراد من غير ما فعل بركي لما مضى قولان
للشافعي الجدي الرابع منها الوجوب والقلم يتألف الحول من
عوده ولا زكاة فيما مضى وهو قول أبي حنيفة وصاحبه وأحمد
الرواية عن أحمد وقال مالك اذا عاد إليه زكاة حوله واحد من
عليه بن يستغرق النصاب أو ينقصه فقل منع ذلك وجوب الزكاة
قولان للشافعي الجدي الرابع لا يمنع والقلم منع وهو قول أبي
حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند أبي حنيفة وعلى القلم من
قول الشافعي وعن أحمد في الأموال الطاهرة روايتان للمسيوم لا يمنع
وقال مالك الذين يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع
في الماشية **فصل** وهل تجب الزكاة في الذمة أو في عين المال
للشافعي قولان القلم في الذمة وجب من المال من قبلها والجديد
الرأح انما تجب في عين المال فيملك أهل الزكاة قدر الفرض من
المال عنده ان يوردي من غيره وهذا قول مالك وقال أبو
حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كمتعلق الجناية بالرقبة الجانية ولا يور
ملك من شيء من المال الا بالدفع إلى المستحق وهو أحد الروايتين
عن أحمد **فصل** واجمعوا على ان اخراج الزكاة لا تصح الا بنية
وعن

وعن الأوزاعي ان اخراج الزكاة لا تقتضي الي نية واختلفوا
هل يجوز تقديرها على الاخراج فقال أبو حنيفة لا بد من نية
مقارنة للاداء أو العزل مقدار الواجب وقال مالك والشافعي يقتصر
صحة الاخراج الى ان تقارنه النية وقال أحمد يستحب ذلك فان تقد
بن مان يسير جاز وان طال لم تجز كالطهارة والصلوة **والمح فصل**
ومن وجبت عليه زكاة وقد رعى الجزيها لم تجز له تلخيرها
فان اخذ ضمن ولا يسقط عنه لتلف مال عند مالك والشافعي قال
أبو حنيفة تسقط بالموت عنه يتلف ولا تصير مضمونة عليه قال
أحمد امكان الاداء بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان فلا يبرأ
المال بعد اخراج استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الاداء **فصل**
ومن وجبت عليه زكاة ومات قبل ادائها اخذت من تركتها
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تسقط بالموت ومن امتنع من الإخراج
بخلاف اخذت منه الزكاة بالاتفاق ويجزى وقال الشافعي في
القلم يؤخذ من ماله معها وقال أبو حنيفة تجبس حتى يوردها
ولا تؤخذ من ماله فخر ومن فسد الفرار من الزكاة بان وهب من
ماله شيئا أو باع لم استقره قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان
كان شيئا عاصيا عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد
لا تسقط الزكاة **فصل** وتجعل الزكاة جازية قبل الحول لا وجد
النصاب الا عندما كفاية لا يجوز وهل تسقط الزكاة بالموت أم
قال أبو حنيفة تسقط فان اوصي بها اعتبرت من الثلث وقال الشافعي
وأحمد لا تسقط وقال مالك ان شرط في اخراجها حتى ير عليها

حول أو أحوال ترتب في ذمته وكان عاصيا بذلك وما تركه
الميت للورثة من المال وصارت الزكاة التي انتقلت إليهم
دمتهم ديناً لقوم غير معينين لم تقض من مال الورثة فان اوصي
بها كانت من ذلك مقدرة على كل وصية وان لم يوص بها حتى
مات وعلم امرها اخرجت من اصل المال ولو عجز بها لفقها فاقوا
او استغفوا من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منهم
الا عند أبي حنيفة وليس للمالك التصرف في مال الزكاة بالاتفاق
وقال مجاهد والسعي اذا حصد الزرع وجب عليه بلقيشيا
من السابل الى المساكن وكذا اذا جرد النخل ان يلقي شيئا من السابح
باب زكاة الحيوان اجمعوا على وجوب الزكاة
في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك
وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما واستحوطوا على اشتراكها
سائبة الاملاك فانه قال بوجوبها في العواميل من الابل والبقر
والمعلوف من الغنم كما يجاب ذلك في التسمية **فصل** اجمعوا على
ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشرين شاة وفي
خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت
خمس وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا والمئين ففيها
بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت
وستين جدهم فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا
بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان فاذا ارادت على عشرين و
فاختلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد العشرين
ومائة

ومائة فاختلفوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد
العشرين ومائة ففي كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمس
واربعين فيكون الواجب فيها حقتان وبنت مخاض فاذا بلغت
مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاوق ويستأنف الفريضة بعد ذلك
فيكون الواجب فيها في خمس شاة مع ثلاث حقاوق وفي العشرين شاة
وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا
بلغت مائة وستة وسبعين ففيها ثلاث حقاوق وبنت مخاض
وفي مائة وستة وثلاثين ثلاث حقاوق وبنت لبون فاذا
مايه وستة وتسعين ففيها اربع حقاوق الى مائتين ثم يستأنف
الفريضة ابد او قال الشافعي واخذ في اظهار ما فيه ان زيادة
الواحد تغير الفريضة وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين
فيكون في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وعن مالك
روايتان اظهرهما عند اصحابه انها اذا ارادت على عشرين ومائة
فالساعي بالخيار بين ان ياخذ ثلاث بنات لبون او حقتين
فصل واختلفوا فيما اذا كان عند خمس من الابل فاخرج
فيها فقال ابو حنيفة والشافعي بخبريه وقال مالك والحنابلة
لا يجزئ ولو بلغت ابله خمس وعشرين ولم يكن في ماله
بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك والحنابلة ومنه وقال الشافعي
هو بخير بين سائر واحدة منها وقال ابو حنيفة بخبريه بنت
مخاض او قيمتها **فصل** اجمعوا على ان البخاري والعرب

والعرب والدكور والاثاث في ذلك سواء اتفقوا علي ان يؤخذ
من الصغار صغيره ومن المراض مريضه وان الكامل اذا خرجها
مجانا كالحايل جاز لا مال كافا قال يؤخذ من المراض مريضه ومن
ومن الصغار كبيرة وان الكامل لا يجزي عن الحائل **فصل**
واتفقوا علي انه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن
المسيب انه قال يجب في كل خمسين من البقر شاة الي ثلاثين كما في الإبل
واتفقوا علي ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها تتبع فاذا
معه بلغت اربعين ففيها مسنة لم يختلفوا فقال الشافعي
واحد لا شيء فيها سوى مسنة الي سبع وخمسين فاذا بلغت
ستين ففيها تتبعان فاذا بلغت سبعين ففيها تتبع ومسنة
وعلي هذا ابدل في كل ثلاثين تتبع وفي كل اربعين مسنة وروي
عن ابي حنيفة مذهب الجاهل عنه وهي الرواية التي قال بها صاحبنا
والذي عليه اليوم انه يجب في الزيادة علي الاربعين بحساب
ذلك الي ستين فيكون في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثنتين
نصف عشرها واتفقوا علي ان الجواميس والبقر في ذلك سواء **فصل**
واجمعوا علي ان اول نصاب الغنم اربعون ففيها شاة لا شيء
فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدي وعشرين ففيها شاتان
وفي ثمانين وواحدة ثلاث شياه الي اربعماية ففيها اربع
شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمعز سواء واذا ملك
عشرين من الغنم فتولدت سمخلة قال ابو حنيفة والشافعي واحد
في الشهر عنه سيتألف حول من يوم يملكون نصابا وقال
مالك

مالك واحد في احدي روايته الاخرى اذا حال الحول من
يوم ملك الامهات وجبت الزكاة واختلفوا في الوقص وهو
ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحد الزكاة في النصاب دون
الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان اظهرهما يجب
في النصاب دون الوقص **فصل** واختلفوا في السمخات والسمكات
والسمكات اذ اتم نصابها وكانت منفردة عن امها فاهل يجب
فيها الزكاة فقال مالك والشافعي واحد ابو حنيفة
لان زكاتها ولا يتخذ عليها الحول ولا يمل بها الامهات ولو
واحدة وعن احمد روايته مثله **فصل** واتفقوا علي ان الجمل
اذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا
فان لم تكن للتجارة قال مالك والشافعي واحد لان زكاتها فيها وقال
ابو حنيفة ان كانت سائمة ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا
او اناثا وان كانت ذكورا منفردة فلا زكاة فيها ولصاحب الجهم
الواجب فيه منها الزكاة الخيار ان شاء اعطا وان شاء عن كل فرس
دينار وان ساقها واعطي عن كل ما يتي درهم خمس درهم
ويعتبر فيها الحول والنصاب بالقيمة من اول الحول والذكاب
يؤدي الدرهم عن القيمة وان كان يؤدي العدد من غير
اذا عن كل فرس دينار اذ اتم الحول واتفقوا علي وجوب
الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة **فصل**
والواجب فيما دون خمس وعشرين من الابل في كل خمس
صان ولها ستة اشهر او ثمانية عشر ولها سنة فان اخرج

أجزاء وإن كان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بغير مكان
الشاة بحال من وجبت عليه بنت مخاض فأعطي حقة من
غير طلب جبران قبل ذلك منه بالانفاق وقال داود لا يقبل وإنما
يوجد المنصوص عليه الشاة الواجبة في كل مائة من الغنم وهي
لجدة من الضأن أو الشينة من المعز عند الشافعي وأحمد بن
أبو حنيفة لا يجزي من الضأن إلا الكنى أو النني وهي التي لها ستة
وقال مالك تجزي الجدة من الضأن أو المعز وهي التي لها ستة
كما تجزي الشينة **فصل** وإذا كانت الأغنام كلها من ضأن لم يكف
عناصم واحدة عند الثلاثة وقال مالك لا يقبل منه إلا صبيحة وتجزي
من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزي إلا الكبيرة وإذا كانت
الماسية أنا وأنا وأنا وذكر فلا تجزي منها إلا أنى في خمس وعشرين
من الأبل فيجزي فيها ابن لبون ذكر إلا في ثلثين من البقر ففيها
تبيع عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تجزي في
الغنم الذكر بكل حال وإذا كان عشرين من الغنم في بلد وعشرون
في بلد آخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة وقال أحمد إن
كان البلدان متباعدتين لم تجزى **فصل** في الخلطة تأخير
في وجوب الزكاة وسقوطها وهو أن يجعل مال الرجلين أو
الجماعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي وأحمد فالحليطان
بن كيان زكاة الواحد بشرط أن يبلغ المال الخلط نصيبا ومضى
عليه حول وبشرط أن لا يميز أحد الخليطين عن الآخر في المبيع
والمسرح والمراح والمحب والرعي والفحل وقال أبو حنيفة
الخلطة

الشينة صح

الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب عليه بالانفراد وقال
مالك إنما تؤثر الخلطة إذا بلغ مال كل واحد نصيبا وإذا اشتركا
في نصيب واحد واختلط فيه لم يجب على واحد منهما زكاة عند
أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه الزكاة حتى لو أن ربعين
شاة بين مائة وجبت الزكاة وفي خلطة غير المواشي من الإبلان
والحجوب والثمار للشافعي فلو أن أظهرها وهو الجدي تأخير الخلطة
كما في المواشي **باب زكاة النبات** انفقوا على أن
النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وإن مقدار الواجب
من ذلك العشر أن سرب بالمطرا ومن نهر وإن شرب من نضج أو
دولاب أو بما اشتراه نصف العشر والنصاب يعتب في الثمار والنزوع
الأعند أبي حنيفة فإنه لا يعتب بل يجب العشر عند في الكثير والقليل
وقال القاضي عبد الوهاب ويقال إنه خالف لإجماع في ذلك **فصل**
وختلفوا في الحبس الذي يجب فيه الحق ما هو فقال أبو حنيفة في
كل ما أخرجت الأرض من الثمار والنزوع سواء سقته السماء أو سقى
بنضج إلا الحطب والخشيش والفصيص خاصة وقال مالك والشافعي
يجب في كل ما أخرجت وأقتنت كالحنطة والشعير والأرز وعمره
الخل والكرم وقال أحمد يجب في كل ما يكال ويخرج من الثمار
والنزوع حتى أوجبها في الوزن واستقطها في الجوز وقاية الخل
بين مالك والشافعي وأحمد إن عند أحمد يجب في السمسم واللوز
والفستق وبز الكتان واللوز والكرويا والتخدر وعندهما
لا يجب وقاية الخل مع أبي حنيفة إن عند أبي حنيفة في الخضروات

كلها وعند الثلاثة لا زكوة فيها **فصل** واختلفوا في الزكوة
فقال ابو حنيفة فيه الزكاة وعن مالك روايتان اسمها الوجوب
فيخرج المزيان شان يتونا وان شان يثا والشافعي قوله ان
احمد روايتان اظهرها عندهما عدم الوجوب ولا زكاة في القطن
بالا اتفاق وقال ابو يوسف وجوبها فيه **فصل** واختلفوا في
العسل فقال ابو حنيفة واحمد عليه العشر وقال مالك والشافعي في
الزجاج لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة واحمد فقال ابو حنيفة ان
كان في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا
عند احمد ثلثا منه وستون مثقالا بالبغدادية وعند ابو حنيفة
يجب في الكثير والقليل منه العشر **فصل** ولا تجب الزكاة الا في
نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الى جنس اخر عند الشافعي
وقال مالك يضم الحنطة الى الشعير في كمال النصاب ويضم بعض
القطنية الى بعض واختلفت الرواية عن احمد في ذلك **فصل**
ومن السنة خرص الثمار اذا بد صلاحه على مالك عند الثلاثة
طافه من الرق بالمالك والفقير ومن ابى حنيفة ان اخرص لا يصح وقال
مالك واحمد ويكفي خا صر واحد وهو الزرع من مذهب **فصل**
واذا اخرج العشر من الثمار او الحب وبقي عندك بعد ذلك
سنتين لم تجب فيه اخرا بالاتفاق وقال الحسن البصري كلما
عليه الحول وجب فيه العشر **فصل** واذا كان على ارض خراج
وجب الخراج في وقتها ووجب العشر في الزرع عند الثلاثة لان
العشر في غلتها والخراج في رقبتهما وقال ابو حنيفة لا يجب العشر
الا في

في
عن
حول

في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على رجل واحد فان
كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك والشافعي
واحمد وابي يوسف ويحرم وقال ابو حنيفة العشر على صاحب
الارض فحشر زرعهما على الرابع عند الجماعة وقال ابو حنيفة على
صاحب الارض واذا كان مسلم ارض لآخر اخرج عليها فبا عها من ذي
فلا خراج عليه ولا عشر في زرعه فيها عند الشافعي واحمد
ابو حنيفة يجب عليه الخراج وقال ابو يوسف يجب عليه عشران
محمد عشر واحد فقال مالك لا يصح بيعها منه **باب**
زكاة الذهب والفضة اجمعوا على انه لا زكاة في غير
الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والزمر والياقوت وغير
عند سائر الفقهاء **وحكي** عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز
وجوب الحنط في العنبر وعن ابو يوسف في اللؤلؤ والجواهر
والبواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الزكاز وعن
في وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل** اجمعوا
ان اول النصاب في الذهب والفضة مضر وبها او مكسور او ثبل
اولقرة عشرون دينار من الذهب وما يتا درهم من الفضة
فاذا بلغت ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن
انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا وفيه مثقال **فصل**
واختلفوا في زيادة النصاب فقال مالك والشافعي واحمد يجب
الزيادة بالحساب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها زاد على المال
درهم او العشر من دينار حتى يبلغ الزائد اربعين درهما او اربعة

دنائير فيكون في الأربعين درهم ثم كذلك في كل أربعين درهم وفي
 الأربعة دنائير قنطاران وهل يضم الذهب إلى الفضة في تقدير
 النصاب أم لا فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو حنيفة يضم
 وقال أحمد في الرواية الأخرى لا يضم ثم اختلف في النصاب هل يضم
 الذهب إلى الورق ويكمل النصاب بالأجزاء أو بالقيمة فقال
 أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه يضم بالقيمة ومالك إن يكون
 له مائة درهم وخمسة دنائير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها
 وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء ولا يجزئ عليه
 في هذه المصنوعة شيء حتى يكمل النصاب بالأجزاء من الجنس **فصل**
 من له دين لازم على مقرر متى لم يبرأ منه زكاته ووجبت خراجا على القول
 الجديد الصحيح من مذهب الشافعي في كل سنة وإن لم يقبضه
 أبو حنيفة وأحمد لا يجزئ لأجزاء الأبعد قبض الدين وقال مالك
 لا زكاة عليه فيه وإن أقام اثنين حتى يقبضه في سنة واحدة
 وإن كان من فضل أو ممن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى
 يقبضه ويستأنف به الحول منهم عابسة وابن عمر وعكرمة والشافعي
 في القدر وأبو يوسف **فصل** يكون للإنسان أن يشتري صدقة
 فإن اشتراها مع عينة أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر
 من قول أحمد ومن أصحابه من قال يبطل البيع ولو كان لرب المال
 دين على رجل من أهل الزكاة لم يجز له مقاصصته عن الزكاة
 وإنما يدفع اليه الزكاة قدر دينه لم يدفعه المدين إليه عن
 دينه عند ثلاثة وعن مالك أنه قال يجوز المقاصصه **فصل**

يكره
 الخلق

يكره الخلق المباح للمضوغ من الذهب والفضة إذا كان مما يليس
 ويعان قال أحمد لأن كونه فيه للشافعي قولان أصحهما عدم الوجوب
 ولو كان لرجل حليا معك للأجارة للشافعي الرجح من مذهب
 الشافعي أنه لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض أصحابه
 بالوجوب وقال الزبير بن عدي من أئمة الشافعية اتخذ الحلي للأجارة
 لا يجوز وتمسك بالسقوط بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب
 أبي حنيفة أنه جائز وأما اتخاذ أو في الذهب والفضة وفتاها
 فحرم بالأجماع وفيه الزكاة **باب زكاة النجاسات** **فصل**
 علي أن الزكاة وجبة في عروض النجاسة وعن داود أنها لا تجب
 في عروض القنينة واجمعوا على أن الواجب في زكاة النجاسات ربع
 العشر وإذا اشتري عبد النجاسة وجب عليه فطرته وزكاة النجاسة
 تمام الحول عند ثلاثة وقال أبو حنيفة تسقط زكاة الفطر وإذا
 كانت العروض للنجارة مرجاة للخائبات يرض بها النفاق والأسواق
 فعند مالك لا يفيقها صاحبها عند كل حول ولا يزكيتها وإن امت
 سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فيزكي لسنة واحدة إلا أن يرض
 حول ما يشتري ويبيع فيجعل نفسه شهرا من السنة فيفهم
 فيه ما عندك وبزكته مع ناص أن كان له وقال أبو حنيفة في النجاسة
 وأحمد يقوم ذلك عند كل حول وبزكته على قيمته وإذا اشترى
 عرضا للنجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طر في الحول عند
 أبي حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول
 وزكاة النجاسة تتعلق بالقيمة عند مالك وأحمد وفي أرجح قول

الشافعي **فصل** **باب** **زكاة المعدن** اتفقوا على انه لا يعتبر
الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي وجميعوا على انه لا
يعتبر الحول في الركان واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن
الا ابا حنيفة فانه قال لا يعتبر بل بحسب كثرة وقايله الخمس
واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركان الا في قول للشافعي
وختلفوا في قدر الواجب في المعدن فقال ابو حنيفة واحد
وقال مالك في الشهر عنه ربع العشر والشافعي اقوالا صحها ربع
العشر **فصل** وختلفوا في مصرف المعدن فقال ابو حنيفة
مصرفه مصرف الفي ان وحده في ارض الخراج او العشر وان
في دار فضوله ولا شيء فيه وقال مالك واحد مصرفه مصرف الفي مطلقا
وقال الشافعي مصرفه مصرف الزكاة وختلفوا في مصرف الركان فقال
ابو حنيفة فيه قول له في المعدن والمشمور من مذهب الشافعي ان مصرف
مصرف الزكاة كالمعدن وعن احمد روايتان احدهما كالفي والآخر
كالزكاة وقال مالك هو كالغنائم والحزبية يجتهد الاماني بمصرفه
على ما يرى من الصلح **فصل** وزكاة المعدن تختص بالذهب
والفضة عند مالك والشافعي واحدا فلو استخرج من معدن
غيرهما من الجوهر لم يجز فيه شيء وقال ابو حنيفة يتعلق حق
المعدن بكل ما يستخرج من الارض مما ينطبع من النار كالحديد
والرصاص لا بالغير ونرج ونحوه وقال احمد يتعلق بالمنطبع وغيره
حتى الكحل **باب** **زكاة الفطر** زكاة الفطر واجبة لانفاق
وقال الاصح وابن عليه هي مستحبة وهي فرض عند مالك والشافعي

والجمهور

والجمهور اذ كل فرض عند واجب وعكسه وقال ابو حنيفة هي
واجبة وليست بفرض كدروهي واجبة على الصغير والكبير اتفاق
وعن علي رضي الله عنه انها تجب على من اطاق الصلوة والصوم
وعن الحسن وابن المسيب انها لا تجب الا على من صام **فصل**
ولا تجب على الشريكين في العبد المشترك عند مالك والشافعي واحدا
الا ان احمد قال احدي الروايتين يودي كل منهما صاعا كالمالك
ابو حنيفة لا رخصة عليه ما عنده ومن له عبد كافر قال ابو حنيفة
تلتزمه زكاته خلافا للثلاثة وتجب على الزوج فطرته زوجته
كما تجب نفقتها عند مالك والشافعي واحدا وقال ابو حنيفة لا تجب
فطرته ومن نصفه حر ونصفه رقيق قال ابو حنيفة لا فطرة
عليه ولا على مالك نصفه وقال الشافعي واحدا تلتزمه نصف الفطرة
بحريته وعلى مالك نصف النصف وكل مالك مروايتان احدهما
كقول الشافعي والثانية ان على السيد النصف ولا شيء على العبد
وقال ابو ثور تجب على كل واحد منهما صاع **فصل** ولا يعتبر في
زكاة الفطر ان يكون المخرج مالكا لنصاب من الفضة وهو ما يتاخر
عند مالك والشافعي واحدا بل قالوا تجب على من عندك فضل عن قوت
يوم العبد وليالته لنفسه وعياله الذين تلتزمه نفقتهم مقدار
زكاة الفطر وقال ابو حنيفة لا تجب الا على من ملك نصابا فاضلا
عن سكنه وعبد وفرسه وسلاحه واتفقوا على ان من لم يملك
زكاة الفطر عن نفسه لزمته عن اولاده الصغار ومما يملك المسلمين
فصل وختلفوا في وقت وجزها فقال ابو حنيفة تجب

انما الفطر

بطلوع الفجر اول يوم من شوال وقال احمد بغروب الشمس
ليلة العيد وعن مالك والشافعي كالمذهبين والحد الراجح
قول الشافعي بالغروب والتفقوا على انها لا تنقط بالتأخير
بعد الوجوب بل يصبر دينا حتى تؤدي ولا يجوز تأخيرها
عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين والشافعي انها لا
يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال احمد ان جاز لا يكون
به بأس **فصل** والتفقوا على انه يجوز اخراجها من خمسة
البر والسبعين والتمر والزبيب والاقلام اذا كان قوتا الا
ان ابا حنيفة قال لا يجرى اصلا بنفسه ويجزى قيمته
قال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج الفطرة
من الارز والذرة والدخن وغيره لا يجزى دقيق ولا
سويق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يجزيان
اصلا بانفسهما وبه قال الاثنا عشر من ائمة الشافعية وجوز
ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة واخراج التمر في الفطرة
افضل عند مالك واحمد وقال الشافعي البر افضل وقال
ابو حنيفة افضل لك اكثر اكره **فصل** والتفقوا على
ان الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس
من الخمسة الا ابا حنيفة فقال يجزى من البر نصف صاع ثم
اختلفوا في قدر الصاع فقال مالك والشافعي واحد وابو حنيفة
هو خمسة ارطال وثلث بالعراقي وقال ابو حنيفة ثمانية ارطال
فصل مذهب الشافعي وجمهور اصحابه على وجوب صرف
الفطرة

الفطرة الى الاصناف الثمانية كما في الزكوة وقال الصطفي من
ائمة اصحابه يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط
ان يكون المزكي هو المخرج فان دفعها الى امام الزمة فميم
الاصناف لانهما تكثر في يد ولا يتعد الثعم وقال النووي
في شرح المهذب يجوز ان يفتقر واحد من الاصناف المذكورة
الثمانية وجوزها مالك وابو حنيفة واحمد الى فقير واحد فقط
وجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختار جماعة
من ائمة اصحاب الشافعي كابن المنذر والرويان والشيخ ابو الحق
الشيرازي واذا اخرج فطرته جاز له اخذها اذا دفعت اليه
وكان محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ذلك **فصل**
التفقوا على انه يجوز تحييل الفطرة قبل العيد يومين
واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال ابو حنيفة يجوز تقديمها
على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم من اول الشهر
وقال مالك واحمد لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب **باب**
قسم الصدقات اتفقوا على جواز دفع الصدقات الى
جنس واحد من الاصناف الثمانية المذكورين في الائمة الكريمة الا
الشافعي فانه قال لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم
الامام وهناك عامل والا فالفقمة على سبعة فان فقد بعض
الاصناف فتمت الصدقات على الموجودين وكذا يستوعب مالك
الاصناف ان اخصر المستحقون في البلد وفيهم المال والى
اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او

بعضهم رد على الباقيين والأصناف الثمانية هم الفقراء والمساكين
والعاملون عليها والمولقة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون
وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير عند أبي حنيفة ومالك هو
الذي له بعض كفايته ويعوز به باقيها والمساكين عندهما هو الذي
لا شيء له وقال الشافعي وأحمد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين
هو الذي له بعض ما يكفيه واختلفوا في المولقة قلوبهم فذهب
إلى حنيفة أن حكمهم مشوخ وهي رواية عن أحمد والمسيكين من
مذهب مالك أنه لم يبق للمولقة سيم لغنا المسلمين عنهم وعنه
رواية أخرى أنه إن احتيج اليهم في بلد أو ثغر استأنف الإمام
لوجود العلة والشافعي قول أن أنهم أهل يعطون بعد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أم لا الأصح أنهم يعطون من الزكاة وإن
حكمهم غير مشوخ وهي رواية عن أحمد وأحمد يأخذ المال
على الصدقات من الزكاة أو عن عمله قال مالك والشافعي هو من
عمله الزكاة وعن أحمد يجوز أن يكون عامل الصدقات عبدا
ومن دوي القرشي وعنه في الكافر روايتان وقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يجوز **فصل في الرقاب** هم المكاتبون
لوجود ذلك في الكتابات وقال مالك لا يجوز لأن الرقاب عنده العبد
الآرقا فعند مالك يترى من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي
رواية عن أحمد **والغارمون** المديونون بالاتفاق
وفي سبيل الله الغزاة وقال أحمد في ظاهر الرواية يخرج من سبيل
الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع إلى الغارم مع
الغني

الغني قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يظهر عند الشافعي ثم يدفع
له واختلفوا في صفة ابن السبيل بعد الاتفاق على سيمه فقال أبو
حنيفة ومالك هو المجتاز دون منشي السفر وقال الشافعي هو
المجتاز والمنشي وعن أحمد روايتان أظهرهما المجتاز **فصل**
وهل يجوز للرجل أن يعطي زكاته كلها مسكينا واحدا قال
أبو حنيفة وأحمد يجوز إذا لم يخرج به إلى الغني وقال مالك يجوز
أخراجه إلى الغني إذا أمن عقابه بذلك وقال الشافعي أقلا ما
يعطي من صنف ثلاثة **فصل** واختلفوا في نقل الزكاة من
بلد إلى بلد آخر فقال أبو حنيفة بكرة إلا أن ينقلها إلى قرية محتاج
أو قوم ثم أسس حاجة من أهل بلدة فلا بكرة وقال مالك لا يجوز إلا أن
يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام اليهم على سبيل النظر والاحتياج
والشافعي قول أن أصح ما عدم جواز النقل والمسيكين عن أحمد أنه
لا يجوز نقلها إلى بلد آخر تقصر فيه الصلوة مع عدم وجود
المستحقين في البلد المنقول منه **فصل** وانفقوا على أنه لا يجوز
دفع الزكاة إلى الكافر وإجازة الزهري وابن شبرمه إلى أهل
الذمة والطاهر من مذهب أبي حنيفة جواز دفع زكاة الفطر
والصدقات إلى الذي **فصل** واختلفوا في صفة الغني الذي
يجوز دفع الزكاة إليه فقال أبو حنيفة هو الذي يملك بضائبا
من أي مال كان والمسيكين من مذهب مالك جواز الدفع إلى
من يملك لم يعين دمه أو قال وللعالم أن يأخذ من الصدقات وإن
كان غنيا ومذهب الشافعي أن الاعتناء بالكفاية فله أن يأخذ

عدها وان كان له ان يعون فاكثروا ليس له ان ياخذ مع ويحوز
وجدها وان اقل ما معه وان كان مشتغلا بشي من العلم
الشرعي ولو قبل على الكسب لا يقطع عن التحصيل بحال اخذ
الزكاة ومن اصحابه من قال ان كان ذلك المشتغل ير جائفه من
به جاز له الاخذ والا فلا وما من اقبل على نوافل العبادات
وكان الكسب يمنعه عنها فلا تحل له الزكاة فان المجاهدة في
الكسب مع قطع الطمع عن الناس ولي من الاقبال على نوافل
مع الطمع بخلاف تحصيل العلم فانه فرض كفاية واخذوا
الي ذلك واختلفت الرواية عن احمد فروي عنه اكثر اصحابه انه
معي ملك حنين دبرها او قيمته من الذهب لم تحل له الزكاة
وروي عنه ان الغني المانع ان يكون للشخص كفاية على الدوام
من تجارة او حارة عقار او صناعة او غير ذلك واختلفوا
فيمن يقدر على الكسب لصحته وقوته هل يجوز له الاخذ فقال
ابو حنيفة وما لك تجوز وقال الشافعي وحده لا يجوز ومن دفع
زكاة الي رجل لم يعلم انه غني لجزاه ذلك عند ابو حنيفة وقال مالك
لا يجوز له وعن الشافعي قولان احدهما لا يجوز له وعن احمد روايتين
كاللهيبين **فصل** وانفقوا على ان لا يجوز دفع الزكاة الى الولدين
وان علوا او المولودين وان سفلوا الا مال كفاية لجاز الي احمد
وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده وهل يجوز دفعها الي من يرث من
اقراره بالاحوة والعمومة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز وعن
احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز **فصل** وانفقوا على ان لا يجوز
دفعها

دفعها الى عبدة واجاز ابو حنيفة دفعها الى عبدة غيره اذا كان
سيد فقيرا وهل يجوز دفعها الى الزوج قال ابو حنيفة لا يجوز
وقال الشافعي يجوز وقال مالك ان كان يستعين فيه في غير نفقته
كاولاده الفقراء من غيرها او نحو ذلك جاز وعن احمد روايتان
اظهرهما المنع وانفقوا على منع الاخر لاجل ابنا مسجدا وتكفين
فصل واجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم
وهم حسن بن علي والعباس بن علي والجعفر بن علي وال
الحارث بن عبد المطلب واختلفوا في بني المطلب فحرما مالك والاحمد
في اظهر روايتيه وجوزها ابو حنيفة وحرما ابو حنيفة وحمد
عليه موالي بني هاشم وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي
كتاب الصيام اجمعوا على ان صيام رمضان
فرض واجب على المسلمين وانما احذر كان الاسلام وانفقوا كالمسلمين
عليه ان يتختم صوم علي كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على
الصوم وعليه ان الحائض والنفساء يحرم عليهما فعله بل لو فعلتا لا
لم يصح وبليتهما قضاء وعليه ان يباح للحامل والمرضع الفطر اذا
خافتا على نفسيهما او ولدتهما لكن لو صامتا صح فان افطرتا
تخوفا علي الولدين هما الفضا والكفارة عن كل يوم مسلم
على الراجح من مذهب الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة لا كما
عليه ما وعن مالك روايتان احدهما الوجوب على الموضع دون
الكامل والثانية لا كفارة عليهما وقال ابن عمر وابن عباس تجب الكفارة
دون القضاء **فصل** وانفقوا على المسافر والمرضى الذي يبيح خيره

برؤيه بياح لها الفطر فان صام ما صح فان تضررا كره وقال بعض أهل
الظاهر لا يصح الصوم في السفر فقال لا وزاعى الفطر افضل طلقا
ومن اصبح صائما لم سافر لم يجز له الفطر عند الثلاثة وقال احمد بن حنبل
ولخناره لم يفرق واذ اقدم المسافر ففطر او بر المريض وبلغ الصبي
او اسلم الكافر او ظهرت الحائض في النهار لم يهرسها كنية
النهار عند أبي حنيفة واحمد وقال مالك يستحب وهو الأصح من
مذهب الشافعي واذ اسلم المرتد وجب فضا ما فاته من الصوم
في حال ردته عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجب **فصل**
واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق غير
مخاطبين به لكن لو مر به الصبي لسبح ويضرب على تركه لعشر
ابو حنيفة لا يصح صوم الصبي ولو افاق المجنون لم يجب عليه قضا ما
فاته عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعن احمد روايان
فصل واما المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الكبير فانه لا
صوم عليها بل تجب الفدية عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب
الشافعي لكن قال ابو حنيفة هي عز كل يوم نصف صاع من بر أو صاع
من تمر وقال الشافعي عن كل يوم صدقة قال مالك الصوم ولا فدية
وهو قول الشافعي وقال احمد يلزم نصف صاع من تمر أو شعير
ومد من بر **فصل** واتفقوا على ان صوم رمضان يجب برؤيته الا اذا
او با كال شعبان ثلثين يوما واختلفوا فيما اذا حال دون
مطلع الهلال غيم او قتر في يوم ليلة الثلاثاءين من شعبان
أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن احمد روايان
والتي نظرها

نظرها اصحاب الوجوب قالوا ويتعين عليه ان ينوي من رمضان
حكما وانما تثبت رؤيته الهلال عند أبي حنيفة اذا كانت السماء
مصحبة بشباب تجميع كثير يقع العجز بخبرهم وفي الغيم بعد
واحد رجلا كان او امرأة حرة كان او عبدا وقال مالك لا يقبل
الا عدلان وعن الشافعي قولان وعن احمد روايان اظهرها
عندهما قول واحد لا يقبل في هلال شوال وحده لا اتفاق قال
ابو ثور يقبل ومن رأيي هلال وحده صام ثم ان رأيي هلال شوال
افطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤيته
وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال احمد في المشهور
عنه ان كانت السماء مصحبة كثير وان كانت مغيمة وجب ادراك
الهلال انما هو ليلة المقبل عند الثلاثة سواء كان قبل الزوال
او بعده وقال احمد قبل الزوال للمأثنية وعند روايان **فصل**
واتفقوا على انه اذا روي الهلال في بلد رؤيته فأنشئة فانه يجب الصوم
على ساير أهل الدنيا الا ان اصحاب الشافعي يحسمون ان يكون حكمه على
البلد القريب دون البعيد والبعيد يقتضي على ما صحح امام الحرمين
والغزالي مسافة الفضة وعلى ما صحح النووي باختلاف المطالع كجاز
والعراق واتفقوا على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل
في وجهه عن ابن سريج من عظم الشافعية بالنسبة الى العارفين بحساب
فصل واتفقوا على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح
الا بنية وقال زفر بن اصحاب أبي حنيفة ان صوم رمضان لا يقتدر
الي نية وروي ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين النية فقال

منه

مالك والشافعي واجم في أظهر رويته لابن من التقيين وقال
أبو حنيفة لا يجب التقيين بل الوثني مطلقا أو نفلا جاز واختلفوا
في وقتها فقال مالك والشافعي واجم وقتها في صوم رمضان ما
بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو حنيفة يجوز
من الليل فإن لم ينو ليلا أجزاء النية إلى الزوال وكذا لك
قولهم في النذر المعين ويفتقر كل ليلة إلى نذر نية بحمد عند
الثلاثة وقال مالك يكفي نية واحدة من أول ليلة من الشهر بصوم
جميعه ويصح النفل بنية قبل الزوال عند الثلاثة وقال مالك لا تصح نية
من النهار كالأجوب واختار المزني **فصل** واجمعوا على أن من أصبح
صائما وهو جنب أن صومه صحيح وإن المستحب الاغتسال قبل طلوع الفجر
وقال أبو هريرة وسالم بن عبد الله يبطل صومه ومسك ويقضي وقال
عروة والحسن أن آخر الغسل الغير عذر يبطل صومه وقال الشعبي أن
في الفرض يغني والتقوى على الكذب والخبيثة مكرهتان للصائم كرهية
سديدة وكذا الشتم وإن صح الصوم في الحكم وعن الأوزاعي أن ذلك
يفطر **فصل** والتقوى على أن من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت
وأن الفجر لم يطلع لم يأن الأمر بخلاف ذلك أنه يجب عليه القضاء واختلفوا
فيما إذا نوي الخروج من الصوم فقال أبو حنيفة وأكثر المالكية وهو
الأصح عند الشافعية لا يبطل صومه وقال أحمد يبطل ولو قاعا مسلما
قال مالك والشافعي يفطر وقال أبو حنيفة لا يفطر إلا أن يكون ملقة وعن
رواية ابن أسهم ها أنه لا يفطر إلا بالفا حش وعنه بن عباس وابن عمر لا
يفطر إلا بالاستقاء وإن زرع القمح لم يفطر بالإجماع وعنه الحسن في

رواية

رواية أنه يفطر ولو بقي بين أسنانه طعام أو غيره فخرج من بيته لم
يفطر إن عجز عن تمبيره فإن ابتلعه بطل صومه عند الجاهل وقال
ومالك أبو حنيفة لا يبطل وقدره بعضهم بالحكمة والحكمة تفطر إلا في
رواية عن مالك وقال داود والنقل في باطن الأذن والإحليل
يفطر عند الشافعي وكذا الاستعا **فصل** والتقوى على أن الحامة
تكره وإنها لا تفطر الصائم إلا إذا فطره قال يفطر الحاحم والحجم ولو
أكل سكا في طلوع الفجر لم يأن أن يقطع صومه بالاتفاق وقال عطاء
وداود وأصح لا فضا عليه وحكي عن مالك أنه يقضي في الفرض ولا
يكراه للصائم إلا كتحال عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد يكره
بل لو وجد طعم الحبل في حلقه فطر عندهما وعنه ابن أبي ليلى وابن سيرين
أن الأكل كتحال يفطر **فصل** واجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان
عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولم يمسك بنية النهار
وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على الخيار والإطعام
عنده أولى وهي على الرخ عنه وعليه الأصح من مذهبي الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك علي كل واحد كفارة فإن وطئ في يومين من
رمضان لزمه عند الشافعي ومالك كفارتان وقال أبو حنيفة إذا لم
يكفر عن الأولى لزمه كفارة واحدة أو في يومين لم تجب بالوطئ
الثاني كفارة وقال أحمد إن كفر عن الأولى لزمه الثاني كفارة **فصل**
واجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أرمضان وعن قتادة أن
في أي شيء قضاه والتقوى على أن الموطوءة مكرهة وإنامة فيسدها

كأن

رواية

ويلزمها الغضا الا في قول الشافعي وعليه انه لا كفارة عليه الا في رواية
 عن احمد ولو طلع الفجر وهو نائم قال ابو حنيفة ان نزع في الحال
 صح صومه ولا كفارة عليه وان استدام لزمه القضاء دون الكفارة
 ايضا وقال الشافعي ان نزع في الحال فلا شيء عليه وان استدام لزمه
 القضاء والكفارة وقال احمد عليه القضاء والكفارة مطلقا نزع
 او استدام **فصل** ولو طلع الفجر في فبطعام فلفظم وكان
 مجامعا نزع في الحال صح صومه عند الجماعة الا ما لكافانه قال
 يبطل والقبلة في الصوم محرمة عند ابو حنيفة والشافعي في حق من
 يخرج من شهرته ^{سنة} وقال مالك هي محرمة بكل حال وعن احمد
 روايتان ولو قبل فامذي لم يفطر عند الثلاثة وقال احمد يفطر ولو
 نظر شهوة فانزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل **فصل**
 ويجوز للمسافر الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له
 الفطر بالجماع ومثي للشافعي عنده وعليه الكفارة **فصل** على ان سن
 تعد الاكل والشرب صحيحا مقاما في يوم من شهر رمضان انه يجب عليه
 القضاء وامساك ببقية النهار ثم اختلفوا في وجوب الكفارة فقال
 ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في نزع قوله واحمد لا
 كفارة عليه وانفقوا على ان من اكل او شرب ناسيا فانه لا يفسد
 الا ما لكافانه قال يعيد صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على انه
 يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تعد بالاكل فيه يصيام يوم رمضان
 وقال ربيعة لا يحصل الا بانني عن يوم ما وقال ابن المسيب يصوم
 عن كل يوم شهر او قال النخعي لا يقضي الا بالف يوم قال علي

وابن سعود

وابن سعود لا يقضي صوم الدهر **فصل** اذا فغل الصيام شيئا من
 محظورات الصوم كالحج والاكل والشرب ناسيا لصومه لم
 يبطل عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك يبطل وقال احمد يبطل
 بالجماع دون الاكل والشرب وتجب له الكفارة ولو اكره الصائم
 حتى اكل او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطئ فبطل الصوم قال
 ابو حنيفة ومالك يبطل وللشافعي قولان اصحهما عند الراعي البطلان
 واصحهما عند النووي عدم البطلان وقال احمد يفطر بالجماع ولا يفطر
 بالاكل والشرب ولو سبق ما المضمضة والاستنشاق الى خوف من
 غير مبالغة قال ابو حنيفة ومالك يفطر وللشافعي قولان اصحهما انه لا يفطر
 وهو قول احمد ولو اغمى على الصائم جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق
 وقال المزني يصح ولو نام جميع النهار صح صومه بالاتفاق وعن حماد
 من الشافعية انه يبطل **فصل** من فاتته سنة من رمضان لم يجز
 له تاخير قضائه فان اخذ من غير عذر حتى دخل رمضان
 اخر لم يلزمه لكل يوم من هذا مذهب مالك والشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه اختاره المزني فلو لم
 قبل امكان القضاء فلا تدرى له ولا انه بالاتفاق وعن طاووس
 وقنادة انه يجب الاطعام عن كل يوم مكينا وان مات بعد
 التمكن وجب لكل يوم من عند ابو حنيفة ومالك الا ان مالكا
 قال لا يلزم الولي ان يطعم عنه الا ان يوصي به وللشافعي قولان الجديد
 الاصح انه يجب لكل يوم من يد والقد لم المختار المفتي به ان وليه
 يصوم عنه والولي لكل قريب وقال احمد ان كان صوم مندر

جامع

وانفقوا

صام عنه ولية وان كان من رمضان اطعم عنه **فصل** يستحب لمن
 صام رمضان ان يتبعه بست من شوال بالاتفاق الا ما لكا
 فانه قال بعد ما استجابها قال في الموطا لمرار من اشياخي من يصومها
 واخاف ان يظن انها فرض وانفقوا على استحباب صيام ايام البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **فصل** واختلفوا
 في افضل الاعمال بعد الفريضة فقال ابو حنيفة وما لك شي بعد
 فروض الايمان من اعمال البر افضل من طلب العلم ثم الجهاد وقال
 الشافعي الصلاة افضل اعمال البدن وقال احمد لا أعلم شي بعد الفريضة
 افضل من الجهاد **فصل** ومن شرع في صلاة تطوع او صوم
 تطوع استحب له عند الشافعي واحدا منها وله قطع ما ولا
 قضا عليه وقال ابو حنيفة وما لك يجب الاثامه وقال احمد لو
 دخل الصائم على اخ له خلف عليه افطر وعليه القضاء **فصل**
 ولا يكره افراد الجمعة بصوم تطوع عند ابو حنيفة وما لك قال
 الشافعي واحد وابو يوسف يكره ولا يكره السواك في الصوم عند
 الثلاثة وقال الشافعي يكره السواك للصائم بعد الزوال والاختار
 عند متأخري تحبابة عدم الكراهة **باب الاعتكاف**
 اتفقوا على ان الاعتكاف مشروع وان قرنت وهو مستحب كل
 وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر
 واتفقوا على انها تطلب في شهر رمضان وانها الا اربع باحنيفة
 فانه قال هي في جميع السنة وحكي عنه كما قال ابن عطية في تفسيره
 انهم فخت قال وهذا من دود واختلف القائلون بانها في شهر

رمضان

رمضان في ارجاء ليلة هي فقال الشافعي ارجاها ليلة الحادي
 او الثالث والعشرين وقال مالك في افراد ليالي العشر الاخير
 من غير تعيين ليلة وقال احمد هي ليلة سبع وعشرين **فصل**
 ولا يصح الاعتكاف الا بمسجد عند مالك والشافعي وباجماع
 افضل واولي وقال ابو حنيفة لا يصح اعتكاف الرجل الا بمسجد
 تمام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تمام
 فيه الجماعة وعن حنيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في المساجد
 الثلاثة ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنعزل
 المهيأ للصلاة على الجدي لا في قول من قول الشافعي وقال
 ابو حنيفة الا افضل اعتكافها في مسجد بيتها وهو القدر من قول
 الشافعي وقال مالك واحد بل يكره فيه واذا ادن لزوجته في
 الاعتكاف فدخلت فيه فله منعها من اتمامه قال ابو حنيفة
 وما لك ليس له ذلك وقال الشافعي ولحمد له ذلك **فصل** واتفقوا
 على انه لا يصح الاعتكاف الا بالنية وهل يصح بغير صوم قال
 ابو حنيفة وما لك ولحمد لا يصح الا بالصوم وقال الشافعي يصح
 بغير صوم وليس له عند الشافعي رمان مقدرو وهو للشهر
 عن احمد وعن احمد روايتان احدهما يجوز بعض يوم في الثانية
 لا يجوز اقل من يوم وهذا مذهب مالك ولو نذر اشهر بعينه
 لم يمه متواليان في يوم قضى ما تركه بالاتفاق الا في رواية
 عن احمد فانه يلزمه الاستيناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز عند الشافعي واحمدان ياتي به متتابعين ومتفرقا وقال ابو حنيفة

جمعة

يلزمه التتابع وعن أحمد في الرواية الأخرى التتابع والتفوق على
 أن من نوي اعتكاف يومين عينة دون ليلة أنه يصح الأمانكا
 فانه قال لا يصح حتى يصيف الليلة إلى اليوم ولو نذر اعتكاف
 يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والشافعي وأحمد اعتكاف
 الليلة التي بينهما مع ما وقال أبو حنيفة يلزمه اعتكاف يومين
 وليلتين وهو الأصح عند أصحاب الشافعي **فصل** وإذا خرج
 من المعتكف لعذر فضا الحاجة والأكل والشرب لا يبطل حتى
 يكون أكثر من نصف يوم وأما الخروج لما لا بد له منه كفضا
 الحاجة وغسل الجنابة فجائز بالإجماع ولو اعتكف في غير الإجماع
 وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج إليها بالإجماع وهل يبطل
 اعتكافه أم لا قال أبو حنيفة ومالك لا يبطل والشافعي قولان
 أصحهما يبطل إن أنزل **فصل** ولا يكره للمعتكف التطيب ورفع
 الثياب عند الثلاثة وقال أحمد يكره له ذلك ويكره الصمت إلى
 الليل بالإجماع قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكاف تعلم
 ولا كفارة عليه **فصل** يستحب للمعتكف الصلوة والقرآن
 والذكر بالإجماع واختلفوا في آخر القرآن والحديث والفقرة
 فقال مالك وأحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب وكان
 وجه ما قاله مالك وأحمد أن الاعتكاف حبس للنفس وجمع القلب
 على نور البصيرة في تدبر القراءة ومعاني الذكر فيكون ما
 للهمة وشغل القلب البال غير مناسب لهذه العبادة واجمعوا
 على أنه ليس للمعتكف أن يتخير ولا يكتسب بالضعف على الإطلاق

والله أعلم

والله أعلم **كتاب الحج** أجمع العلماء على أن الحج أحد
 أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
 مستطيع في العمر مرة واحدة واختلفوا في العرة فقال أبو حنيفة
 ومالك هي سنة وقال أحمد هي فرض كالحج وللشافعي قولان أصحهما أنها
 فرض قبحوز فعل العرة في كل وقت مطلقا من غير حصر بل كراهية
 عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك يكره أن يعتمر في
 السنة مرتين وقال يعقوب أصحابه يعتمر في كل شهر مرة **فصل**
 والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يبادر إلى فعله فإن أخره جاز
 عند الشافعي فانه يحب عنه على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في
 المشهور عنه وأحمد في ظاهره وإبنيه يحب على الفور ولا يؤخذ
 إذا وجب **فصل** ومن لم يجهل فلم يحج حتى مات قبل التمكن
 من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعد
 التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحمد ويحب أن يحج من راس
 ماله سواء وصي به أو لم يوص كالدين وقال أبو حنيفة ومالك
 يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصي
 فيحج عنه من ثلثه واختلفوا من أين يحج عن الميت فقال أبو
 حنيفة وأحمد من ذوق أهله وقال مالك من حيث أوصي به
 وقال الشافعي من الميقات **فصل** واجمعوا على أن الصبي لا
 يحج عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ ولكن يصح
 إحراؤه بإذن وليه عند مالك والشافعي وأحمد إذا كان يعقل
 ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه وقال أبو حنيفة لا يصح إحرام

الصبي بالحج **فصل** وشرط وجوب الحج الاستطاعة اما بنفسه
 للمقادير وبغيره للمعصوب بشرط الاستطاعة في حق من حج
 بنفسه وجود الزاد والمرحلة ومن لم يجد لها وقد روي عن النبي
 صفة يستنبط ما يكفيه للنفقة استحب له الحج بالاتفاق وان احتج
 الى سيلة الناس كره له الحج وقال مالك ان كان ماله عادة بالسؤال
 وجب عليه الحج ومن استوجر للخدمة في طريق الحج اجزأه حجه لا
 عند الخدم ومن غصب ماله في به او دابة في عليها صح حجه وان
 كان عاصيا عند ابى حنيفة ومالك والشافعي وعن احمد لا يحسن
 الحج ولا يلزم مبيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي
 للحج وهو محتاج الى شري مسكن فله تقدر الشري وتأخير الحج
 وقال الشيخ ابو حامد من ائمة الشافعية بصرفه للحج وقال
 ابو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتريه واذ الزمت في الطريق حقا
 لم يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك ان كانت بيعة لا تحف
 وامن العذر لزمه الحج وهل يجب من وجوب الحج اذا غلبت
 فيه السلامة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي والحج واجب للحج وللشافعي
 قولان اظهرهما الوجوب ولا يلزم المرأة حج حتى يكون زوجها
 معها من تامين مع علي نفسها من زوج او محرر حتى قال
 ابو حنيفة واحمد لا يجوز لها الحج الا معها ويجوز لها الحج في
 جماعة من النساء وقال الشافعي يجوز مع نسوة ثقات وقال في
 الاملا ومع امرأة واحدة وروي عنه ان الطريق اذا كان امنا
 جاز من غير نساة **فصل** واما المعصوب العاجز عن الحج

بنفسه

بنفسه لزم من اوفره او مرض لا يرجي بطلا فان وجد اجرة من
 حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الحج في ذمته عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة المعصوب لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على
 من كان مستطيعا بنفسه خاصة واذ استأجر من حج عنه لزمه
 الحج عن المجتهد عنه بالاتفاق الا في رواية عن ابى حنيفة فان
 يقع عن الحاج والمجتهد عنه ثواب النفقة والاعمال اذا
 من يقوده ويهدى الطريق لزمه الحج بنفسه عند الثلاثة ولا يلزم
 له الاستئابة وقال ابو حنيفة انما يلزم الحج في مال يستيب
 من حج عنه **فصل** ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت
 بالاتفاق وفي حج التطوع عند ابى حنيفة واحمد والشافعي قولان
 اصحهما المنع ولا حج عن غيره ومن لم يسقط فرض الحج عنه فان
 حج عن غيره وعليه فرضه الضرر الى فرض نفسه وهذا هو
 الاصح من مذهب احمد وعنه رواية انه لا ينعقد لحرمة
 لا عن نفسه ولا عن غيره وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع
 الكراهة نهما له ولا يجوز ان يتنفل بالحج من عليه فرضه عند
 واحمد فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض وقال ابو حنيفة ومالك
 يجوز ان يتطوع قبل ادائه فرضه وينعقد لحرمة ما فاضله
 قال القاضي عبد الوهاب المالكي وعندي انه لا يجوز لان الحج على
 الفور فهو مضيق كما يضيق وقت الصلاة والاجاره على الحج
 جائزة عند الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع ابو حنيفة
 من ذلك **فصل** النفل الثلاثة على انه يصح الحج بكل وجه من



وامتنني بعضهم للبيعة والعبدى ومفج لا يطيق
آلاته وتطو الامامة بدون تنها خلا فاللوى ولى
كافى الناية الا اذا صلى خلفه نساء فانه اقدر
منهم
خير

الأوجه الثلاثة المشهورة وهي الإفراد والتمتع والقران لكل
 مكلف على الإطلاق من غير عارضة وقال أبو حنيفة المكي
 لا يشرع في حقه التمتع والقران وبكثرة له فعلها واختلفوا في
 الأفضل من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران أفضل ثم التمتع
 للأفريقي ثم الإفراد وما لا يوافقون لأن أحدهما الإفراد ثم التمتع ثم القران
 والثاني التمتع أفضل وللشافعي قولان أصحهما الإفراد ثم التمتع
 ثم القران وأما حجة من حيث الدليل وأما حجة جماعة التمتع
 ثم الإفراد لا عائنة على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يجوز
 إدخال الحج على العمرة بعد الطواف بالاتفاق لأنه قد أتى بالمقصود
 وأما إدخال العمرة على الحج فأجاز أبو حنيفة وما لا قبل
 الوقوف ومنعه أحمد مطلقا وللشافعي قولان **فصل** ويجب
 على المتمتع دم إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام ويجب أيضا
 على القارن دم وهو شاة باتفاق لأربعة وقال داود وطائفة
 لا دم على القارن وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في
 حاضري المسجد الحرام فقال الشافعي وأحمد من كان فيه علي
 مسافة لا تقصر فيها الصلوة وقال أبو حنيفة هو من كان دون
 المواقيت إلى الحرم وقال مالك هم أهل مكة وذوي طوًى
فصل ويجب دم المتمتع بالإحرام بالحج عند أبي حنيفة
 والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يرمى بحجارة العقبة واختلفوا
 وقت جواز أخراجه فقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز دفع
 الهدى قبل يوم النحر وللشافعي قولان أظهرهما بعد الفراع من العمرة

فصل وإذا لم يجد الهدي في موضعه انتقل إلى الصوم وهو
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا قضاء للثلاثة
 عند مالك والشافعي إلا بعد الإحرام بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد
 في أحدي الروايتين إذا أحرم بالعمرة جاز له صومها وهل يجوز
 صومها في أيام التشريق للشافعي قولان أظهرهما عدم الجواز **وهو**
 مذهب أبي حنيفة وأما لقول المختار الجواز وهو مذهب مالك
 ورواية عن أحمد ولا يفوت صومها يفوت يومه وعروا عند
 أبي حنيفة فإنه يسقط صومها ويستقر الهدي في دمه وعليه
 الرأى من مذهب الشافعي يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخيرها
 على الرأى عن القضاة وقال أحمد إن أخره بغير عذر لم يدر
 وكذا إذا أخر الهدي من سنة إلى سنة لم يدر وإذا وجد
 الهدي وهو في صومها استحب له الانتقال إلى الهدي وقال أبو حنيفة
 يلزمه ذلك **فصل** وأما صوم السبعة ففي وقتها للشافعي قولان
 أصحهما إذا رجع إلى أهله وهذا مذهب أحمد والثاني الجواز قبل
 الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا خرج من
 مكة وهو قول مالك الثاني إذا خرج من الحج وإن كان بمكة وهو
 قول أبي حنيفة **فصل** وإذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار
 حلالا سواء ساق الهدي أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال
 أبو حنيفة وأحمد إن كان ساق الهدي لم تجز له التحلل إلى يوم النحر
 فيبقى على إحرامه فيحرم ما يحج على المعنى فيصير قارنا ثم يتحلل **فصل**
 في باب المواقيت وهي زمانية ومكانية والزمانية

شهر معلومة لا يجوز لأحد من أصحاب الأئمة ما هو في شوال وذو
 القعدة وذو الحجة وقال الشافعي شوال وذو القعدة وعشر
 ليال من ذي الحجة فان لم يحرر ما حج في غير أشهر هذه ذكروا انعقد
 حجة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والأصح من مذهب الشافعي
 انه ينقد عمرة لأحوا وقال داود لا ينقد شيئا **واما المكائبة**
 فبيقات من مكة نفس مكة ومن كانت داره بعيدة عن المبيقات
 فان شأه حرم من داره وان شأه من المبيقات واختلفوا في
 الأفضل فقال أبو حنيفة من داره أفضل وهو قول للشافعي وحج
 الرافعي وقال مالك وأحمد من المبيقات أفضل وهو قول للشافعي
 وصححه النووي قال وهو موافق للحديث الصحيح والواقف
 المعروف لأهلها ومن سار عليها من غيرهم بالإنفاق **فصل**
 ومن بلغ مبيقاته لم يجز له مجاوزته بغير إحرام بالإنفاق فان فعله
 لزمه العود إلى المبيقات ليجرم منه بالإنفاق وحكي عن الشعبي
 البصري انه قال لا من المبيقات وإذا لم يرد العود فان في موضع محي
 اوضاق الوقت لزمه مجاوزته المبيقات بغير إحرام بالإنفاق
 وحكي عن سعيد بن جبيرة انه قال لا ينقد إحرامه ومن دخل مكة
 غير محرم يلزمه القضاء عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه
 إلا أن يكون مكيا فلا **باب الإحرام ومخاطباته** **النظير**
 في البدن للإحرام مستحب عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز تطيب يفي
 راحته فان تطيب به وجب غسل ويكره التطيب في الثوب بالإنفاق
 ولا أفضل ان تحرم عقيب صلاة ركعتين لأحرام الأبي قول للشافعي

وهو

وهو الأصح من مذهبه انه يحرم اذا انبعثت به ذابته ان كان ركبيا
 فان كان ماشيا فاد اتوجه لطريقه وبما بعد ينقد إحرامه
 قال مالك والشافعي وأحمد بالنية فان لها بلا نية لم ينقد وحكي
 عن داود انه ينقد بمجرد التلبية وقال أبو حنيفة لا ينقد إلا
 بالنية والتلبية أو سوق الهدي مع النية **فصل** **التلبية واجبة**
 عند أبي حنيفة ومالك إلا أبا حنيفة قال اذا ساق الهدي ونوي
 الإحرام صار محرما وان لم يلتي فان لم يسق فلا بد من التلبية وقال
 مالك أبو حنيفة مطلقا وأوجب دما في تركها وقال الشافعي وأحمد
 التلبية سنة ويقطع التلبية عند جمر العقبة عند الثلاثة وقال
 مالك بعد الزوال يوم عرفة **فصل** **يحرم على المحرم أن يلبس ما**
منها لبس المحيط فيجزم على الرجل منقرا رأسه فان أحرم فيه وحرم
 عليه لبس المحيط في سائر يديه كالقميص والسروريل والقلمسوة والقباء
 والخف وكذلك المحيط لا الإخاطة المحيط وكذلك المنسوج كالعما
 وتحرم الجماع والتقبيل والمنشهوة والتزويج والتزويج وقيل
 الصيد واستعمال الطيب وانزال الشعر والظفر ودهن الرأس وجبته
 سائر الكاهان والمرأة في ذلك كله كالرجل إلا انها تلبس المحيط
 وتستر رأسها ولا بد من غشف وجهها لان إحرامها فيه **فصل**
 واختلفوا هل للمحرم ان يستظل بما سار رأسه من محمل وغيره
 فقال أبو حنيفة والشافعي يجوز وقال أحمد ومالك لا يجوز وقال
 مالك وعليه الفدية وهو الأصح من مذهب أحمد وأحمد والبس
 القبا في غشفيه ولم يدخل يديه في غشيه وجبت الفدية عليه

غيره

ومن لم يجد ابر السراويل ولا فدية عليه عند الشافعي واُحد
 وقال ابو حنيفة وما لك تحب عليه الفدية ومن لم يجد غلين جازله ان
 يلبس الخفين ويقطعها اسفل الخفين الكعبين عند ابو حنيفة وما لك
 والشافعي الا ان ابا حنيفة اوجب عليه الفدية وقال احمد لا يجوز لبسها من
 غير قطع ولا يحرم علي الرجل ستر وجهه عند الشافعي واحمد قال
 ابو حنيفة وما لك يحرم ذلك **فصل** استعمال الطيب في الثياب
 والبدن حرام وقال ابو حنيفة يجوز جعل المسك على ظاهره في بدنه
 بدنه وله ان يتخبر بالعود والمذوق وقال ابو حنيفة يجوز ان يجعل
 الطيب في الطعام ولا فدية في كفه وان ظهر من محه ووافقه مالك علي
 ذلك وقال ابو حنيفة لا يحرم علي المحرم من الرياحين والبخا
 ليس بطيب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هو طيب يجب فيه الفدية **فصل**
 وغنم الاذنان المطبوعه كدهن الورد والياسمين ويجب فيه
 الفدية وغيره طيبه كالسبج لا يحرم الا في الراس واللحية
 وقال ابو حنيفة هو طيب ايضا يحرم استعماله في جميع البدن
 وقال مالك في السبج لا يدهن به الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد
 والرجلين وتدهن الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله
 في جميع البدن والرأس واللحية **فصل** لا يجوز للمحرم ان يعقد
 النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكل فيه بالإجماع فلو فعل ذلك لم
 ينعقد ويجوز له مراجعة زوجته عند الثلاثة وقال احمد يحد
 الجوار **فصل** واذا قتل صيدا خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة
 ما لك ان كان مملوكا وقال مالك لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك

وإذا قتل
 صيدا
 خطأ
 وجب
 الجزاء
 بقتله
 والقيمة
 ما لك
 ان كان
 مملوكا

وقال داود

وقال داود لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ وتحرم اذ غارة علي
 قتل الصيد بدله ولكن لا جزاء علي المدل عند مالك والشافعي قال
 ابو حنيفة يجب علي كل من ما جزاء كامل حتى قال داود لجماعة من المحرمين
 حرما او حلالا في الحرم علي صيد فقتله وجب علي كل منهما جزاء كامل
 وتحرم علي المحرم كل ما صيده وقال ابو حنيفة لا يحرم ان فقد
 صنعة واذا ضمن صيد لم آكله لم يجب عليه جزاء اخر وقال ابو حنيفة
 يحرم وهو ضامن واذا كان الصيد غير مأكول ولا متولد من
 ما كوله لم يحرم قتله علي المحرم وقال ابو حنيفة يحرم بالاحرام
 قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الا الدب **فصل** المحرم لو
 نظيب او ادهن ناسيا لاحرامه او جاهلا بالتحريم لم يجب عليه
 كفارة عند الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك تحب ولو لبس قبيضا
 ثم ذكر نزع من قبل راسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية ينقعه
 شقا ولو حلق الشعر او قلم الظفر ناسيا او جاهلا فلا فدية الا عاصي
 قول الشافعي وهو الرمح وان قتل صيدا ناسيا او جاهلا لم يمس الكفارة
 الا في قول الشافعي فانه لا يلزمه ولا يفسد حجه وهو الرمح **فصل** يجوز
 للمحرم حلق الشعر الحلال وقلم خضرة ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرم ان يغتسل بالمد
 والخطمي وقال ابو حنيفة لا يجوز وتلزمه الفدية واذا حصل علي
 بدنه وسخ جازله امر الله وقال مالك يلزمه بذلك صدقة وكبر للامم الكمال
 بالامد وقال ابو الليثيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجامة وقال
 مالك فيه صدقة **باب ما يجب بحضورات الاحرام**

واتفقوا على ان كفارة الحلق على التحير ذبح شاة او اطعام ستة
مساكين ثلاثة اصبع او صيام ثلاثة ايام واختلفوا في القدر الذي
يلزم به الفدية فقال ابو حنيفة حلق ربيع راسه وقال مالك حلق ما
يحصل به اما طئة الاذي عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات
وعن احمد روايتان احدهما ثلاث شعرات والثانية الربع واذا
حلق ربيع نصف راسه بالغداة ونصف راسه بالعشي وجب عليه
كفارتان عند الشافعي قوله واحد وبه قال احمد بخلاف التطيب واللباس
في اعتبار التفريق والتتابع وقال ابو حنيفة اذا كانت هذه المخطوات
غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة واحدة كفر عن الاول او
لم يكفر وان كانت في مجلسين وجبت لكل مجلس كفارة الا ان تكرر
لمعني واحد كمرضه عن مالك كقول أبي حنيفة في الصيد وكقول الشافعي
فيما سواه **فصل** واذا وطئ المحرم في الحج والعمره قبل التحلل الاول
فدنسكه ووجب المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث جرم
في الاداء على بالاتفاق ويلزمه عند الشافعي واحد بدنه وقال ابو
حنيفة ان وطئ قبل الوقوف فدحه ويلزمه شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي وعقد
الا حرام لا يرتفع بالوطئ في الحالين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهل
يلزمهما ان يتفرقا في موضع الوطئ الظاهر من مذهب أبي حنيفة والشافعي
يسقط وقال مالك واحد بوجوبه وان وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن
الاول قال ابو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الاول ولم يكفر الا ان يكفر
نفسه بذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ الثاني شيء
والشافعي

والشافعي قوله ان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم قيل بدنه كالاول وقيل
شاة او اصبغ كفارة واحدة وقال احمد ان كفر عن الاول وجبت
بالثاني بدنه واذا قبل بشهوة او وطئ فيما دون الفرج وأنزل
لم يفسد حجه ويلزمه بدنه وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنه والقضا
فصل واذا قتل صيدا له مثل من النعم يلزمه مثله من النعم عند مالك
والشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه قيمة الصيد وسرى الهدي من الحرم
وذبح جائز عند الثلاثة وقال مالك لا بد من يسوق الهدي من الحل الى
الحرم واذا اشترك جماعة في قتل صيد يلزمهم جزا واحد عند
وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزا واحد كامل والحكماء
وما يجزي بحره يضمن شاة عند الثلاثة وقال مالك الحامة الملكية
تضمن بقيمتها بالاتفاق وقال داود لا جزا فيه واذا قتل صيدا
لم يقتل صيدا آخر وجب جزان بالاتفاق وقال داود لا شيء عليه
في الثاني **فصل** ويجب على القاتل ما يجب على المفرد من الكفارة
فيما بين تكبته وقال ابو حنيفة يجب كفارتان وفي قتل الصيد الواحد
جزان فان أحرمه يلزمه القضاء قارنا والعفارة ودم القران ودم
في القضاء به قال احمد والحلل اذا وجد صيدا دخل من الحل الى الحرم
كان له دمه والنصف وفيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل** في الحرم
قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن بالجر عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة
بقرة وفي الصغرى شاة وقال مالك يضمن لكنه يسي فيما فعله وقال
ما ابو حنيفة ان قطع ما انبتة الاذي فلا جزا عليه وان قطع ما انبتة
الله عز وجل فعليه الجزا ويجرم قطع حشيش الحرم لغير الدوا والعلف

بالاتفاق ويجوز قطعه للردا وعلف الذئاب عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز وقتل صيد حرم للرياء حرام وكذا
 قطع شجرة وهل يضمن للشافعي قولان الجدل المرح لا يضمن وهو
 مذهب ابو حنيفة والقدر المختار انه يضمن سلب القاتل والقاتع
 وهو مذهب مالك واحمد والدم الواجب للإحرام كالمتمتع والقرآن
 والطيب واللبس وجز الصيد يجب دمه بالحرم وصرفه إلى مساكين
 الحرم وقال ابو حنيفة الدم الواجب للإحرام لا يختص بمكان
 فيصرف لغير مساكين الحرم **باب صفة الحج والعمرة**
 من قصد مكة شرفها الله تعالى لا لنسك بل لزيارة أو تجارة فقل
 يجب عليه ان يحرم من الحج أو عمرة أو يستحب في ذلك للشافعي قولان صحيح
 انه يستحب والثاني يجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد وقال
 ابو حنيفة لا يجوز لمن وير الميقات ان يدخل الحرم الا محرما واما
 من دونه فيجوز دخوله من غير إحرام وقال ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه لا يدخل أحد الحرم الا محرما ودخل مكة بالخيار ان شاء دخلها
 لمبدأ أو فارق بالاتفاق وقال الشعبي واسحق دخولها لمبدأ أفضل ويستحب
 الدعاء عند رؤية البيت بالماثور ويرفع اليدين فيه وكان مالك
 لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة ان تركه مطيفا لم يزد **فصل**
 من شرطها الطواف بالطهارة وستة العورة عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب طهارة وستة عورة ويجوز
 ما دام بمكة فاذا خرج إلى بلد لم يزد دم وعن داود انه اذا نسيه
 اجزاه ولا دم عليه **وتقبيل الحجر والسجود عليه سنة** لان في السجود

تقبيل

تقبيل وزيارة وقال مالك السجود عليه بدعة وتركه الجاهل يستلزم
 بيده وتقبيلها ولا يقبله عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يستلزم فقال
 مالك يستلزم ولا يقبلها بل يضعها على فيه وروى اخرون في صلاته
 يقبله والركنان الشاميان الذان بليان الحجر لا يستلزمان وعن ابن عباس
 وابن الزبير وجابر رضي الله عنهم استلامهما ويستحب الرمل والاضطباع
 عند الثلاثة وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رأت لحد يفعلها وإذا
 ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعن الحسن البصري
 والثوري والملاحئون انه يلزمه دمه والقراءة في الطواف مستحبة عند
 جماهير العلماء وعمرهما مالك **فصل** من يقول بوجوب الطهارة في
 الطواف وهم مالك والشافعي واحمد عندهم ان من أحدث فيه قضا
 وللشافعي فيه قولان أخرانه سبئانف وركعتا الطواف واجبتان
 عند ابو حنيفة وذلك قول الشافعي وقال مالك ولجدهما سنتان وهو الحج
 من مذهب الشافعي **فصل** والسعي ركن في الحج والعمرة عند مالك والشافعي
 وقال ابو حنيفة واجبت بحجر بدم وعن أحمد روايتان لحدتها واجب
 والاخرى مستحب والذهاب من الصفا إلى المروة والعود منها مرة إلى
 الصفا أخرى عند كافة الفقهاء وحكي عن ابن جبر الطبري ان للذهاب
 والإياب بحسب مرة واحدة وتابعه ابو جبر الصديقي من الشافعية ولا
 بد عند مالك والشافعي وأحمد ان يبدا بالصفا وتختتم بالمروة فإن
 عكس لم يعتد به وقال ابو حنيفة لا حرج عليه **فصل** يستحب ان يحج في
 الوقوف بعرفة بين النحر والليل عند الثلاثة وقال مالك يجب وهو المرح
 من قول الشافعي وقال أحمد الركوب افضل وهو قول قدّمه للشافعي وإذا

والركوب والشيء من الغنم
 أبو حنيفة ومالك والشافعي

وافق معرفة يوم الجمعة لم تصلي الجمعة وكذلك بني واما يعرفه تصلي
 الظهر ركعتين عند سائر كافة العلماء وقال ابو يوسف تصلي الجمعة بعرفة
 وقال القاضي عبد الوهاب وقد سال ابو يوسف ما كان عند هذه المسئلة
 بحضرة الرشيد فقال مالك سقاياتنا بالمدينة يعلمون ان الجمعة بعرفة
 وعلي هذا اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك **فصل** بالمبيت
 بالمزدلفة تسكروا بركن بالاتفاق وحكي عن الشعبي والنخعي
 انه ركن وتجمع بين المغرب والعشاء وقت العشاء بالاجماع فلو
 صلي كل واحدة في وقتها جاز عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 لا يجزي ذلك **فصل** والرمي واجب بالاتفاق ولا يجوز بغير الحجر
 وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض وقال داود يجوز
 بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس بالاتفاق فان رمي بعد
 نصف الليل جاز عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك لا يجوز
 الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والنخعي والنوري لا
 يجوز الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبية مع اول حصاة من
 رمي جمرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك يقطعها بعد الزوال
فصل يومعرفة **افعال يوم النحر** اربعة الرمي والنحر والحلق والطواف
 والمستحب عند الثلاثة ان ياتي بها علي هذا الترتيب وقال احمد هذا الترتيب
 واجب والا فضل حلق جميع الراس واختلافوا في اقل الواجب
 فقال ابو حنيفة الربع وقال الكل والاكابر وقال الشافعي مخري
 ثلاث شعرات ويبدأ حلق بالشق الايمن وقال ابو حنيفة بالشق
 الايسر فاعتن بمن الحلق ومن لا يشرع علي راسه يستحب له
 امرار

فصل

ويستحب الحادي
 وهو من الحج

امرار الموسي عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب **فصل** وتسوق
 الحدي معه شيئا من النعم ليد تحب ويستحب اشعار اذا كان من
 ابل او بقرة في صفحة سنام الا لا يمين عند الشافعي واحمد وقال مالك
 في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار تحترم ويستحب ان
 يقلد ابل بعدين وكذلك الغنم عند الثلاثة وقال مالك لا يستحب
 تقليد الغنم وان كان الحدي تطوعا فهو علي ملكه بالاتفاق يتصرف
 فيه الي ان يجده وان كان منذورا زال ملكه عنه وصار للمساكين
 فلا يباع ولا يبدل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وابداله
 بغيره وان يشرب من لبنه ما فضل عن ولده وقال احمد لا يجوز
 وحبي من الدما حراما لا يوكل منه وقال ابو حنيفة يوكل من دمر
 القران والتمتع وقال مالك يوكل من جميع الدما الواجبة الا جنس الصيد
 وفدية الاذي الواجبة ويكره الذبح ليلا وعن مالك انه لا يجوز
 وفضل بقعة للذبح المعتمر المروية والحاج يني وقال مالك لا يجوز المعتمر
 النحر الا عند المروية ولا للحاج الا يني **فصل** وطواف الافاقه ركن
 بالاتفاق واول وقته من نصف ليلة النحر وفضلها ضحي يوم النحر
 ولا اخر لا وله وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني واخره
 ثاني ايام التشريق فان اخذه الي الثالث لم يدر **فصل** ورمي
 الجمرات الثلاثة بعد في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة سبع حبات
 من واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة ركن
 لا يتخلل من الحج الا بالاثبات به ويجب ان يبدأ بالتي يلي مسجد الحيف
 ثم الوسطي ثم رمي جمرة العقبة وقال ابو حنيفة لوري منكسا عا

فان لم يفعل فلا شيء عليه **فصل** والايام المعدودات ايام
التشريق نال اتفاق والمعلومات عند ذي الحجة عند الشافعي وحماد
وقال مالك ثلاثة ايام ايام النحر ويومان بعد وقال ابو حنيفة
يوم عرفه ويوم النحر والاول من ايام التشريق **فصل** ونزول
المحصب ليلة الرابع عشر هو مستحب ويحكي عن ابي حنيفة انه نسك
وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويستحب ان يخطب الامام
في ثاني ايام التشريق وقال ابو حنيفة يستحب له ان ينفر في اليوم الثاني
ما لم تغرب الشمس ويتري في الثالث فان لم ينفر حتى تغرب الشمس
وجب مسيتها وري بعد وقال ابو حنيفة له ان ينفر ما لم يطالع الفجر
فصل واذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفر حتى تظهر
ونظوف ولا يلزم الحمال حبس الحمل عليها بل ينفر مع الناس ويركب
غيرها ما كانها عند الشافعي واحمد وقال مالك يلزم حبس الحمل اكثر
من مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام وعند ابيان الطواف لا يشترط
فيه الطهارة فنظوف وترحل مع الحاج **فصل** واذا حاضت المرأة
وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور عند الفقهاء الا لمن
اقام فلا وداع عليه وقال ابو حنيفة لا يسقط الا بالإقامة وعند
حماد لا يسقط مطلقا **باب الإحصاء** من احصره عرف
عن الوقوف او الطواف او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول
منه لزمه قصده بعد الوقوف ولم يحلل ان يسلكه ففاته الحج او لم يكن
له طريق اخر تحلل من احرامه بعد عمره وقال ابو حنيفة ان كان قد احصر
عن الوقوف والبيت جميعا فلا التحلل او عن واحد منهما فلا وعن
ابن عباس

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لا يتحلل الا ان يكون عروا
كافر **فصل** وانما يحصل التحلل بنية وذبح وحلق وقلة البوحينة
لان مع الاكراه من يوطي له رجلا يرقب له وقتا يخرجه يتحلل في
ذلك الوقت فقال مالك يتحلل ولا شيء عليه واذا تحلل وكان حجه فرضا
فصل يجب القضا للشافعي فقل ان اظهرها الوجوب والمشهور عن
ابي حنيفة ومالك واحمد عدم الوجوب وحكي عن مالك انه متى
أحصى عن الفرض بعد الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضا عليه من
كان نسكه تطوعا عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة بوجوب
القضا بكل حال فرضا كان او تطوعا وعن احمد روايتان كل مذهبين
فصل واذا احصر عمر من فالراح من مذهب الشافعي انه اذا شرط
التحلل بخلل وقال مالك ولا تحلل بالمرض وقال ابو حنيفة يجوز
التحلل مطلقا **فصل** واذا احرم العبد بغير اذن مولاه صح لحراره
ولزمه تحليله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينعقد احرامه والامس
كالعبد الا ان يكون لها نروج فيعتبر اذنه مع المولى وعن حماد ان
الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج **فصل** للمرأة ان تحرق تحج الاسلام
بغير اذن زوجها عند ابي حنيفة ومالك واحمد واختلف قول
الشافعي في ذلك والاصح منعه وهل الزوج تحليل زوجته من الفرض
للشافعي فقل ان اظهرها في الرافعي ان له ذلك كله منعها من ابتداءه
وقال ابو حنيفة ومالك ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد
الوهاب للمالكي وله منعها من حج التطوع في الابتداء فان احترمت
فله تحليلها عند الشافعي **كتاب الأصحية** هي مشروعة باصل

الشيء بالإجماع واختلف هل هي سنة أو واجبه فقال مالك والشافعي
وأحمد وصاحب أبي حنيفة هي سنة مؤكدة وقال أبو حنيفة هو واجبه
على المقيم من أهل الأضرار واعتبر في وجوبها التصاب ووجد
وقتها عند الشافعي بطلوع الشمس يوم الفطر ومضي قدر صلاة
العبد والمخطئين صلى الإمام أو لم يصل وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد من شرط صحة الأضحية أن يصلي الإمام ويخطب إلا أن أبا حنيفة
قال يجوز لأهل السواد أن يضحوا إذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء بن
وقت الأضحية بطلوع الشمس فقط وأخر وقتها عند الشافعي آخر أيام
التشريق وقال أبو حنيفة ومالك آخر الثاني وقال عطاء بن وقت
الأضحية بطلوع الشمس فقط وأخر وقتها عند الشافعي آخر أيام التشريق
وقال ابن سيرين لا يجوز مطلقا إلا في يوم الفطر خاصة وعن النخعي
الجواز في آخر شهر ذي الحجة وإذا كانت الأضحية واجبة لم يسقط عنها
نفقات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضا عند الثلاثة وقال أبو
يسقط الذبح وتدرج إلى الفقر **فصل** ومن دخل عليه عذر ذي الحجة
وقصد أن يضحي فالمستحب له أن يضحي عند مالك والشافعي أنه لا يجزئ شعرة
ولا يقاء ظفرا حتى يضحي فإن فعله كان مكرها وقال أبو حنيفة
هو مباح لا يكره ولا يستحب وقال أحمد بتحريمه **فصل** وإذا التزم
أضحية معينة وكانت سلمية فحدث بها عيب لم يمنع إجزاها
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يمنع والمرض اليسير في الأضحية لا يمنع
الأجزاء والكثير الذي يفسد اللحم يمنع والجرب البين يمنع الأجزاء
يفسد اللحم والعظمي يمنع الإجزاء إذا عور بالإنفاق وعن بعض أهل

الظاهر

الظاهر أنه لا يمنع وتكره مكسورة القرن ولا تجزي العرجاء عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة تجزي ومقطوعة الأذن لا تجزي
بالإجماع وكذا الذنب نفقات جز من اللحم فإن المقتطوع يسير فالرجح
من مذهب الشافعي المنع والمختار عند متأخري أصحابه الإجزاء
وقال أبو حنيفة ومالك إن ذهب لأقل الجزات أو الأكثر فلا وعن
أحمد فيما زاد على الثلث روايتان **فصل** ويجوز له أن يستنبد في
ضحى الأضحية ولو ذميا وإن كرهه عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استنابة
الذي ولا تكون أضحية وإذا استنبت ثلثه بنيت الأضحية لم تنصر
أضحية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة نصير **فصل** المستحب أن يسمي
الله تعالى عند ذبح الأضحية وغيرها فإن تركها قال أبو حنيفة إن
ترك الشمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيا أكلت وقال
مالك إن تركها عمدا لم تنج وإن تركها ناسيا ففيه روايتان عنه رواة
ثلاثة تخرج مطلقا سوا تركها عمدا وسهوا وقال القاسمي عبد الوهاب
ومذهب أصحابه إن تارك الشمية عمدا غير متناول لا تؤكل ذبيحته ومنهم
من يقول إنها سنة وقال الشافعي تركها سهوا أو عمدا لا يؤثر وقال
أحمد إن تركها لا يؤكل وإن تركها ناسيا ففيه روايتان عنه
عند الشافعي أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقال أحمد ليسوع
وسمحب أن يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال أبو حنيفة يكره
ذلك **فصل** وإذا كانت الأضحية تطوعا استحب له أن يأكل منها
بالإتفاق وقال بعض العلماء بوجوبه وفي قدره أفضل منه للشافعي
قولان الجحد بدنه يأكل الثلث وقطعه يائس الثلث والرجح أنه ينصرف

بكلها الاكفا يتبرك باكلها ولا ياكل من كم المندورة شيئا بالاتفاق
ولا يجوز بيع شيء من الاضحية والهدي نذرا كان او تطوعا ولا يبيع
الحلبة بالاتفاق وقال الضبي والاوزاعي يجوز بيعه بالة البيت التي تبار
كالفاقر والقدر والمخل والميزان ويجازي ذلك عن حنيفة وقال عطاء
لاباس ببيع اهل الاضحية بالدرهم وغيرها **فصل** الابل افضل في
الاضحية ثم البقرة ثم الغنم وقال مالك الغنم افضل ثم الابل ثم البقرة
والبدنة تجزي عن سبع وكل البقرة والشاة عن واحد بالاتفاق وقال
اسحق بن راهويه والبقرة عن عشرة ويجوز ان يسترك سبعة في بدنة
سوا كان منفرقين او من اهل بيت واحد وقال مالك ان كان بطوعا
وكانوا اهل بيت واحد جاز **فصل** والعقيقة سنة مشروعة عند
مالك والشافعي وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا قول لها سحنة وعن
احمد بن وايتان اشهرها الفاسقة والثانية انها واجبة واختارها
بعض اصحابه وقال الحسن وداود بوجوبها والعقيقة ان يذبح عن
الغلام سائتين وعن الجارية شاة وقال مالك يذبح عن الغلام ثلاثين
شاة واحدة كما عن الجارية والذبح يكون في اليوم السابع من
الولادة بالاتفاق ولا يمس راس المولود بدنه العقيقة بالاتفاق
وقال الحسن بطلي راسه بدنه وقال الشافعي واحمد يستحب ان لا يمس
عظم العقيقة بل يقطع اجزا تنافوا ولا يسلطه المولود **كتاب**
النذر النذر ان كان في طاعة فهو لازم بالاتفاق واذا كان في
معصية لم تجز الوفاء واختلفوا في وجوب الكفارة فقال ابو حنيفة
ومالك والشافعي لا يلزمه كفارة وعن احمد بن وايتان احدها
ينعقد

ينعقد ولا يحل فعله وتجب به كفارة ولا يصح نذر محرمة كصوم العيد
وايام الحبس غير انه يحرم ذلك فان صام صح ومن نذر ذبح وولد
لم يلزمه شيء عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه ذبح شاة والاخرى
كفارة يمين وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء
عند الثلاثة وعن احمد بن وايتان احدها يلزمه ذبح شاة والاخرى
كفارة يمين **فصل** ومن نذر نذرا مطلقا صح نذره عند ابو حنيفة
ومالك واحمد ويلزمه كل ذم والمعلق وفيه كفارة يمين والشافعي
قولان احدهما كقول الجماعة والثاني لا يصح حتى يعلق بشرط او صفة وهو
الاصح **فصل** ومن نذر رقبته في كجاج بان قال ان كملت فلانا فقلت الله على
صوم او صدقة فالمرج من مذهب الشافعي انه تخير بين كفارة يمين
وبير الوفا بما التزمه وقال ابو حنيفة يلزمه الوفا بما قاله بكل حال
وتجزيه العفارة وقال مالك واحمد تجزيه ويقال ان العمل عليه **فصل**
ومن نذر رايح لزمه الوفا لا غير عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
قولان احدهما يجب الوفا وهو الاصح والثاني انه مخير بين الوفا
وكفارة اليمين وعن احمد بن وايتان احدهما التحجير والاخرى
وجوب العفارة لا غير **فصل** ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه
عند الشافعي ان يتصدق بجميع ماله وقال اصحاب حنيفة يتصدق
بذلك جميع امواله المذكورة به استصحابا ولم قول اخر يتصدق بجميع
ما يملكه ومالك يتصدق بجميع امواله الزكوية وغيرها وعن احمد بن
احدتها يتصدق بثلث جميع امواله والاخرى يرجع في ذلك الى
ما يراه من مال دون مال **فصل** واذا نذر الصلوة في المسجد

الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة والأقصى عند مالك
 وأحمد وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يتعين النذر
 في مسجد بحال **فصل** وإذا نذر صوم يوم بعينه فافطر عذر
 قضاءه عند الثلاثة وقال مالك إذا فطر لم يرض لم يلزمه القضاء وإذا نذر
 صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً بالاتفاق وقال
 داود يلزمه الصوم متتابعاً **فصل** وكقصد البيت الحرام ولم يكن
 له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام فالمشهور من مذاهب
 مالك وأحمد أنه يلزمه القضاء أو عمرة وأنه يلزمه المشي من دياره
 وقال أبو حنيفة لا يلزمه شي إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام وأما
 نذر القضاء والذهاب إليه فلا وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة
 والأقصى فالشافعي قولان أحدهما وهو قوله في الأمر لا ينعقد نذره
 وهو قول أبي حنيفة والثاني ينعقد ويلزمه وهو الصحيح وهو قول مالك
 وأحمد **فصل** وإذا نذر فعل مباح كما إذا قال الله علي أن أمشي إلى بيتي
 أو أمكب فريسي أو لمس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال
 الشافعي يتي خالف لزمه كفارة يمين وإن كان لا يلزمه فعل ذلك عن
 أحمد أنه ينعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفا به وبين الكفارة
كتاب الأطعمة النعم حلال بالإجماع وحكم الخيل حلال
 عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ويحرم وقال مالك بكراهته والمنع
 من مذهب المخزوم وقال أبو حنيفة بتحريمه وكلم البغال والحمل الأهلية
 حرام عند الثلاثة واختلف عن مالك في ذلك والمروى عنه أنها
 مكروهة كراهة مغلظة والمنع عند محققين أصحاب التحريم
 وحكي

وحكي عن الحسن بن علي بن بكير البغال وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 إباحة لحوم الحمير الأهلية **فصل** واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة
 والشافعي وأحمد على تحريم كل ذي مخلب من الطير بعد وبه على
 غيره كالعقاب والصقور والبازي والشاهين وكذا ما لا يخلع
 له إلا أنه يأكل الحيف كالنسر والرخم والغراب الأبقع والأسود وأما
 ذلك كله مالك على الإطلاق وأما غيره ذلك من الطير فكله مباح
 بالاتفاق والمشيهور أنه لا كراهة فيما بقي من قتله كالحطاف والهدل
 والحفاش واليومر والبيضا والطاووس إلا عند الشافعي فالراجح
 تحريمه **فصل** واتفقوا أيضاً على تحريم كل ناب من السباع بعد
 به على غيره كالأسد والثعلب والفهد والذئب والذئب والهيئة
 والفيل إلا ما كان كافاً بإباح ذلك مع الكراهة والأمر بتحلل الاتفاق
 والزهراء لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التمهيد تحريمها وقال
 شيخنا السبكي في الفتاوى الحلبية المختار حلتها والتعليل والضعف
 حلال عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال أبو
 حنيفة يحرمها والنصب واليزوع مباحان عند مالك والشافعي وقال أبو
 حنيفة بكراهة أكلها وقال أحمد بإباحة النصب وعنه في اليزوع رؤيتان
فصل وتحريم أكل حشرات الأرض كفار عند الثلاثة وقال مالك
 بكراهته من غير تحريم ومنها الجراد وبو كل منبأ على كل حال وقال
 مالك لا يؤكل منه مامات حنف النعم من غير سبب يمنع به ومنها القنفذ
 وهو حلال عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه
 مالك لا بأس بأكل الخلد والحجيات إذا اكتسبت واختلفوا في أن يؤكل

فقال أبو حنيفة وأحمد هو حرام وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال
مالك هو مكروه وعن أحمد روايتان أحدهما الإباحة والثانية التحريم
فصل حيوان البحر السمك منه حلال بالاتفاق وأما غيره فقال
أبو حنيفة لا يوكّل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه
خاصة وقال مالك يوكّل السمك وغيره حتى السرطان والضفدع
وكلب الماء وخنزيرة لكنه كره الخنزير وحكي أنه توقف فيه وقال
أحمد يوكّل ما في البحر إلا التمساح والضفدع والكوسج وبقرة عند
غير السمك الذكاة كخنزير البحر وكلبه وإنسانه واختلف أصحاب
الشافعي فمنهم من قال يوكّل جميع ما في البحر وهو الأصح عندهم ومنهم
من قال لا يوكّل إلا السمك ومنهم من منع أكل كلب الماء وخنزيرة
وفارته وعقريه وكل ما له شبهة في البر لا يوكّل والمرجح أن في البحر
غير التمساح والضفدع والحية والسرطان والجمجمة **فصل**
الحلال من بغير أوشاة أو دجاجه بكرة أكلها باتفاق الثلاثة
وقال أحمد تحرم لحمها ولبنها وبيضها فإن حبست وعلفت طاهر
حتى نزل الحية النجاسة حلت ومرت النجاسة الكراهة بالاتفاق
ثم قيل تحبس البعير والبقرة أربعين يوما والشاة سبعة أيام وع
ثلاثة أيام **فصل** من اضطر إلى أكل الميتة جاز له الأكل منها لا يجزئ
وأصح القولين من مذهب الشافعي أنه لا يجب غسل الجوز
أن يشبع أو يأكّل ما يشبعه الريق فقط للشافعي قولان أحدهما
لا يشبع وهو مذهب أبي حنيفة والثاني يشبع وهو مذهب مالك
وأحمد والروايتان عن أحمد والراجح من مذهب الشافعي أنه إن
توقع

توقع حلالا لم ينال لم يحرم عن سد الريق وإن المنقطع يشبع
ويتردد وإذا وجد المضطر ميتة وطعام وغيره وما كان غايب
فقال مالك وأحمد أصحاب الشافعي وجماعة من أصحاب أبي حنيفة
وبعض أصحاب الشافعي باكل الميتة **فصل** الذهن كسمن وغريرت
إذا مات فيه فارة فإن كان حاملا الفيت الفارة وما حولها
وبقي الباقي طاهر يجوز أكله وإن كان ما يباع فقال مالك وأحمد وأبو
حنيفة والشافعي أنه نجس ومنه حرام ومتى حاكم نجاسة ما يباع فهل
يمكن تطهيره أم لا الأصح من مذهب الشافعي أنه يتعذر تطهيره
ففي وجه أن الذهن يطهر بغسله وإذا قلنا أنه لا يطهر فهل يجوز
الاستصحاب به أم لا للشافعي قولان أصحها الجواز وهو مذهب
وأحمد ومالك قال النووي في شرح للمذهب في كتاب البيع للذهبي
فصل واختلفوا في الشحوم التي حرّمها الله عز وجل على
اليهود إذا تولّج بها ما هي فيه يهودي هل يلزم للمسلمين كلامه لا فقال
أبو حنيفة والشافعي بإباحته وعن مالك روايتان أحدهما الكراهة
والثانية التحريم وعن أحمد روايتان كذلك لاختلاف جماعة
من الصحابة واختار الكراهة الحزبي **فصل** ومن اضطر إلى شرب الخمر
لعطش أو دواء فهل له شربها قال أبو حنيفة نعم وللشافعي وللشافعي
في المسئلة ثلاثة أوجه أصحها عند المحققين المنع مطلقا والثاني
الجواز مطلقا والثالث يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختار
جماعة **فصل** من سربستان غيره وهو غير محوط وفيه فاكهة

مرطبة فقال أبو حنيفة والثأفي ومالك لا يباح الأكل من غير
 ضرورة إلا بآذن مالك ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان
 وعن أحمد روايتان أحدهما يباح له الأكل من غير ضرورة ولا
 ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا ضمان عليه وأما إذا كان
 عليه حايطة فإنه لا يباح الأكل منه إلا بآذن مالك بالإجماع **فصل**
 وإذا استضاف مسلم مسلما من أهل قرية غير ذات سوق ولم يكن
 به ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل يستحب عند الثلاثة وقال أحمد
 ومدة الواجب عند ليلة والمستحب ثلاث ومقي امتنع من الواجب صار
 عند أحمد ذنباً عليه واختلف في أطيب المكاسب فقيل الزراعة
 وقيل الصناعة وقيل التجارة **كتاب**
الديار والصيد لجمعوا على أن الديار المعتبر بها دية
 المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكور والأنثى وجمعوا
 على أن الذكاة تصح بكل ما ينزله من الدم ويحصل القطع به من سكين
 وسيف ونرجاج وحجر وقصب له حد سطع كما يضع السلاح
 المحرود واختلفوا في الذكاة بالسن والظفر فقالوا أحدهما لا تصح الذكاة
 بهما وقال أبو حنيفة تصح إذا كانا منفصلين والمجزي في الذكاة
 الحلقوم والمري واحد والودجين وقال مالك يجب قطع جميع هذه
 الأربعة وهي الحلقوم والمري والودجين **فصل** لو أبان الرأس لم يحرم
 بالاتفاق وحكي عن سعيد بن المسيب أنه يحرم ولو ذبح حيوانا من
 ففاه وبقي فيه جياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل ولا عند

الثأفي ومالك

أبي حنيفة

عند أبي حنيفة والثأفي ويعرف الحيوة المستقرة بالحركة الشديدة
 مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يحل بحال والسنة أن يحرر الأبل
 معقولة وتذبح البقر والغنم مضغمة بالاتفاق فإن ذبح ما ينحر
 أو نحر ما ينحر حل عند أبي حنيفة والثأفي وحده مع الكراهة
 وقال مالك إن نحر شاة أو ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل وحله
 بعض أصحابه على الكراهة ولو ذبح حيوانا ما كوله في جوفه
 جدين ميت حل كله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل **فصل**
 يجوز بالاتفاق لأصطباد بالجوارح المعلم كالكلب والفهد والصرور
 والبازي لا الكلب الأسود عند أحمد وعن ابن عمر ومجاهد أنه
 لا يجوز لأصطباد إلا بالكلب المعلم بالاتفاق الثلاثة وهو الذي
 إذا أرسله على الصيد يطلبه وإذا نحر جرة أنزح وإذا أسل سئلا
 وشروط الثلاثة أيضا أنه إذا أخذ الصيد أسكه على الصايد خلي
 بينه وبينه وقال مالك لا يشرط ذلك وهل يشرط أن يتكلم
 منه مرتين صار معلما وقال مالك والثأفي يصير بالمرّة الواحدة **فصل**
 والتسمية عند إرسال الجارح على الصيد سنة عند الثأفي فإن تركها
 ولو عامدا لم يحرم وقال أبو حنيفة هي شرط في حال الذكرفان تركها
 ناسيا حل أو عامدا فلا وقال مالك إن عمد تركها لم يحل أو ناسيا
 فعنه روايتان وعن أحمد روايات أظهرها أنه إن تركها عند
 إرسال الكلب والمري لم يحل الأكل منه على الإطلاق عمدا كان
 الترك أو سهواً وقال داود والشعبي وأبو ثور التسمية شرط في
 الإباحة بكل حال فإن تركها عامدا أو ساهيا لم تؤكل ويحتمل

فصل لو عقد الكلب الصيد ولم يأكله يقتله فادركه وفيه حياة
ستقرة فما قيل ان يتبع الزمان لذكائه حل وقال ابو حنيفة
لا يحل ولو قتل الجراح الصيد بثقله فللشافعي قولان أحدهما
يحل وهو الأصح في الرافعي والمشهور من مذهب مالك والثاني لا
يحل وهو المختار من مذهب أحمد وقول أبي يوسف ومحمد وعنه
أبي حنيفة روايتان كالقولين أشهرهما الأول وهو الحل **فصل**
ولو أكل الكلب الحرام من الصيد قال ابو حنيفة لا يحرم ما أكلت
منه جازحة الطير **فصل** ولو ربي صيدا أو أرسل عليه ركباً
فعقره وغاب عنه ثم وجدت ميتاً والعقر بما يجوز ان يموت منه
ويجوز ان لا يموت قال جماعة من أصحاب الشافعي بوجوب قول
واحد الصحة الخبر فيه والصحيح من مذهبه انه لا يؤكل وهو
قول أحمد وقال ابو حنيفة ان وجدت في يومه حل وبعد يوم لم
يحل **فصل** ولو نصب أحبولة فوق فيها صيد ومات لم يحل
وعنه أبي حنيفة اذا فيها سلاح فقتله حبة حل ولو توجس
الشيء فلم يقدر عليه فزكاته عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد
حيث قدر عليه كزكاة الوحشي وقال مالك ذكاته في الحلق واللب
ولو ربي صيداً فقد نصفين حل عند الشافعي كل واحد من
القطعتين يحل حال وهو أحد الروايتين عن أحمد وقال
ابو حنيفة ان كانتا سوأحلتا وقال مالك ان كانت القطعة التي
مع الرأس أقل لم تحل وان كانت أكثر حلت ولم تحل الأخرى **فصل**
ولو أرسل الكلب على الصيد فزجره ولم يقف وزاد في

عدوه

عدوه وقتل الصيد لم يحل أكله عند الشافعي وقال ابو حنيفة
يحل وعن مالك روايتان ولو ربي طائر فزجره فسقط الى الأرض
فوجد ميتاً حل ولا فلا بالإنفاق ولو أفلت الصيد من يده
لم ينزل ملكه عنه عند الثلاثة وقال أحمد اذا البعد في البرية نزل
ملكه عنه **فصل** ولو كان في ملكه صيد فأرسله وخلفه
المنصوص من مذهب الشافعي انه لا ينزل ملكه عنه وفي الحكاوي
ان قصد التقرب بأرسله نزل ملكه عنه كالعقود وان لم يقصد
التقرب ففي نزول ملكه وجهان كما لو أرسل بعبرة أو رسه ولا يحل
ان ذلك لا يجوز لانه يشبه سوايب الجاهلية فلا ينزل ملكه
عنه والثاني ينزل فان قلنا ينزل عاد مباحاً والأول وان
قال عند الأرمال المجتهدين أخذت حصلت الاباحة ولا ضمان
علي من أكله لكن لا ينقد تصرفه فيه واذا قلنا ينزل الملك فالحل
في الروضة حل اصطياً لرجوعه الى الاباحة وليد يصير
معنى سوايب الجاهلية ولو صاد طائر برياً وجعل في بركة
فطار الى برج غيره لم ينزل ملكه عنه وقال مالك ان لم يكن قد
التمس برجه وطال مكثه صار ملكاً لمن أثقل اليه برجه فان
عاد الى البرج الأول عاد الى ملكه **كتاب**
البيع الاجماع منعقد على حل البيع وتحريمه وانفق الأمانة
على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف **فصل**
انه لا يصح بيع المحنون واختلفوا في بيع الصبي فقال مالك والشافعي
لا يصح وقال ابو حنيفة وأحمد يصح اذا كان مميزاً لكن ابو حنيفة

عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يحل وطئها الا بشئ
ولا كذا بيع **باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز**
بيع العين الطاهرة صحيح بالإجماع وأما بيع العين الفخية في
نفسها كالكلب والحمير والسردين فله بيع أم لا قال أبو حنيفة
بيع الكلب والسردين وإن يؤكل المسلم ذميا في بيع الحمير واشتباها
واختلف أصحاب مالك في بيع الكلب منهم من أجاز مطلقا ومنهم
من حره ومنهم من خص الجوز في الماذون في أساكه وقال
الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شئ من ذلك أصلا ولا قيمة للكلاب
إن قتلت أو تلف والدهن إذا انتجرت فله بيعه بغير الرجوع من يده
الشافعي أنه لا يظهر فلا يجوز بيعه عندنا وبذلك قال مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن الفخس بكل حال **فصل** لا يجوز
بيع امرئ بالإنفاق وقال داود يجوز ذلك وحكي عن علي
وابن عباس رضي الله عنهما كذلك وبيع المذبر جائز عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز إذا كان التدبير مطلقا ولا يجوز بيع الوقوف
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز ما لم يتصل به حكم حاكم أو حجة
القاضي يخرج الوصايا **فصل** العبد المشترك يجوز بيعه من الميراث
صغير كان أو كبير عند الثلاثة وقال أحمد إن كان صغيرا لا
يجوز بيعه من ميراث ولبن المرأة طاهر بالاتفاق ويجوز بيعه
عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز بيعه وبيع
دور مكة صحيح عند الشافعي وأبو حنيفة ومالك لا يبيع وعن أحمد
روايتان أصحهما عدم الصحة في البيع والإجازة وإن قمت بها
وتكره

وتكره إجارته عند أبي حنيفة ومالك وبيع دور القر صحيح
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يبيع **فصل** ولا يبيع ما لا
ملكه بغير إذن مالكه علي أحمد يد الرجوع من قول الشافعي
القدم موقوف إن أجازة صاحبه نفذوا إلا فلا وقال أبو حنيفة
في البيع صحيح ويوقف على إجازة مالكه والشر لا يوقف على الإجازة
وقال مالك يوقف الجميع على الإجازة وعن أحمد في الجميع روا
ولا يبيع ما لا يستقر ملكه عليه مطلقا كالبيع قبل قبضه عقارا
كان أو منقولا عند الشافعي وعنه قال محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة
يجوز بيع العقار قبل القبض وقال مالك يبيع الطعام قبل القبض ويجوز
وبيع ما سواه يجوز وقال أحمد إن كان المبيع مكيلا أو موزونا
لم يجز بيعه قبل قبضه وإن كان غير ذلك جاز والقبض فيما ينقل
بالنقل وفيما لا ينقل من العقار والثمار والأشجار التخلية وقال
أبو حنيفة القبض في الجميع التخلية **فصل** ولا يجوز بيع ما لا يملك
على تسليمه كالمطير في الهوي والسمك في الماء والعبد الأبق بالاتفاق
وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز بيع الأبق وعن عمر
ابن عبد العزيز وابن أبي ليلى إنما أجاز بيع السمك في بركة عظيمة
وإن خفي في أخد إلى مؤنة كثيرة ولا يجوز بيع عين مجهولة كعبد
من عبيد وثوب من أثواب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيع
عبد من ثلاثة أعبد وثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار إلا فيما
زاد **فصل** ولا يبيع العين الغائبة عن المتعاقدين التي
لم توصف لها عند مالك وبيع الرجوع من قول الشافعي وقال

عنه

ومحمد بن الحسن

أبو حنيفة يبيع ويثبت للمشتري الخيار فيه إذا أراد أن يبيع
 أصحابه فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعثك ما في كمي وعن
 أحمد في صحة بيع الغائب روايتان أسننهما يبيع **فصل**
 ولا يبيع ببيع الأعمى وشراؤه إذا وصف له للبيع وأجارت
 ورهنه وهبته على الربح من قول الشافعي لا إذا كان قد ربح
 قبل العمى لا يتغير كما حديد وقال أبو حنيفة وما لك ولأحمد
 يبيع ببيع وشراؤه ويثبت له الخيار إذا لمسه **فصل** ولا
 يجوز ولا يبيع ببيع الباقي في قسمة عند الثلاثة وقال أبو
 حنيفة ما جواز المسك طاهر وكذا فارتة إذا انفصل من تحت
 على الأصح من مذهب الشافعي ويصح صحيح بالاجماع ولا يصح ببيع
 الحنطة في سبيلها على الأصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة وما لك
 وأحمد يبيع **فصل** وإذا قال بعثك هذه الصبرة كل ففقد بدركم
 صح ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال
 أبو حنيفة نفع في ففقد واحد منها ولو قال بعثك عشرة أفقرة
 من هذه الصبرة وهي أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود
 لا يبيع ولو قال بعثك هذه الأرض كل دراع بدرهم أو هذا القطيع
 كائناً بدرهم صح البيع وقال أبو حنيفة لا يبيع ولو قال بعثك
 هذه الأرض عشرة أدرع وهي مائة دراع صح البيع في غيرها
 مناعا وقال أبو حنيفة لا يبيع ولو باع عشرة أفقرة من صبرة
 وكالها لو قبضها فعاد المشتري وأدعيها استعير وأبى البيع والشافعي
 قوله أن أحدهما أن القول قول المشتري وهو المحكي عن أبي حنيفة
 والثاني

والثاني أن القول قول البائع وهو قول مالك **فصل** يبيع
 عند الثلاثة ببيع الخيل ولو في عوارته أن شوهده وقال أبو
 حنيفة ببيع الخيل لا يجوز ولا يجوز ببيع اللبن في الضرع عند
 الثلاثة وقال مالك يجوز أيا ما معلومة إذا عرف قدر حلالها
 ولا يبيع ببيع الصوت على ظهر الغنم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد
 وقال مالك يجوز بشرط الجزف يجوز ببيع الدراهم والدنانير جزفا
 عند الثلاثة وقال مالك ما لك لا يجوز فإن باع شاة على أنها لبن
 حان وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثك هذه مائة مثقال ذهب
 وفضة لم يصح وقال أبو حنيفة يصح ويجعل نصفين **فصل**
 واتفقوا على جواز شراء المصحف واختلفوا في بيعه فأباحه الثلاثة
 من وكراهه أحمد وصريح ابن قيم الجوزية بالخبر لم ولا يجوز ببيع المصحف
 ولا يبيع المسلم من كافر على أن يحق قول الشافعي وهي إحدى الروايتين
 عن مالك وقال أبو حنيفة يبيع البيع وتومر باللة ملكة عنه وهي
 الرواية الأخرى عن مالك وقال أحمد لا يبيع مطلقا وبيع العبد لعاص
 الخمر مكره عند الثلاثة وقال أحمد لا يصح وعن الحسن البصري لا بأس
 به وعن الثوري يبيع الخمر لمن شئت **فصل** ومن ما الفحل
 حرام وأجرة ضرابه حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ
 العوض على ضرب الفحل وتحريمه على الفحل عند ملة معلومة
 لغيره على الأبات **فصل** يحرم التفريق بين الأم والولد حتى
 يميز فإن فرق ببيع بطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح
 والتفريق قبل البلوغ صحيح لا يجوز ويجوز التفريق بين الأخوين

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ما **باب**
ما يفسد البيع وما لا يفسد إذا باع عبد بشرط العتق
صح البيع عند الثلاثة والمسنون عن أبي حنيفة لا يصح وإذا باع
عبد بشرط الوكالة لم يصح بالاتفاق وعن الأصمعي من أصحاب النافع
أنه يصح البيع ويبطل الشرط وإن باع بشرط ينافي مقتضى البيع كما إذا
باع عبد بشرط أن لا ينفعه أو لا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنه بالبيع
أو نوبتا بشرط أن يخيط له بطل البيع عند أبي حنيفة والثاني وقال
أبو يوسف وأبو حنيفة والشافعي والحنابلة البيع جائز بشرط فاسد وقال ابن
سريج البعير والشرط جائز إن وعده مالك أنه إذا شرط له من منافع
البيع يسيرا سكنى الدار صح وقال أحمد إن شرط سكنى الدار فاسد
لم يفسد العقد **فصل** وإذا قبض للبيع ببيع فاسد لم يملكه بالاتفاق
وقال أبو حنيفة إذا قبض بأذن البائع بعوض له قيمة مملوكة
بالقبض بقيمتها لم للبائع أن يرجع في العين مع الزيادة المتصلة
والمنفصلة إلا أن يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع كما
فحتها ولو غرس في الأرض للبيعة فاسدا أو بني لم يكن للبائع قلع
الغراس والبناء إلا بشرط ضمان النقص وله أن يبذل القيمة ويملكها
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له أن يرجع الأرض ويأخذ
قيمتها وقال أبو يوسف ويحذر ينقص البناء ويقلع الغراس وتعد الأرض
إلى البائع **باب** **تفريق الصفقة** إذا جمع في البيع ما يجوز
بيعه وما لا يجوز كالحرة والعبد أو عبد لا وعبد غيره أو ميتة ومذكاة
فلنا في قولنا أظهرها وهو قول مالك يصح فيما يجوز ويبطل فيما

لا يجوز

لا يجوز الثاني بطلان فيه ولو إذا قلنا بالآخر جبر للمشتري أن يحمل
فإن أحاز فحصة من الثمن على الرجح وقال أبو حنيفة إن كان الفساد
في أحدهما ثبتت بغيره وإجماع كما كحر والعبد فسد في الكل وإن كان
بغير ذلك صح فيما يجوز ويقسط من الثمن كإمته وام ولده وقال
فيمس باع ما سمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة أنه لا يصح في الكل
وخالفه أبو يوسف ويحذر وقال فيمس باع خمسة مائة نقد خمسة مائة
إلى العطاف فسد العقد في الكل وعن أحمد روايتان كقولين **باب**
الربا الأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها بالإجماع ستة
الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة
محرم فيها الربا بعلته وحده كرامة وهي أنها من جنس الثمن قال
أبو حنيفة العلة فيها مؤنرون جنس فحرم الربا في سائر المؤنرات
وأما الأربعة ففي علتها للثاني قولان الجريد أنها مطعومة فحرم الربا
فيها والآخر أن على الصحيح والقدوم أنها مطعومة أو مكيله أو مؤنرة
وقال أهل الظاهر الربا عن مدلل وهو مختص بالمنصوص عليه وقال أبو حنيفة
العلة فيها أنها مكيله في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت
في جنس وعن أحمد روايتان أحدهما قول للشافعي والثانية كقول
أبي حنيفة وقال ربيعة كلما تحب فيه الرضاة تحرم فيه الربا فلا
يجوز بيع بعين شعيرة وقال ابن سيرين العلة الجنس بأنفراده
جماعة من الصحابة أنهم قالوا إنما الربا في النسبة فلا يحرم التفاضل
فصل إذا تقرر ذلك فقد جمع المسلمون على أن لا يجوز بيع الذهب
بالذهب منفردا والورق بالورق منفردا تبرها ومضروبا وحليتها

الامثلا بمثل وزن ثابوزن يدا بيد ومحرم نسبة واقفوا علي
انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والزبيب بالزبيب اذا كان معيار الامثلا بمثل يدا بيد ولا يجوز
بيع التمر بالزبيب والزبيب بالتمر متفاضلين يدا بيد ولا يجوز ان يفرقا
قبل التقبض الا عند ابي حنيفة ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب
متفاضلا عند الثلاثة وعن مالك انه يجوز ان يبيعه بقمته من حنطة
ولا يجوز التفرق قبل التقابض بيع المطعومات بعضها ببعض عند
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز فختصر تحريم ذلك عند مالك
والفضة **فصل** وما عدل الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم
فيه شيء من جهات الربا وهي المساو والتفاضل والتفرق قبل التقابض
وقال ابو حنيفة الحسن بانفراد يحرم الشافعي وقال مالك لا يجوز بيع
حيوان بحيوئين من جنسه يقصد بهما امر واحد من ذبح وغيره
فاذا كان البيع بالدرهم والدنانير باعيا فانهما تتعين عند الشافعي
ومالك واحد وقال ابو حنيفة لا تتعين بنفس البيع ولا يجوز بيع الدرهم
المعشوسه بعضها ببعض فحوز ان يشتري بيا سبعة وقال ابو حنيفة
ان كان الغنم غاليا لم يحز **فصل** وكل شيء اتفقا في الاسم كالحز
من اصل الخلفة فلهما جالس واحد وكل شئين اختلفا فلهما حبان
وقال مالك البر والشعير جنس واحد في اللحمان والاكبان للشافعي
قولان اصحهما انها جنس وهو قول ابو حنيفة ولا ربا في الحديد
والرصاص وما اشبههما عند مالك والشافعي لان العلة في الذهب والفضة
التمنيه وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر الروايتين عنه يتعدى الى النحاس
والرصاص

والرصاص وما اشبههما **فصل** ويعتبر الشاوي فيما يكاووزن
بكيل الحجاز ووزنه وما جعل يري فيه عادة البلد للبيع وقال ابو حنيفة
ما لا يرضيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد **فصل** وما يجوز فيه
الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض كما يجوز في غير العرايا وقال مالك يجوز
بيعه بالاديه بيع المكيل حوزادون للموزون وما جرم فيه الربا لا
يحول بيع بعضه ببعض ومع احد العوضين جنس اخر يخالف في
القيمة عند مالك والشافعي وكذلك يباع نوعان من جنس مختلف
قمتها ما باحد النوعين كدعجوة ودرهم بمدعي عجوة وكذا يار صبيح
ودينار قرصه بدنانير صبيحين واحاد لا في النوعين وقال
ابو حنيفة كل ذلك جائز **فصل** ولا يجوز بيع رطب بيا سة على الارض
كبيع الرطب بالتمر على الارض فيحوز عند الشافعي فيما دون خمسة اوق
والرابع عندي لا انه لا يختص بالفقر وهو قول احمد لانه قال في
احدي الروايتين يحز رطبا ويبيعه بمثل ثمر او قال ابو حنيفة
لا يجوز ذلك محال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو ان
يكون قد وهب لرجل ثمرة نخلة من حائطه وسق عليه دخوله اليها فلهما
منه يحز صها من التمر بحمله ولا يجوز بيع العرايا في عقود متفرقة
وان زاد على خمسة اوسق وقال احمد لا يجوز ان يربى من عريه واحدة
فصل ولا يجوز بيع الحب بالدينق من جنسه عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد في احدي الروايتين وقال مالك يجوز بيعه به كيدا وقال احمد
في الرواية الاخرى يجوز بيعه به وزنا وقال ابو ثور يجوز بيع الدينق
بالحنطة متفاضلا ولا يجوز بيع دينق الحنطة بدقيق الشعير عند

وما لك وقال أحمد بجوز وقال أبو حنيفة بجوز بيع أحد هاهنا الآخر
 إذا استويا في النعومة والحسونة ولا يجوز بيع رقيقه بخبر ولا عن
 أصحاب أبي حنيفة أنه يجوز بيع الحنطة بالخبر متفاضلا ولا يجوز
 بيع الخبر بالخبر إذا كانا رطبين أو أحدهما وقال أحمد بجوز مثالا
 وإذا باع رهبا بذهب جزأه لم يصح وعن أبي حنيفة أنه إن علم
 التساوي بينه ما قبل التفريق صح وإن علم بعد التفريق لم يصح وعن
 أنه يصح بكل حال وإذا صار فاهم نقابضا بعض الثمن الصنفين فلهما
 بطل العقد كله وقال أبو حنيفة بجوز فيما تقابضا ويصل فيما لا يتقا
 ولا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
 بجوز ذلك **باب بيع الأصول والثمار** يدخل في بيع
 الدار الأرض وكل بناحي حمامها إلا المنقول كالدر والبلبل والنمر
 بالاتفاق وتدخل الأبواب المنصوبة والأجانيات والرف والسلم
 المستر وعن أبي حنيفة أنه قال ما كان من حقوق الدار لا يدخل في البيع
 وإن كان متصلا بها وعن زفر أنه قال إذا كان في الدار آلة وقماش
 دخل في البيع وإذا باع نخلا وعليها طلع غير موثر دخل في البيع
 أو موثر لم يدخل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تكون للبايع بكل حال
 وقال ابن أبي ليلى الخمرة المستري بكل حال **فصل** وإذا باع غلاما
 أو جارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما أنه يدخل في البيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل
 ما تستربه العورة ولا يدخل الجمل والمقود والحمام في بيع الدابة
 بالاتفاق وقال قوم يدخل وإذا باع شجرة وعليها ثمر للبايع
 لم يكلف

لم يكلف قطع الثمرة عندما لك والشافعي وأحمد إلى وإن أخلد
 في العادة وقال أبو حنيفة يلزمه قطع في الحال **فصل** ولا يجوز
 بيع الثمرة والزروع قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع عند مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يصح بيعه مطلقا ويقتضى ذلك
 القطع عند مالك وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند الشافعي
 ٤ وما لك ولجدة كل حال وقال أبو حنيفة لا يجوز بيعها بشرط التبع
 وإنما يتبعه جوارحه البيع ما كان معه في البستان فاما ما كان في بيت
 آخر لا يتبعه عند الشافعي وأحمد وقال مالك بجوز بيع ما جاوز إذا
 كان الصلاح معهودا وعنه أنه إذا بد الصلاح في نخلة جاز بيع
 ثمار البالد وقال اللبث إذا بد الصلاح في جنس من الثمرة في البستان
 جاز بيع جميع اجناس الثمار في ذلك البستان **فصل** وإذا باع الثمرة
 الظاهرة وما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع عند حنيفة والشافعي
 وأحمد وقال مالك يصح وإذا باع صبرة واستثنى منها مدا إذا
 وأصعا معلومة لم يصح ولا أن يستثنى من الشجرة غصن عند أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك يجوز ذلك وإذا قال بعثتك
 ثمرة هذا البستان الآن معها صح بالاتفاق وعن الأوزاعي
 أنه لا يصح ولا يجوز أن يبيع الشاة أو يستثنى منها شيئا جليدا
 غيره لا في سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد
 بجوز ذلك في السفر دون الحضر **باب بيع المصراة**
والرد بالعيب التصرية في الابل والبقر والغنم تدل على البيع
 على المشتري حرام بالاتفاق واختلفوا هل ينبت الخيار قال

الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا إذا اشتبهت تری خيار الرد لا يقتصر
الرد إلى رضي البايع وحضوره وقال أبو حنيفة إن كان قبل القبض
افتقر إلى حضوره وإن كان بعد قبضه افتقر إلى رضاه بالفسخ
أو حكم حاكم والرد بالعيب عند أبي حنيفة وأحمد علي التراجيح عند
مالك والشافعي علي الفور **فصل** وإذا قال البايع للمشتري أسكنك
المبيع وخذ امرئ العيب لم يجبر للمشتري وإن قاله للمشتري لم
يجبر البايع بالاتفاق فإن تراضيا عليه صح الصلح عند أبي حنيفة
ومالك وريحان بن شريح من أئمة الشافعية والمرج عند جميع هؤلاء
المنع ونظيرها في الشفعة وقال أحمد للمشتري أسكنك المبيع ومطالبة
البايع بالأرض وتجب البايع بالأرض وتجبر على دفعه إليه
وإذا ألقى البايع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد بالاتفاق
وقال محمد بن الحسن سفيان **فصل** وإذا حدث بالمبيع عيب
بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك عمدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجنون
فإن عهده إلى سنة يثبت له الخيار وإذا ابتاع إنسان عبدا لم
ظهر له عيب فأراد أحدهما أن يسلك حصته وراد الآخر أن يرد
حصته جاز للوحد عند الشافعي وأحمد وإبي يوسف ومحمد بن مالك
في أحدي الروايتين وقال أبو حنيفة وأحمد ليس لأحدهما أن ينفرد
بالرد دون الآخر **فصل** وإذا أراد المبيع زيادة متخير
كالولد والتمتع أسكن الزيادة وورد الأصل عند الشافعي وأحمد
وقال مالك إن كانت الزيادة وورده مع الأصل لم يرد أسكنها

وردد الأصل

وردد الأصل وقال أبو حنيفة حصول الزيادة في يد المشتري
يمنع الرد بالعيب بكل حال **فصل** ولو كان المبيع جارية فوطئها
المشتري لم علم بالعيب فله أن يرد لها ولا يرد معها شيئا عند الشافعي
ومالك وأحمد علي الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه لا
يرد لها وقال أبو حنيفة لا يرد لها ويرد معها مهر مثلها ويروي ذلك
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** وإذا وجد المشتري
بالمبيع عيبا وقد نقص في يده لمعني لا يقف استعلام العيب عليه
كوضي البرص وقطع الثوب وتزويج الأمة امتنع الرد لكن يرجع
بالأرض عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يرد لها ويرد معها إن لم يكن
وهو المشهور عن أحمد بناء على صلته فإن العيب كان عنده لا يمنع
الرد وإن وجد العيب وقد نقص المبيع لمعني يقف استعلام العيب
عليها لا يعرف القدر إلا به كالراجح والمبعض والتطبيع فإن كان الكسر
قدرا لا يقف على العيب إلا به امتنع الرد عند أبي حنيفة وهو قول
الشافعي والراجح من مذهبهم أن له الرد وقال مالك وأحمد في أحدي
الروايتين ليس له رد ولا لغيره **فصل** وإن وجد بالمبيع عيبا
وحدث عند عيب لم يجز له الرد عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي
والراجح من مذهبهم إلا أن يرضي البايع ويرجع بالأرض وقال
مالك وأحمد هو بالخيار بين أن يرد ويدفع أرض العيب كحدث
عنده وبين أن يسلكه ويأخذ أرض القدر **فصل** والعيب ما بعد
الناس عيبا كالعمى والصرع والخرس والرجل العرج والبخر والبول
في الفرائس والزنا وقال أبو حنيفة البخر والبول في الفرائس والزنا

عيب في الجارية دون العبد وإذا وجد الجارية مغتنية لم
ينبت له الخيار وعن مالك بن نويرة وإذا اشترى عبدا فوجد
مادونا له بالتجارة وقد ركبته الذيون لم ينبت له الخيار عند
الشافعي وأحمد وعن مالك له الخيار وقال أبو حنيفة البيهقي
بنا على أصله في تعلق الدين بقبضه **فصل** ولو اشترى عبدا على
أنه كافر فخرج مسلما نبت له الخيار بالاتفاق وإن اشتراه مطلقا
فبان كافرا فلا خيار له وعن أبي حنيفة أن له الخيار ولو اشترى
جارية على أنها تبيع فخرجت بكرا فلا خيار له ولو اشترى جارية فبان
أنها لا تخيض فلا خيار له وقال الشافعي لم الخيار وإذا علم بالعيب
بعد كل الطعام أو هلك العبد رجع بالارش وقال أبو حنيفة لا يرجع
فصل وإذا ملك عبدا مالا وباعه وقلنا أنه يملك لم يدخل ماله في
المبيع إلا أن يشترط المشتري بالاتفاق وقال الحسن البصري
يدخل ماله في مطلق المبيع تبعاله وكذا إذا اعتقه وحكي ذلك عن
مالك **فصل** ومن باع عبدا فعهدته عند مالك ثلاثة أيام ليألفها
كما حدث به في هذه المدة من بني كالمات فعهدته وضمانه علي
بأبيه ونفقت عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهدته للسنة من
الجنون والحزام والبرص فما حدث به من ذلك في تلك السنة
مرد المشتري فإذا انقضت تلك السنة ولم يظهر ذلك فلا
عهد على البايع وإن كانت جارية تخيض فحتى تخرج من الحضنة
لم تنفي عهدتها للسنة كما لعبد وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
كما حدث من عيب قبل قبض المشتري فمن ضمان البايع أو بعد
قبضه

قبضه فمن ضمان المشتري **فصل** باع عبد جانيا فابيع صحيح
عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي قولان أحدهما الصحة والثاني
البطلان وهو الأصح وإذا باع بشرط البراءة من كل عيب على الإطلاق
وهو قول أبي حنيفة والثاني أنه لا يبرأ من شيء من العيوب حتى يبيع
العيب وهو قول أحمد والثالث وهو الرابع عند جمهور أصحابه
أنه لا يبرأ إلا من عيب باطن في الحيوان إن لم يعلم به البايع وقال
مالك البراءة في ذلك جارية في الرقيق دون غيره فببرأ مما لا يعلمه
ولا يبرأ مما علمه **فصل** والأقالمة عند مالك يبيع وقال أبو حنيفة
وهو الرابع من مذهب الشافعي وقال أبو يوسف هي قبل القبض فصح بيعه
بيع الألفي العقار فبيع مطلقا **باب المباح من مشتري**
سلعة جاز له بيعها عند الشافعي برأس مالها وأقل منه وأكثر من
البايع وغيره ما قبل نقد الثمن وبعده وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا يجوز بيعها من يبيعها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل
نقد الثمن في المبيع الأول ويجوز أن يبيع ما اشتراه من راحة
بالاتفاق وهو أن يبيع برأس المال وقد ربح ويقول يبيعها
برأس مالها وربح درهم في كل عشرة وكرهه ابن عباس وابن عمر
رضي الله عنهم ومنع إسحاق بن راهوية جوازها إذا اشترى بثمن
موجب لم يخبر بثمن مطلق بالاتفاق بل بين وقال لا وراعي
يلزم العقد إذا أطلق ونبت الثمن في دمه من جلاو على مذهب
الأئمة ينبت للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل وإذا اشترى
شيئا من أبيه أو ابنه جاز أن يبيعه من كنهه مطلقا وقال أبو حنيفة

وإذا اشترى عبدا فوجد مادونا له بالتجارة وقد ركبته الذيون لم ينبت له الخيار عند الشافعي وأحمد وعن مالك له الخيار وقال أبو حنيفة البيهقي بنا على أصله في تعلق الدين بقبضه

ولاحد لا يجوز حتى يبين ممن اشتراه منه **باب**
الكبوع المنهي عنها النجس حرام وهو ان يزيد في الثمن
لا لرغبة بل للخروج غيره فان اغتربه انسان فاستري فستره صحيح
عند الثلاثة وان ام الغار قال مال الشرا باطل وتحريم بيع الحمار
للباري بالاتفاق وهو ان يقدم غريب يحتاج الى البيع
بسعر يومه فيقول بلدي انزله لا يبعده لك قليلا قليلا باعثلا
وتحريم بيع العربون وهو ان يشتري السلعة ويدفع البدرها
ليكون من الثمن ان رخي السلعة والا فمؤهبة وقال احمد لا بأس
بدلك يجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو ان
يبيع سلعة بثمن الى اجل ثم يشتريها من مشترها نقدا باقل
من ذلك وقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز ذلك **فصل**
وتحريم الشعر عند ابو حنيفة والشافعي واحمد وعن مالك
انه قال اذا خالف واحد اهل السوق بزيادة او نقصان يقال
له اما ان تبيع بسعر السوق او تنزع عنهم فان سعت السلطان
على الناس فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه كان مكرها
وقال ابو حنيفة اكره الصانع السلطان يمنع صحة البيع واكره
غيره لا يمنع **فصل** والاحتكار في الاقوات حرام بالاتفاق
وهو ان يبتاع طعاما في الغلاو يبيعه ليزيد منه واقفوا
على انه لا يجوز بيع الكل بالكل وهو الدين بالدين وثلث
الكل بثلث وكذا ما لا يبيع مع الجواز فان بيع لم يفسخ البيع
عنده على غلب ان امكن الاستفاد به وبهذا قال ابو حنيفة
وقال

وقال الشافعي لا يجوز أصلا ولا قيمة له ان قتل او تلف وقال
احمد **باب اختلاف المتبايعين** وهلاك المبيع
اذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ولا يثبت له
بالاتفاق والاصح من مذهب الشافعي انه يبدل بيمين المشتري
فان كان المبيع هالكا واختلفا في قدر ثمنه تخالفا عند الشافعي
وفسخ البيع ويرجع البايع بيمين المبيع ان كان متفق ما وان
كان متبايعا وجب على المشتري مثل وهو لحدري الروايتين
عن احمد واحدي الروايات عن مالك وقال ابو حنيفة لا تخالف
لهلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروي ذلك
عن احمد ومالك وقال زفر وابو ثور القول قول المشتري بكل حال
وعن الشعبي وابن سريج ان القول قول البايع واختلف
وربها كما اختلفا فيما وقال ابو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث
البايع تخالفا وان كان في يد وارث المشتري فالقول قوله
مع يمينه **فصل** وان اختلفا المتبايعان في شرط الاجل
او قدره او في شرط الخيار او قدره او شرط الرهن والضمان
بالمال او بالعهد تخالفا عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة
واحمد لا تخالف في هذه الشرايط والقول قول من يبيعها **فصل**
واذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البايع لا اسلم
المبيع حتى اقتبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله فللشافعي
اقول اصحها يحبر المشتري البايع على تسليم المبيع ثم يحبر
المشتري على تسليم الثمن وفي قول يحبر المشتري وفي قول

يجبر ان وقال ابو حنيفة وما لك جبر المشتري **أولا فصل**
 واذا تلف المبيع قبل القبض بآفة سماوية انفسخ البيع عند
 ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحدا لم يكن المبيع مكينا
 ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري واذا تلف
 اجنبي فللشافعي اقول اصحها ان البيع لا ينفسخ بل يتخير
 المشتري بين ان يجبر ويغرم الاجنبي وينفسخ فيغرم البايع
 الاجنبي وهذا قول ابي حنيفة واحمد وهو الصحيح من مذهب
 مالك وان تلف البايع انفسخ كما لا فائدة عند ابي حنيفة ومالك
 والشافعي وقال احمد لا ينفسخ بل على البايع قيمته وان كان مثليا فمثل
 ولو كان لمبيع مئة على شجرة فتناقصت بعد التحلية فقال ابو حنيفة
 يتلف من ضمان المشتري وهو الاصح من قولي الشافعي وقال
 مالك ان كان التلا فقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث
 فازاد فهو من ضمان البايع وقال احمد تلف باسم سماوي كان
 من ضمان البايع او نهب او سرقة فمن ضمان المشتري **كتاب**
السلم والقراض اتفقوا لا يمتد على جواز السلم التحل وهو
 السلف وعليه يصح بشرط سنة ان يكون في جنس معلوم بصفة
 معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم وتسلم راس المال في المجلس
 ومعرفة مقدار راس المال ونزاد ابو حنيفة شرطا سابع وهو تسمية
 مكان التسليم اذا كان كحلم مونة وهذا السابع لا يمتد على باقي
 الا يمتد وليس بشرط **فصل** واتفقوا على جواز السلم في الكليات
 والموزونات والمدروحات التي يضبط بالوصف واتفقوا على

جوازها

على جوازها في المعدودات التي لا تتفاوت اعدادها كالجوز
 والبيض الا في رواية عن احمد واختلفوا في المعدودات التي
 تتفاوت كالرمان والبطيخ فقال ابو حنيفة لا يجوز السلم فيه الا
 وزنا ولا عدد او قال مالك يجوز مطلقا وقال الشافعي يجوز وزنا
 وعن احمد روايتان اسنهرها الجوز مطلقا عددا او قال احمد ما اصل
 الكيل لا يجوز السلم فيه كيلا ويجوز السلم حالا وموحدا عند
 الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز السلم حالا ولا بك
 من اجل ولو ايا ما يسيرة **فصل** ويجوز السلم في الحيوان
 من الرقيق والبهائم والطيور وكذلك فرضه للمقترض لا الجاني
 التي تحمل للمقترض وطبها عند الشافعي ومالك واحمد وجمهور
 الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا
 استقرضه وقال المزني وابن جبر الطبري يجوز فرض الاموال التي
 تجوز للمقترض وظهرت **فصل** ويجوز عند مالك السلم
 للحصاد والمجدد ولغيره من المهرجان وفصح النصارى وقال
 ابو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو ظاهر الروايتين عن احمد ويجوز
 السلم في السلم عند الثلاثة ومنع منه ابو حنيفة ولا يجوز السلم
 في الكبز عند ابي حنيفة والشافعي ومالك وقال احمد يجوز
 السلم في الكبز وفيما استنه النار **فصل** ويجوز السلم في المعدود
 حين عقد السلم عند مالك والشافعي واحمد اذا غلب على الظن و
 عند احمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موزونا من
 حين العقد الى محل ولا يجوز السلم في الجوهر النفيسة الثلاثة

الوجود الا عند مالك وتجوز الاشراك والتولية في السلم كما يجوز
 في البيع عند مالك ومنع منه ابو حنيفة والشافعي **فصل**
 والمقرض مندوب اليه لا نفاق ويكون حاله كما يطالب
 به متى شاء واذا استدوب اليه لا يحل له ان يبيع ما يملكه
 مالك يكره وتجوز قرض الخبز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز
 في حال وهل تجوز وزنا او عيدا في مذهب الشافعي وجهان
 اصحهما وزنا وعند احمد روايتين وقال مالك تجوز بيع الخبز
 بالخبز كخرى واذا اقترض رجل من رجل قرضا فهل تجوز له ان
 يتفح شي من مال المقرض من الهدية والعارية واكل ما يد عوف اليه
 من الطعام يجوز ذلك ولو لم يخرج عادة قبل القرض ذلك وقال ابو
 حنيفة ومالك لا يجوز وان لم يشرطه وقال الشافعي ان كان من
 غير شرط حاز بالخبر محمول على اذا ما شرط وقال في
 الروضة واذا اهدي المقرض للمقرض هدية حاز قبولها
 بلا كراهية ويستحب للمقرض ان يرد وجود مما اخذ ولا يكره
 للمقرض اخذ **فصل** اتفقوا على من كان له دين على انسان
 الى اجل فلا يحل له ان يضع عنه بعض الدين قبل الاجل وبعضه
 الباقي كيجعل الباقي وكذلك يحل ان يجعل قبل الاجل بعضه ويحذف
 الباقي الى اجل آخر وكذلك لا يحل له ان يأخذ قبل الاجل بعضه عينا
 وبعضه عرضا ويجوز له ان يباشر في اجل لاجل ان يأخذ منه البعض
 ويسقط البعض ويؤخره الى اجل آخر **فصل** واذ كانت
 للانسان دين على اخر من جهة بيع او قرض فاجله من فليس له
 عند مالك

عند مالك ان يرجح فيه ويلزمه تأخيرها الى تلك المدة التي اجلها
 وكذا لو كان له دين من رجل فزاده في الاجل بهذا قال ابو حنيفة الا في
 الحناية والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك
 الاجل الثاني اذا حال لا يجوز **كتاب الرهن** **فصل** الرهن جائز
 في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء قال داود هو مختص بالسفر وعند
 الرهن يلزمه بالقبول وان لم يقبض عند مالك ولكنه يحبر الرهن على
 التسليم وقال ابو حنيفة والشافعي واجد من شرط صحة الرهن القبض
 فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المبيع مطلقا جائز سواء كان
 مما يقسم كعقار ولا كعقد وقال ابو حنيفة لا يباح رهن الشاة والسند
 الرهن عند الرهن ليس بشرط عند الشافعي وهي شرط عند ابي
 حنيفة ومالك ففي خراج الرهن عن الرهن على اي وجه كان
 بطل الرهن الا ان ابا حنيفة يقول ان عاد الى الرهن بوديعة او عارية
 لم يبطل **فصل** واذا رهن عبد لم يعتقه في ربح الاقوال
 عند الشافعي انه ينفذ من الموصى ويلزمه قيمته يوم عتقه منا وان كان
 معتر لم ينفذ وهذا هو المشهور عن مالك وقال مالك ايضا ان
 طري له مال او قضي للرهن ما عليه نقد العتق وقال ابو حنيفة يعتق
 في اليسار والاعسار ويسعي العبد للمرهون في قيمته للرهن عسر
 سيد وقال احمد ينفذ عتقه على كل حال **فصل** واذا رهن
 شيئا على مائة لم اقضه مائة اخري واراد جعل الرهن على الدين جميعا
 لم يحز على الرابح من مذهب الشافعي اذا الرهن لازم بالحق الاول
 وهو قول ابي حنيفة واجل وقال مالك وان رهن على

الحق قبل وجودة قال ابو حنيفة يبيع وقال الشافعي ومالك
 وأحمد لا يبيع **فصل** وإذا شرط الرهن الرهن ان يبيع
 عند حلول الحق وعدم دفعه جاز عند أبي حنيفة ومالك
 وأحمد وقال الشافعي لا يجوز للرهن ان يبيع الرهن بنفسه بل
 يبيع الرهن او وكيله باذن الرهن فان لم يذره الحاكم فعنا ذلك
 او يبيع الرهن والرفع الى الحاكم مستحب عند مالك فان لم يفعل ولم
 الرهن جاز واذا وكل الرهن عدلا في بيع الرهن عند حلول
 ووضع الرهن بيده كانت الوكالة عند الشافعي واحمد صحيحة وللرهن
 فسخها وعزله كغيرها من الوكالات وقال ابو حنيفة ومالك ليس له فسخ
 ذلك اذا اراد بيعا على وضعه عند عدل وشرط الرهن ان يبيع الرهن
 عند حلول فباعه العدل عند حلول فتلغ الخمر قبل قبض الرهن
 فهو عند أبي حنيفة من ضمان الرهن كما كان في يده وقال مالك ان تلغ
 الرهن في يد العدل فهو من ضمان الرهن بخلاف كونه في يد الرهن
 فانه يضمن وقال الشافعي ولا يضمن اكمال هذه من ضمان الرهن بطلقا
 الا ان يتعدى للرهن فان يده يد امانة واذا باع العرب الرهن وقبض
 الرهن الممن لم يخرج المبيع مستحقا فلا عهده على المشتري العدل
 عند مالك ويلحق المستحق المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري
 الممن على موكل العدل في البيع وهو الرهن لان بيعه له قال القاضي
 عبد الوهاب ولانه لا ضمان عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الأب
 فيما يبيع من مال ولده وهو قول الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة
 على العدل بعد المشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الأب
 والوصي ونحو

ويوافق مالك في الحاكم وامر الحاكم فيقول لا عهد عليهما ولكن
 الرجوع على من باع عليه ان كان مقلدا او يتيما **فصل** واذا
 قال رهنت عبدي هذا عندك علي ان تقرصني الف درهم لو بقي
 هذا الثوب او غدا صح الرهن ان تقدم وجوب الحق فان فرضه
 التبراهم او باع الثوب فالرهن لان بيعه اليه عند أبي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي واحمد القرص والبيع تمضي والرهن لا يصح
فصل والمغصوب مضمون ضمان غصب ولو رهن
 مالك عند الغاصب من غير قبضه صار مضمونا ضمان رهن و
 ضمان الغصب عند مالك وابي حنيفة وقال الشافعي واحمد يستقر
 ضمان الغصب ولا يلزم الرهن ما لم يمس من امر كان قبضه
فصل عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع من يد
 يرجع الممن على الرهن لا على الرهن ويكون دين الرهن في ذمة
 الرهن كما لو تلف الرهن وكذا عند أبي حنيفة الا انه يقول العدل
 يضمن ويرجع على الرهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الرهن لان
 الرهن عليه بيع لا على الرهن وكذلك يقول مالك وابو حنيفة في
 النفلير اذا باع الحاكم او الوصي او الامين شيئا من التركة للغرماء
 وحذوا الممن لم استحق المبيع فان المشتري عندهما يرجع على الغرماء
 ويكون دين الغرماء في ذمة غرمهم كما كان والمبايع عند الشافعي واحمد
 والرجوع يكون عندنا على الرهن وهو المذون الذي يبيع متاعه **فصل**
 واذا شرط المشتري للبايع رهنا او ضميذا او لم يعين الرهن ولا الضمين
 فالبيع جاز عند مالك وعلى المبتاع ان يدفع رهنا برهنه على

بهم

مبلغ قدره ذلك الدين وكذلك علي ان ياتي بضمين ثقة وقال ابو حنيفة
والشافعي البيهقي والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط عندي قال
فاسد الجمل به والبيع جائز والبايع الخيار ان شاء ثم البيع بلا رهن
وان شاء فنسخه لبطلان الوثيقة **فصل** واذا اختلف الراهن
في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الراهن رهنه على خمسين
درهم وقال المرتهن على الف وقيمة الرهن تساوي الالف او زيادة
على خمسين فمعه مالك القول قول المرتهن مع يمينه فاذا حلف
وكان قيمة الرهن الفا فالرهن بالخيار بين ان يعطيه الفا وليخذ
الرهن او يترك الرهن المرتهن وان كانت القيمة ستماية خلف
المرتهن على قيمته واعطاه الرهن وستماية وخلف انه لا يستحق عليه
الا ما ذكره وتسقط الزيادة وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه فاذا حلف دفع الي المرتهن
ما حلف عليه واخذ رهنه **فصل** زيادة الرهن ونماؤه اذا كانت
منفصلة كالولد والخمر والصوف والوبر وغير ذلك يكون عندك
ملك الراهن ثم الولد يدخل في الرهن دون غيره وقال ابو حنيفة
الزيادة مطلقا تدخل في الرهن مع الاصل وقال الشافعي جميع ذلك
خارج عن الرهن وقال احمد هو ملك المرتهن دون الراهن وقال
بعض اصحاب الحديث ان كان الراهن هو الذي ينفق على الزيادة
له **فصل** واختلف العلماء في الرهن هل هو مضمون او لا فذهب
مالك ما يظهر هلاكه كالحبوان والعقار فهو غير مضمون علي
المرتهن ويقبل قوله في تلفه مع يمينه وما يخفى هلاكه كالنقد والنوب

فلا يقبل

فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق الرهن ويختلف قوله فيما
اذا قامت البينة بالهلاك فروي ابن القاسم وغيره عنه انه لا يضمن
ويأخذ دينه من الراهن وروي الشيب وغيره انه اذا من لقيمة المشهور
من مذهبه انه مضمون بقيمة قلت او كثرت فان فضل للراهن
من القيمة شيء على مبلغ الحق لخذ من المرتهن وقال ابو حنيفة الرهن
على كل حال مضمون باقل الامر من قيمته ومن الحق الذي عليه فاذا
كانت قيمته الف درهم والحق خمماية ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة
ويكون تدافيه ضمان الراهن وان كانت قيمة الرهن خمماية والحق
الفاضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه واخذ باقي حقه
وقال الشافعي واحمد الرهن امانة في يد المرتهن كسائر الامانات لا يضمنه
الا بالتعدي وقال مشرر والحنبل والسعي الرهن مضمون بالحق
حتى لو كان قيمة الرهن درهما والحق عشرة الاف لم تلف الرهن سقط
الحق كله **فصل** واذا ادعى المرتهن هلاك الرهن فكان مما
يخفى فان اتفق على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الصدق واختلفا
في القيمة فقال مالك يسأل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفة وعمل
عليها وقال ابو حنيفة القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ويذهب
الشافعي ان القول قول الغار مطلقا ولو شرط المتبايعان ان يكون
نفس المبيع رهنه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يصح ويكون المبيع
مضوحا وقال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك حقوقهم
ولكنه عندي على طريق الكراهة وانا ادل على جواز انفس القول به
وعندي ان اصول مالك تدل عليه **كتاب التقليل**

والحجر اتفق الثلاثة مالك والشافعي وأحمد على أن الحجر على
المفلس عند طلب الغرماء وإحاطة الديون بالمدن مستحق على الحاكم
وإن لم يمنع من التصرف حتى لا يضر الغرماء وإن الحاكم يبيع أموال المفلس
إذا امتنع من بيعها ويقسم ما بين غرمائه بالخصص وقال أبو حنيفة قال
أبو حنيفة لا يحجر على المفلس حتى يقضي الديون فإن كان له مال لم
ينصرف الحاكم فيه ولم يبعه إلا أن يكون ماله درهم ودرهمته درهم
فيقبضها القاضي بغير أثر وإن كان دينه درهم وهو ماله ثمانية
باعها القاضي في دينه **فصل** واختلفوا في تصرفات المفلس
في ماله بعد الحجر عليه قال أبو حنيفة لا يحجر عليه في تصرفه وإن حكم
به قاض لم ينفذ قضاءه مالم يحكم به قاض ثان وإذا لم يبيع الحجر
عليه صح تصرفاته كلها حتى احتمل الفسخ أم لم تخمّل فإذا نفذ
الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يختمل الفسخ كالنكاح والطلاق
والندب والعتق والاستيلاء وبطل ما يختمل الفسخ كالبيع والجار
والهبة والصدقة ويخوذ لك وقال مالك لا ينفذ تصرف في عيانه ماله
بيع ولا هبة ولا عتق وعن الشافعي قولان أحدهما وهو أنه يظهر
كذلك ماله والثاني يضح تصرفاته وتكون موقوفه فإن قضيت
الديون من غير نقص التصرف نفذ التصرف وإن لم ينقص لا ينقص
فسخ منها إلا ضعف فالأضعف فيسبب الهبة ثم البيع ثم العتق
في أظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شيء لا في العتق خاصة **فصل**
وإن كان عند المفلس سلعة وأدى عنها صاحبها ولم يكن البايع قبض
من ثمنها شيئا والمفلس حي قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها
أحق بها

بها من الغرماء فيمضون بأخذها دونهم وقال أبو حنيفة صاحبها
كأحد الغرماء يقاسمونه فيها ولو وجدها صا حيا بعد موت
المفلس ولم يقض من ثمنها شيئا قال الشافعي وحده هو أحق بها
كما لو كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء **فصل**
الدين إن كان موجلا هو يحل بالحجر أم لا قال مالك يحل وقال أحمد لا يحل
وللشافعي قولان كالمذهبين وأصحهما لا يحل وأبو حنيفة لا يحل
عند مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلاثة على أنه يحل وقال
أحمد وحده لا يحل في أظهر روايته إذا وثق بالورثة ولو قرئ
بدين بعد الحجر تعلق الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين
حجر عليهم جملهم عند الثلاثة وقال الشافعي يشاركهم **فصل**
هل تباع دار المفلس التي أعانها عن سكنها وخادم المحتاج له
قال أبو حنيفة وأحمد لا يباع ذلك وزاد أبو حنيفة وقال لا يباع عليه
شي من العقار والعروض قال مالك والشافعي يباع ذلك كله
فصل وإذا ثبت إعساره عند الحاكم فصل بحول الحاكم بين
غرمائه أم لا قال أبو حنيفة يخرج الحاكم من الحبس ولا يجوز إتيانه
وبين غرمائه بعد جزو جلا أو بلازمونه ولا يمنعونه من التصرف
ويأخذون فضل كسبه بالخصص وقال مالك والشافعي وأحمد يخرج
الحاكم من الحبس ولا يفتقر إخراج الحاكم إلى غرمائه ويجوز إتيانهم
ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا سأل من قبل نظر إلى ميسرة **فصل**
والفقهاء على أن البيئته تتمع على الإعسار بعد الحبس واختلفوا هل
تتمع قبله فقال مالك والشافعي وأحمد تتمع قبله وظاهر مذهب

ابو حنيفة انما لا يسمع الآخرة وإذا أقام المفلس البيعة بأحد
فصل بحلف بعد ذلك لأمه قال أبو حنيفة وأحمد لا يحلف وقال مالك
والشافعي يحلف بطلب الغرماء **فصل** والتقوى على أن الأسباب للجنة
للحجر الصغير والرق والجنون وإن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم
إليه ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال أبو حنيفة بلوغ الغلام كبلوغ
والأنثى إذا وطئ فإن لم يوجد ذلك منه فحق يكمل به ثم له ثمانى عشرة
سنة وقيل تسع عشرة سنة وبلوغ الحارثية بالحض والإحلام
والحمل والحقي ثم لها سبع عشرة سنة وأما مالك فلم يحرف فيه
حد وقال أصحابه سبع عشرة سنة أو ثمانى عشرة سنة في حقها
وفي رواية ابن وهب خمس عشرة سنة وقال الشافعي وأحمد في
أظهر روايته حد في حقها خمسة عشر سنة والصبي كذا وأخرج
المنبي وأحمد وأبو حنبل ونبات العانة هل يقتضى الحكم بالبلوغ أم
لا قال أبو حنيفة لا وقال مالك وأحمد نعم والشافعي من مذهب الشافعي
أنه يحكم بالبلوغ به في حق الطاهر لا المسلم **فصل** وإذا أونس
من صاحب المال الرشد في دفع ماله إليه بالانفاق واختلفوا في
الرشد من هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في الغلام صاحب
ماله وثانيه لتمييزه وعدم تمييزه ولم ير عواذله ولا سقاه قال
الشافعي هو صلاح المال والدين وهما بين الغلام والحارثية فرق
قال أبو حنيفة والشافعي لا فرق بينهما وقال مالك لا ينفك الحجر عنها
وإن بلغت رشيدة حتى تترقح ويدخل بها الزوج وتكون حافضة
لمالها كما كانت قبل التزوج وعن أحمد روايتان المختار منها لا
فرق

لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وقيل لا حتى يحول عليها حول
عنده أو تلد ولدا وانفق الثلاثة على أن الصبي إذا بلغ وأونس منه
الرشد دفع إليه ماله فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ويستمر
مخوفاً عليه وقال أبو حنيفة إذا انتهى سنة إلى خمسة وعشرين سنة
دفع إليه المال بكل حال وإذا طري عليه الشف بعد أناس من رسل أهل
تجبر عليه وإن كان مندر وتجويز للاب والوصي أن يستبرأ
لأنفسهما من مال اليتيم وإن يتبعهما مال أنفسهما عن مال اليتيم إذا
لم يحابيا أنفسهما عند مالك وقال الثلاثة هو فرض عليهما **كتاب**
الصلح اتفقوا لا يمتد على أن من علم أن عليه حقا فصاح على نفسه لم
يجز له هضم الحق أما إذا لم يعلم ادعى عليه فله يصح المصاحبة قال
الثلاثة يصح وقال الشافعي لا يصح إلا بعد تقديم خصومة والتكابر
في الأصح عنده والصلح على المجهول جائز عند الثلاثة ومنع الشافعي
وإذا وجد حابض بين دانين ولصاحب أحد اللذين عليه جدوع
وإدعى كل واحد منهما أن جميع الحابض له فعند أبي حنيفة ومالك
إنه لصاحب الجدوع التي عليه مع يمينه وقال الشافعي وأحمد إذا كان
أحدهما عليه جدوع ولم يترجح جانبه بذلك بل الخرج لصاحبه
مفردة على ما هي عليه فالحابض بينهما مع أيماهما **فصل** وإذا
تداعيا سقايين بيت وعرفة فوقه والسقف عند أبي حنيفة
ومالك لصاحب السفلى وقال الشافعي وأحمد هو بينهما نصفان وإذا
انهدم العلوا والسفلى أراد صاحب العلوان بينهما لم يجز لصاحب
السفل على البناء والسقف حتى يبنى صاحب العلوا علوا بل الاختار

العلوان بيني السفلى من ماله ومنع صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع
حتى يعطيه ما اتفق عليه هذا مذهب حنيفة ومالك وأحمد وقد
عن الشافعي عن ذلك والصحيح من مذهبه أنه لا يجبر صاحب السفلى
ولا يمنع من الانتفاع إذا بني صاحب العلو غير أنه بناء على أصله
وفي قوله الجديان الشريك لا يجبر على العماره والقدر المختار عند جماعة
من متأخري أصحابه أنه يجبر الشريك فعلا للضرورة وصيانة للأموال
للمشتركة عن التعطيل وقال الغزالي في فتاويه الاختيار أن القاضي
يلحظ أحوال المتخاصمين فإن بان له أن لا يمنع لمرض صحيح
أو شر في ذلك لم يجبر وإن علم أنه عند المجرى قال والفقيهان
يحرمان في تنقية البئر والقناة والنهرين الشريكتين **فصل** في مال
التصرف في ملكه تصرفا لا يصير حارة واختلفوا في تصرف بغير حارة
أبو حنيفة والشافعي ومنعه مالك وأحمد وذلك مثل أن يبيح حماما
أو معصرة أو محاضا أو يحفر بئرًا مجاورة لبئر شريكه فينقض ماها
لذلك ويفتح كحائطه شيئا كائسرو على حارة فلا يمنع من ذلك
لتصرفه في ملكه واتفقوا على أن للمسلم أن يعلى بناية في ملكه لكن لا
يحل له أن يطلع على عورات جيرانه فإن كان سطحه أعلا من سطح
غيره قال مالك وأحمد يلزمه بناء سترة تمنعه عن الاشراف على
حارة قال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك وهكذا اختلفوا
فيما إذا كان بين رجلين حدار فسقط فطالب أحدهما الآخر ببناء
فامتنع وكذا إذا كان بينهما دولا ب أو قناة أو نهر فتعطل
أو بئر فقال أبو حنيفة بالإجبار في النهر والدولاب والقناة
والبئر

والبئر لا في الحدار بل عدم الإجبار في الحدار منفق عليه فقال
للأختان شئت فأتين وامتنع من الانتفاع حتى يعطيك قيمة البناء
ووافق مالك على الإجبار في الدولاب والقناة والنهر والبئر
واختلف قوله في الحدار المشتركة فعنه رواية بالإجبار بخلاف
بعده **كتاب الحوالة** اتفق الأئمة على أنه إذا كان
لإنسان على آخر حق فأحاله عليه من له عليه حق لم يجز على المحتال
قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمنع
من قبول الحوالة عليه ولا يجبر مرضاه عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك إن كان المحتال عدوا للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال
الأصطخري من أئمة الشافعية لم يلزمه الحال عليه القبول مطلقا
عدوا كان المحتال له ولا يجزى ذلك عن داود فإذا قبل صاحب
الحق الحوالة عليه فقد بزي المحيل على كل وجه وبه قال الفقهاء
أجمع إلا أن قال لا بئر **فصل** واختلف الأئمة في رجوع المحتال
على المحيل إذا لم يصل الحق من جهة المحال عليه فذهب مالك إلى أنه
المحيل يفسد على من المحال عليه أو عدمه فإن المحتال يرجع على المحيل
ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي وأحمد أنه لا يرجع بوجه
من الوجوه سوا غيره بفلسر أو تخلف الفلسر أو نكر المحال عليه أو
حجده لتقصيره بعدم البحث والتفتيش وصار كأنه قبض العوض
وعن أبي حنيفة أنه يرجع عند الإنكار **كتاب الضمان**
اتفق الأئمة على جواز الضمان وأنه لا يستقل الحق عن المضمون عنه
الحق بنفس الضمان بل الدين باق في ذمة المضمون عنه في كل سنة

الادا وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين وابو ثور وداود بسقط وهل
 تبرد امه المبيت من العاين المضمون عنه بنفس الضمان الاثنية الثلاثة
 لانبر اما كحي وعن احمد روايتان **فصل** وضمان المجهول جائز عند
 ابو حنيفة ومالك والشافعي ومثاله انا ضامن لك ما علي يزيد وهو لا يعرف
 قدره وكذا لك تجوز عندهم ضمان ما لم يجب مثاله دابن يزيد
 فما حصل لك عليه ففوقه بين علي او فانا ضامن له والمشهور من مذهب
 الشافعي ان ذلك لا تجوز ولا الا بر من المجهول واذا مات انسان
 وعليه دين ولم يخلف وفاه فقل بضم ضمان الدين عنه ام لا يذهب
 مالك والشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد انه تجوز وقال ابو حنيفة
 اذا لم يخلف وفاه تجز الضمان عنه **فصل** ويصح الضمان من
 غير قبول المطالب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يصح الا في
 موضع واحد وهو ان يقول المرخص لبعض ورثته اضمن عني
 ديني فمضنه والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين فان كان
 في الصلحة لم يلزم الكفيل شي **فصل** وكفالة البدن
 صحيحة عن كل من وجب عليه حضور الى مجلس حكم بالاتفاق
 لا طباق الناس عليها ومسبب الحاجة اليها ونصح كفالة
 البدن ممن ادعى عليه الا عند ابو حنيفة لا يصح ونصح بدن
 ميت لم يحضر لاد الشفاعة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه
 في المكان الذي شرطه ارادة للمحقق او اياه بالاتفاق الا ان يكون
 ذونه بدعائه مانعة فلا يكون تسليما ولو مات الكفيل بطلت
 الكفالة الا عند مالك وان تغيب الموقوف او هرب قال
 ابو حنيفة

ابو حنيفة والشافعي ليس عليه غير احضارك ولا يلزمه المال واذا
 تغذر عليه احضارك بغيبته امهل عند ابو حنيفة مدة المسير
 والرجوع بكفيل الى ان ياتي به فان لم يات به حبت حتى ياتي به
 وقال مالك واحمد ان لم يحضره ولا اعز مال فاما الشافعي فلا
 يغرم المال عند مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق
 ولو قال ان لم احضره غدا فانا ضامن لما عليه فلم يحضره او مات
 المصلوب ضمن ما عليه الا عند الشافعي ومالك ولو ادعى رجل
 بحل اخر مائة درهم فقال رجل ان لم اوف به غدا فعلي المائة فلم
 يواف به لزمه المائة الا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وان
 الدرك في البيع جائز يحجب عند ابو حنيفة ومالك ومحمد وهو
 الرابح من قولي الشافعي بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس
 عليه في جميع الاعصار وله قول انه لا يصح لا بضامن ما لا يجب
كتاب الشركة شركة العنان جائز بالاتفاق
 وشركة المفاوضة حائزة عند ابو حنيفة ومالك الا ان ابا حنيفة
 يخالف ما ذكرنا في صورتها فيقول المفاوضة ان يشترط الرجلان
 في جميع ما يملكان من ذهب وورق ولا يبقى لواحد منهما شيء من
 عدلين كحدثين الا مثل ما صاحبان اراد مال احدهما على مال
 الاخر لم يصح حتى لو ورث احدهما ما لا بطلت الشركة لان مال
 راس علي مال صاحبه وكما ان ربح احدهما كان شركة بينهما وكما
 ضمن احدهما من غصب وغيره ضمنه الاخر وكما ان ربح
 ومالك يقول تجوز ان يزيد ماله على مال صاحبه وكما ان ربح

أحدهما كان شركة بينهما وكما ضمن أحدهما من غصب وغيره
ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد ماله على ما تضمنه
ويكون النزع على قدر المالين وما ضمنه أحدهما مما هو
لتجارتهما فيهما وأما الغصب فلا يفرق عند مالك بين أن يكون
رأس المال معاير وضارهم ولا بين أن يكونا شركيين في كل مال
وتجملته للتجارة أو في بعض مالهات وسواء اختلطت مالهات حتى
لا يتميز أحدهما عن الآخر أو كان متميزا بعد أن جمعاه ونصير
أبدنهما جميعا عليه في الشركة وأبو حنيفة قال يصح الشركة وإن كان
مال كل واحد منهما في يده وإن لم يجمعاه ومذهب الشافعي وأحمد
أن هذه الشركة باطلة **فصل** في شركة الوجوه جائزة عند أبي
حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما
للآخر اشترى كذا على أن ما اشترى كل واحد منا في الذمة شركة
والنزع بينهما ومذهب مالك والشافعي أنها باطلة **فصل** في بيع
عند الشافعي لا شركة العنان بشرط أن يكون رأس المال مأثورا
واحد أو مجلص حتى لا يتميز عن أحدهما من عين الآخر ولا
يعرف ولا يثبت وتساوي قدر المالين وإذا كان رأس المال مأثورا
واشترى أحدهما أن يكون له من النزع أكثر من صاحبه فالشركة جائزة
عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك وإن كان للشرك
لذلك الحد في التجار وأكثر عملا **كتاب الوكالة**
الوكالة من العقود الجائزة في الجملة بالإجماع وكل ما جاز فيه النيابة
من الحقوق جازت الوكالة وفيه كالبيع والشراء والإجارة
وقضا

وقضا الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق وغير ذلك والتفق الأئمة على أن أقر الوكيل على موكله
في مجلس الحكم لا يقبل مجال فلو أقر عليه مجلس الحكم قال أبو حنيفة
يصح إلا أن شرط عليه أن لا يقر عليه وقال اللدائي لا يصح
والتفق على أن أقر به عليه بالحدود والقصاص غير مقبول سواء
كان مجلس الحكم أو غيره **فصل** في وكالة الحاضر صحيح
عند مالك والشافعي وأحمد وإن لم يرخص خصمه بذلك إن
لم يكن الوكيل عدوا للخصم وقال أبو حنيفة لا يقع وكالة الحاضر
إلا برضى الخصم إلا أن يكون الموكل مريضا أو مسافرا على ثلاثة أيام
فيجوز حينئذ وإذا وكل شخصا في استيفاء قان وكله بحضور
الحاكم جاز ذلك في محتاج فيه إلى بينة وسواء وكله في استيفاء
الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضور من يستوفى من حق
شرطا في صحة الوكالة وإن وكل في غير مجلس الحكم فثبتت فكلية
بينه على الحاكم ثم إن عي الوكيل على الموكل عليه لم يكن له أن يطالبه الموكل
عليه بحضوره عند الوكالة لمجلس الحكم أو غيره هذا مذهب
مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إن كان الخصم الذي وكل
عليه واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة أو جماعة كان
واحد منهم شرطا في صحة الوكالة **فصل** في الوكالة عن نفسه حضور
الموكل وبغير حضوره عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ليس له فسخ الوكالة إلا بحضور الوكيل والموكل أن يعزل
الوكيل عن الوكالة وينعزل وإن لم يذ لك على الراعي عند مالك

والشافعي وقال أبو حنيفة لا يغزل وإن لم الأبعد العلم بذلك
وعن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة **فصل** وإذا وكل في بيع مطلقا فمذ
مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أن ذلك
يقتضي البيع بثمن المثل نقدا بنقد البذل لم يجز لأبى رضي الله
عنهما ولو قال أبو حنيفة يجوز له أن يبيع كيف ساء نقدا وبشأ وبشأ
بمن المثل وبما لا يعان الناس مثله وينقد البذل وغير نقدا ولما
في الشراف اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بالدين من
المثل ولا الجمل وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيته بالها
وهل يبيع قوله في الرد البيع من مذهب الشافعي أنه يقبل وقيل
أحمد سوا كان جمل أو غيره ومن كان عليه حق لشخص في شيء
أوله عند عين كعازية أو ودبغة فجاءه إنسان وقال وكلني
صاحب حق في قبضة منك وقبضة صدقة أنه وكيله ولم يكن للوكيل
فضل يجبر على الدفع للوكيل أم لا قال القاضي عبد الوهاب ليست
أعرفها منصوصة لنا والصحيح عندنا أنه لا يجبر على تسليم ذلك
إلى الوكيل وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وصاحبا
أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال محمد بن حنبل
سليم ما قال فيما في الذمة واختلفوا أهل شمع البيته على الوكالة
من غير حضور الخصم فقال أبو حنيفة لا تسمع إلا بحضور
وقال للذمة تسمع من غير حضوره ويقض الوكالة في استيفاء
القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوليه وعلى أحمد
الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة لا تصح إلا بحضوره واختلفوا
في شره

في شر الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة لا يصح إلا بحضوره
واختلفوا ذلك على الإطلاق وقال مالك له أن يبيع من نفسه
لنفسه زيادة في الثمن وعن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة أنه لا يجوز
بحال واختلفوا في الوكيل المميز المميز قال أبو حنيفة وأحمد
يصح قال القاضي عبد الوهاب لا يعرف فيه نصا عن مالك
أنه لا يصح وقال الشافعي لا يصح الوكيل في الخصومة لا يكون
الأعند أبي حنيفة وأحمد **كتاب الإقرار** اتفق الأئمة
على أن الحر البالغ إذا أقر بحق لغيره ورث لزمه إقراره ولم
يكن له الرجوع فيه والإقرار بالدين في الصحة ولم يضر سوا يكون
للمقر جميعا على قدر حقوقه وان وفيت الشركة بذلك جماعة
وان لم تفت فعند مالك والشافعي وأحمد يتخاصمون في الموجود
على قدره بوقته وقال أبو حنيفة عزيم الصحة يقدم على غزم
المرض فيبدأ باستيفاد منه فان فضل شيء صرف إلى غزم للمرض
وان لم يفضل شيء فلا شيء له ولو أقر في مرض موته لو ارث فعند
أبي حنيفة وأحمد لا يقبل إقرار المريض لو ارث أصلا وقال مالك
أن كان لا يتهم ثبت ولا فلا مثاله أن يكون له بنت وابن أخ
فان أقر لابن أخيه لم يتهم وان أقر لابنته فلهم والراجح من قول
الشافعي أن الإقرار للوارث صحيح مقبول ولو مات رجل عن
ابن وأقر أحدهما بوارث بنات وانكر الآخر لم يثبت نسبة
بالإتفاق ولكنه يشارك المقر فيما في يده من مائة عند أبي حنيفة
وقال مالك وأحمد يدفع إليه تلك ما في يده لأنه قدر ما يصيبه

من الامور لو اقر به الاخ الاخر وقامت بذلك بنية وقال
الشافعي لا يصح الاقرار بصلوة لا ياخذ شيئا من الميراث لعدم
ثبوت نسبه ولو اقر بعض الورثة بدين علي الميت ولم يصدق
الباقون فقال ابو حنيفة يلزم المقر منهم جميع الدين الذين قال
مالك واحمد يلزم من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو شاهر
قولي الشافعي والقول الاخر كما ذهب الي حنيفة **فصل**
ومن اقر لا انسان بمال ولم يذكر مبلغه قال بعض اصحاب مالك
يقال له سم ما شئت مما يتمول فقال فراطون حنة قبل منه وحلف
انه لا يستحق اكثر من ذلك وهذا قول ابي حنيفة والشافعي
لان الحنة مال وقال بعض اصحاب مالك يلزم مما يتاخرهم ان
كان من اهل الورق وعشرون دينارا ان كان من اهل الذهب
وهو اربع مائة الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس
لمالك في ذلك نص وعندي انه يجب علي مذهبه ربع دينار فان
كان من اهل الورق فثلاثة دراهم ولو قال له علي مال عظيم او خفي
قال بن هبيرة في الافصاح لم يوجد عند ابي حنيفة نص لمقطوعه
في هذه المسئلة الا ان صاحبه لا يلزم ما يتاخرهم ان كان من اهل
الورق وعشرون دينارا ان كان من اهل الذهب وقال الشافعي
واحد يقبل تفسيره بما قل مما يتمول حتي بفلس واحد وفيه فرق
عند همامين قوله علي مال ومال عظيم قال القاضي عبد الوهاب
وليس لمالك نص في المسئلة ايضا وكان الاخير يقول يقول الشافعي
والذي يقوي في نفسي قول ابي حنيفة ولو قال له علي دراهم

كثيرة

كثيرة فقال الشافعي واحدا يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال محمد
ابن عبد الحكم المالك لا يلزمه مالك وقال ابو حنيفة ثلثه
عشرة دراهم وقال صاحباه لا يلزمه ما يتاخرهم واختاره القاضي
عبد الوهاب المالك **فصل** ولو قال علي الف قبل تفسيره الف
بغير الدراهم حتي لو قال اردت الف جوزة قبل وكذا لو قال
له الف وكنت حنطة او الف وبيضه لم يكن في هذا العطف تفسير
للعطوف عليه عند مالك والشافعي واخذوا سو كان العطف
من جنس ما يكال ويوزن او يعد ولا كالنبات وقال ابو حنيفة
اذا كان العطف من جنس ما يكال ويوزن او يعد فهو تفسير
للعطوف عليه الجواز لا فلا يلزمه عند في الدراهم الف درهم
ودرهم وفي الجوز الف درهم جوزة وجوزة وفي الحنطة
الف كت وكنت **فصل** والاستثناء جاز في الاقرار لانه في الكتاب
والسنة موجود في الكلام معهود فيصح وهو من الجنس خايز
باتفاق الامة واما غير الجنس فختلفوا فيه فقال ابو حنيفة
ان كان استثناءه يثبت في الزمة لمكيل وموزون ومعدود
كقوله له الف درهم الاكر حنطة صح وان كان مما لا يثبت في
الزمة الا قيمته كقوله عبد الله يصح استثناءه وقال مالك
والشافعي يصح الاستثناء من غير الجنس علي الاطلاق وظاهر
كلام احمد انه لا يصح وكذلك استثناء الاقل من الاكثر بالاتفاق
واختلفوا في عكسه فعند الثلاثة يصح وعند احمد لا يصح
فصل واذا قال له عندي الف درهم في كيس او عشرة

في

ارطال ثمر في جراب أو ثوب منديل فهو اقرب بالدرهم والتمر
 والوثوب دون الاوعية عند مالك والشافعي والحنابلة وقال
 اهل العراق يكون الجميع له **فصل** واذا اقر العبد المدي
 هو غير ماديون له في التجارة باقرار يتعلق بحقوقه في يده
 كالقتل العمد والزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر قبل
 اقراره واقيم عليه حد ما اقر به عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
 وقال احمد لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال المزني ومحمد
 ابن الحسن ودود لا يقبل اقراره بذلك كما لا يقبل في المال الا
 في الزنا والسرقه فقط فان يقبل فيها والماديون له في اقرار
 بحقوق تتعلق بالتجارة كقوله رايت فلانا وله علي الف درهم
 ممن مبيع او مائة درهم ان شئت عيب او فرض فانه يقبل اقراره
 بذلك عند مالك والشافعي والحنابلة وما كان من دين ليس من
 متضمن التجارة فانه في دمنه لا يؤخذ من المال الذي في يده
 كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة **فصل** لو اقر يوم السبت بمائة
 ويوم الاحد بمائة فبأية واحدة عند مالك والشافعي والحنابلة
 ومحمد وابي يوسف ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين
 المجلس وقال ابو حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقراره
 بمائة واحدة او في مجلس كان اقراره استئنافا **فصل** ولو اقر
 بدين موجد وانكر المقر له الاجل فقال ابو حنيفة ومالك القول
 قول المقر له مع يمينه انه حال وقال احمد القول قول المقر مع
 يمينه والشافعي قولان كالمدهيين واصحهما ان القول قول المقر

مع يمينه **فصل** ولو شهد شاهدان على عمر وبالف
 درهم وسهد اثنان بالدين ثبت له الالف بشهادتهما وله
 ان يحلف مع الشاهد الذي نراد الف اخرى هذا مذهب مالك
 والشافعي والحنابلة وقال ابو حنيفة لا يثبت له بهذه الشهادة شيء
 أصلا فانه لا يقضي بالشاهد واليمين **كتاب**
الوديعة اتفق الايمة على ان الوبعة من القرب المندوب
 اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محفوفة وان الضمان يجب
 على المودع الا بالتعدي وان القول قول له في التلف والرد
 على الاطلاق مع يمينه واختلفوا فيما اذا كان قبضها بيينة
 فالثلاثة على انه يقبل قوله في الرد بلا بيينة وقال مالك لا يقبل
 الا بيينة **فصل** واذا استودع دنانير او درهم ثم نفقها
 وتلفها لم يرد مثله الى مكانه من الوديعة لم تلف المردود ولا يغير
 فعله فلا ضمان عليه عند مالك فان عدله لو خلط درهم
 الوديعة او الدنانير او الخنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عليه
 ضمانا للتلف وقال ابو حنيفة ان رده بعينه لم يضمن تلفه وان
 رد مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الشافعي ومحمد وهو ضمان
 على كل حال بنفس الخراج لتعدي ولا يسقط عنه الضمان سواء
 رده بعينه الى حوزة او رد مثله **فصل** واذا استودع
 غير نقد كثوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع
 آخر قال القاضى عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا ركبها ثم
 ردها فصاحبها للمودع بالخيار بين ان يضمن قيمتها وبين ان

ياخذ منه اجرها ولم يبين حكما ان تلفت بعد ردها الى موضع
الوديعة ولكن يحكي على قوله انه ياخذ الكري ان تكون من ضمان
المودع وان ياخذ القيمة ان تكون من ضمان المودع ولم يقل
في الثوب كيف يعمل اذا البسه ولم يسلّم رده الى حرز ثم تلف
قال والذي يقوي في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا يؤمن ولا
يكال كالدرولاب والنبات فاستعمله فتلف كان الاذن قيمته
لامثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فرده
الى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه وبهذا قال الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة اذا تعدي وورده بعينه لم تلف
لم يلزمه ضمان **فصل** وانفقوا على ان متى طلبها صاحبها
وجب على المودع ردها ثانيا لا مكان والا ضمن وعليه انه
اذا طالبه فقال ما اودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت انه
يضمن بخروجه عن حد الامانة فلو قال ما يستحق عندي
شيئا لم قال ضاعت كان القول قوله واختلفوا فيما اذا سلم
الوديعة الى عياله في داره فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
اودعها عند من تلزمه نفقته ولو من غير عذر لم يضمن
وقال الشافعي واذا اودعها عند غيره من غير عذر ضمن
فصل كتاب العارية اتفقوا على ان
ان العارية قرينة مندوب اليها وبناب عليها واختلفوا في
ضمانها فذهب الشافعي واحمد الى العارية مضمونة على المستعير
مطلقا تعديا ولم يتعد ومذهب باقي حنيفة واصحابه

انها

انها امانة على كل وجه لا تضمن الا بتو بتعد وبقبل قوله
في تلفها وهو قول الحسن البصري والشافعي والاوزاعي والثوري
ومذهب مالك انه اذا انت هلاك العارية لا يضمنها المستعير
سوا كان حيوانا او ثيابا او حليا مما يظهر ان تحفي الا ان تعدي
فيه هذه اظهر الروايات وذهب قتادة وغيره الى انه
اذا اشترط المعير على المستعير الضمان صارت مضمونة عليه
بالشرط وان لم بشرط لم تكن مضمونة **فصل** واذا استعار
شيئا فقل له ان يعيره لغيره قال ابو حنيفة ومالك له ذلك
وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف الاستعمال وقال
احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس للشافعي فيها نص
والاصحاب وجهان اصحهما عدم الجواز **فصل** واختلفوا
هل للمعير ان يرجع فيما اعارة فقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد للمعير ان يرجع في العارية متى شاؤ ولو بعد قبضه وان
لم ينتفع بها المستعير وقال مالك ان كان الى اجل لم يكن للمعير
الرجوع فيها الى انقضاء الاجل ولا يمكن للمعير استعارة العارية
قبل انتفاع المستعير بها واذا اعاد ارضا لبناء او غراس قال
مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بنى او غرس بل للمعير ان يعطيه قيمة
ذلك مقلوعا او بامره بقلعه ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له
مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها وقال الشافعي واحمد ان
شرط عليه القلع فله ان يحبره عليه وقت اختياره وان لم
يسرط فان اختار المستعير القلع قلع وان لم يختار فللمعير الخيار

بين ان يتملكه بقيمته أو يفلح أو يضمن أو يرضى النقص فإن لم يجبر
 المعير لم يفلح وإن بدل المستعير لأجره **كتاب**
الغصب الإجماع منعقد على تحريم الغصب وتأنيم
 الغاصب وأنه يجب رد المقتضيات إن كانت عينه بأقرب
 ولم تخف من ترعها إتلاف نفس والتفوق الأمانة على أن العروق
 والحيوان وكل ما كان غير مزيل ولا موزون إذا غصب
 وتلف يضمن بقيمته وإن المكيل والموزون يضمن بمثله إذا
 وجد إلا في رواية عن أحمد **فصل** ومن جني على متاع إنسان
 فأتلف عليه غرضه المقتضود منه فالمتشهور عن مالك أنه يلزمه
 قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي عليه ولا فرق
 في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين أن يقطع رنة حمار القاصي
 أو أذنه أو غيره مما يعلم أن مثله لا يربح مثل ذلك إذا جني
 عليه وسوا كان حمار أو بغلا أو فرسا هذا هو المشهور عنه
 وعنه رواية أخرى على أن الجاني ما نقص وقال أبو حنيفة
 إن جني على ثوب حتى تلف أكثر منافعه لزمه قيمته ويسلم
 الثوب إليه فإذا ذهب نصف قيمته أو دونهما فله أن ينقص
 وإن جني على حيوان ينتفع بالحمى وظهرة كبعير ونحوه فإنه غير
 إذا قلع إحدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته ويرد على الجاني
 بعينه إن كان ماله قاضا وعدك وفي جميع العينين القيمة
 وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي وأحمد وفي
 جميع ذلك ما نقص **فصل** ومن جني على شيء غصبه بعد غصبه

جناية

جناية لزم ما ملكه عند ما لا أخذ مع ما نقصه الغاصب أو
 يذفع إلى الغاصب ويلزمه بقيمته يوم الغصب والشافعي
 يقول لصاحبه أن يرضى ما نقص وهو قول أحمد **فصل** ومن جني على
 عبد غيره يقطع يده أو رجله فإن كان أبطل غرض سيده
 منه فليس له أن يسلمه إلى الجاني ويعتق على الجاني أن كان عمداً في
 ذلك وبأخذ سيده بقيمته من الجاني أو تمسكه ولا شيء له هذا هو
 الراي من مذهب مالك وفي رواية عنه أنه ليس له إلا ما نقص
 وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة إن يسلمه فأخذ
 قيمته أو تمسكه ولا شيء عليه له وقال الشافعي إن يسلمه فأخذ
 جميع قيمته من الجاني ثم يلا على أن قيمة العبد كونه ومن
 مثل عبد لا يقطع يده أو رجله ستة عتق عليه عند مالك واختلف
 قوله هل يعتق بنفسه الجناية أو يحكم الحاكم وقال أبو حنيفة وفي
 وأحمد لا يعتق عليه بالمثله **فصل** ومن غصب حارثة على
 صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صفة حتى غلبت
 قيمتها لم تقصبت القيمة له زال أو لسيان الصنع كان سيدها
 أخذها بلا رضى ولا زيادة هذا قول مالك وأبي حنيفة وأحمد
 وقال الشافعي وأحمد له أخذها وإن نقص تلك الزيادة
 التي حدثت عند الغاصب والزيادة المصالح كالولد إذا حدثت
 بعد الغصب فهي عين مضمونة عند مالك وأبي حنيفة وقال
 الشافعي وأحمد هي مضمونة على الغاصب بكل حال **فصل** واختلف
 في منافع الغصب فقال أبو حنيفة هي عين مضمونة وعن مالك

روايات لحدوها وجوب الضمان والثانية استقاط الضمان والثالثة
ان كانت دارا فكنها الغاصب نفسه لم يضمن وان اجرها لغيره
ضمن على هذا اذا كان للغصوب حيوانا فردا لا يضمن وان انكر ضمن
وعنه رواية رابعة ان الغاصب اذا كان قصدا المنفعة كالذي
يسحر دواب الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة
وقال الشافعي والحد في اظهر روايته هي مضمونة **فصل** واذا
غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرتبة عند الثلاثة وفيما س
ابي حنيفة انه يحد ولا ارث عليه للوطئ فان اولدها وجب رد
الولد وهو رقيق للغصوب منه وارث ما نفعها الولادة عند
الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك جبر النقص الولد واذا غصب
دارا او عبدا او ثوبا وتقي في يده مدة ولم ينتفع به لا في سكنى ولا
استخدام ولا كرا ولا لستر له اخذه من الغاصب ولا اجر عليه
للمدة التي بقي فيها في يده ولم ينتفع به هذا قول مالك والبي
حنيفة وقال الشافعي والحد عليه حقة المدة التي كانت في يده فيها
واجرة للثمل والعقار والاشجار يضمن بالغصب حتى غصب شيئا
من ذلك فتلغ بصيل او حريق او غيره لزم قيمته يوم الغصب
عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ان ما لا ينفك كالعقار لا يكون مضمونا باخراج عن يد مالك
الا ان حكي الغاصب عليه ويتلف بسبب الجناية فيضمنه بالانلاق
والجناية ومن غصب اصطوانا او ابنة وبني عليها لم يملكها
الغاصب عند مالك والشافعي والحد وعند ابي حنيفة يملكها
وتجب

وتجب قيمتها للضرر الحاصل على الباقي يهدم البناء بسبب اخرجها
وانفقوا على ان من غصب ساجه واخذ خيلها في سفينة فطالبت بها
مالكها في حجة البحر انه لا يجب عليه مالها الا ما حكي عن الشافعي انها
تقلع والاصح ان ذلك اذا لم يخلف تلف نفسه وماله مضمون
فصل ومن غصب دابة او فضة وصاغ ذلك حليتا او ضربا من ثياب
او دراهم او نحاسا او رصاصا او حديد او فاجتذمت ابنة او سبوقا
فعند مالك عليه في ذلك كله مثل ما غصب وزنه وصفته وكذا
لو غصب ساجه ففعلها ابو ابا وتزاياف فعله البناء وكذلك الحنطة اذا
طحنها وخبزها وقال الشافعي يرد ذلك كله على الغصوب فان كان فيه
نقص الزم الغاصب بالنقص ووافق ابو حنيفة ما لك الا في الفضة
والذهب اذا صاغها هكذا نقلت من عيون السبايل وقال القاضي
ابن رشد في السبايل الطوال اذا غصب حنطة فطحنها او شاة ففجها
او ثوبا فقطعه كان كل ذلك للغصوب منه عند الشافعية والمالكية
ولم يملكه الغاصب وكذلك اذا غصب بيضة فحضرها تحت دجاجة
او جبار فزرعه او نواة فغرسها وعند حنيفة تلزم القيمة **فصل**
فتح قفص طائر بغير اذن مالكه فطار ضمنه الهاج عند مالك
واحمد وكذلك اذا حرد ابنة من وتزاياف ففجرت او عبد امقيد
خوف هرب به فغصب عليه قيمته وسواء عند مالك صار الطائر او هرب
الدابة في الحال عقب الفتح والحل او قفت بعده لم توارو هرب
وقال الشافعي ان طار الطائر او هربت الدابة بعد ما وقفت ساعة
فلا ضمان عليه وان كان عقب الفتح والحل فقولان اصحهما الضمان

الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان علي من فعل ذلك علي كل وجه **فصل**
 واذا غصب عبد وابق او رابة فهربت او عينا فسرقتا وضاعت
 فعند مالك يغير قيمة ذلك ونصير القيمة ملكا للمغصوب منه **فصل**
 المغصوب عنده ملكا للغاصب حتى لو وجد المغصوب لم يكن
 للمغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بغير
 وبه قال ابو حنيفة الا في صورة وهي ما لو فقد المغصوب فقال المغصوب
 من قيمته ما به وقال الغاصب خسون وحلف وغرم خمسين
 لم وجد المغصوب وقيمة ما به كما ذكر فان له ان يرجع في
 المغصوب ويرد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة وقال
 الشافعي المغصوب فيما ذكر باق علي ملك المغصوب منه فاذا وجد
 رد المغصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ للمغصوب واما
 اذا اتم الغاصب المغصوب فادعي هلاكه فاخذ منه القيمة لم يظفر
 المغصوب فلا خلاف ان للمغصوب منه اخذ ويرد القيمة **فصل**
 ومن غصب عقارا فتلغ في يده اما تهدم او سيل او حرق قال
 مالك والشافعي واحمد يضمن القيمة وروي عن ابو حنيفة انه اذا
 لم يكن ذلك حربه فلا ضمان عليه ولو غصب ارضا فزرعها وان كان
 بها قبل ان يخذل الزرع قال ابو حنيفة والشافعي له اجبار علي
 القلع وقال مالك ان كان وقت الزرع لم يغت فلما كان الاجبار وان
 كان فات فزرايتان اشهرهما ليس له قلع وله اجرة الارض قال
 احمد ان ساء صاحب الارض ان يغير الزرع في ارضه الي اخصا
 وله الاجرة وما نقص الارض وان ساء دفع اليه قيمة الزرع وكان
 الزرع

الزرع له **فصل** واذا اراق سلم خمر علي ذي فلا ضمان عليه
 عند الشافعي واحمد وكذلك اذا التفت عليه خنزيرا وقال ابو
 حنيفة وما لك يغير من القيمة له في ذلك **كتاب الشفعة**
 ثبتت للسريكة الملك بالاتفاق لا يمتد ولا شفعة للجار عند مالك
 والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تحب الشفعة بالجوار والشفعة
 عند ابى حنيفة وعلي الرابح من مذهب الشافعي علي الفور فمن اخبر
 للطالبة بالشفعة مع الامكان سقط حقه خيار الرد والشافعي
 قول الخزانة يبقى حقه ثلاثة ايام وله قول الخزانة يبقى ابد لا يسقط
 الا بالنص في بالاسقاط واما مذهب مالك فاذا بيع المشفوع
 والسريكة حاضر بعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاؤ ولا تنفع
 شفعة الا باحد امرين الاول فمضي مدة يعلم ان في مثلها قد
 اعرض عن الشفعة ثم روي عن مالك ان تلك المدة سنة وروي
 خمس سنين الثاني ان يرفع المشتري الي الحاكم ويلزمه الحاكم
 بالاختزال ان يرضى غير ان احصل من مذهب مالك ان
 ليست علي الفور وعن احمد روايتان احدهما علي الفور والثانية
 موقته بالمجلس والثالثة علي التراخي فلا تنصل ابد حتي يعفوا
 او يطالبه **فصل** والتمرة اذا كانت علي النخل وهي بين شريكين
 فباع احدهما حصته فله السريكة الشفعة ام لا اختلف في ذلك
 قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في اخري لا شفعة
 له وقال ابو حنيفة له الشفعة وقال الشافعي واحمد لا شفعة له
وفصل واذا كان ثمن الشفعة موقفا فلا شفيع عند مالك

واحد الاخذ بذلك التمس له ذلك الاجل ان كانت ثباته والآتي
ثبته مالى يضمن الثمن الى ذلك الاجل وبهذا قال الشافعي في
القتل ثم وقال ابو حنيفة والشافعي في الجدي الرجوع من مذهب الشافعي
الخير بين ان يجعل الثمن ويأخذ الشقص المستفوع او يصير الى
حلول الاجل فيزى الثمن ويأخذ بالشفعة **فصل** والشفعة
مقسومة بين الشفعا على قدر حصصهم في المال الذي سبق
من جهة الشفعة فيها خذ كل واحد من الشراكا من المبيع بقدر
ملكه فيه عند مالك وهو الاصح من قول الشافعي وقال ابو حنيفة
هي مقسومة على الروس وهو قول للشافعي واختاره المنزلة
وعزاه جدير واثنان **فصل** والشفعة تورث عند مالك والشافعي
ولا تبطل بالموت فاذا وجدت له شفعة فمات ولم يعلم بها او علم
ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الورث وقال ابو
حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال احمد لا تورث الا ان يكون
الميت طالبا بها **فصل** ولو بين مشتري الشقص او غرس لم
طلب الشفع فلا يسر له عند مالك والشافعي ونحوه مائة المشتري
يهدم ما بيني ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن وقال ابو حنيفة
للشفيع ان يجبر المشتري على القلع والهدم قال قال في عيون
المسائل وذهب قوم الى ان للشفيع ان يعطيه من الشقص و
العيون لبناء والغراس في موضع **فصل** وكما لا ينقسم
كالبحر والبيد والرجى والطريق والبايع لا شفعة فيه عند
الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة

القاضي

القاضي عبد الوهاب الاول قال وهو قول ابو حنيفة وعنده
المبيع على المشتري وعنده المشتري على البايع عند جمهور
العلماء فاذا ظهر المبيع مستحقا اخذ مستحقه من يد الشفع ورجع
الشفيع بالثمن على المشتري لم يرجع المشتري على البايع وقال
ابن ابي ليلى عهدة الشفع على البايع بكل حال **فصل** اختلف الامم
هل يجوز الاحتياال لا سقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة مجهولة
عند من يري ذلك سقاطا للشفعة او ان يقر ببعض المالك ثم يبيع
الباقى او يهدم له فقال ابو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك لا
ليس له ذلك فاذا اوهب من غير عوض فلا شفعة فيه عند ابو حنيفة
والشافعي وكذلك يقول احمد بل لا بد ان يكون قد ملك بعضا واختلف
قول مالك في ذلك فقال لا شفعة وقال فيه الشفعة **فصل** واذا
وجبت له الشفعة فبدل له المشتري درهمهم على ترك الاخذ بالشفعة
جاز له اخذها وتملكها عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجوز له
ذلك ولا يملك الدرهم وعليه ردّها وهل تسقط شفعة بذلك
لاصحاب وجهان **فصل** واذا ابتاع الثمن من الشراكا نصيبهما
شفعة واحدة كان للشفيع عند الشافعي واحد نصيب كل واحد
بالشفعة كما لو اخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له اخذ حصته
احدهما دون الآخر بل اما ان يأخذها جميعا او يتركها جميعا
وبه قال ابو حنيفة **فصل** ولو اقر احد الشراكا باع نصيبه
من رجل وانكر الرجل الشرا ولا يثبت وطلب الشفع الشفعة قال مالك
ليس له ذلك الا بعد ثبوت الشرا وقال ابو حنيفة تثبت الشفعة

وهو الأصح من مذهب الشافعي إلا أن إقراره يتضمن إثبات حوت
المشتري وثبت الشفع فلا يطلحق الشفع بارتداد المشتري
وثبت الشفع للمشتري للذي كما ثبت للمسلم عند مالك وأبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد لا شفع للذي **كتاب القراض**
اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القراض بلغت أهل المدينة
وهوان يدفع أنسان إلى أنسان ما لا يتصرف فيه والربح مشترك فلو
أعطاه سبعة وقال له بعها واجعل منها قراضا فهذا عند مالك
والشافعي وأحمد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح
واختلف القراض بالفلوس فينبه الأئمة وأجازوا شوبه وأبو
إذا رحت والمعامل إذا أخذ مال القراض بمينة لم يبرأ منه عند
الأئمة كان الأئمة عند عامة العلماء وقال أهل العراق قبل مع يمينه
وإذا دفع إلى مال قراض فاستثري العامل منه سبعة لم يهلك
المال قبل دفعه إلى البائع فليس على القارض شيء عند مالك والشافعي
وأحمد السبعة للعامل وعالية ثمنها وقال أبو حنيفة يرجع بذلك
على رب المال **فصل** ولا يجوز القراض إلى مدة معلومة لا
بعضها ما قبلها أو على أنه إذا انتهت المدة يكون ممنوعا من
البيع والشراء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز
ذلك إذا شرط رب المال على العامل أن لا يشتري إلا من فلان
ولا يبيع إلا من فلان كان القراض فاسدا عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد يصح **فصل** وإذا عمل المعارض بعد
فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل حصة مثل عمله

عادل

عند أبي حنيفة

عند أبي حنيفة والشافعي والربح لرب المال والنقصان عليه
واختلف قول مالك فقال يرد إلى قراض مثله وإن كان فيه نقص
ونقل عنه أن الحصة مثله مذهب الشافعي وأبي حنيفة **فصل**
وإذا سافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض عند أبي حنيفة
وقال أحمد من مال نفسه حتى في ركوبه وللشافعي قولان أظهرهما أن
من مال نفسه ومن أخذ قراضا على أن جميع الربح له ولا ضمان عليه
عند حفص وجابر عند مالك وقال أهل العراق يصير المال قراضا عليه
وقال الشافعي للعامل حصة مثل عمله والربح لرب المال وعامل
القراض يملك الربح بالقسمة لا بالظهور على الأصح قول الشافعي وهو
قول مالك وقال أبو حنيفة يملك بالظهور وقول للشافعي يختلف
فيما إذا استثري رب المال شيئا من المضاربة فقال أبو حنيفة ومالك
يصح وقال الشافعي لا يصح وهو أظهر الروايتين عن أحمد ولو
أدعى المضارب أن رب المال أدن له في البيع والشراء نقد أو سببه
وقال رب المال ما أدنت لك لا بالنقد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
القول قول المضارب مع يمينه وقال الشافعي القول قول رب
المال مع يمينه والمضارب إذا ضارب لرجل آخر فربح قال أحمد
وحد لا يجوز المضاربة فإن فعل وربح ربح إلى الأول
كتاب المساقاة اتفق فيها الأئمة من الصحابة
والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة ومذهب أبو حنيفة
الذي يطلونها ولم يذهب إلى ذلك أحد غيره ويجوز المساقاة على
سائر الأشجار المنمرة كالنخل والعنب والتين والجوز وغير



عند مالك وأحمد وهو القدر من مذهب الشافعي واختاره آخرون
 من أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد وأحمد الصحيح من
 مذهب الشافعي أنها لا تخون إلا في الفحل خاصة **فصل** وإذا كان
 بين الفحل بياض وإن كثرت صحته المزارعة عليه مع المساقاة
 على الفحل عند الشافعي وأحمد بشرط اتخاذ العامل وعرفه
 الفحل بالسقي والبياض بالعمارة وبشرط أن لا يفصل بينهما وإن تقدم
 المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة وأجاز مالك دخول البياض
 ليس بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط وجوده أبو
 يوسف ويحمل على أصلها في جواز المخابرة في كل أرض وقال
 أبو حنيفة بالمنع هنا كما قال بعدم الجواز في الأرض المستزرعة
 المنفردة **فصل** ولا تخون المخابرة وهي عمل الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من العامل بالانفاق ولا المزارعة وهي
 أن يكون البذر من مالك الأرض عند أبي حنيفة ومالك وهو
 الجديل الصحيح من قول الشافعي والقدر من قوليه واختاره
 اعلام المذهب وهو المنزح قال النووي وهو المختار الرابع
 من الدليل صحتها وهو مذهب أحمد وأبي يوسف ويحمل قال النووي
 وطريق جعل العلة لها ولا أجره أن يستأجره بمصنف البذر
 لينزع له المصنف الآخر ولغيره نصف الأرض **فصل** وإذا
 ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد وأصلها جاز عند مالك
 والشافعي وأحمد وإن بدل صلاحها لم يحز عندهم وأجاز
 أبو يوسف ويحمل ويحتمل على كل ثمرة موجودة من غير
 تفصيل

تفصيل وإذا اختلفا في الجزاء لم يضر وخصاً لهما عند الشافعي
 وينسخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عدا ذلك
 أصله واختلاف المتتابعين ومذهب مالك أن القول قول
 العامل مع تمينه **كتاب الإجارة** الإجارة جائزة
 عند كافة أهل العلم وإنكر بن علية جوازها وعقدها لازم
 من الطرفين جميعاً ليس لأحد منهما بعد عقدها الصحيح فسخها
 ولو عذر إلا بما يصح به العقد اللازم من وجود عيب بالعين
 المستأجرة كما لو استأجر داراً فوجد بها مستهدماً أو أسهل
 بعد العقد أو ثمض العبد المستأجر أو وجد الأجير بالأجرة
 المعينة عيباً فيكون للمستأجر الخيار لأجل العيب عند مالك
 والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز فسخ الإجارة
 لعذر يحصل ولو من جهته مثلاً أن يكترى جارية تلتحق فيه
 فيحترق ماله أو يسرق أو يغصب أو يفلس فيكون له فسخ
 الإجارة وقال إسحاق فقم عقدها لأن من جهة الأجير غير لازم
 من جهة المستأجر كما جعله **فصل** وإذا استأجر دابة أو
 داراً أو حائطاً مدة معلومة ولم بشرط التحجيل الأجرة ولا نفا
 على تأجيلها بل أطلقاً فذهب الشافعي وأحمد أنها تستحق بنفس
 العقد فإذا سلم للوَجَر العين المستأجرة إلى المستأجر استحق
 عليه الأجرة لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة ووجب تسليم
 الأجرة ليسلم العين إليه ومذهب أبي حنيفة ومالك
 أن الأجرة تستحق جزاً جزاً كلما استحق منفعة يوم استحق

اجرة ولو استاجر دارا كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة
نصف الاجارة في الشهر الاول وتلزم مواعيد من الشهور
يلزم مبالد خول فيه وقال الشافعي في المشهور عنه تبطل الاجارة
في الجميع واذا استاجر عبد امدة معلومة او دارا لم تبطل
ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انقضت الدار قبل ان
يسكنها ولم تمض من المدة شيئا فانه لا يستحق عليه من اجرة
وتبطل الاجارة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد
ابن نون المنافع في هذا الموضع من ضمان المالك في **فصل**
وعقدا لاجارة على القرية والدار والعبد وغير ذلك لان
لازم لا يفسخ موت احد المتعاقدين ولا بموتها جميعا
ويقوم الوارث مقام موروثه في ذلك عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة يفسخ العقد بموت احد المتعاقدين
ولا بموتها جميعا ولا يفسخ الاجارة بفسق المستاجر به
وسرقته فان لم يكف أحدهما الحكم عليه كبيعها لو كانت ملكه **فصل**
في جواز عقد الاجارة مدة سنين يربحها بقا العين عند
أبي حنيفة ومالك واحمد وهو الرأى من مذهب الشافعي والقول
انه لا يجوز الزيادة على سنة واحدة وقول اخر ثلاث سنين ولو
استاجر منه شهر رمضان في رجب فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
يصح وقال الشافعي لا يصح **فصل** والصانع اذا اخذ الشيء الى
منزله ليعمله فهو ضمان لئلا يهلكه او ما اصابه من جنة عند
مالك والشافعي فلو كان احدهما الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان
عليه

عليه الا فيما جنت يده وهو التراج من قولي الشافعي وسوا الخير
المشترك والمنفرد الا ان وقال ابو يوسف ومحمد عليه الضمان
دون ما لا يسهل طبع الامتناع منه كما يحرقوا الامر الغالب
وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه ولما ايجر اولا يضمنون عند
مالك وهم على امانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا
انفردوا بالعميل سواء عملوا بالاجرة او بغيرها الا ان يقوم بينة
بفراغه وهلاكه فبغيره ولو اختلف الحياط وصاحب الثوب
قال الثلاثة علي ان القول قول الحياط وقال ابو حنيفة القول قول
صاحب الثوب **فصل** واختلفوا في اجارة الاقطاع والمهور
المعروف من مذهب الشافعي والجمهور تحتها قال النووي لان
الحندي مستحق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما
زلنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الشامية
يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى يزع الشيخ تاج الدين
الفراوي وولد الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قالوه هو
المعروف من مذهب احمد ولكن مذهب حنيفة بطلانها
ولا يصح الاستيجار على القرب كالحج وتعليم القرآن والامانة
والاذان عند أبي حنيفة واحمد وجوز ذلك مالك والاف في امانة
بغيرها وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه والاصح
صحتها ولو استاجر دارا ليصلي فيها قال مالك والشافعي واحمد
يجوز للرجل ان يجرد داره مدة معلومة ممن يتخذها مصليا ثم
يعود اليه ملكا وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك

ولا اجرة له قال ابن حنبل في الإفصاح وهذا من بحاسن أبي حنيفة
لا ما يعاب عليه لأنه مبني على القرب عند لا يؤخذ عليها أجره
فصل وإذا استأجر عينا مدة معلومة لم يباعها فذهب الشافعي
أن في بيعها غير المستأجر قولان أظهرهما الجواز وقال أبو حنيفة لا يجوز
بيعها لغير مستأجر والمستأجر بالخيار في إجازة البيع وبطلان
الإجازة قال صاحب الإفصاح وقال أبو حنيفة لا يباع الأبرص
المستأجر أو يكون عليه دين يحبس الحاكم عليه في بيعه
وقال مالك وأحمد يجوز بيع المؤجرة هذا إذا كان المبيع من غير
المستأجر وأما من المستأجر فلا خلاف في جواز ذلك لأن تسليم المنفعة
غير متعد **فصل** ومن استأجر داراً لم يملكها فكمها بالجامع
كما جرت به العادة فانت فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي وأحمد
وأبي يوسف ويحمد وقال أبو حنيفة يضمن قيمتها وإجازة المشاء
جائزة عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ويحمد وقال أبو حنيفة
لا يجوز إلا أن يوجر نصيبه مشاعاً أو من شريكه ولا يجوز عند رهنه
ولا هبته كمال ويجوز إجازة الدنانير والدرهم للزبير وأحمد
كما لو كان صيرفتها ذهب أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي
وأحمد لا يجوز وإجازة بعض أصحاب الشافعي **فصل** ولا يجوز
عند مالك إجازة الأرض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا بطعام
كالسمك والعسل والسكر وعن ذلك من الأصمعة ومالك
وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يجوز وإجازة بعض أصحاب الشافعي
يجوز بكل ما ينبت الأرض وبغير ذلك من الأصمعة

ومالكولات

ومالكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب
الحسن وطاوس إلى عدم جواز كالأرض مطلقاً بكل حال
وإذا استأجر من ضالين من عهده حنطة فله أن يزرعها شعيراً وما
ضرره كضرر الحنطة عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال
داود وغيره ليس له أن يزرعها غير الحنطة **فصل** وإذا استأجر
أرضاً سنة ليزرع فيها نوعاً من الغراس مما يتأبد لم ينقص من قيمته
فالموجر بالخيار عند مالك بين أن يعطي المستأجر قيمة الغرس كذا
أن شا أن يعطيه قيمة ذلك على أنه مقلوع أو يأمره بقلعه وقول أبي
حنيفة كقول مالك أنه قال إذا كان القاع يضر بالأرض أعطى
الموجر القيمة وليس للغارس قاعه وإن لم يضر لم يكن له إلا المصالبة
بالقاع وقال الشافعي ليس له ذلك للموجر ولا يلزم المستأجر ذلك
ويبقى موبداً ويعطي للموجر قيمته والغراس المستأجر ولا يأمره
بقلعه ويقدر في أرضه ويكونان مشتركين أو يأمره بقلعه ويعطيه
أرضاً ما نقص من الأرض **فصل** ومن استأجر جارات فاسدة
وقضى ما استأجره ولم ينتفع به كما لو كانت أرضاً فلم يزرعها
ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الإجازة فعليه أجره مثلها
عند مالك وكذلك لو استأجر داراً فلم يسكنها أو عبداً فلم ينتفع
به وقال الشافعي وأحمد استقرت الأجرة وإن لم ينتفع بها وهل يجوز
استرداد الخيار إلا في إجازة كالباع قال ثلاثة يجوز وقال
الشافعي لا يجوز **كتاب أحبا الموات** اتفقوا لا يمتنع
على أن الأرض الميتة يجوز أحيائها ويجوز أحياء موات الأسيان

للمسلم بالاتفاق وهل يجوز احيائها للذي قال الثلاثة لا يجوز
وقال ابو حنيفة واصحابه يجوزواختلفوا هل يشرط في ذلك
اذن الشيخ الامام ام لا قال ابو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال
مالك ما كان في الفلاة وحيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى
اذن وما كان قريبا من العمران او حيث يتشاح فيه افتكر
الاذن وقال الشافعي ولحق لا يحتاج الى الاذن مطلقا واختلفوا
فيما كان من الارض مملوكا ثم باداهل وخرب وطال عهده
هل يمكن احيائها قال ابو حنيفة وما لك بملك بذلك وقال الشافعي
لا يمكن وعن حماد روايتان كما مذهبنا اظهرها انه لا يمكن **فصل**
وبأي شيء تملك الارض ويكون احيائها قال ابو حنيفة وحده
تجبرها وان يتخذ لها ما وفي الدار يتجوزها وان لم يسبقها
وقال مالك ما علم بالعادة انه احيا مملوكا من بناء وغرس وحفر
بئر وغير ذلك وقال الشافعي ان كانت للتربع فبئر عمارا واستخرج
ما فيها وان كانت للسكنى فتقطعها بغيرها وتقيم **فصل**
واختلفوا في حزم البئر العادية فقال ابو حنيفة ان كانت سقي
الابل فحزمها اربعون دراعا وان كانت للناس فستون وان
كانت عينا فثلث مائة دراع وفي رواية خمسمائة فمن اراد ان
تحفر في حزمها منع منه وقال مالك والشافعي ليس بذلك حد
مقدور والمرجع فيه الى عرف وقال الحماد ان كانت في ارض موات
فخمسة وعشرون دراعا وان كانت في ارض عادية فخمسون دراعا
وان كانت عينا فخمسمائة دراعا والحنيفس اذا ثبت في ارض
مملوكة

مملوكة فمملوكة صاحبها يملكها قال ابو حنيفة لا يملكه وكل من
اخذ صار له وقال الشافعي يملكه بملك الارض وعن حماد روايتان
اظهرها كالمذهب حنيفة وقال مالك ان كانت الارض محوطة بملك
صاحبها وان كانت غير محوطة لم يملك **فصل** واختلفوا فيما
يفضل عن حلقه الانسان وبها يمه وزرع من الما في بئر
بئر فقال مالك ان كانت البئر او النهر في البرية والكلها احق
بمقدار حاجته منها ولا يجب عليه بدل ما فضل عن ذلك وان
كانت في حائط فلا يلزمه بدل الفاضل الا ان يكون جارة زرع
عليه بئر فانه قدمت او عين فخارت فانه يجب عليه بدل الفاضل
له ان يصلح جارة بئر نفسه او عينه فان تقاوت باصلاح
لم يلزمه ان يبذل له بعد البئر شيئا وهل يستحق عوضه فيه
روايتان عن مالك وقال ابو حنيفة واصحاب الشافعي يلزمه
بل لا يشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه للزراع
وله اخذ العوض والمستحب تركه وعن حماد روايتان اظهرها
انه يلزمه بدل من غير عوض للماشية والسقية معا ولا يحل له
البيع **كتاب الوقف** هو قربة جارية بالاتفاق
وهل يلزمه اقل مال والشافعي يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم
وان لم يخرج من خرج الوصية بعد موته وهو قول ابي قبيص عند
وكذا يزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يده وقال محمد بن
اذ الخرجه عن يده بان جعل الوقف وليا ويسلم اليه وهي رواية
عن مالك وقال ابو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكن غير لازم

يوسف

ولا يزول ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو يعلق بموت
فيقول ذامت فقد وقفت داري على كذا واتفقوا على أن
لا يصح الاستفراع به إلا بالتلاوة كالذهب والفضة والماكول لا
يصح وقفه ووقف الحيوان يصح عند الشافعي وأحمد وهو روي
عن مالك وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يصح وهي الرواية الأخرى
عن مالك **فصل** والراجح من مذهب الشافعي أن الملك
في رتبة الموقوف ينتقل إلى الله عز وجل فلا يكون ملك الواقف
ولا للموقوف عليه وقال مالك ينتقل إلى الموقوف عليه وقال أبو حنيفة
وأصحابه مع اختلافهم إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف
ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كهيئة
بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بعدم الجواز بناء على صلته في امتناع
إجازة المشاع **فصل** ولو وقف شيئا على نفسه صح عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك والشافعي لا يصح إذا لم يعين للموقف
مصرفا بأن قال هذه الدار وقف فان ذلك يصح عند مالك
ولكن إذا كان الوقف منقطع الآخر كوقف على أولادك
وولادهم ولم يذكر بعد هم الفقهاء فانه يصح عند أبي حنيفة وأحمد
انقرض من سمو إلى فقر عصته فان لم يكونوا في فقر المسلمين
وبه قال أبو يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي أنه لا يصح
مع عدم بيان المصروف والراجح صحة منقطع الآخر **فصل**
واتفقوا على أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف لم يختلفوا
في جواز بيعه وصرف ثمنه في مثله وإن كان سجدا فقال مالك والشافعي
يبقى على

على حاله فلا يباع وقال أحمد يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله
وكذلك ثمة المسجد إذا كان لا يرجع جوده وليس عند أبي حنيفة
نصر فيها واختلف أصحابه فقال أبو يوسف لا يباع وقال أحمد
يعود إلى مالك لا **كتاب الحبس** اتفقوا
على أن الحبس تصح بالإيجاب والقبول والقبض فلا بد من اجتماع
الثلاثة عند الثلاثة وقال مالك لا يفتقر صحتها وإنزوها
إلى قبض بل يصح وبإذن من مجرد الإيجاب والقبول ولكن القبض
شرط في نفوذها وتامها واحتذر مالك بذلك إذا اختار
الواهب الإقباض مع مطالبة الموهوب له حقوقا وهو
على المطالبة لم تبطل ولم مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو لمكنه
قبض الحبس فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلت الحبس
وقال ابن زييد المالكي في الرشالة ولا تتم هبة ولا صدقة ولا
إباحة حيازة فان مات قبل أن يحاز عنه فهو ميراث وعن أحمد وإن
ان الهبة تملك من غير قبض ولا بد في القبض أن يكون باذن الواقف
خلافًا لأبي حنيفة وهبة المشاع جائزة عند مالك والشافعي
كالبيع ويصح قبضه بأن يسلم الواهب جميعه إلى الموهوب له
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب من يملكه في يده وديعة
وقال أبو حنيفة إن كان ما لا ينقسم كالعبيد والجواهر جازت
هبة وإن كان ما ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا **فصل**
ومن أعمر إنسانا فقال عمر بن الخطاب داري فانه يكون قد وهب
له الاتفاع بهما من حياته وإذا مات رجعت رقبته الدار إلى

مالكها وهو المعتبر هذا مذهب مالك وكذلك اذا قال عمر بن
وعقبك فان عقبه يملكون منفعتها فاذا لم يبق منهم احد
رجعت الرقبة الى المالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقبة
وقال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه واخذ نضير الدار
ملك للمعروف وورثه لا يعود الى ملك المعطي الذي هو المعتبر
فان لم يكن للمعتر وارث كانت ابنت المالك والشافعي قول
مذهب مالك والرقبي جازية وحكمها حكم العمري عند الشافعي
واخذ واي يوسف وقال مالك وابو حنيفة وبحر الرقي
باطلة **فصل** ومن وهب لاولاده شيئا استحب له ان
يسوي بينهم عند ابي حنيفة ومالك وهو الرابح من مذهب
الشافعي ومذهب احمد ومحمد بن الحسن الى انه يفضل الذكور
على الاناث لقسمة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي
وتخصيص بعض الاولاد باهبة مكروه بالاتفاق وكذلك يفضل
بعضهم على بعض واذا فضل قبل يلزمه الرجوع الثلاثة
على انه لا يلزمه وقال احمد يلزمه الرجوع **فصل** واذا
وهب لاولاده ايهبة فقال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال
وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو
بعد القبض فيما وهب لانه على جهة المصلحة والمجبة ولا يرجع
فيما وهبه على جهة الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم يتغير
الاهبة في يد الولد ويستحدث دينيا بعد الهبة او تزوج البنت
او تحل يختلط الموهوب له بمال من جنس الحديث لا يتميز منه
والا

والا ليس له الرجوع وعن احمد ثلاث روايات اظهرها الرجوع
بكل مذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال مذهب ابي
حنيفة والثالثة مذهب مالك **فصل** وهل يسوغ الرجوع
في غير هبة الابن قال الشافعي له الرجوع في هبة كل من يقع عليه
اسم ولد حنيفة او بحار لولد لصلبه وولد ولد من اولاد
البين او البنات ولا رجوع في هبة الاجنبي ولم يعتبر شرط
دين او تزوج البنت كما اعتبره مالك لكن شرط بقائه في سلطنة
المنتهب فيمتنع عنه الرجوع بوقته وبيعه لا باجارتها وهنه
وقال ابو حنيفة اذا وهب لذي رحم محرما بالنسب لم يكن له الرجوع
وان وهب لاجنبي ولم يعرض عن الهبة كان له الرجوع والا
ان تزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج عن
ملك الموهوب له وليس له عند ابي حنيفة الرجوع فيما وهب
لولد واخيه وعمه وعمته ولا كل من لو كان امرأة لم يكن ان
يتزوج بها لاجل النسب فاذا مات ابي وهب لبني عمه او لاجانب
كان له ان يرجع في هبته **فصل** وهب هبة لم يطلب ثوابها
وقال انما اردت الثواب بنظر فان كان مثله ممن يطلب الثواب
من الموهوب له فله ذلك عند مالك هبة الفقير لغنى وهبة
الرجل لامرأة ومن هو فوقه وهو احد قول الشافعي وقال
ابو حنيفة لا يكون له ثواب الا ان اشترط وهو القول الثاني
للشافعي وهو الرابح من مذهب **فصل** واجمعوا على
ان الوفا بالوعد في الخبر مطلوب وهل هو واجب او مستحب

فيه خلاف ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء إلى أنه يجب
فلوتركه فانه الفضل وإن تركت المأكلة كراهة شديدة ولكن لا يأم
وذهب جماعة إلى أنه واجب منهم على بن عبد العزيز وذهب
المالكية مذهباً ثالثاً أن الوعد أن استترط بسبب كقولهم تزوج
ولكن كذا ويحذر ذلك وحب الوفاء وإن كان الوعد مطلقاً
يجب **كتاب اللقطة** اجمع الأئمة على أن اللقطة
تصرف حولاً كما إذا لم يكن شيئاً تافهاً يسير أو شيئاً لا يباله وإن
صاحبها إذا جاء الحق بها من ملقطها وأنه إذا أكلها بعد حول
وإراد صاحبها أن يصنع كان له ذلك وإن تصدق بها ملقطها
بعد حول فصاحبها مخير بين التصدق وبين الرضا بالاجر
فصل ولجميعه على جواز الالتقاط في الجملة ثم اختلفوا هل
الأفضل نزل اللقطة أو أخذها فعن حنيفة روايتان أحدهما
الأخذ أفضل والثانية تركه أفضل وعن الشافعي قولان أحدهما
أخذها أفضل والثاني وجوب الأخذ ولا يقع استحبابه لو
بإماتة نفسه وقال أحمد تركها أفضل فلو أخذها لم يردّها إلى مكانها
قال أبو حنيفة إن كان أخذها ليردّها إلى صاحبها فلا ضمان
ولا ضمن وقال الشافعي ولحمد يضمن على كل حال وقال مالك
إن أخذ بنية الحفظ لم يردّها ضمن وإن أخذها متردداً
بين أخذها وتركها لم يردّها فلا ضمان عليه **فصل** ومن
وجد شيئاً في فلاة حيث لا يوجد من ضمنها إليه ولم يكن يعرفها
شيئاً من العمران وخاف عليها فله الخيار عند مالك تركها أو
أكلها

أكلها ولا ضمان عليه قال والبقرة إذا خاف عليها السباع كالشاة
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد متى أكلها لم يضمن إذا حضر
صاحبها **فصل** وحكم اللقطة في الحرم وغيره سواء
عند مالك فملتقط أن يأخذها على حكم اللقطة ويتملكها بعد ذلك
ولم أن يأخذها بالمحفظها على صاحبها فقط وهو قول أبي
حنيفة وقال الشافعي وأحمد إن يأخذها بالمحفظها على صاحبها
ويعرفها ما دام مقيماً بالحرم وإذا خرج سلمها إلى الحاكم
وليس له أن يأخذها التملك **فصل** وإذا عرف اللقطة
سنة ولم تحصر مالكها فعند مالك والشافعي الملتقط أن يحصرها
أي لا وله ولم تصدق بها ولم أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً قال
أبو حنيفة إن كان فقيراً جاز له وإن يملكها وإن كان غنياً لم يحزن
وتجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق بها قبل أن يملكها
على شرط أن جاء صاحبها فجاز ذلك مضي وإن لم تجز ضمن
له اللقطة وقال الشافعي وأحمد يجوز ذلك لا يفاصدقة موقوفة
وإذا وجد بعير إبل دابة وحمل لم يحزن له عند مالك والشافعي
أخذ فلو أخذ لم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك
وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان **فصل** وإذا مضى على اللقطة
حول وتصدق فيها الملتقط بنفقة أو بيع أو صدقة فلهما
إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي وأحمد وقال داود ليس له شيء وإن جاء صاحب
اللقطة فأعطى علامتها ووصفها وحب على الملتقط عند

مالك واحمدان يدفعها اليه ولا يكلف بهينة وقال ابو حنيفة
والشافعي ولا يلزمه ذلك لا يمينه **كتاب القبط**
واذا وجد القبط في دار الاسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة ان وجد في كنيسته او بيعة او قرية من قري اهل الذمة
فهو ذمي واختلف اصحابه مالك في اسلام الصبي المميز عن
البالغ العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان اسلامه يصح وهو
قول ابو حنيفة واحمد والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف
وعن الشافعي الا قول الثلاثة والراجح من مذهب ان اسلام الصبي
استفلا لا لا يصح **فصل** واذا وجد القبط في دار الاسلام
فهو حر مسلم فان امتنع بعد بلوغه من الاسلام لم يقر على ذلك
فان اتى به كل عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحد ولا
يقتل وقال الشافعي يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه يقتلوا
عليه انه يحكم باسلام من له الطفل باسلام ابيه وكذا باسلام
امه وعنه رواية مذهب الجماعة **كتاب الجمع**
انفق الائمة على ان راد الابن يستحق جعل برده اذا شرط
لم يختلفوا في استحقاقه اذ لم يشترطه وقال مالك ان كان معروفا بر
الاباقي استحق على حسب بعد الموضع وقرينه وان لم يكن ذلك
شانه فلا جعل ويعطى ما انفق عليه وقال ابو حنيفة واحمد
يستحق جعل على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه
ولا ان يكون معروفا بر الاباقي ام لا وقال الشافعي لا يستحق جعل
الا باشرط واختلفوا هل هو مقدر فقال ابو حنيفة ان برده

من مسيرة

من مسيرة ثلاثة ايام استحق ان يعين درهما وان برده من
دون ذلك بر فضله الحكم وقال مالك له اجرة المثل وعن
احمد روايتان احدهما ان يزار او اثني عشر درهما ولا فرق
بين قصر المسافة وطولها ولا بين المصر وخارج المصر والثانية
ان جابه من مصر عشرة دراهم او من خارج المصر فان يعين
درهما وعند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا
فيما انفق على الابن في طريقه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب
على سيد اذ انفق متبرعا وهو الذي ينفق من غيره اذن
الحاكم فان انفق باذنه كان ما انفق مينا على سيد العبد وله
ان يحبس العبد عنده حتى ياخذ ما انفق وقال احمد هو على سيده
بكل حال ومذهب مالك ليس له الا اجرة المثل **كتاب**
الفرائض اجمع المسلمون على انساب المتوارث بها
ثلاثة رحم ونكاح ولا وان الاستبابة مانعة من الميراث
ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلي ان الانبياء لا يورثون
وان ما يتركه صدقة يصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف
في ذلك الا الشيعية واجمعوا على الوارثين من الرجال عشرة الابن
وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الامن
الام والعم وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبعة
البيت وبيت الابن وان سفلت والام والجد والاخت
والزوجة والمعتقة وعلي ان الفرائض المقدرة المحررة
واردة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث

والثلثان والثلث والسدس غير ذلك من سائر الفرائض المجمع
عليها **فصل** وأما ما اختلف فيه فمنه ثوريت ذوات
الأنعام الذين لا يسم لهم في كتاب الله عز وجل وهم عشرة لنا
الأنعام وكل جلد وحيد سافطين وأولاد البنات وبنات
الأخوة وأولاد الأخوات وبنو الأخوة للأنعام والعم للأنعام
والأعمام والعمات والأخالات والمملوكون بهم فذهب مالك
والشافعي إلى عدم ثوريتهم قالوا ويكون المال لبيت المال وهو قول
أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى وأبو ذر وأبو داود
وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى ثوريتهم وحكى ذلك عن علي
وابن مسعود وابن عباس وذلك عند فقهاء أصحاب الفروض
والعصبات بالإجماع وعن سعيد بن المسيب أن المال يرب
مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان
لها الثلث والباقي لبيت المال وعن بنته فلها النصف والباقي
لبيت المال وعلي ما قال أبو حنيفة وأحمد لما لكان للأنعام الثلث
بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي
بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن
رضي الله عنه أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن
مسعود أنهم كانوا يرون دوى الأنعام ولا يردون علي
أحد وهذا الذي يحكي عنهم في الرد وثوريت ذوات الأنعام
حكاية فعل القول وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
الإجماع على هذا **فصل** والمسلم لا يرب من الكفار ولا

عكسه باتفاق الأئمة وحكى عن معاذ وابن المسيب والشافعي
والشافعي أنه يورث المسلم من الكافر لا عكسه كما يورث الكافر
ولا يورث الكافر المسلمة **فصل** واختلفوا في مال المرتد
إذا قتل أو مات على الردة على ثلاثة أقوال الأول أن جميع ماله
الذي كسبه في إسلامه يكون في بيت المال هذا قول مالك
والشافعي وأحمد والثاني يكون لورثته من المسلمين من كسبه
في إسلامه أو في ردته وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن
والثالث أن ما اكتسبه في حال إسلامه لورثته المسلمين وما اكتسبه
في حال ردته في بيت المال وهذا قول أبي حنيفة **فصل**
واختلفوا على أن القاتل عمدا لا يورث من المقتول لم يختلفوا
فمن قتل خطأ فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يرب وقال
مالك يرب من المال دون الدية **فصل** واختلفوا في
ثوريت أهل المال من الكفار فذهب مالك وأحمد لا يرب بعضهم
بعضا إذا كانوا أهل ملين كاليهود والنصارى وكذا من عدلها
من الكفار إن اختلفت ملتهم وقال أبو حنيفة والشافعي أنهم
أهل ملة واحدة كلهم كفار يرب بعضهم بعضا **فصل**
والفرق بين القتل والموت في حريق أو طاعون إذا لم
يعلم أيهم مات قبل صاحبه لم يرب بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق إلا في رواية عن
أحمد وذهب علي وسننح والشعبي والشافعي إلى أنه يرب
كل واحد منهم من ثلاث مائة دون طارقه وفي رواية عن

احمد فصل ومن بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث
 عند أبي حنيفة وما لك والشافعي وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد
 والمزني يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية **فصل** والكافر
 والمترد والقاتل عمدا ومن فيه رقة ومن خفي موته لا يحبون
 كما لا يرثون بالاتفاق وعن ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد
 وقاتل العمد لا يحبون ولا يرثون والاحوة اذا حجبوا الأم
 الى السد لم يأخذوه بالاتفاق وروى عن ابن عباس ان
 الاحوة يرثون مع الأب اذا حجبوا الأم فياخذون ما
 حجبوها عنه والمنهون عنه موافقة المجاعة الكافرة
 أم الأب لا ترث مع وجود الأب الذي هو ابنها شيئا باتفاق
 الثلاثة وذهب أحمد الى انها ترث مع السدس ان كانت
 او تشارك الأم فيه ان كانت موصية والاحوان يحبان الأم
 من الثلث الى السدس بالإجماع ويحكي عن ابن عباس ان له معهما
 الثلث حتى يصيرا ثلاثة فيكون لها السدس معهم **فصل**
 وللأم في مسأله زوج وابوين أو زوجة وابوين ثلث ما بقي
 بعد فرض الزوج أو الزوجة عند جميع الفقهاء إلا ابن عباس
 فإنه قال يكون لها ثلث المالك في المسألهين ويقال شترج
 ووافق ابن سيرين في زوجة وابوين وخالفه في زوج
 وابوين **فصل** وللبنتين فصاعدا الثلثان عند جميع
 الفقهاء إلا ما استهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كالواحدة
 وان للثلاثة فصاعدا الثلثان روى عنه كقول الجماعة واذا

استكمل البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن الا ان يكون
 معهم ذكر في درجتهم أو أسفل منهم فيعصم من فيكون
 ما بقي بينه وبين من هو في درجته للذكر مثل حظ الانثيين
 عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن مسعود انه جعل ما بقي
 للذكر من ولد الابن دون الأب **فصل** والاحوات مع
 البنات عصبة عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن عباس انهن
 بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات **فصل** المسألة المشهورة
 بالمشاركة وهي زوج وام ولخوان لام واخ لا يرثون
 فيها فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة
 الأم الثلث ثم يشارك الأخ للايرثين الاخوين للام في الثلث
 الذي فرض لها وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود
 ويحيى وعائشة والزهري وابن المسيب وجماعات ومذهب
 أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأبو داود الثلث للاخوة للام وسيقتطع
 الأخ للايرثين وهو مذهب علي وحكي عن ابن عباس وابن مسعود
فصل فرض الحد والحداث السدس عند جميع العلماء
 وروى عن ابن عباس انه اعطي الحد أم الأب اذا انفردت
 السدس الثلث واقام بمقام الأم وروى عنه كقول الجماعة
 ومذهب مالك لا يرث من الحداث الا اثنتان أم الأم وامها
 وام الأب وامها وأمها ومذهب أبي حنيفة ان أم الأب
 ترث ايضا واختلف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال
 مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه

من فيكون

و هكذا وجدوا في الاصل والصحاح
عن أبي حنيفة انه اخبر كالا
ببعض الاخوة والاعوان

وذهب النخعي الى ثبوته وقال أبو حنيفة ان والا فلا
 كان له نقضه ما لم يعقل عنه وابن الملا عنه قال أبو حنيفة
 تستحق امه جميع ماله بالفرض والتعصيب وقال مالك
 والشافعي تأخذ الام الثلث بالفرض والباقي لبيت المال
 وعن احمد روايتان احدهما عصبة عصبة امه فادخلت
 اما وخاله فلا ام الثلث والباقي للخال والثانية انها عصبة
 فيكون المال جميعه لها تعصيباً **فصل** والعول عند
 كافة الفقهاء **صح** ثابت معمول به فاذا زادت الفريض
 على سهام التركة دخل النقص على كل واحد منهم على قدر
 حقه واعملت المسألة ثم يقسم بعوله فيعطى كل ذي سهم
 على قدر سهمه عابلاً كالديون اذا زادت على التركة
 تقسم على الحصص وينقص كل واحد منهم على قدر حصته
 وقد تعقل الاجماع في خلافة عمر رضي الله عنه وانكر ابن
 عباس رضي الله عنهما وقال يبطلان فقبل لم هلاقت ذلك
 بحضرة عمر فقال هبته وكان مهاباً فقبله رأيك مع الجماعة
 احب اليك من رأيك منفرد او اتفق الايمة على ان العول
 لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنا عشر والاربع
 والعشرون **فصل** والسقط ان استهل صار خاقا قال
 مالك واحمد يريث ولا يورث وان تحرك وتنفس الا ان يطول
 به ذلك ويرضع فان عطس فعن مالك روايتان وقال
 أبو حنيفة والشافعي ان تحرك وتنفس الا ان يطول به ذلك ورث

وورث عنه **فصل** والخنثي المشكل وهو من له فرج
 وذكر قال أبو حنيفة والمشهور عنه ان بال من الذكر فهو
 غلام او من الفرج فهو انثى او منهما اعتبر سبقهما فان استويا
 بقي على اشكاله الى ان يخرج له حية او ياتي الشافعي رجل
 او يدبر له لبن او يوطأ في فرجه او يحصر في امرأة فان لم
 يظهر شيء من ذلك فهو مشكل وميراثه ميراث انثى وكذلك
 قال الشافعي لكنني خالفه في ميراثه فقال يعطى الابن النصف
 والخنثي الثلث ويوقف السدس حتى يتبين امره او يصطلا
 وقال مالك وأحمد يورث يبول فان كان يبول منهما اعتبر
 سبقهما فان كانا في السبق سوا اعتبر أكثرهما فوريث منه والا
 بقي على اشكاله ولو خلف رجل ابنا وخنثي مشكلا قسم للخنثي
 نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فيكون للابن
 ثلث المال وربعه والخنثي ربع المال وسدسه **كتاب**
الوصايا الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت
 وهي جائزة مستحقة غير واجبة بالإجماع لمن ليست عنده
 امانة تجب عليه الخروج منها ولا عليه دين يعلم منه هوله
 او ليست عنده ودبعة بغير اسم ياد فان كانت ذمته متعلقة
 بشيء من ذلك كانت الوصية واجبة عليه رضا وهي مستحقة لغير
 وارث بالإجماع وقال الزهري وأهل الظاهر ان الوصية
 واجبة للأقارب الذين لا يرثون الميراث سوا كانوا عصبة
 او داحم اذا كان هناك وارث غيرهم **فصل** والوصية

نصيب

والوصية لغير الوارث بالثالث جائزة بالإجماع ولا تقتصر الى
 لجارة وللوارث جائزة موقوفة على لجارة الوارثه واذا وصي
 بأكثر من ثلثه واجاز الوارث نفذ لك ومذهب مالك المظن
 اذا اجازوه في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته او في صحته
 فلمهم الرجوع بعد موته وقال أبو حنيفة والشافعي الرجوع
 سوا كان في صحته او بعد موته **فصل** ومن وصي بحمل
 او بعير جاز عند الثلاثة ان يعطى انثى وكذلك ان وصي ببدنة
 او بقرة جاز ان يعطى كرا فالذكر والا انثى عندهم سوا
 وقال الشافعي لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البدنة ولا في البقرة
 الا الانثى واذا وصي باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدأت
 عند مالك بعق ماله كذا كذا وقال أبو حنيفة والشافعي
 يصرف الى المكاتبين **فصل** اجازة الوارثه هل هي تنفيذ
 لما كان امره للموصي ام عطية مستقلة الثلاثة تنفذ وللشافعي
 قولان أصحهما كالجاعة وهل يملك الموصي له يموت الموصي
 ام بقوله واذا وصي بشي لرجل ثم اوصي به لآخر ولم يصرح الرجوع
 عن الاول فهو بمنى ما نصفين بالانفاق وقال الحسن وطائفة
 وعطاء هو رجوع ويكون للثاني وقال داود هو الاول
فصل والعنق والحبة والوقف وسائر العطايا المنجزة
 في مرض الموت معتبرة من الثلث بالانفاق وقال داود
 ومجاهد هي منجزة من راس المال واختلف فيما اذا قدم
 ليقتصر منه او لرحم او كان في الصنف براء العرق وجا

الحامل المطلق وهاج الموج بالبحر وهو ركب سفينة فقال
 فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في المشهور عنه ان عطاياها ولا
 من الثلث وعن الشافعي قولان اصحهما من الثلث والثاني
 من جميع المال وحكي عن مالك ان الحامل اذا بلغت سنة
 أشهر لم تنصف في أكثر من ثلث مالها **فصل** واختلفوا
 في الوصية الى العبد فقال مالك والشافعي مطلقا سواء كان عبدا
 أو عبدا غيره وقال الشافعي لا تصح مطلقا وقال ابو حنيفة تصح
 الى عبده بشرط ان لا يكون في الورثة كبر ولا تصح الى عبيد
 غيره ومن له جد أو أب لا يجوز له عند الشافعي والحدادان
 يوصي الى اجنبي بالنظر في امر ولاده مع وجود أبيه أو جده
 اذا كان من اهل العدة وقال ابو حنيفة ومالك تصح الوصية
 الى الاجنبي في امره ولا وقضا الديون وتنفيذ الثلث مع
 وجود الأب والجد وإذا أوصى الى عدل لم تستوزعت
 الوصية منه كما اذا اسند الوصية اليه فالحق لا تصح فانه لا
 يؤمن عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن احمد روايتان
 وقال ابو حنيفة اذا فسق يضم اليه عدل فاذا أوصى الى فاسق
 تخرج القاضية من الوصية فان لم يخرج بعد تصرفه تحت
 وصيته واختلفوا في الوصية للفقار فقال مالك والشافعي
 واحمد تصح سواء كانوا اهل حرب او ذمة وقال ابو حنيفة لا تصح
 لاهل الحرب ويصح لاهل الذمة خاصة **فصل** والوصي
 ان يوصي بما وصي به اليه غيره وان لم يكن الوصي جعل ذلك اليه

هذا المذهب

احمد

هذا المذهب ابو حنيفة واصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي
 واحمد في اظهر الروايتين واذا كان الوصي عدلا لم يجز الى حكم
 الحاكم وتنفيذ الوصية اليه ويصح جميع تصرفه عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيع
 للصبي مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول **فصل**
 ويشترط بيان ما يوصي فيه ويعينه فان مطلق الوصية فقال
 اوصيت اليكم يصح عند ابو حنيفة والشافعي ومحمد وكان
 ذلك لغوا وقال **فصل** مالك تصح وتكون وصيته في كل شيء
 وعن مالك رواية اخرى انه لا يكون وصيا فيما عتبه وإذا
 أوصى لا قارب أو عقبه لم يدخل ولا البنات عنده ليسوا
 بعقب ويعطي الاقرب فالاقرب وقال ابو حنيفة اقارب
 دور حمة ولا يعطي ابن العم ولا ابن الخال وقال الشافعي اذا
 قال لا قارب دخل كل قرابة وان بعد لا اصلا وفرعا
 واذا قال لا يتي وعقبى دخل لا البنات وقال احمد
 في حديث روايته من كان يوصيه في حياته فيصرف والا
 فالوصية لا قاربه من جهة أبيه ولو أوصى لغيره فقال
 ابو حنيفة هم الملائقون وقال الشافعي حد الجوار يعون
 دار من كل جانب وعن احمد روايتان اربعون وثلاثون
 ولا حد لذلك عند مالك **فصل** والوصية للميت عند ابو
 حنيفة والشافعي واحمد باطله وقال مالك يصحها فان كان
 عليه دين او كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته ولو

أوصى له رجل ألف ولم يكن حاضر الألف وباقي ماله غائب
أو باقي ماله عفار أو دين وشيخ الورثة وقال لا تدفع إلى
الموصي له الألف فمعد ما لك ليس ثم ذلك وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد له ثلث الألف ويكون باقي حقه شريك في جميع
ما خلفه الموصي يستوفي حقه **فصل** وإذا وصى غلام ولم يبلغ
الحكم كان يعقل ما وصى به فوصيته جائز عند مالك وقال
أبو حنيفة بعدم الجواز واختلف قول الشافعي والأصح من
مذهبه أنها لا تصح وهو مذهب أحمد **فصل** ولو اعتقل
لسان المريض فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا قال أبو حنيفة
وأحمد لا تصح وقال الشافعي تصح والظاهر من مذهب مالك جواز
ذلك **فصل** وإذا قبل الموصي له الوصية في حياة الموصي
لم يكن له عند أبي حنيفة وما لا أن يرجع بعد موته
قال أبو حنيفة ولا في حياة الموصي إلا أن يكون للموصي له حاضر
وقال الشافعي وأحمد له الرجوع على كل حال وعزل نفسه
متى شاق أو لنووي إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه خلاف
لما استبلا ظام عليه وإذا وصى كتر يابيه الرقيق فقبل الوصية
وهو من يرضى فبعث على الوصية لم مات إلا أن فعند مالك لا يجوز
أن يبرئه وعند الشافعي وأحمد لا يبرئه وإذا قال أعطوه رأسا
من رقيقتي أو جلامن أبي وكان رقيقه عشرة أو أبلة
فقال مالك تعطي عشرهم بالقمة وقال الشافعي يعطيه الورثة
ما يقع عليه اسم رأس صغير كان أو كبير **فصل** وإذا

كنت

كنت وصية بخطه ويعلم أنها خطه ولم يشهد فيها فصل
يحكم بها كما يحكم لو شهد على نفسه بها الثلاثة على أنه لا يحكم
بها وقال أحمد يحكم بها لم يعلم رجوعه عنها ولو وصى
إلى رجلين وأطلق فلهل أحدهما النصف دون الآخر
قال الثلاثة لا يجوز مطلقا وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية أسبار
مخصوصة شري الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار
وعسوتهم وهدود رعية بعينها وقضاديين وإنفاذ
وصية لا بعينها واعتق عبد بعينه والخصومة في حقوق
الميت **فصل** واختلفوا هل يصح التزويج في مرض الموت
فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمريض الذي مرضه مخوف
عليه أن يتزوج فإن تزوج وقع فأسد أسود دخل بها أو
لم يدخل ويكون الفسخ بالإطلاق فإن برأ من المرض فحل
ذلك الزكاح أم يبطل عنه في ذلك روايتان ولو كان له ثلاث
أو لا فإوصى لأخر بمثل نصيب أحدهم الثلاثة له الربع و
مالك له الثلث ولو وصى بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة
الوصية صحيحة وهي رواية عن أحمد وقال الشافعي ومالك
في رواية عنه وأحمد في الرواية لا يصح إلا في الثلث ولو هب
أو اعتق لم اعتق في مرضه وعجز فقال الثلاثة يتحصان
وقال الشافعي بيد الأول وهي رواية عن أحمد **فصل** هل يجوز
للموصي أن يشترى لنفسه شيئا من مال الميت قال أبو حنيفة
يجوز بزيادة على القيمة استخسانا فإن استأثره بمثل قيمته

لم يجوز وقال مالك له ان يستتر به بالقيمة وقال الشافعي لا يجوز
على الإطلاق وعن احمد روايتان اشهرهما عدم الجواز
والاخرى ادا وكل غير جاز **فصل** اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه قال ابو حنيفة واصل القول قول
الوصي مع ثبته فيقبل قوله كما يقبل في خلاف المال ومسا
يدعيه من خلاف يكون امينا وكذا الحكم في الاب الحكم
والشريك والمضارب وقال مالك والشافعي لا يقبل قول
الوصي لا يبينه **فصل** والوصية للقائل صحيحه عند أبي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي قولان أصحهما الصحة ولو
أوصى مسجدا قال مالك والشافعي واحمد نصح الوصية وقال
أبو حنيفة لا نصح الا ان يقول ينفق عليه من ماله ولو أوصى
لبنى فلان لم يدخل الا المذكور بالاتفاق ويكون بينهم
بالسوية **فصل** الوصي مع الغني هل يجوز له ان يأكل من
مال اليتيم عند الحاجة ام لا مذهب حنيفة لا يأكل بحال ولا
قضا ولا غيره وقال الشافعي واحمد يجوز له ان يأكل باقل
الأمس من حصة عمله وكفايته وهل يلزمه عند الوجود
رد العوض للشافعي قولان واحمد روايتان وقال مالك ان
كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا فليأكل بالمعروف
بمقدار نظر ولجدة مثله **كتاب النكاح** الإجماع منعقد
على ان النكاح من العقود الشرعية المنسوبة بأصل الشرع واتفق
الائمة على ان من تآقت نفسه إليه وخاف العنت وهو الزنا فانه
يتأكد

يتأكد في حقه ويكون أفضل له من النكاح والجهاد والصلوة
والصوم المنطوع به والنكاح مستحب لمحتاج إليه تجوز لهنته
عند الشافعي ومالك وقال احمد مني تآقت نفسه إليه حتى العنت
وجوب وقال ابو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو عند
أفضل من لا يقطع للعبادة وقال داود بوجوب النكاح
على الرجل والمرأة مرة في العمر مطلقا **فصل** وادقصلح
امرأة بين نظرة الي وجهها وكيفية بالاتفاق وقال داود يجوز
الي سائر جسدها سوى السورتين والأصح من مذهب الشافعي
جواز النظر الى فرج الزوجة والأمنة وعكسه وبذلك قال ابو حنيفة
ومالك واحمد ومملوك المرأة فصر الشافعي على انه محرم لها فيجوز
نظرة اليها وهذا هو الأصح عند جمهور أصحابه وقال
الشيخ ابو حامد الصحيح عند أصحابنا ان العبد لا يكون محرما
لسيدته قال النووي هذا هو الصواب بل ينبغي ان لا يجري فيه
خلاف بل يقطع بتحرمة القول بأنه محرم لها ليس له دليل ظاهر
فان الصواب في الآية انها في الاما **فصل** ولا يصح النكاح الا
من جانب التصرف عند غائبة الفقهاء وقال ابو حنيفة يصح نكاح
الصبي المميز والسفيه موقوفا على جازة الولي ويجوز للولي
غير الأب ان يزوجه اليتيم قبل بلوغه اذا كان له نظر كالأب
عند الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد بغير
إذن مولاه عند الشافعي واحمد وقال مالك يصح للولي فسخه
عليه وقال ابو حنيفة يصح موقوفا على جازة الولي **فصل**

ولا يصح علي عند الشافعي واحد الاولي ذكر فان عقدت للمرأة
 النكاح لم يصح وقال ابو حنيفة للمرأة ان تتزوج بنفسها وان وكل
 في نكاحها اذا كانت من اهل النكاح التصرف في مالها ولا اعتراض
 عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوفه عز عن الولي عليها وقال
 مالك ان كانت ذات شرف وجمال تزوج في مثلها لم يصح نكاحها
 الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولي نكاحها اجنبي
 برضاها وقال داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي
 وان كانت ثيبا صحح وقال ابو ثور وابو يوسف يصح ان تتزوج بغير
 وليها فان تزوجت بنفسها وتزافها الي حاكم حنفي فحكم بصحة
 نفقه ليس للشافعي نقضه الا عند ابو سعيد الاصطخري فان وطبها
 قبل الحكم فلا جد عليه عند ابى بكر الصيرفي ان اعتقد تخريمه
 وان طلقها قبل الحكم يقع الا عند ابو اسحق لم يزوج ختيها
 فان كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فزوجها بحدها
 تزوج نفسها والثاني انها تزوجها الى رجل من المسلمين تزوجها
 قال السنن ظهري وهذا لا يجزى علي اصلنا وكان الشيخ ابو اسحق
 في مثل هذا الحكم فقيها من اهل الاجتهاد في ذلك بنا علي
 التحكيم في النكاح **فصل** ونصح الوصية بالنكاح عند
 مالك ويكون الوصي اولي من الولي بذلك وقال ابو حنيفة
 بان الفاضلي تزوج وقال الشافعي لا ولاية لوصي مع ولي لا غارها
 لا يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب المالكى وهذا الاطلاق
 في التعديل فاسد فاحكم اذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله **فصل**
 وتخون

وتخون الوكالة في النكاح وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة فيه
 والمجدولي من الاخ وقال مالك الاخ اولي من الاب والام
 اولي من الاخ للاب عند ابى حنيفة والشافعي في اصح قوله قال
 مالك لها سوا ولا ولاية لابن عمه بالبنوة عند الشافعي وقال
 ابو حنيفة ومالك واحد تثبت له الولاية وقدمه مالك وابو
 علي الاب وقال احمد الاب اولي وفي الحد عنه روايتان وهو
 قول ابى حنيفة **فصل** ولا ولاية للفاسيق عند الشافعي
 واحد ومن صحابه من قال ان كان الولي ابا وجد فلا ولاية له
 مع الفسق وقال ابو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية
فصل واذا غاب الولي الاقرب الى مسافة تقصر فيها الصلاة
 زوجها القاضي لا بعد من العصبة عند الشافعي وقال ابو
 مالك واحمد ان كانت العصبة منقطعة انتقلت الولاية الى
 الابعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند
 ابى حنيفة واحمد هو الغيبة بكان لا تصل اليه القافلة في
 السنة الامرة واحدة ولا غاب الولي عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان قال مالك تزوجها اخوها باذنها
 وبه قال ابو حنيفة واصحابه خلا فالشافعي **فصل** وللاب
 والمجد عند الشافعي يجهل تزوج البكر بغير رضاها
 صغيرة كانت او كبيرة وبه قال مالك في الاب وهو
 أشهر الروايتين عن احمد في الحد وقال ابو حنيفة
 تزوج البكر بالغة العاقلة بغير رضاها لا يجوز لحد

وان كان غيرهما من الوكالات
 مع الفسق

بحال وقال مالك وأحمد في حديثي الروايتين لا يثبت للجد ولاية
الأجبار ولا يجوز لغير الأب تزويج الصغيرة حتى تبلغ
ويأذن عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز لسائر العصبات
تزوجها غير أنه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار
إذا بلغت وقال أبو يوسف يلزمها عقد **فصل** والبكر
إذا ذهبت بكارتها بوط ولو حرماً لم تجز تزويجها إلا
بإذنها إن كانت بالغة وإن كانت صغيرة فحتى تبلغ وإذن
فعلى هذا إذا رأت البكر قبل بلوغها لم تزوج عند الشافعي
حتى تبلغ سواء كان المزوج أباً أو غيره وقال أحمد إذا
بلغت تسع سنين صح إذا نكح في النكاح وغيره **فصل**
والرجل إذا كان هو الولي للمرأة إما بنسب أو ولاة أو حكم
كان له أن يزوج نفسه منها عند أبي حنيفة ومالك على
الطلاق وقال أحمد يوكّل غيره لئلا يكون موجباً لبلوغ
وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكّل غيره بل
يزوج حكم غيره ولو خليفته وقال بعض أصحابه بالجواز
وبه عمل أبو يحيى البلخي وقاضي دمشق فإنه تزوج امرأة
ولي أمرها من نفسه وكذا من اعتق أمته لم أدنت له في
نكاحها من نفسه جاز له عند أبي حنيفة ومالك أن ينيكحها
من نفسه وكذا من له بنت صغيرة يجوز له أن يوكّل من
خطبها منه في تزويجها من نفسه عند مالك وأبي حنيفة
وصاحبيه **فصل** وإذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير

الكفو

الكفو صح العقد عند الثلاثة وقال أحمد لا يصح وإذا تزوجها
أحد الأولياء برضاها من غير كفوف لم يصح عند الشافعي
وقال مالك اتفق الأولياء واختلفوا في سواها وإذا أدنت
في تزويجها لمسلم فليس لو جد من الأولياء اعترض في ذلك
وقال أبو حنيفة يلزم النكاح **فصل** والكفاة عند الشافعي
في خمسة الدين والنسب والصنعة والحريه والخلو من
العيوب وسطر بعض أصحابه اليسار وقول أبي حنيفة
كقول الشافعي لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر
بمحمد بن الحسن الديلمي بالكفاة إلا أن يكون بحيث يسكر
وتخرج فسخ منه الصبيان وعن مالك أنه قال الكفاة في الدين
لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفاة في الدين والنسب والمال
وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف والمكسب وهي
رواية عن أبي حنيفة وعن أحمد رواية كذهب الشافعي وخري
أنه يعتبر الدين والصنعة وأصحاب الشافعي في السن وجمان
كالشيخ مع الشابة وأصحهما أنه لا يعتبر **فصل** وهل فقد
الكفاة يؤثر في بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة يوجب
للأولياء حق الاعتراض وقال مالك يبطل النكاح وللشافعي
قولان أصحهما البطلان إلا إذا حصل بعد رضی الزوجة
والأولياء عن أحمد روايتان أظهرهما البطلان وإذا طالت
المرأة التزويج من كفوف دون مهر مثلهما لم يوجب لها
عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة

والشافعي

لا يلزم ذلك ونكاح من ليس بحقوقي في النسب غير محرم
 بالاتفاق **فصل** واذا تزوج الأب والجد الصغيرة بدون
 مهر مثلها بلغ به المهر المثل وكذا لو تزوج ابنه الصغيرة بالكسر
 من مهر المثل يرد إلى مهر المثل عند الشافعي وقال أبو حنيفة
 ومالك وأحمد يلزم ما سماه وإذا كان الأقرب من أهل ولاية
 فزوجها إلا بعد لم يصح عند الثلاثة قال مالك يصح إلا في الأب
 في حق البكر والوصية فإنه يجوز للأربعة التزوج **فصل**
 واذا تزوج المرأة وليا من رجلين وعلم السابق واليانه
 باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك إن دخل
 بها الثاني مع الجهل بحال الأول بطل الأول وصح الثاني وإن
 دخل لم يعلم السابق بطلا وإذا قال رجل فلانة زوجتي
 ثبت النكاح باتفاقهما عند الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح
 حتى يرى داخل وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر
فصل ولا يصح النكاح إلا بشهادة عند الثلاثة وقال
 مالك يصح من غير شهادة إلا أنه اعتبر الساعة وترك
 التراخي بالكتان حتى لو عقد في السر واستتر طكمان
 النكاح فصح عند مالك وعند أبي حنيفة وقال الشافعي
 وأحمد لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين عدلين ذكرين
 وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين
 وإذا تزوج مسلم لم ينعقد النكاح إلا بشهادة مسلمين
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينعقد بدمين والخطبة
 في النكاح

في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء إلا داود فإنه قال لا يترط
 التحصنة عند العقد **فصل** لا يفعل النبي **فصل** ولا يصح
 النكاح عند الشافعي وأحمد إلا بلفظ التزوج أو النكاح وقال
 أبو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على الثاني حال
 الحياة حتى يروى عنه في لفظ الأجازة من وإتيان وقال مالك ينعقد
 بذلك مع ذكر المهر وإذا قال زوجت بنتي من فلان فبلغ فقال
 قبلت النكاح لم يصح عند عامة الفقهاء وقال أبو يوسف يصح ويكون
 قوله زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجتك بنتي فقال
 قبلت فلنا فصح قولان أصحهما أنه لا يصح حتى يقول قبلت بكاحها
 والثاني أنه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد ولا يجوز للمسلم أن
 يتزوج كاتبة بولاية كفاي عند أحمد وإجازة الثلاثة **فصل**
 ويملك السيد جبار عبده الكلب على النكاح عند أبي حنيفة ومالك
 وعليه القدم من قول الشافعي ولا يملك وكذلك عند أحمد وعليه
 أحمد من قول الشافعي في جبار السيد على بيع العبد والنكاح
 إذا طلي منه النكاح فاشنع عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك
 لا يجبر وللشافعي قولان كما لمذهبين أصحهما لا يجبر ولا يلزم
 إلا بن اعفاف أمة وهو النكاح إذا طلب النكاح عند أبي حنيفة
 ومالك وأظهر الروايتين عن أحمد أنه يلزم وهو نص الشافعي قال
 محققو أصحاب بشرط حرمة الأب وكذلك عند أبي حنيفة
 الأحرار من جهة الأب وكذلك من جهة الأم **فصل** ويجوز للولي
 أن يزوج أم ولد لا بغير رضاها عند أبي حنيفة وأحمد وللشافعي

في النكاح

في ذلك القول أصح ما كذب حنيفة وما لك روايتان ولو قال
اعتقت امتي وجعلت عتقها صدقا جازة شاهدان فعند
لي حنيفة وما لك والشافعي النكاح غير معتقد وعن أحمد
روايتان أحدهما مذهب الجماعة والثانية الاعتقاد وثبت
العتق صدقا وأما العتق صحيح بالاجماع ولو قالت الأمة
لسيدها اعتقني علي أن تزوجك ويكون عتقي صدقي فاعتقها
فقال لا ريب في صحة العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة والشافعي
هي بالخيار إن شأت تزوجه وإن شأت لم تزوجه ويكون
لها أن تختار تزوجه صدق مستأنف فإن كرهنه
فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها
قيمة مثلها نفسها وقال أحمد نصير حره ويلزمها قيمة نفسها
وإن تراضيا بالعقد كان العقد مهلا ولا شيء لها سواه **باب**
ما يحرم من النكاح أم المرأة تحرم على التابيد
بمجرد العقد على البنت بالاتفاق وحكي عن علي وزيد
أن نابت بينهما قال لا يحرمها بالدخول البنت وقال
مجاهد وقال زيد بن ثابت إن طلقها قبل الدخول جاز
لأنه إن تزوج بأمها وإن ماتت قبل الدخول لم يحز أن يتزوج
أمها فجعل الموت كاللغيره وتحرم الربيبة بالدخول
بالأم بالاتفاق وإن لم تكن في حجره وأمها وقال داود
ليس شرط أن تكون الربيبة في كفالته وتحترم المصاهرة
تتعلق بالوطي في ملك فاما المباشرة فيما دون الفرج
بشهوة

بشهوة فهل تتعلق بها التحريم قال أبو حنيفة تتعلق بالتحريم
بذلك حتى إن النظر إلى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة **فصل**
الزانية يحل نكاحها عند الثلاثة وقال أحمد تحريم نكاحها حتى
تتوب ومن زنا بامرأة لم يحرم نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها
عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة
بالزنا وقال نزار بن علي بن أحمد فقال إذا لا يطول محرمات عليه
أمه وبنته ولو زنت امرأة لم يفسخ نكاحها بالاتفاق
وحكي عن علي والحسن البصري أنه يفسخ ولو زنت امرأة ثم
تزوجت حل الزوج وطبها وطبها عند الشافعي وأبي حنيفة
من غير عدة لكن يكره وطى الحامل حتى تضع وقال مالك وأحمد
تحب عليها العدة وتحرم على الزوج وطبها حتى تنقضي
عدتها وقال أبو يوسف إذا كانت حاملا حرم نكاحها
حتى تضع وإن كانت حاملا لم يحرم ولم تعتد وهل حل
نكاح المتولدة من زنا قال أبو حنيفة وأحمد لا تحل وقال
الشافعي تحل مع الكراهة وعن مالك روايتان كالمذهبين
فصل والجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا بين
المرأة وعمتها أو خالتها وكذا يحرم الوطى في الجمع بمثل اليمين
وقال داود لا يحرم الجمع بين الامنتين في الوطى بمثل
اليمين وهي رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة يفسخ نكاح
الاخت غير أنه لا يحل له وطى المنكوحه حتى يحرم الموطن
على نفسه **فصل** من أسلم ونحوه أكثر من أربع سنوة قال

مالك وأحمد يختار من أربعة من الاختين واحدة وقال
 أبو حنيفة إن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل
 وإن كان في عقود صح في الأربع الأول وكذلك الاختين
 ولو ارتد أحد الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك لا يجعل الفرقة
 مطلقا سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي
 وأحمد إن كان الارتداد قبل الدخول جعلت الفرقة وإن كان
 بعده وقفت على نقض العدة ولو ارتد الزوجات المسلمات
 معافى بمنزلة الارتداد أحدهما وقال أبو حنيفة لا تقع فرقة
 وإن كانت الكفار صحبة تتعلق بها الأحكام المتعلقة بأحكام
 المسلمين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك
 فاسدة **فصل** ما يجوز للحزن نكاح الأمة بشرطين
 خوف العنت وعدم الطول لنكاح الحرة وقال أبو حنيفة
 يجوز ذلك مع عدم الشرطين وإنما المانع عن ذلك
 أن تكون تحت زوجة حرة أو معدة منه ولا يحل للمسلم
 نكاح الأمة الكتابية عند الشافعي ومالك وأحمد وقال
 أبو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل له وطئ الكفار وطئ ما بهم
 ملك اليمين بالاتفاق وعنه أن يورثه يحل وطئ جميع الأما
 ملك اليمين على أي دين كن ولا يجوز للحزن أن يزيد في
 نكاح الأما على أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو
 حنيفة ومالك يجوز له من الأما أن يعاينها يتزوج من الحرير
فصل والعبد يجوز له أن يجمع بين زوجتين
 فقط

فقط عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك هو كالحرة
 في جوان جمع الأربع ويجوز للرجل عند الشافعي أن يتزوج
 بأمرأة زانية ويجوز له وطئها من غير استبراء وكذلك عند
 أبي حنيفة لكن لا يجوز وطئها حتى تستبرأ بها بحبضة أو
 الحمل إن كانت حاملا وكره مالك التزويج بالزانية مطلقا
 وقال أحمد لا يجوز أن يتزوجها إلا بشرطين وجود التوبة
 منها واستبراءها وتوضيع الحمل أو بالأقوال أو بالسهر **فصل**
 واجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلافا بينهم في ذلك
 وصفتهم أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر
 أو سنة ويخوذ له وهو باطل مشرخر بإجماع العلماء قديما
 وحديثا بأسرهم وذهب الشيعة إلى صحته وورد ذلك
 عن ابن عباس رضي الله عنهما والصحيح عن القول ببطلانه
 ولكن حكى زفر من الحنفية أن الشرط سيقط ويصح النكاح
 على أن كان بلفظ التزويج وإذا كان بلفظ المتعة فهو موافق
 للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك وأحمد
 وقال أبو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد وإذا تزوج امرأتان
 على أن يحلها مطلقا للاثنتين أو شرطا أو صيها في مطلق
 فلا نكاح فعند أبي حنيفة يصح النكاح دون الشرط
 وفي حلها الأول عنده روايتان وعند مالك لا يحل الأول
 إلا بعد حصول نكاح صحيح يصلح من رغبة من غير

قصد التحليل ويوطؤها حلا ولا وهي طاهرة غير حايض فان
 شرط التحليل او بقاء فسد العقد ولا تحلل الثاني والثالث
 في المسئلة فلو ان اصح ما انه لا يصح النكاح وقال احمد لا يصح
 فان تزوجها ولم بشر بذلك لا انه كان في عزمه صح النكاح
 عند الحنفية وعند الشافعي مع كراهته وقال مالك وحمد
 لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج عليها ولا ينسئ
 عليها ولا ينقلها من بلدها او دارها او لا يسافر بها فعند
 حنفية ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط
 ولما مهر امثله لان هذا الشرط لا يحرم التحلل فكان كما لو
 ان لا ينسئ نفسها وعند احمد هو صحيح يلزم الوفا به ومقت
 خالف شيئا من ذلك فلهذا الخيار في الفسخ **باب**
الخيار في النكاح والرد بالعيب العيوب المبيته
 للخيار شعبة ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون
 والحزام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحب
 والعنة واربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق
 والغفل فاقطع الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم انتشار
 والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوصي والرتق السداد
 المحجج والفتق اخراق ما بين الوصي وتحلل البول والغفل
 لحم يكون في الفرج وقيل برصه تمنع الجماع فاقطع
 لا ينبت للرجل فسخ في شيء من ذلك وينبت الخيار للمرأة
 في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك

كلمه

النزج

كلمه لا في الفتق وحمد يثبت في الكل فان حدث ذلك فخت
 الزوج بعد العقد وقيل الدخول تحثرت المرأة عند
 مالك والشافعي وحمد وكذا بعد الدخول لا العنة عند
 الشافعي وان حدث بالزوجه فله الفسخ على الرأى من مذهب
 الشافعي وهو من ذهب احمد وقال مالك والشافعي في حد
 قوليه لا خيار له **فصل** واذا عتقت المرأة وزوجها فبق
 نبت الخيار لها عند الحنفية ما دامت في المحسر الذي علمت
 بالعتق فيه ومقت علمت ومكنته من الوصي فهو رضى والشافعي
 اقوال اصحها ان له الخيار على الفور والثاني ان له اباه والثالث
 ما لم تمكنه من الوصي ولو عتقت وزوجها حر فلا خيار لها
 عند مالك والشافعي وحمد وقال ابو حنيفة يثبت لها الخيار
 مع حرته **كتاب الصداق** لا يفسد النكاح بفساد
 الصداق عند الحنفية ومالك والشافعي وعن مالك وحمد
 روايتان واقل الصداق مقدار عند الحنفية ومالك وهو
 ما يقطع به السارق مع اختلافهما في قدر ذلك فعند الحنفية
 حنفية عشرة دراهم او دينار وعند مالك ربع دينار او
 ثلاثة دراهم وقال الشافعي وحمد لا حله الا بالهر وكل ما
 جاز ان يكون ثمتا في البيع جاز ان يكون صداقا في النكاح
 وتعلم القرآن يجوز ان يكون مهر عند مالك والشافعي
 وحمد في احدي الروايتين وقال ابو حنيفة وحمد في حد
 روايته لا يكون مهر **فصل** وتملك المرأة الصداق بالعقد

عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا تملك إلا الدخول
أو موت الزوج بل هو راعى الاستحقاق كما يجرد العقد
وإنما استحقاق نصفه وإذا وافاها مهرها سا فرها حيث عند
أبي حنيفة وقبل لا يخرجها من بيتها إلى بلد غير بلدها
لأن الغربة تؤدي هذا لفظ الهداية وقال في الاختيار للحنفية
إذا وافاها مهرها نقلها إلى حيث شاء وقبل لا يسافر بها وعليه
الفتوي لقناد أهل الزمان وقبل يسافر بها إلى قري المصير
القرينة لأنها ليست بخربة ومذهب مالك والشافعي وأحمد
للزواج أن يسافر بزوجته حيث شاء **فصل** والمفوضة
إذا طلقت قبل المسير والفرق ليس لها إلا المتعة عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته قال في الكافي
إنها المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف
مهر المثل وقال مالك تحب لها المتعة بحال بل تستحب والمتعة
لغير المفوضة في ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية أنها
تحب لكل مطلق وهو مذهب حنيفة وقال الشافعي أنها
واجبة على كل حال المطلقة قبل الوطء لم تحب لها شرط مهر
وكذا الموطوءة بكل فرقة ليست بسببها وأختلفوا وجبوا
المتعة في ثقل مهرها فقال أبو حنيفة المتعة ثلاثة أنواع سريع
وخمار ومحفة بشرط أن لا يزيد قيمة ذلك على نصف مهر
المثل وقال الشافعي في أصح قولي وأحمد في أحادي روايته
أنه مفوض إلى اجتهاد الأحكام بقدرها بنظره وعن الشافعي قول
آخر

آخر أنها مقدرة بما يقع عليه الاسم كالصدق فيصنع بما قل
وجل والمستحب عند أن لا ينقص عن الثلثين مهرها وعن أحمد
رواية أخرى أنها مقدرة بكسوة مخزها فيها الصلاة وذلك
بأن يباع دبرها وخمار لا ينقص عن ذلك **فصل** يختلف المهر
في اعتبار مهر المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقرباها من
العصبات خاصة فلا يدخل في ذلك كسوها ولا خالتها إلا أن
يكونا من غير عشيرتها وقال مالك هو معتبر بأحوال المرأة وحالها
وحرفها وما لها دون أنسابها إلا أن يكون في قبيلة لا يردن
في صداقهن ولا ينقصن وقال الشافعي معتبر بعصباتها وأقرب
أقرب من ينسب إليه فأقربهن تحت لا يوين فكلاب ثم بنات
أخ ثم عمات كذلك فإن فقدنا العصبات أو جهل مهرهن فأحرم
جداث وخالات ويعتبر سن وعقل وبيان وبكارة وما
اختلف به غرض فإن اختصت بفضل أو نقص زيد أو نقص
لا يوقا حال وقال أحمد هو معتبر بقرباها من الساميل العصبات وغير
من ذوي الأرحام **فصل** إذا اختلف الزوجان في صداق
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول قول الزوجة مطلقا وقال
مالك أن كانا ببلد العرف فيه أن يدفع المهر قبل الدخول كما كان
بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها
فصل يختلف الأئمة في الذي يبدع عقد النكاح من هو
أبو حنيفة هو الزوج وهو أحمد يرد الراجح من مذهب الشافعي
وقال مالك هو الولي وهو القدر من قول الشافعي وعن أحمد

روايتان **فصل** والزيادة على الصداق بعد العقد هل تلحق
به قال ابو حنيفة هي ثابتة ان دخل بها او مات عنها فان
طلقها قبل الدخول لم تثبت وكان لها نصف المسمى فقط
وقال مالك الزيادة ثابتة ان دخل بها فان طلقها قبل الدخول
فليها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول
وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المسمى عنده
وقال الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضتها مضت وان لم يقبض
بطلت وقال احمد حكم الزيادة حكم الاصل **فصل** العبد اذا
تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر
قال ابو حنيفة لا يلزمه شيء في الحال فان عتق لزمه مهر المثل
واحمد والشافعي من مذهبه انه يتعلق بدمه العبدون
احمد وروايتان احدهما مذهب الشافعي والاخرى يلزمه
حكم المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاده لم يلزم سيده الا قيمته
او تسليمه لان مذهبه ان المسمى يتعلق برقبته العبد **فصل**
واذا سلمت امرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا
بها لم تمنعت بعد ذلك قال ابو حنيفة واحمد لها ذلك حتى
صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها
الامتناع بعد الخلوة **فصل** والمهر هل يستقر بالخلوة التي
لا مانع فيها او لا يستقر الا بالدخول قال الشافعي في اظهر قولي لا يستقر
الا بالوطء وقال مالك اذا خلاها وطالت مدة الخلوة استقر المهر
وان لم يطأ وجد ابن القاسم طول الخلوة بالعام وقال ابو حنيفة واحمد

يستقر

يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطئ فموت أحد
الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وللمهر العرس
سنة على الرايح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة
والاجابة اليها مستحبة على الاصح عند الشافعي وواجبة على
المشهور عن مالك وهو الاظهر من قول الشافعي واحمد والشافعي
عن احمد والشافعي العرس والتقاطه قال ابو حنيفة لا بأس
ولا يكره اخذه وقال مالك والشافعي بكرهه وعن احمد وروايتان
كالمذهبين واما وللمهر العرس كالتحناق ونحوه قال ابو حنيفة
ومالك والشافعي تستحب وقال احمد لا تستحب **باب القسم**
والنشر وعشرة النساء ثبت في الصحيح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم
انما يجب للزوجات بالاتفاق فلا قسم لزوجته ولا لامساة
من بات عند واحدة لزمه المبيت عند من بقي ولا تجب في الشبهة
في الجماع عه بالاجماع ويستحب ذلك ولو عرض عنهن او عن
الواحدة لم ياتم ويستحب ان لا يعطيهن ونشوز المرأة حرام بالاجماع
يسقط النفقة ويحب على كل واحد من الزوجين معاشره صاحبه
بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطلق ولا اظهار كراهة فيجب
على الزوجة طاعة زوجها ولا ملازمة المسكن وله منعها من
الخروج بالاجماع ويحب على الزوج المهر والنفقة **فصل**
والعزل عن الحق ولو بغبرادها جاز على المرح من مذهب
الشافعي لكن نهى عنه فالأولي تركه عند الثلاثة لا يجوز ولا

بأذنها والزوجة الأمانة تحت الحرق قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يجوز العزل عنها إلا بأذن سيدها وجوز الشافعي بغير
أذنه **فصل** إن كانت الحديقة بكر أقام عندها سبعة
أيام لم يدر بالقسمه على نسائه وإن كانت نيبا أقام ثلاثا عندها
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يفضل الحديقة في القسم بل يسوي
بينهما وبين اللاتي عندهن وهل للرجل أن يسافر من غير أقرعة
وإن لم ير صين قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك ورويتان
أحدهما كقول أبي حنيفة والآخرى عدم الجواز إلا برضاها
أو بفرقة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فإن سافر من غير فرقة
ولا تراض وجب عليه الفضاها عن الشافعي وأحمد وقال الشافعي
ومالك لا يجب **كتاب الخلع** الخلع مستمر حكمه بالاجماع ويجوز
عن بكر بن عبد الله المزني أنه قال الخلع منسوخ وهذا ليس
بشيء وانفق الأمانة على أن المرأة إذا كرهت زوجها القبح منظر
أو سوء عشرة جاز لها أن تخلعه على عوض وإن لم يكن من ذلك
شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكن له وحلي عن
الزهري وعطاء وداود أن الخلع لا يصح في هذه الحالة **فصل**
والخلع طلاق بائن عند أبي حنيفة ومالك وفي إحدى الروايتين
عن أحمد والصحيح الجديد من أقوال الشافعي الثلاثة وقال
أحمد في أظهر الروايتين هو فسخ لا ينقص عدد أو ليس بطلاق
وهو القدر من مذهب قولي الشافعي واختار جماعة من
متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة بلفظ

الخلع

١٢٤
الخلع ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث أنه ليس **فصل**
وهل يكره الخلع بأكثر من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك
وقال أبو حنيفة إن كان النشوز من قبلها كره أخذ أكثر من
المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شي مطلقا وصح مع الكراهة
وقال أحمد يكره الخلع على أكثر من المسمى مطلقا **فصل**
إذا طلق المختلعة منه قال أبو حنيفة يلحقها طلاقه في مدة العدة
وقال مالك إن طلقها عقيب خلعها متصلا بالخلع طلقت
وإن انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق وقال الشافعي وأحمد لا
يلحقها الطلاق بحال **فصل** ولو خالع زوجته على رضاع
ولدها سنتين جاز فإن مات الولد قبل الحولين قال أبو حنيفة
وأحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للمدة المشروطة وعن مالك
روايتان أحدهما لا يرجع بشيء والآخرى يكره ذلك حنيفة
وأحمد وللشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع ولا يقوم
غير الرضاع مقامه والثاني لا يسقط الرضاع بل يأتيها
بولد مثله ترضعه وإذا قلنا بالقول الأول فالمرجع قول
أحمد بل يهر المثل والقدم إلى جرة الرضاع **فصل** ليس
أن تخلع ابنته الصغيرة بشيء من ماها عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وقال مالك له ذلك وفيه قال بعض أصحاب الشافعي ليس
له ذلك إن تخلع زوجته ابنة الصغير عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وقال مالك له ذلك **فصل** لو قالت طلقني ثلاثا
على ألف فطلقها واحدة قال أبو حنيفة يستحق ثلث ألف

وقال مالك يستحق عليها ألف مائة مائة مائة أو واحدة لا فيها
 تلك نفسها بالواحدة كما يملك بالثلاث وقال الشافعي يستحق
 ألف في الحالين وقال أحمد لا يستحق شيئا في الحالين ولو قالت
 طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا فقال مالك والشافعي وأحمد تطلق
 ثلاثا وتستحق ألف وقال أبو حنيفة لا تستحق شيئا وتطلق ثلاثا
فصل يصح الخلع مع غير زوج باتفاق بان يقول الجاني
 للزوج طلق امرأتك بألف وقال أبو ثور لا يصح **كتاب**
الطلاق هو في استقامة حال الزوجين مكره وبالاتفاق
 بقول أبو حنيفة يتخذه وهل يصح تعليق الطلاق والعنف بالملك
 أم لا وصورة أن يقول الأجنبية أن تزوجتك فانت طالق أو كل
 امرأة امرأة أن تزوجها فهي طالق أو يقول العبد أن ملكتك فانت
 حرة وكل عبد استثنى به فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم
 الطلاق والعنف سوا الطلاق أو عزم أو خصص وقال مالك يلزم إذا
 خصص وعين من قبيلة أو بلدة أو امرأة بعينها لا أن طلق أو عزم
 وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا **فصل** والطلاق هل يعتبر
 بالرجال أم بالنساء ومالك والشافعي وأحمد يعتبر بالرجال وقال
 أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورة عند الجماعة أن الحر يملك
 ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة الحرة
 تطلق ثلاثا والأمة تطلق مرتين حر كان زوجها أو عبدا
فصل وإذا علق طلاقها بصفة كقولها إن دخلت الدار فانت
 طالق ثم أبانها ولم يفعل المحلوف عليه في حال البيئته لم تزوجها
 ثم

ثم دخلت فقال أبو حنيفة ومالك إن كان الطلاق الذي أبانها
 دون الثلاث فاليمين باقية في الزمان الثاني لم تحل فيجوز
 بوجود الصفة مرة أخرى وإن كان ثلاثا انحلت اليمين
 والشافعي ثلاثه أقوال أحدها مذهب أبي حنيفة والثاني لم تحل
 اليمين وإن بانت بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى
 طلقها طلاقا بينا لم تزوجها وإن لم يحصل فعل المحلوف عليه
 انحلت اليمين على حال وقال أحمد يعود اليمين سوا بانت
 بالثلاث أو لا بمادونها إذا حصل فعل المحلوف عليه في حال
 البيئته فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك في شهر عنه لا
 تعود اليمين وقال أحمد يعود اليمين بعود النكاح **فصل**
 اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق في الحيض لم يدخل بها
 أو في طهر جامع فيه حرها إلا أنه يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث
 حره ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل هو طلاق سنة
 أو بدعة فقال أبو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة وقال الشافعي
 هو طلاق بدعة سنة وعن أحمد روايتان كالمذهبين
 اختيار آخر في أنه طلاق سنة واختلفوا فيما إذا قال أنت
 طالق مثل عدد الرسل والتراب فقال أبو حنيفة يقتضي طلقة
 يمين المرأة بها وقال مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث
فصل اتفق بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد على أن
 من قال تزوجته أن طلقك فانت طالق قبله ثلاثا لم يطلقها
 بعد ذلك وقع طلقة مخيرة ويقع بالشرط تمام الثلاث

أنه يقع ما نواه **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجه أنا منك
 طالق أو رد الأمر إليها فقالت أنت مني طالق فقال أبو حنيفة
 وأحمد لا يقع وقال مالك والشافعي يقع ولو قال لزوجه
 طالق مني ونوي ثلاثا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية اختارها
 الحنفية تقع واحدة وقال والشافعي وأحمد في رواية يقع الثلاث
 ولو قال لزوجه أمر بك بترك ونوي الطلاق وطلقت نفسها
 ثلاثا قال أبو حنيفة إن نوي الزوج ثلاثا وقعت أو واحدة
 لم يقع شيء وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق إذا أقرها
 عليه أن نكرها أحلف وحسب من عدد الطلاق ما قاله وقال
 الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن يتوبها الزوج فإن توب دون
 ثلاث وقع ما نواه وقال أحمد يقع الثلاث سواء نوي الزوج
 ثلاثا أو واحدة ولو قال لزوجه طلق نفسك فطلقت نفسها
 ثلاثا قال أبو حنيفة ومالك لا يقع شيء وقال الشافعي وأحمد
 يقع واحدة **فصل** والفقهاء على أن الزوج إذا قال لعين
 المدخول بها أنت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا قال الرافعي
 ولا يقال تبين بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث واختلفوا
 فيما إذا قال لعين المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 بألفاظ متتابعة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقع إلا
 واحدة وقال مالك يقع الثلاث فإن قال لكرمد خولك بها
 وقالت ردت أفضاسها بالثاني والثالثة فقال أبو حنيفة ومالك
 يقع الثلاث وقال الشافعي وأحمد لا يقع إلا واحدة ولو قال لعين

المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق فقال أبو حنيفة والشافعي
 يقع واحدة وقال مالك يقع الثلاث **فصل** واختلفوا
 في طلاق الصبي الذي يعقل الطلاق فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي
 لا يقع عن أحمد روايتان أظهرهما أنه يقع واختلفوا في طلاق
 السكران فقال أبو حنيفة ومالك يقع وعن الشافعي فلو كان صحيحا
 يقع وعن أحمد روايتان أظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي
 من الحنفية ومن في رواية من الشافعية أنه لا يقع **فصل**
 واختلفوا في طلاق المكره واعتناقه فقال أبو حنيفة يقع الطلاق
 ويحصل الاعتناق وقال مالك وأحمد والشافعي لا يقع إذا
 نطق به دافعا به عن نفسه واختلفوا في الوعد الذي يغلب
 على الظن حصول ما توعد به هل يكون أكرها فقال أبو حنيفة
 والشافعي ومالك نعم وعن أحمد ثلاث روايات أحدها أن
 الجماعة والثانية اختارها الحنفية والثالثة أن كان ما يقتل
 أو يقطع طرف فأكراه والافلا واختلفوا في أن الأكره
 هل يختص بالسلطان أم لا فقال مالك والشافعي لا وبين
 السلطان وغيره كدخول ومتغلب وعن أحمد روايتان
 أحدهما لا يكون الأكره إلا من السلطان والثاني مذهب
 مالك والشافعي وعن أبي حنيفة روايتان كما مذهبين **فصل**
 واختلفوا فيمن قال لزوجه أنت طالق إن شاء الله فقال مالك
 وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما
 إذا شك في الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يعني على اليقين

وقال مالك في المشهور عنه يغلب لا يقع **فصل** واختلفوا
 في المريض اذا طلق امرأته طلاقاً ثم مات من الذي طلق فيه فقال
 ابو حنيفة ومالك واحمد تراث الا ان اباحنيفة يشترص في ارثها
 ان لا يكون الطلاق عن طلبك للشافعي قوله ان اظهرها الارث واني
 متى تراث علي قول من يورثها فقال ابو حنيفة تراث مادامت في السنة
 العدة والثاني ما لم تترزوج وقال مالك تراث وان تزوجت للشافعي
 اقول احدها تراث مادامت العدة والثاني ما لم تترزوج والثالث
 تزوجت **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجه انت طالق الى سنة
 فقال ابو حنيفة ومالك تطلق في الحال وقال الشافعي لا تطلق حتى
 تسلم السنة **فصل** واختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته
 لا بعينها او بعينها لم اكسبها طلاقاً رجعيّاً فقال ابو حنيفة وابن
 هبيرة من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطئ ابنتهن
 شأفاذا وصي واحدة انصرف الطلاق الى غير الموصوة ومذهب
 الشافعي اذا طلق ابنته واحدة منهن ميسر ما يلزمه التعيين
 وتمنع من فزهن الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو طلق
 طلقاً رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية رجعة
 ونحسب عدل من عينها من اللفظ لا من وقت التعيين وقال مالك
 يطلقهن كلهن وقال احمد يحال بينه وبينهن ولا يجوز له وطئ
 حتى يفرع بينهن فابنتهن خرجت عليها القرعة كانت المطلقة
فصل واختلفوا على انه اذا قال لزوجه انت طالق نصف طلق
 لزمه طالق قال القاسمي عبد الوهاب وحكي عن داود ان الرجل

طلق

اذا قال لزوجه نصفك طالق وانت طالق نصف طلق انه لا يقع عليها
 الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا فيمن له اربع زوجات
 فقال لزوجه طالق ولم يعين فقال ابو حنيفة والشافعي تطلق واحدة
 منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن وقال مالك واحمد
 كلهن **فصل** واختلف فيما اذا اشك في عدد الطلاق فقال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد يبنى على الاقل وقال مالك في المشهور عنه
 من مذهبه يغلب الايقاع **فصل** واختلفوا فيما اذا اشار بالطلاق
 الى ما لا ينفصل من المرأة في حال السلامة كاليد فقال ابو حنيفة ان
 اضاف الى احد خمسة اوجه اعضا الوجه والراس والرقبة
 والظهر والفنج وقع وفي معني ذلك عنده الجرح الشايع كالنصف
 والربع قال وان اضافه الى ما ينفصل في حال السلامة كالسن
 والظفر والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي يقع الطلاق بجميع
 الاعضا المتصلة كالاصبع وما المنفصلة كالشعر فيقع بها
 عند مالك والشافعي ولا يقع عند احمد **باب الرجعة**
 اتفقوا على جواز كل المصلحة الرجعية واختلفوا في الرجعية
 هل تحرم وطئها ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته
 لا يحرم وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى
 تحرم واختلفوا هل يصير بالوصي رجعا ام لا فقال ابو حنيفة
 واحمد في الرواية الاخرى يحرم في اظهر روايته لا يحرم
 لا يحتاج معه الى لفظ نوي الرجعة او لم ينوها وقال مالك
 في المشهور عنه ان نوي حصلت الرجعة وقال الشافعي لا تحصل

الرجعة ^{بلفظ} الاستبراء وهل من شرط الرجعة الاستبراء أم لا قال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه ليس من شرطها الاستبراء
 بل هو مستحب وللشافعي قولان أصحهما الاستحباب والثاني أنه شرط
 وهو رواية عن أحمد وما حكاها الرافعي من أن الاستبراء شرط عند
 مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب
 والقرطبي في تفسيره بأن مذهب مالك الاستحباب فلم يحكي عنه خلافا
 عنه وكذلك من هبيرة من الشافعية في الإفصاح **فصل** وانفقوا
 على أن من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا وطاها
 في نكاح صحيح وإن المراد بالنكاح هنا الوطئ وأنه شرط في جواز
 حلها للأول وإن الوطئ في النزاح الفاسد لا يحل إلا في قول
 للشافعي واختلفوا هل يحصل حلها بالوطئ في حال الحيض أو عدمه
 أم لا فقال مالك وقال الثلاثة نعم واختلفوا في الصبي الذي
 يمكن جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح أم لا فقال مالك
 لا وقال الثلاثة نعم **باب الأيلا** انفقوا على أن من حلف
 بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة أكثر من أربعة أشهر
 كان موليا أو أقل لم يكن موليا واختلفوا في الأربعة أشهر
 يحصل بالحلف عن الوطئ فيها أيا أم لا قال أبو حنيفة نعم ويروى
 مثله لك عن أحمد وقال مالك والشافعي في المشهور عنهما لا
فصل فإذا مضت الأربعة أشهر هل يقع الطلاق بمضيها
 أم يوقف قال مالك والشافعي وأحمد لا يقع بمضي المدة طلاق
 بل يوقف الأمر إلى أن يطلق وقال أبو حنيفة متى مضت المدة وقع

الطلاق

الطلاق واختلف من قال بالأيلا يفتا فيها إذا امتنع المولى من
 الطلاق هل يطلق عليه الحاكم أم لا فقال مالك وأحمد يطلق الحاكم
 عليه عن أحمد رواية أخرى أنه يضيق عليه حتى يطلق وعن
 الشافعي قولان أظهرهما أن الحاكم يطلق عليه الثاني أنه يضيق عليه
فصل واختلفوا فيما إذا ألبس اليمين بالله عز وجل
 كالطلاق والعتاق وصدقة المال وانجاب العبدان هل يكون
 موليا أم لا فقال أبو حنيفة يكون موليا سواء قصد الأضرار بها أو
 رفعه عنها كالمصنعة والمربوطة أو عن نفسه وقال مالك لا يكون
 موليا إلا أن تحلف حال الغضب أو يقصد الأضرار بها فإن كان
 للإصلاح أو لنفعها فلا وقال أحمد لا يكون موليا إلا إذا
 قصد الأضرار بها وعن الشافعي قولان أصحهما لا يكون موليا
فصل وإذا أفا المولى لزمته كفارة يمين يمين بالله عز وجل
 بالاتفاق إلا في قول قلزم للشافعي **فصل** واختلفوا فيمن ترك وطئ
 زوجته للأضرار بها من غير يمين أكثر من أربعة أشهر هل
 يكون موليا أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي لا وقال مالك وأحمد في
 أحدي روايتيه نعم **فصل** واختلفوا في مدة أيل العبد
 فقال مالك شهران حره كانت زوجته أو أمته وقال الشافعي مدة
 أربعة أشهر مطلقا وقال أبو حنيفة الاعتبار في المدة بالشافعي
 تحت طهره أمته فشهران حر كان أو عبدا وعن أحمد روايتان
 أحدهما مذهب مالك والثانية مذهب الشافعي واختلفوا
 في أيل الشافر هل يصح أم لا فقال مالك لا يصح وقال الثلاثة يصح

وفائدة مطالبة بعد اسلامه **باب الظهار** اتفقوا
على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر امي فانه مظاهر
منها لا يحل له وطئها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان
وجد لها فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا واختلفوا في ظهار الذي فقال ابو حنيفة
وما لك لا يصح وقال الشافعي وحده يصح ولا يصح ظهار السيد
وامنه الا عند مالك واتفقوا على صحة ظهار العبد وانما يكفر
بالصوم وبالاطعام عند مالك ان ملكه السيد **فصل** واختلفوا
فيمن قال لزوجته امة كانت او حرة انت علي حرام فقال ابو
ان نوي الطلاق كان طلاقا فان نوي ثلاثا فهو ثلاث وان
نوي واحدة او اثنتين فواحدة ثانية وان نوي التحريم ولم
ينوي الطلاق او لم يكن له نية فهو تحريم وهو مول ان
ترحمها اربعة اشهر وفعت طلقة ثانية وان نوي الظهار
كان مظاهرا وان نوي اليمين كانت يمينا ويرجع الى نية
كم اراد بها واحدة او اكثر سواء المدخول بها وعبرها وقال
مالك هو طلاق ثلاث في مدخول بها واحدة في غير المدخول
بها وقال الشافعي ان نوي الطلاق والظهار كان مانوا وان
نوي اليمين لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينوي شيئا
فقولان احدهما وهو الرأى لا شيء عليه والثاني عليه كفارة يمين
وعن احمد روايتان اظهرهما انه صريح في الظهار نواه او لم
ينوه وفيه كفارة الظهار والثانية انه يمين وعليه كفارة بها
والثالثة

والثالثة انه طلاق **فصل** واختلفوا في الرجل يحرم طعامه
وشربه او امته فقال ابو حنيفة واحده هو حالف وعليه كفارة
يمين بالحنث وتحصل الحنث عندهما بفعل جز منه ولا يحتاج الي
اكل جميعه وقال الشافعي ان حرم الطعام او الشراب او اللباس
فليس بشيء ولا كفارة عليه وان حرم الامة فقولان احدهما
لا شيء عليه والثاني لا يحرم ولكن عليه كفارة يمين وهو الرأى
وقال مالك لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة
عليه **فصل** واختلفوا على تحريم على المظاهرة القبلة وليس
سبوة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك يحرم وللشافعي قولان
لجديد اياه واحد يحرم وايتان اظهرهما التحريم واختلفوا
فيما اذا وطئ المظاهرة فقال ابو حنيفة ومالك في اظهرها وبينهم
يستأنف الصيام وان وطئ في خلال الشهرين ليل كان او نهارا
عامدا كان او ناسيا وقال الشافعي ان وطئ بالليل مطلقا لم
يلزمه الاستيناف وان وطئ عامدا بالنهار فسد صومه وانقطع
التتابع ولم يلهما الاستيناف لنصر القرآن **فصل** واختلفوا
في اشتراط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهرة فقال ابو
حنيفة واحده في احدي روايتيه لا يشترط وقال مالك والشافعي
واحد في الرواية الاخرى يشترط واختلفوا فيما اذا اشترع
في الصيام لم وجد الرقبة فقال الشافعي واحده ان شأني على
صومه وان شأني اعتق وقال مالك ان صام يوما او يومين
او ثلاثا عاد الى المعتق وان كان قد مضى في صومه اتمته

وقال ابو حنيفة يلزمه العتق مطلقا **فصل** واتفقوا على انه لا يجوز له الوطي حتى يكفر وان لا يجوز له دفع شيء من الكفارات الى الحرني والكافر واختلفوا في الدفع الى الذي فقال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز ولو قال المرأة لزوجهما انت علي كظهر امي فلا كفارة عليها بالانفاق الا في رواية عن احمد اختارها الحرني **باب اللعان** اجمعوا على من قذف امراته او امرها بالزنا او نفى حملها واكذبته ولا بينة له انه يجب عليه الحد ولما كان يلاعن وهو ان يكفر باليمين اربع مرات بالله انه من الصادقين لم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليهم ان كان الكاذبين فاداه عن لزومها جليل كحد ولها دارة باللعان وهو ان تشهد اربع شهادت بالله انه من الكاذبين لم يقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان نكح الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعي واحمد الا ان الشافعي يقول اذا نكح فسق ومالك يقول لا يفسق حتى يحد وقال ابو حنيفة لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن او يقر وان نكحت الزوج حبيبت حتى تلاعن او تقر عند ابو حنيفة وفي اظهر الروايتين عن احمد وقال مالك والشافعي يجب عليها الحد **فصل** واختلفوا هل اللعان بين كل فريق حرين كانا او عبد بين واحد هما عدلين كانا او فسقين او احدهما فعند مالك ان كل مسلم صح طلاقه صح لعانه حتى كان

كان او عبد عدلا كان او فاسقا وبه قال الشافعي واحمد غير ان ان الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الشافعي واحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان انكحة الكفار عند فاسدة فلا يصح لعانه وقال ابو حنيفة اللعان شهادة في قذف وليس هو من اهل الشهادة فحدوه هل يصح اللعان لمني الحمل قبل وضعه قال ابو حنيفة واحمد اذا نفى حمل امراته ولا لعان بينهما فلا ينتفي عنه فان قذفها بصرح الزنا لا عن القذف ولم ينتف نسب الولد سواء ولد له لسته اشهر ولا قال مالك والشافعي يلاعن نفى الحمل الا ان مالكا اشترط ان يكون قد سنن اها بثلاث حيضات او بحبضة على خلاف بين اصحابه **فصل** وفرقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالانفاق واختلفوا بماذا تقع فقال مالك تقع بلعانها خاصة من غير نفقة الحاكم وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته لا يقع الا بلعانها وحكم الحاكم فيقول فرقت بيني ما قال الشافعي تقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي النسب باللعان وانما لعانها يسقط الحد عنها واختلفوا هل ترفع الفرقة بتكذيب نفسه ام لا قال ابو حنيفة ترفع فاداه كذب نفسه جلد الحد وكان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد وقال مالك والشافعي واحمد في اظهر روايته هي فرقة موبدة لا ترفع بحال **فصل** واختلفوا هل فرقة اللعان فسخ او طلاق فقال ابو حنيفة طلاق باين وقال

مالك والشافعي واحد فسخ وفائدة انه اذا كان صلاقال يتايد
الختام وان الكذب نفسه جازله تزويجها وعند مالك والشافعي
هو ختم موبد كالرضاع فلا تحل له ابد وبه قال عمر وعلي وابن
سعود وابن عمر وعطاء والزهرى والاوزاعي والثوري
وقال سعيد بن جبير انما يقع باللعان ختم الاستمتاع فاذا
كذب نفسه ارتفع الختم وعادت زوجته ان كانت في
العدة **فصل** ولو قد ف زوجته برجل بعينه فقال نياك فلان
فقال ابو حنيفة ومالك يلاعن للزوج ويحل للرجل الذي يلاعنه
ان طلق الحد ولا يفسط باللعان وعن الشافعي قولان أحدهما
يجحد واحد لهما وهو الرمح والثاني يجب لكل منهما حد فان
ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد لهما
وسقط بلعانهما ولو قال الزوجه يا زانية وجب عليه الحدان لم
يثبتة وليس عند مالك في المسهور عنه ان يلاعن حتى يدعي ترك
بعينه وقال ابو حنيفة والشافعي له ان يلاعن وان لم يذكر رؤيته
فصل لو شوه على المرأة اربعة منهن الزوج فعند مالك
والشافعي واحد لا يصح وكلهم قد فحدون الا الزوج فيسقط
حد باللعان وعن ابي حنيفة تقبل شهادتهم ويحد الزوج
ولو لاعنت المرأة قبل الزوج اعتد به عند ابي حنيفة وقال مالك
والشافعي واحد لا يعتد به **فصل** الاخرس اذا كان يعقل الا
وبهم الكفاية ويعلم ما يقوله فانه يصح لعانه وقد ف عند مالك
والشافعي

والشافعي واحد وكذلك اخرسا وقال ابو حنيفة يصح **فصل**
اذا بانيت زوجته منه ثم راهاتر في العدة فله عند مالك
ان يلاعن وكذلك ان تم بينهما حمل بعد طلاقه وقال كنت
استبرأتها بحبضته وقال الشافعي ان كان هناك حمل او ولد
فله ان يلاعن والا فلا وقال ابو حنيفة واحد ليس له ان يلاعن
اصلا **فصل** لو تزوج امرأة وطلقها عقب العقد من غير امكان
وطي وانت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به عند مالك
والشافعي واحد كما لو انت به لاقل من ستة اشهر وقال ابو
احمد اعقد عليها حفرة الحالم لم يطلقها عقب العقد فانت بولد لستة
اشهر فقط لا اكثر منها ولا اقل لانها انت به لا اكثر من ستة
اشهر يكون الولد حاد ثا بعد الطلاق الثلاث لا يلحق وان انت
به لاقل من ستة اشهر كان الولد حاد ناقبل العقد فلا يلحق به وقال ايضا
لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فاتها خبر وفاته
فاعتدت لم تزوجت وانت باولاد من الثاني لم قدم الاول
قال ابو حنيفة الاول يلحقون بالاول ويتفون من الثاني وعند
مالك والشافعي واحد يكون للثاني وقال ايضا لو تزوج وهو
بالمشرق امرأة بالمغرب وانت بولد لستة اشهر من العقد كان
كان العقد الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن بلقيها
اصلا لوجود العقد **كتاب الايمان** اتفقوا لا يمين
عليه ان من حلف على يمين في ساعة لزم الوفاء بها وهل له ان يعتدل
عن الوفاء الى الكفارة مع القدرة عليها قال ابو حنيفة وحمد لا

وقال الشافعي الأولي ان لا يعدل فان عدل جاز ولم يمتد الكفار
وعن مالك روايتان كاملتين واتفقوا على انه لا يجوز ان
يجعل اسم الله عرضة للايمان يمنع من بر وصلة وان لا يري
ان يحنت ويكفر اذا حلف على ترك بر ويرجع الى الايمان الى
النية فان لم يكن فطر الى سب اليمين وما هيته لم تنعقد
فصل واتفقوا على ان اليمين بالله منعقدة في جميع اسمائه
الحسني كالرحمن والرحيم والحي في جميع صفات ذاته كعزة
الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يري يمينا **فصل**
واختلفوا في اليمين الغموس وهي الحلف بالله على امر ماض متعدي
الذي يرب به هل لها كفارة ام لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد في حديث
روايتهم لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي وحل
في الرواية الاخرى يكفر واما اذا حلف على امر في المستقبل ان يفعله
او لا يفعله فاذا حنت وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل**
ولو قال قسم بالله او اسهد بالله فقال ابو حنيفة لا يكون واحدا
يمين وان لم تكن له نية وقال مالك متى قال قسم او قسمت فان
بالله لفظا ونية كان يمينا وان لم يلفظ به لانه لا نية فليست
بيمين وقال الشافعي فيمن قال قسم بالله ان نوي باليمين كان
يمينا وان نوي به الاخبار فلا وان اطلقا خلت احكامه من
ترجم كونه ليست بيمين وقال فيمن قال اسهد بالله ونوي اليمين
كان يمينا وان اطلقا لا صح من مذهبه انه ليس بيمين ولو قال
اسهد لا فعلت ولم ينو فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روايتيه

يكون

يكون يمينا وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى لا
يكون يمينا **فصل** لو قال وحق الله كان يمينا عند الملا
وقال ابو حنيفة لا يكون يمينا ولو قال لعمر الله او قسم الله قال
ابو حنيفة واحمد في حديثي الروايتين هو ميمين نوي اليمين
ام لا وقال بعض اصحاب الشافعي ان لم ينو فليس بيمين في رواية
عن احمد **فصل** وحلف بالمصحف قال مالك والشافعي
واحمد تنعقد بيمينه وان حنت لزمه الكفارة وقال ابن هبيرة
ونقل في المسئلة خلاف عن من لا يعتد بقوله وحكي بن عبد
البر في التمهيد في المسئلة خلا اقول النصيحة والتابعين والشافعي
على ايجاب الكفارة فيها قال ولم يخالف فيها الا من لا يعتد
بقوله واختلفوا في قدر الكفارة فيها فقال مالك والشافعي
تلتزم كفارة واحدة وعن احمد روايتان احدها كفارة
واحدة والاخرى يلزم بكراية بكفارة وان حلف بالنية
صلى الله وسلم فقال احمد في اظهر روايتيه تنعقد بيمينه
فان حنت لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تنعقد
بيمينه ولا كفارة عليه **فصل** يمين الكافر هل تنعقد قال ابو حنيفة
لا تنعقد وقال مالك والشافعي واحمد تنعقد بيمينه وتلتزم الكفارة
بالحنث **فصل** واتفقوا على ان الكفار تجب في الحنث باليمين
سوا كانت في طاعة او معصية او مباح واختلفوا في الكفارة
هل تتقدم الحنث ام تكون بعد فقال ابو حنيفة لا تجزي الا

الا بعد الحنث مطلقا وقال الشافعي يجوز تقديرها على الحنث
 المباح وعن مالك روايتان احدهما يجوز تقديرها وهو
 مذهب احمد والآخر لا يجوز واذا كفر قبل الحنث فصل
 بين الصيام والعتق والاطعام فزق وقال الشافعي لا يجوز تقديم
 التكفير بالصيام ويجوز غير **فصل** واختلفوا في لغو
 اليمين فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية ان حلف بالله على
 امر فظنه على ما حلف عليه ثم تبين انه بخلافه سوا قصده او لم
 يقصده فسبق على الباطل الا ان ابا حنيفة ومالك قال لا يجوز ان
 تكون في الماضي وفي الحال وقال احمد هو في الماضي فقط ثم انفق
 فلا تنههم على انه لا اثم فيها ولا كفارة وعن مالك ان لغو اليمين
 ان يقول لا والله وبلي والله على وجه المجاوزة من غير قصد الى
 عقدها وقال الشافعي لغو اليمين ما لم يعقده وانما ينصرون ذلك
 عنده في قوله لا والله وبلي والله عند المجاوزة والغضب والحاج
 من غير قصد سوا كان على ما صار او مستقبلا وهي رواية عن
 احمد ولو قال والله لا تفعل كذا فيمين مع الاطلاق نوى او
 لم ينو خلافا لبعض اصحاب الشافعي **فصل** ولو حلف ليتزوج
 على امراته فقال ابو حنيفة يبرمج العقد وقال مالك والشافعي
 لا يبرمج من وجود شرطين ان يتزوج بمن يشتهي ان يكون
 نظيرها وان يدخل بها **فصل** ولو قال والله لا شربت لزيد
 اما يقصد به قطع المنه فقال مالك واحمد متى انتفع بشيء من
 ماله

ماله باكل او شرب او عارية او ركوب او غيره حنث
 وقال ابو حنيفة والشافعي لا يحنث الا بما يتاوله نطقه من شرب
 اما فقط **فصل** ولو حلفه لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
 فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد لا يبرج حتى يخرج بنفسه واهله ورجله وقال الشافعي
 يبرج بوجه نفسه ولو حلف لا يدخل دارا فقام على سطحها
 او حابطها او دخل بيتا منها فيه شارع الى الطريق حنث عند
 ابو حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي لا يحنث ولا اصحاب
 في السطح المحرمان ولو حلف لا يدخل ارضا من هذه فباعها زيد
 ثم دخلها الخالف قال مالك والشافعي واحمد حنث وقال ابو حنيفة
 لا يحنث **فصل** ولو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار شيخا او لا ياكل
 داء الحزوف فصار كلبا او البسر فصار رطبا او الرطب فصار تمر
 او التمر فصار خلا او يدخل الدار فصار ت ساحة قال
 ابو حنيفة لا يحنث في البسر والرطب والتمر وحنث في الباقي
 والشافعية وجهان وقال مالك واحمد حنث في الجميع **فصل**
 ولو حلف لا يدخل المسجد او الحمام قال الثلاثة لا يحنث
 احمد حنث ولو حلف لا يسكن بيتا فسكر بيتا من شعير وجلد
 او خيمة وكان من اهل الامصار قال ابو حنيفة لا يحنث فان كان
 من اهل الامصار حنث ولا نص عن مالك في ذلك الا ان اصوله
 تقتضي الحنث وقال الشافعي واحمد حنث ان لم تكن له نية قريبا
 كان او بدويا ومن صحابه من فرق بينهما **فصل** ولو حلف

ان لا يفعل شيئا فامر غيره ففعل قال ابو حنيفة يحنث في
النكاح والطلاق ولا في البيع والاجارة الا ان يكون من بين حجر
عادته ان يتولي ذلك بنفسه فيحنث مطلقا وقال مالك ان لم
يتول ذلك بنفسه فانه يحنث وقال الشافعي ان كان سلطانا
او من لا يتولي ذلك بنفسه او كانت له بنت في ذلك حنث ولا فلا
وقال احمد حنث مطلقا **فصل** ولو حلف لا ياكل الروس ولا يبيته
له بل اطلق ولا وجد سبب يستدل به على البيته قال مالك واحمل
على جميع ما سمي راسا حقيقة في وضع اللغة وعرفها من
الانعام والطيور والحيثان وقال ابو حنيفة يحل على روس
البقر والغنم خاصة وقال الشافعي يحل على الابل والبقر
والغنم **فصل** ولو حلف لم يضرب نريرا مائة سوط فضربه
بضغث فيه مائة شمر اخ وفل يبريد ذلك الا قال لك واحدا
يبر وقال ابو حنيفة والشافعي يبر ولو حلف لا يهت فلانا
هبة فتصدق عليه قال مالك والشافعي واحدا يحنث وقال
ابو حنيفة يحنث ولو حلف لم يقتل فلانا وكان ميتا وهو
لا يعلم موته لم يحنث بالاجماع وان كان يعلم حنث عند الثلاثة
وقال مالك لا يحنث مطلقا علم او لم يعلم ولو حلف انه لا مال
وله ديون قال ابو حنيفة لا يحنث وقال مالك والشافعي
واحدا يحنث **فصل** حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطبا او مائنا
او عنبا قال ابو حنيفة وحده لا يحنث وقال الثلاثة يحنث ولو
حلف لا ياكل اذما فاكل اللحم او الخبز او البيض قال ابو حنيفة يحنث

الا ياكل ما يطبخ به وقال مالك والشافعي واحدا يحنث
في اكل الكل ولو حلف لا ياكل كما فاكل سمكا قال ابو حنيفة والشافعي
لا يحنث وقال مالك واحدا يحنث ولو حلف لا ياكل كما فاكل
شحما لم يحنث عند الثلاثة وقال مالك يحنث ولو حلف لا ياكل
شحما فاكل من لحم الظل حنث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يحنث ولو حلف لا يسم النفس فشم دهنه قال ابو حنيفة
ومالك واحدا يحنث وقال الشافعي لا يحنث **فصل** ولو
حلف لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه هو
ساكت لا ينهيه عن خدمته قال ابو حنيفة ان لم يستؤمه خدمته
قبل اليمين فخدمه بغير امره لم يحنث وان كان قد استخدم
قبل اليمين وبقي على خدمه لم يحنث وقال الشافعي لا يحنث
في عبد غيره وفي عبد نفسه لا صحابه وجهان وقال مالك
واحدا يحنث مطلقا **فصل** ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
قال مالك والشافعي واحدا لا يحنث مطلقا وقال ابو حنيفة
ان قرأ في الصلاة لم يحنث او في غيرها حنث **فصل**
ولو حلف لا يدخل علي فلان بيتا فلا دخل فلان عليه فاستدام المقام
معه قال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه لا يحنث وقال
مالك واحدا يحنث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا
يسكن مع فلان دارا بعينها او اقساماها او خليا بينها حايطا
وانزل واحدا بابا وغلفا وسكن كل واحد منهما في جنب قال
مالك يحنث وقال الشافعي واحدا لا يحنث وعن ابي حنيفة

روايتان **فصل** ولو قال مالك او عبيد بن احمر قال
 ابو حنيفة يدخل فيه المدبر وام الولد والمكاتب لا يدخل الا
 بنية والشقص لا يدخل اصلا وقال الطحاوي يدخل الكل
 وهو مذهب مالك وقال الشافعي يدخل المدبر والعبد
 وام الولد وعنه في الكتابات قولان اصحهما انه لا يدخل وقال
 احمد يدخل الكل وعنه رواية في الشقص انه لا يدخل الا بنية
فصل وانفقوا على ان الكفارة اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم او تحرير رقبة والكالف خير في اي ذلك شأ
 فان لم يجد انتقل الي صيام ثلاثة ايام وهل يجب عليه التتابع
 في صومها قال ابو حنيفة واجز يجب وقال مالك لا يجب
 الشافعي قولان احمد يدلل بالراجح انه لا يجب واجمعوا على انه لا
 يجزي في الاعتناق الا رقة مائة سليمة من العيوب
 خالية من شربة الا ابا حنيفة لم يعتبر فيها الايمان وهو
 مشكل لان العتق ثمة تخلص رقة لعبادة الله عز وجل
 فاذا اعتق رقة كافر فافترغها لعبادة ابليس والعتق
 قرينة ولا يحسن التقرب بكافر واجمعوا على انه لو اطعم مسكينا
 واحدا عشرة ايام لم يحسب الا باطعام واحد الا ابا حنيفة
 فانه قال يجزي عن عشرة مساكين **فصل** واختلفوا مقداره
 ما يطعم كل مسكين فقال مالك مد وهو طراد بالبغداد
 وشي من الارتم فان اقتصر على مد اجزاء وقال ابو حنيفة
 ان اخرج بر فصف صاع او شعيرا او تمر فصاعا وقال

احمد

التتابع

احمد مد من حنطة او دقيق ومدان من شعير او تمر او طلا
 من خبز وقال الشافعي لكل مسكين مد والكسوة مقداره باقل
 ما تجزي به الصلاة عند مالك واحمد ففي حق الرجل ثوب قميص
 او ازار وفي حق المرأة قميص وخمار وعنده ابو حنيفة الشافعي
 تجزي اقل ما يقع عليه وقال اقله قبا او قميص وكما اوردوا وهم
 في العامة والمنديل والسرويل والميزر روايتان وقال الشافعي
 تجزي جميع ذلك وفي القلنسوة لا صحابه وجهان **فصل** واجمعوا
 على انه يجوز دفعها الي الفقير المسلمين الاحرار والى صغيرها
 وكبه وهل يجوز لصغير لم يطعم الطعام قال الثلاثة نعم وقال احمد
 ولو اطعم خمسة وكسا خمسة قال ابو حنيفة ويجز تجزي وقال
 مالك والشافعي لا يجزي **فصل** لو كبر اليمين على شي واحد
 او على شيئا وحنت قال ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي الروايتين
 عليه لكل يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التاكيد فقال ان
 اراد التاكيد وكفارة واحدة او الاستئناس فليس كفارة وعن
 احمد رواية اخرى عليه كفارة واحدة في جميع وقال الشافعي ان كانت
 على شي واحد ونوي بما زاد على التاكيد فهو على ما نوي ويلزمه
 كفارة واحدة وان بالتكثير الاستئناس ففما يمينان وفي الكفارة
 قولان احدهما كفارة واحدة والثاني كفارتان وان كانت على شيئا
 مختلفة فلكل شي منها كفارة **فصل** ولو اراد العبد التكفير
 بالصيام فهل يملك سيده منعه قال الشافعي ان اذن له في اليمين
 والحنث لم يمتنع منه والا فله منعه وقال احمد ليس له منعه على

وقال أصحاب الحنفية له منع مطلقا الا في كفارة الظهر وقال مالك
ان لصومه الصوم فله منعه والا فلا وله الصوم من غير ادنى الا في
كفارة الظهر وليس له منع مطلقا **فصل** لو قال ان فعل كذا
فحق يهودي او كافر او بري من الاسلام او الرسول صلى الله عليه
وسلم لم فعله حنت ووجب الكفارة عليه عند أبي حنيفة واحمد
وقال مالك والشافعي لا كفارة لو قال وعهد الله وميثاقه فهو ممن
الا عند أبي حنيفة الا ان يقول على عهد الله وميثاقه فيمين بالاتفاق
ولو قال وامانة الله فيمين الا عند مالك والشافعي فلا **فصل**
لو حلف لا يلبس حليا فلبس حليا حنت عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يحنت ولو حلفت المرأة ان لا تلبس حليا فلبست اللؤلؤ والجواهر
حنثت وقال أبو حنيفة لا تحنت الا ان يكون معه ذهب او فضة
ولو قال والله لا اكلت هذا الرغيف فاكل بعضه ولا شرب
ما هذا الكوز فشرب بعضه او لا لبست من عزلة فلا تلبس
توبافيه من عزله او لا دخلت هذه الدار فادخل يد في جله او
يد لم تحنت عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك لم تحنت
ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه هو
حنث عند مالك وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان
او لا يسكن ديرا اشتراه وما في معنى ذلك فقال أبو حنيفة
بحنت باكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحنت في جميع
ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق فاستنف منه او خبزه واكل حنت عند
مالك واحمد وقال أبو حنيفة ان استنف لم تحنت ولو حلف لا يدخل

دار

ان شئت من حنت
ان شئت من حنت
ان شئت من حنت

دار فلان حنت بما يسكنه بكر عند الثلاثة وكذلك لو حلف لا يركب كركب
فركب دابة عبده حنت عندهم وقال الشافعي لا يحنت ان لم تكن له نية
ولو حلف لا يشرب من الدجالة او الفرات او النيل فخرف من بابها يبد
او يابا وشرب حنت عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحنت حتى يكرع
منها كركع ولو حلف لا يشرب ما هذا البئر فشرب منه قليلا حنت عند أبي
حنيفة ومالك واحمد الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا
تحنت **فصل** ولو حلف لا يضرب زوجته فحتم او عضها او
نثر شعرها حنت عند الثلاثة وقال الشافعي لا يحنت ولو حلف
لا يستبرئ وجامعها حنت عند مالك واحمد وقال أبو حنيفة ان
حضا وجامعها حنت ونراد الشافعي ونظرب ولدها ولو حلف
لا يهب فلان شيئا لم يهبه فقبلة لم يقبل حنت عند أبي حنيفة ومالك
واحمد وقال الشافعي لا يحنت حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يسبح
فباع بشر الحمار لنفسه حنت عند الثلاثة وقال مالك لا يحنت **فصل**
واذا كان له مال غايبا ودين ولم يجد ما يعتق ويكسر او يطعم
لم يحزنه الصيام وعليه ان يضمن حتى يصل الي ماله ثم يكفر بالمال عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة يحزنه الصيام عند غيبة المال **كتاب**
العدل اتفق الايمة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع
وسوا المتوفاه عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض
او يبيت ثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحض ثلاثة اشهر اذا كانت
حرة فان كانت امته ففران بالاتفاق وقال ابو الثلاثة والاقراء
الاطهار عند مالك والشافعي وعند أبي حنيفة الاقر الحيض وعن

وعن أحمد بن رواحة واختلفوا في المرأة التي مات زوجها وهي
في طريق الحج فقال أبو حنيفة تلزمها الإقامه وعلي كل حال ان
كانت في بلد أو ما يقارب وقال مالك والشافعي وأحمد ان خافت
فوات الحج بالاقامة لفضا العدة جاز لها السفر **فصل** في اختلاف
في زوجة المفقود فقال أبو حنيفة والشافعي في الجدل الرابع
وأحمد في جدي روايته لا تحل للزوج حتى يمضي ملكه لا يعيش
في بلدها غالباً وحدها أبو حنيفة ثمانية وعشرين سنة وحدها
الشافعي واحد بتسعين سنة فعلى الجدي للزوجة طلب النفقة من
مال الزوج ابدان تغذرت كان لها الفسخ لتعذر النفقة على
أظهر قولي الشافعي وقال مالك والشافعي في القتل واختار جماعة
من متأخري أصحابه وهو قوي فعلة عمر ولم ينكره الصحابة رضي
الله عنهم وأحمد في الرواية الأخرى نتر بصريح سنين وهي
أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشراً مدة الوفا لم تحل للزوج
فصل في اختلاف في صفة المفقود فقال الشافعي في الجدي
هو الذي اندرس أثره وانقطع خبره وغلب على الظن موته
وقال مالك والشافعي في القتل لا فرق بين ان ينقطع خبره
بسبب ظاهره لظلاله أم لا وقال أحمد هو الذي انقطع خبره بسبب
غالب الجلال كالمفقود بين الصفيين أو يكون بمركب فيعرف
للمركب فيعلم قومه ويعرف قومه أما إذا سافر في تجاره وانقطع ولم يعلم
أحي هو أم ميت فلا يترجى زوجته حتى يتيقن موته أو يأتي عليه
زمان لا يعيش مثله فيه وقال أبو حنيفة المفقود هو من غاب ولم
يعلم

يعلم خبره **فصل** في اختلاف فيما لو قدم زوجها الأول وقد تزوج
بعد الترتيب فقال أبو حنيفة يبطل العقد وهي الأولى فان كان الثاني
وطيها فعليه مهر المثل وتعتد من الثاني وتزوي إلى الأول وقال مالك
ان دخل بها زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها في
الأول وان لم يدخل بها ففي الأولى وعند مالك رواية أخرى
انها الأولى بكل حال وعن الشافعي قوله ان اصح ما بطلان نكاح
الثاني والاخر بطلان نكاح الأول بكل حال وقال أحمد ان لم يدخل
بها الثاني ففي الأولى وان دخل بها فالأول بالخيار بين امساكها
ودفع الصداق اليه وبين تزويها على نكاح الثاني واخذ الصداق
الذي اصدقها منه **فصل** في اختلاف في عدة أم الولد ان
ماتت سيدها أو اعتقها فقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيضات
سواء اعتقها أو مات عنها وقال مالك والشافعي عدتها طهر
واحدة في الحائضين وعن أحمد بن رواحة حيضة واختار أهل الحديث
والثانية من العتق حيضة ومن الوفا عدة الوفاة **فصل** في اختلاف
على ان مدة الحمل ستة أشهر واختلفوا في أكثرها فقال أبو حنيفة
سنتين وعن مالك روايات أربع سنين وخمس وعن أحمد
روايتان المشهور مذهب الشافعي والأخري مذهب أبي حنيفة
واختلفوا في المعتدة اذا وضعت علقه أو مضغة فقال
أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته لا تنقضي عدتها بذلك ولا
تصير به أم وليد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه
تنقضي عدتها بذلك وتصير أم وليد وبين أن قال أحمد في

الرواية الأخرى **فصل** والأجداد واجب في عدة الوفاة بالطلاق
وهو تزويج الزينة وما يدعوا إلى النكاح وحكمه عن الشعبي أنه
لا يجب للعدة المبنية للشافعي قولان قال في القلم يجب
عليها الأجداد وهو قول أبي حنيفة وأحد الروايتين عن
أحمد وقال الشافعي في الجديد لأجداد عليها وبه قال مالك وهي
الرواية الأخرى عن هل للبائن أن تخرج من بيتها بفار
كما جئنا قال أبو حنيفة لا تخرج إلا بضرورة وقال مالك وأحمد
لها الخروج مطلقا للشافعي قولان كالمذهبين أصحهما مالك
أبي حنيفة والكبيرة والصغيرة في الأجداد سواء عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لا أجداد على الصغيرة وللزينة وإذا
كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والأجداد وإذا كان زوج
الزينة ذميا وجب عليها العدة والأجداد عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجب عليها الأجداد ولا العدة **فصل** وانفقوا
على أن من ملك أمة ببيع أو هبة أو ارث أو سبي لزمه استيرؤها
إن كانت حايلا تخيض فيفر وإن كانت ممن لا تخيض لم يفر
أو كبر فبشهر ولو بلغ امرأة أو حضي لم تغافل لم يكر له وطئها
حتى يستن بها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا انفك بلا قبل
القبض فلا استيراء وبعد لزم الاستيراء ولا فرق في الاستيراء
بين الصغيرة والكبيرة والبكر والشب عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال مالك إن كانت ممن تؤطأ مثلها
مثلها لم تجز وطئها قبل الاستيراء وإن كانت ممن لا يؤطأ مثلها
جازه

كذلك

من غير جاز له وطئها قبل الاستيراء وقال داود لا يجب استيراء البكر
ومن ملك أمة جاز له بيعها قبل الاستيراء وإن كان قد
وطئها عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الشعبي
والنوري وأحمد وابن سيرين يجب الاستيراء على البائع
كما يجب المشتري وقال عثمان الاستيراء يجب على البائع
دون المشتري **فصل** ولو كان لرجل أمة فاراد أن
يزوجها وقد وطئها لم يجز حتى يستن بها وكذلك إذا استن
أمة قد وطئها البائع لم تجز له أن يزوجها حتى يستن بها وكذلك
إذا اعتقها قبل أن يستن بها ويجوز عنده أن يتزوج أمة التي
استن بها واعتقها قبل أن يستن بها لم تجز تزوجها حتى يستن
عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز أن يتزوجها
قبل أن يستن بها ويجوز عنده أن يتزوج أمة التي استن بها
قبل أن يستن بها قال الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي
أبي يوسف مع الرشيد فانه استن أمة وتاقت نفسها للجماعها
قبل أن يستن بها فجوز له أن يعتقها ويوطئها ويزوجها ويوطئها
وإذا اعتق أم ولد أو عتقت بموته وجب عليها الاستيراء عند
مالك والشافعي وأحمد يفر وهو حيضة وقال أبو حنيفة بعد
ثلاثة أشهر وقال عبد الله بن عمرو بن العاص إذا مات عنها أبو
اعتدت بأربعة أشهر وعشرون ويروي ذلك عن داود وأحمد
كتاب الرضاع انفقوا على أمة تحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العدة المحرم

فقال أبو حنيفة ومالك رخصة واحدة وقال الشافعي رخصات
 وعن أحمد ثلاث روايات خمس وللاث ورضع والتفقوا على
 أن المختزم بالرضاع يثبت إذا حصل وللطفل سنتان و^{اختلّفوا}
 فيما زاد على الحولين فقال أبو حنيفة يثبت إلى حولين ونصف
 وقال زفر إلى ثلاث سنين وقال مالك والشافعي وأحمد الأمد
 الحولان فقط واستحسن مالك أن يحرم ما بعدهما إلى الشهر
 وقال داود رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء
 ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها والتفقوا على أن الرضاع إنما
 يحرم إذا كان من لبن أو ثدي سواء كانت بكر أو ثيبا موطوءة
 أو غير موطوءة إلا أحمد فإنه قال إنما يحصل المختزم بلبن امرأة أو
 لها لبن من الحمل اتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم إلا في
 رواية عن أحمد فإنه شرط أن رضاع من الثدي والتفقوا على أن
 الرجل لو ذر له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم والتفقوا
 على أن السعوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط
 أن الرضاع من الثدي والتفقوا على أن الحفنة باللبن لا تحرم
 إلا في قول قل لم للشافعي وهي رواية عن مالك واخلتلفوا في
 اللبن إذا خلط بالما واستهلك طعام فقال أبو حنيفة إن كان
 اللبن غالبا حرم أو مغلوبا فلا وما المخلوط بالطعام فلا
 يحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو مغلوبا وقال مالك يحرم
 اللبن المخلوط بالما ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن
 فيه من طبع أو ذوق أو غيره لم يحرم عند الجمهور أصحابه
 ولم يوجد

ولم يوجد ما لك فيه نص وقال الشافعي ولحم يتعلق بالتحريم اللبن
 المستوب بالشراب والطعام إذا سبقه المولود خمس مرات
 سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا **كتاب النفقة**
 اتفقوا لا يمتد على وجوب النفقة لم تلزم نفقة كالزوجة والاب
 والولد الصغير واخلتلفوا في نفقة الزوجات هل هي مقدرة بالشرع
 أو معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 بحال الزوجين فيجب على المولى للموسرة نفقة الموسرين وعلى
 المعسر للمعسر أقل الكفايات والباقي في دمنه وقال الشافعي
 هي مقدرة بالشرع لا يجتهد فيها معتبرة بحال الزوج وحده
 فعلى الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المعسر
 مد والتفقوا على أن الزوجة إذا احتاجت إلى خادم وجب
 أخذها لم تختلفوا فيما احتاجت إلى أكثر من خادم فقال
 أبو حنيفة والشافعي وأحمد يلزمه الأ خادم واحد واحتاجت
 إلى أكثر وقال مالك في المشهور عدم الاحتياج إلى خادم من
 وثلاثة لزمه ذلك واخلتلفوا في نفقة الصغير إلى
 لا يجمع مثلهما إذا تزوجها كبر فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 لا نفقة لها والشافعي قولان أصحهما أنه لا نفقة فلو كانت الزوجة
 كبيرة والزوج صغير لا يجمع مثله وجب عليه النفقة عند
 أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا نفقة عليه والشافعي قولان
 أصحهما الوجوب **فصل** في إعتسار بالنفقة والكسوة هل
 يثبت للزوجة الفسخ معها أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت لها الفسخ

ولكن يرفع يد عنها ليكتسب وقال مالك والشافعي وأحمد نعم
يثبت لها الفسخ بالاعتبار عن النفقة والكسوة والمساكن فإذا
مضى زمان ولم ينفق على زوجته فهل يستقر النفقة عليه أم
تسقط مضي الزمان قال أبو حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حاكم
أو ينفقان على قدر معلوم فيصير ذلك بنا باصطلاحهما
وقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهره وابتدع لا تسقط نفقة
الزوجة مضي الزمان بل تصير عليه ديناً لأنها في مقابلة التمكن
والاستمتاع **فصل** وانفقوا على أن الناس لا نفقة لها
واختلفوا في المرأة إذا سافرت بأذن زوجها من غير واجب
عليها فقال أبو حنيفة تسقط نفقتها وقال مالك والشافعي
لا تسقط **فصل** والمبتوتة إذا طلبت جرة مثلها في
في الرضاع ولولدها فضل هي حق قال أبو حنيفة إن كان ثم
منطوع أو من يرضع بدون جرة أمثل كان للاب أن
يسترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الأم لأن
الحضنة لها وعن مالك روايتان أحدهما أن الأم أولى
والثانية مذهب أبي حنيفة والشافعي فلو كان أحدهما هو
قول أحمد أن الأم أحق بكل حال وإن وجد من يتربص
فإنه يجبر على إعطاء الولد الأم بأجرة مثلها والثاني كقول
أبي حنيفة وانفقوا على أن يجب على المرأة أن ترضع ولديها
اللبا وهل يجبر الأم على إرضاع ولدها بعد شرب اللبا
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا تجبر إذا وجد غيرها
وقال

وقال مالك تجبر مادامت في زوجية أبيه إلا أن يكون مثلها
لا يرضع لشرف وعز وإسار أو لسقم بها أو لفساد بالذين فلا تجبر
فصل واختلفوا هل تجبر الوارث على نفقة من يرثه بقرض أو
تعصيب فقال أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فيد خليف
الحالة عند العمة والعم وقخرج منه ابن العم ومن ينسب إليه بالرضاع وقال
مالك يجب النفقة للأولاد من الأولاد والصلب وقال
الشافعي يجب النفقة على الأب وابن عمه وعلى الابن وإن سفل ولا يعقل
عمودي النسب وقال أحمد كل شخص من جري بينه الميراث بقرض
أو تعصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر كالابن والأخت والأخوات
والعمات والعمومة وبينهم وارثة واحدة فإذا كان الارب جانبا
بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمته وابن
العم مع بنت عمه فعن أحمد روايتان **فصل** واختلفوا هل يلزم السيد
نفقة عتيقه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه وقال أحمد يلزمه وعن
مالك روايتان أحدهما مذهب أبي حنيفة والشافعي والآخر إذا
اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي لزمه نفقته إلى أن يسعي **فصل**
واختلفوا فيما إذا بلغ الولد عسرا وأحرقة له فقال أبو حنيفة
تسقط نفقة الغلام إذا بلغ صحوا ولا تسقط نفقة لكرامة
إلا إذا تزوجت وقال مالك كذلك إلا أنه أوجب نفقة لكرامة
حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقته ما جمعا وقال أحمد لا
تسقط الولد عن أبيه وإن بلغ إذا لم يكن له مال ولا كسب وإذا بلغ
الابن مريضاً تسقط نفقته بالاتفاق على أبيه ولو بر من مرضه ثم عاوى

للمرء عادت نفقة عند الأيمة إلا ما لكافان عندك لا تعود ولو
تزوجت الجانية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال أبو حنيفة ^{الثاني}
وأحد نفقتها على الأب وقال مالك لا تعود **فصل** ولو
اجتمع ورثة مثل أن يكون للصغير أم وجدة وكذلك كانت
وابن أوبنت وابن ابن أو كان له أم وبنت فعلى من تكون النفقة
قال أبو حنيفة وأحد النفقة للصغير على الأم وأحد بينهما الأب
وكذلك البنت والأب فاما ابن الابن والبنت فقال أبو حنيفة النفقة
على البنت دون الأب وقال أحد النفقة بينهما نصفين وأما الأم والبنت
فقال أبو حنيفة وأحد النفقة على الأم والبنت بينهما الربع على البنت
وقال الشافعي النفقة على الذكور خاصة الجد والابن وابن ابن دون
البنت وعلى البنت دون الأم وقال مالك النفقة على أبي الصليب الذي
والأنثى بينهما سوا إذا استويا في الجدة فإن كان أحدهما وجاهداً
فقبر أو النفقة على الواحد **فصل** من يقوم له حيوان لا يقوم به هل
للحاكم الجبارة عليها أم لا قال أبو حنيفة يأمرك الحاكم على صريح الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر من غير إجبار وقال مالك والشافعي للحاكم
أن يجبر مالكها على نفقتها أو بيعها أو نكاحها وأحد فقهاء لا يمنع من
تحميلها ما لا يطيق **باب الحضانة** انفقوا على أن الحضانة
تثبت للأم ما لم تتزوج وإذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانتها لم تختلفوا فيما إذا طلقت طلاقاً بائناً هار تعود حضانة
فقال أبو حنيفة والشافعي تعود وقال مالك في المسمى بغيره لا تعود
بالطلاق وإذا افترق الزوجان وبينهما ولد قال أبو حنيفة في أحدهما

روايتهم

روايتهم الأم أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه وسننه
وملبسه ووضوءه واستنجائه ثم الأب أحق به والأم أحق بالأنثى
إلى أن تبلغ ولا يجبر واحد منهما وقال مالك الأم أحق إلى أن تزوج
وتدخل بها الزوج وبالغلام أيضاً في المسمى بغيره عنه إلى البلوغ وقال
الشافعي الأم أحق بها إلى سنين ثم يختار من اختار له كان عند
وعن أحمد روايتان أحدهما الأم أحق بالغلام إلى سبع ولم يجبر
والجانية بعد السبع تجعل مع الأم بلا تجبر والرواية الأخرى
كذلك هي أبي حنيفة وأحد من الأب هل هي بالحضانة من أخت
للأم ومن الحالة أم لا قال أبو حنيفة أخت من أم أو من
الأخت للأب ومن الحالة للأم والحالة الأولى من الأخت للأب
في أحدهما الروايتين وفي الثانية الأخت للأب أولى من الحالة
وقال مالك الحالة أولى منهما وأخت للأم أولى من الأخت
للأب وقال الشافعي وأحد الأخت للأب أولى من الأخت
للأم ومن الحالة **فصل** وإذا خدعت الأم الطفل بالحضانة
فأراد الأب السفر بولده بنيتة الاستبطان في بلد آخر فهل له
أخذ الولد منها أم لا قال أبو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك والشافعي
وأحد في المسمى بغيره من ذلك إذا كانت الزوجة هي المنتقلة
بولدها قال أبو حنيفة لها أن تنتقل بشرطين أن تستقل إلى
بلدها وأن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل إليه فإن كانت
أحد الشرطين منعته إلا إلى موضع قريب من المضي إليه والعود
قبل الليل فإن كان انتقلها إلى أرحب أو من مصر إلى سواد أو

وان قرب سعت ايضا وقال مالك والشافعي وحيد في احدي
الروايتين الاب اخو بولده سوا كان هو المقتل او هي وعن احمد
رواية اخرى ان الام لا حق به ما لم تنزع **كتاب**
الجنائيات اتفقوا لامة الا ان ينع على القاتل لا يخلد في
النار وتصح توبته من القتل وحكي عن ابن عباس وزيد بن
ثابت والصحاح ان لا تقبل له توبة واتفقوا على ان من قتل نفسا
مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول ابن القاتل وكان في
قتله لم تتمد وجب عليه القود وان السيد اقبل عبدا فانه
لا يقبل به وان تعدد واتفقوا على ان الشافعي اذا قتل مسلما قتل
واختلفوا فيما اذا قتل مسلما دمي او معاهدا فقال الشافعي وحيد
لا يقبل به وقال مالك كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل دمي
او معاهدا او مستامنا غيلة قتل حتما ولا يجوز للولي العفو
لانه تعلو قتله بالاقيات على الامام وقال ابو حنيفة يقتل المسلم
بالذمي لا بالمستامن واتفقوا على ان العبد يقتل بالحري والعبد
يقتل بالعبد واختلفوا في الحر اذا قتل عبدا غير هل يقتل به ام
لا قال مالك والشافعي وحيد لا يقتل به وقال ابو حنيفة يقتل به
فصل اتفقوا على الابن اذا قتل احدا بويه قتل به واختلفوا
فيما اذا قتل الابنة فقال ابو حنيفة والشافعي وحيد لا يقتل به
وقال مالك يقتل بجره القصد كضجاعة وفي نحوه فان جلد فيه
بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والحري في كل عند كالا
فصل واتفقوا على ان المرأة تقتل بالرجل وان الرجل
يقتل

تقتل بالمرأة واختلفوا هل يجزي القضا ص من الرجل والمرأة
فيما دون النفس وبين العبد بعضهم على بعض فقال مالك
والشافعي وحيد يجزي وقال ابو حنيفة لا يجزي **فصل**
والجماعة اذا اشترعوا في قتل الواحد هل يقتلون به فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي يقتل الجماعة كاهم بالواحد الا ان
مالكا استثنى من ذلك القنامة فقال لا يقتل بالقنامة الا واحد
وعن احمد روايتان احدهما مذهب الجماعة واختارها الحري
والاخرى لا تقتل الجماعة بالواحد وجب الدية دون القود
وهل تقطع الايدي باليد قال مالك والشافعي وحيد تقطع
وقال ابو حنيفة لا تقطع وتؤخذ دية اليد من القاطع بالسو
فصل واتفقوا على ان اذا جرح رجلا عمدا فصار
فراش حتمات له يقض منه واختلفوا فيما اذا كان القتل متقلا
كأخشبة الكبيرة أو الحجر الكبير الذي الغالب في مثله ان يقتل
به فقال مالك والشافعي وحيد يجب القصاص بذلك ولا فرق بين
ان يخذل به بحجر او عصا او غيره او يحرقه بنارا او يخنقه او
يطعن عليه بيتا او يمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا او
يسقطه او يهدم عليه بيتا او يضربه بحجر عظيم او خشبة
عظيمة محددة او غير محددة وبذلك قال ابو يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة انما يجب القصاص عند القتل بالنار والحديد
من الحديد او الخشبة المحددة او الحجر المحدد فاما ان عرقه او
قتله بحجر او خشبة غير محددة فانه لا قود عليه وقال الشافعي

والنخعي والحسن البصري لا قودا لا بحديد ولو ضرب به فأسود
الموضع أو كسر عظامه في داخل الجذع فمن أبي حنيفة في
ذلك روايتان واختلفوا في عمد الخطأ وهو أن يتعمد الفعل
ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو
بلكزة أو يلطمه لطما يبلغا ففقد كذا الآية دون القود عند
أبي حنيفة والثافعي وحده لا أن الثافعي قال إن كسر الضرب حتى
مات فعليه القود وقال مالك بوجوب القود عليه في ذلك
فصل واختلفوا فيما إذا أكره رجل رجلا على قتل
آخر فقال أبو حنيفة يقتل المكره دون المباشرو قال مالك لا يقتل
بقتل المباشرو قال الثافعي يقتل المكره بكسر الرقود واحد وفي قتل
المكره يفتح الرافودان الرابع من مذهبه أن عليه ما جميعا القصاص
فإن كافاه أحدهما فقط والقصاص عليه لم يختلفوا في صفة المكره
فقال مالك إذا كان سلطانا أو متعلبا أو سيدا مع عبده اقتلتهما
جميعا إلا أن يكون العبد نجسيا جاهلا بتخريم ذلك فلا يجب عليه
القود وقال الباقر يصح الإكراه من كل ذي يد عليه واختلفوا
فيما إذا أسكر رجل رجلا فقتله اختلفوا فقال أبو حنيفة والثافعي والقود
على القاتل دون دون المسكر ولم يوجبوا على المسكر شيئا إلا
التعزير وقال مالك المسكر والقاتل شركان في القتل فيجب
عليهما القود إذا كان القاتل لا يمكن قتله إلا بالأساكن وكان المقتول
لا يقدر على الهرب بعد الأساكن وقال أحمد في أحدي روايتيه يقتل
القاتل ونحوه المسكر حتى يموت وفي الرواية الأخرى يقتلان

جميعا

جميعا على الإطلاق **فصل** لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا
عن الشهادة بعد استيفاء القصاص وقالوا نعرنا أو جالسنا
نقتله حيا قال أبو حنيفة لا قود بل يجب دية مع العطف قال
الثافعي يجب القصاص وكذلك قال مالك في المشهور عنه اتفقوا
على أنهم لو رجعوا وقالوا خطانا لم يجب عليهم القصاص وإنما
يجب الدية **فصل** واختلفوا في الواجب بالقتل العمد هل هو
معين أم لا فقال أبو حنيفة ومالك في أحدي روايتيه الواجب
معين وهو القود والرواية الأخرى التحريم بين الدية
والقود وعن الثافعي قولان أن الواجب أخذها لا بعينه ^{الثاني}
وهو الصحيح أن الواجب القصاص عينا ولكنه له العد ولي
الدية وإن لم ير ضلجاني وعن أحمد روايتان كالمذهبين
وفائدة الخلاف في هذه المسئلة أنه إذا عفا مطلقا سقطت
الدية ولو عفا الولي عن القصاص عاد لا إلى الدية بغير رضي
الجاني وقال الثافعي وأحمد ذلك مطلقا وعن مالك روايتان
كالمذهبين **فصل** واتفقوا على أنه إذا عفا رجل من وليا
الدم سقط القصاص وانتقل الأمر إلى الدية واختلفوا فيما
إذا عفت المرأة فقال أبو حنيفة والثافعي وأحمد سقط القود
واختلفت الرواية عن مالك في ذلك فنقل عنه أنه لا مدخل للنساء
في الدم ونقل عنه أن لهن مدخل في الدم كالرجال إلا أن يكن
قد درجنهن عصبة فعلى هذا ففي أي يهن مدخل عن دون
أحدهما في القود دون العفو والثانية في العفو دون القود

وغيره

فصل وانفقوا على ان الاوليا المستحقين البالغين اذا حضروا
وطلبوا القصاص لم يوجروا لان يكون اليما في امراة حاملا
فيوخر حتى تضع وعليه انه اذا كان المستحقون صغارا او
غائبين فان القصاص يوجر الا ابا حنيفة وانه قال في الصغار
اذا كان لهم اب استوفى القصاص ولم يوجروا ولو كان المستحق
صغيرا او غائبا او محنونا فقد اتفقوا لامة على ان القصاص
يوجر في مسيلة الغائب لم يختلفوا في الصغير والمحنون
فقال ابو حنيفة وما لك لا يوجر القصاص لاجلها وقال الشافعي
يوجر القصاص حتى يفيق المحنون ويبلغ الصغير وعن احمد
روايتان اظهرهما انه يوجر والثانية لا يوجر **فصل**
وليس للاب ان يستوفى القصاص لو ولد له الكبير بالاتفاق وهل
له ان يستوفيه لو ولد له الصغير قال ابو حنيفة وما لك ذلك
كان شريكا له امره لا وسوا كان في النفس وفي الطرف وقال الشافعي
واحمد في اظهر روايتيه ليس له ان يستوفيه **فصل** واختلفوا
في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة وما لك ليس عليه الا القود
لجماعتهم ولا يحج عليه يخرق قال الشافعي ان قتل واحد بعد
واحد قتل بالاول والباقيين الديات وان قتلهم في جالة واحدة
اقرع بين اوليا المقتولين فمن خرجت فرعته قتل له والباقيين
الديات وقال احمد اقتل واحد بجماعة فحضر الاوليا وطلبوا
القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب بعضهم
وبعضهم الدية قيل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن
طلبها

طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة **فصل**
لو جني رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم جني على الآخر فقطع
يده اليمنى وطلبها منه القصاص فقال ابو حنيفة يقطع يمينه
بهما وتوجد منه دية اخرى لها وقال مالك يقطع يمينه فحما
ويوجد منه دية اخرى لها وقال مالك ولا دية عليه وقال
الشافعي يقطع يمينه للاول ويغرم الدية للثاني فان كان
قطع يدها معا اقرع بينهما كما قال في النفس وكذا ان شتبه
الامر وقال ابو حنيفة ان طلبا القصاص قطع لها ولا دية
وان طلب احد هما القصاص واحد لها الدية قطع لمن طلب
القصاص واخذت الدية للاخر ولو قتل متعمدا لم مات قال
ابو حنيفة وما لك سقط حق ولي الدم من القصاص والدية
وقال الشافعي واحمد تبقى الدية في تركته لا وليا المقتول **فصل**
وانفقوا على ان الامام اذا قطع السارق فسرى ذلك الى نفسه
انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطع مستنصر فسرى ذلك
الى نفسه فقال مالك والشافعي واحمد السراية غير مضمونة وقال
ابو حنيفة هي مضمونة يتحملها عاقلة المقتصر له ولو قطع في
المقتول يد القاتل قال ابو حنيفة ان عفا عنه الولي غرم دية
يده وان لم يعف لم يلزمه شي وقال مالك يقطع يده بكل حال
عفا عنه الولي او لم يعف وقال احمد تلزم دية اليد في مال بكل
حال **فصل** وانفقوا على ان لا تقطع اليد الصحيحة بالشك ولا
تضمن بشمال ولا يسان يمينين واختلفوا هل يستوفى القصاص

فما دون الناس قبل الاند مال وبعد لا قال ابو حنيفة ومالك
واحمد لا يستوفي الا بعد الاند مال وقال الشافعي يستوفي في
الحال ويختلفوا فيما يستوفي به القصاص من الالة فقال ابو
حنيفة لا يستوفي الا بالسيف سوا قتل به او غيره وقال مالك
والشافعي يقتل بمثل ما قتل به وعن حماد وابان كالمذهبين
علي ان من قتل في الحرم جاز قتله فيه لم يختلفوا فيمن قتل خارج
الحرم لم يجز اليه اوجب عليه القتل بجفرا ونراوردة لم يجز اليه
الحرم فقال ابو حنيفة واحمد لا يقتل فيه الا ولكن يضيق عليه فلا
يبايع ولا يشاري حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل
في الحرم **كتاب الدييات** اتفقوا لامة على ان دين
المسلم المذكور الحر مائة من الابل في مال القاتل العامر اذا عدل
الي الدين لم يختلفوا هل هي حالة او موحلة فقال مالك والشافعي
واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة موحلة في ثلاث سنين
ولختلفوا في دين العمد فقال ابو حنيفة ولو جحد في جدي روايته
هي ارباع لكل سن من اسنان الابل منها خمس وعشرون بنت
مخاض ومثلها بنت لبون ومثلها حقا ومثلها جلع وقال
الشافعي يؤخذ مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون
خلفا اي نحو ملو به قال حماد في روايته الاخرى وامادية
شبه العمد في مثل دين العمد المحض عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك وامادية الخطا
فقال ابو حنيفة واحمد هي خمسة وعشرون جذعة وعشرون حقة

وعشرون

وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت
مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلامكان ابن
مخاض ابن لبون **فصل** واختلفوا في الديانير والدرهم
هل تؤخذ في الديات ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يؤخذها
في الديات مع وجود الابل ثم عنها روايتان هل هو اصل
بنفسها ام الاصل الابل والذهب والفضة بدل عنها قال مالك
هو اصل بنفسها مقدرة بالشرع ولم تعتبرها بالابل وقال
الشافعي لا يعدل عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فان
اعوزت فعنه فلو كان الجدي الرابع انه يعدل الي قيمته
حال القبض زائدة او ناقصة والقلم المعمول به ضرورة
انه يعدل الي الف دينار واثنى عشر الف درهم واختلفوا
في مبلغ الدين من الدرهم فقال ابو حنيفة عشرة آلاف
درهم وقال مالك والشافعي واحمد اثنا عشر الف درهم واختلفوا
في البقر والغنم والحمل هل لها اصل في الدين ام تؤخذ على
وجه القيمة فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي ليس لها اصل
وانما تؤخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال احمد البقر والغنم
اصل مقدرة فيهما من البقر ما يتا بقرة ومن الغنم الفاشاة
واختلفت الرواية عنه في الحمل فقيل هي مقدرة بما في حالة
في كل حالة ازار وردا وروي عنه انها ليست بيد **فصل**
واختلفوا فيما اذا قتل الحر او قتل وهو حر في شهر
حرام او قتل ذات رحم حر هل تخلط الدين في ذلك فقال

ابو حنيفة لا تغلظ الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلظ في
قتل الرجل ولدة فقط والتغليظ ان تؤخذ ثلاثا ثلاثا
حقه وثلاثون جلد عت واربعون خلفه وعن مالك في الذهب
والفضة روايتان احدهما لا تغلظ الدية فيها والاخرى تغلظ
وفي صفة تغليظها عنه روايتان اشهرهما انه يلزم من الذهب
والورق قيمة الابل المغلظة بالغت ما بلغت وقال الشافعي
تغلظ في الحرم والمحرم والاشهر الحرم وقيل هل تغلظ
في الاحرام وجهان اظهرهما لا تغلظ ولا تغلظ عندها
في الابل واما الذهب والورق فلا تدخل للتغليظ فيهما
وصفة التغليظ عنده ان يكون باسنان الابل فقط وقال
احمد تغلظ الدية وصفة التغليظ ان كان الضمان بالذهب
والفضة فنزيادة القدر وهو ثلث الدية رضاعه وان
كان بالابل فقياس مذهبه ان كان وانها مغلظة نزيادة القدر
لا بالسن واختلف الشافعي واحمد هل يدخل تغليظ الدية ام
لاماله قتل في شهر حرام في الحرم ذات بحر فقال الشافعي
يتركحل ويكون التغليظ فيها واحدا وقال احمد لا يدخل
بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية **فصل** اتفقوا الائمة على
الخروج فضاص كل ما يتا في فيه الفضاص واما ما لا يتا في
فيه الفضاص وهو عشرة الحارصة وهي التي تسوق لجلد الدية
وهي التي تخرج الدم والباصعة وهي التي تسوق اللحم والمثلاحة
وهي التي تعوض في اللحم والسمحاق وهي التي تبقى بينها وبين
العظم

العظم جلد رقيقه وهذه الجروح الخمسة ليس فيها مقدار شرعي
باتفاق الاربعة الا ما روي احمد ان زيد رضي الله عنه حكم
في الدامية ببيعير وفي الباصعة ببيعيرين وفي المثلاحة بثلاثة
العبرق وفي السمحاق باربعة العبرق قال احمد وانا اذهب الى
ذلك فقد روي عنه الطاهر من مذهب كالجماعة واجمعوا
علي ان في كل واحد من هذه الخمسة حكومة بعد الاصل الحكومة
ان يقوم المحني على قبل الجناية كان كان عبدا فيقال له كان
قبل الجناية وكل قيمة بعد ما فيكون له بقدر التفاوت بين
ديته **فصل** واما الخمسة التي فيها مقدار شرعي فهي الموضع
التي يوضح عن العظم فاذا كانت في الوجه فيها خمس ابل
عند ابو حنيفة والشافعي واحمد في جدي واثنية وفي الرو
الاخرى فيها عشر وقال مالك في موضحة الانف والحي الاسفل
حكومة خاصة وباقى المواضع من الوجه فيها خمس ابل
وان كانت في الراس فكل هي بمنزلة للموضحة في الوجه ام لا قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي هي بمنزلة لها وعن احمد روايتان احدهما
كالجماعة والثانية ان كانت في الوجه فيها عشر وان كانت في
الرأس فيها خمس **فصل** واجمعوا على ان في الموضحة الفضا
ان كانت عمدا والثانية الهاشمة وهي التي تقسم العظم ونكس
وفيهما عند ابو حنيفة والشافعي واحمد عشر من الابل واختلفت
الرواية عن مالك في ذلك فقيل خمس وحكومة وقيل
خمس عشر وقال اشهب فيها عشر مذهب الجماعة الثالثة

المنقلة وهي التي توضح وتبين وتنقل العظام وفيها
خمس عشرة من الإبل بالاجماع الرابعة المامومة وهي التي
تصل إلى جلد الذراع وفيها ثلث الدية بالاجماع الخامسة
الجافية وهي التي تصل إلى جوف كبطن وصدر وتخرج
مخرجين وخاصة وفيها ثلث الدية بالاجماع **فصل**
واتفقوا على ان العين بالعين والاذن بالاذن
بالاذن والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية كاملة وفي الاذن
اذا جزع الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية و
بمجموع الاسنان وهي اثنتان وثلاثون سنا الدية وفي كل سن
خمس ابعرة وفي العين الدية وفي جحر ان ثبتت الاخرى نصفها
واستشكل وجوب الدية في العينين صاحب التهمة من الشافعي
لانه لم يرد فيه خبر والقياس لا يقتضيه بل هو كالترقية والضلع
بل هو من العظام الداخلة وفي الاذنين الدية عند ابو حنيفة
والشافعي واحمد وعن مالك روايتان أحدهما كما عده والثانية
حكومة واتفقوا على ان في الاحفان الاربعه الدية في كل واحد
ربع الا ما لكافانه قال فيها حكومة واختلفوا في العين القايمة
التي لا يبصر بها والبدن الشال والذكر الاشتل وذكر الخصي
ولسان الاخرس والاصبع الزايد والسن السود فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوليه فيها حكومة وعن
احمد روايتان اظهرها فيها الدية والاخرى كاجماعه واختلفوا
في الترقوة والضلع والذراع والساعد والزند والفخذ فقال
ابو حنيفة

٢٤٨
ابو حنيفة ومالك والشافعي في ذلك حكومة وقال احمد في الضلع
بغير وفي الترقوة بغير وفي كل واحد من الترقوة بغير وفي
كل واحد من الذراع والساعد والزند والفخذ بغير ان في
الزندين اربعة واختلفوا فيما لو ضرب فاوضحه فذهب عقله
فهل تنقل الموضحة في دية العقل ام لا قال ابو حنيفة والشافعي
في احد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك ارض الموضحة
والقول الاخر للشافعي وهو الاصح عند اصحابه ان عليه
لدهاب العقل دية كاملة وعليه ارض الموضحة وهذا مذهب
مالك واحمد واختلفوا فيما اذا قلع سن من قد تغر فقال
ابو حنيفة واحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك ابو حنيفة و
سقوط يعودهما والشافعي قولان اصحهما الوجب وعدم
السقوط ولو ضرب سن رجل فاسودت قال ابو حنيفة ومالك
واحمد في احدي روايتيه يجب رثن سن خمس سن اكل
والرواية الاخرى ثلث دية السن ورواية مالك على ذلك فقال
ان وقعت السن السود بعد ذلك لم يزد دية اخري فقال
الشافعي في ذلك حكومة فقط واختلفوا فيما اذا قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق فقال ابو حنيفة فيه حكومة وقال
مالك والشافعي واحمد فيه دية كاملة ولو قلع عين غيب
فقال مالك واحمد بالزمة دية كاملة وقال ابو حنيفة والشافعي
يجب القصاص فان عفا فنصف دية وقال مالك ليس له القصاص
وهل له دية كاملة وفي اليدين الدية في كل واحدة نصفها

بالإجماع وكذا الأمر في الرجلين واجمعوا على أن في اللسان
الدين وأن في الذكر الدين وأن في ذهاب العقل دين وأن
في ذهاب السمع الدين وإذا ضرب رجل رجلا فذهب شعر
لحيته فلم يثبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبيه أو هذاب
عينيه فلم يعد قال أبو حنيفة وأجروني ذلك الدين وقال الشافعي
وما لك فيه حكومته **فصل** واجمعوا على أن دين المرأة
الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دين الرجل الحرة المسلم
ثم اختلفوا هل تساويه في الجراح أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي
في الجرح لا تساويه في شيء من الجراح بل جرحها على النصف
من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي في القدم
وأحمد في إحدى روايتيه تساويه في الجراح فيما دون ثلث
الدين فإذا بلغت الثلث كانت دينه جراحها على النصف
من دين الرجل وقال أحمد في الرواية الأخرى وهي أظهر
روايته واختارها الحنفية تساويه إلى ثلث الدين فإذا
زاد على الثلث فهي على النصف ولو وطئ زوجته وليس لها
بوطاف فضاها قال أبو حنيفة وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي
عليه الدين وعن مالك روايتان أشهرهما قوله وخبرني
دينه **فصل** واختلفوا في دين الكفاية اليهودي والنصراني
فقال أبو حنيفة دينه كدين المسلم في العمد والخطأ سواء منهم
فرق وقال مالك والشافعي دين المجوسي ثمان مائة درهم
نصف دين المسلم في العمد والخطأ من غير فرق وقال أحمد

إن كان

أن كان للنصراني أو لليهودي عمد وقتله مسلم عمدا فدينه
كدين المسلم وإن قتله خطأ فدينه ثمان مائة درهم
للمسلم وإن قتله واختارها الحنفية والثانية دينه مسلم **فصل**
والمجوسي دينه عند أبي حنيفة كدين المسلم في العمد والخطأ
وقال أحمد في الخطأ ثمان مائة درهم وفي العمد الف وستمائة
واختلفوا في ديات الكتابيات والمجوسيات فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي دياتهن على النصف من ديات رجائهن
ولا فرق بين الخطأ والعمد وقال أحمد على النصف في الخطأ
وفي العمد كالرجل منهم سواء **فصل** العمد إذا جني
جناية تارة يكون على خطأ وتارة تكون عمدا فإن كان
خطأ فقد اختلف الأئمة في ذلك فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في أظهر روايتيه المولى بالخيار بين الفداء وبين دفع
العبد إلى ولي المجني عليه فمملكه بذلك وسواء أدينه
على إرث الجناية أو نفقت فإن امتنع ولي المجني عليه فمملكه
من قبوله وطالب المولى ببيعهم ودفع القيمة في الأرش لهم
يجبر المولى على ذلك وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
المولى بالخيار بين الفداء وبين الدفع إلى الولي للتبيع فإن
فضل من ثمنه شيء فهو لسيده فإن امتنع الولي من قبوله وطالب
المولى ببيعهم ودفع الممن إليه كان له ذلك وإن كانت الجناية
عمدا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر روايتيه ولي المجني عليه
بالخيار بين القصاص وبين العفو عا لي مال وليس له العفو

على رقبته العبد واسترقاقه ولا يملكه بالحنائية وقال مالك وأحمد
الرواية الأخرى يملكه المجني عليه بالحنائية فإن شاقته وإن شأ
استرقه وإن شأ اعتقه ويصون في جميع ذلك متصرفا في
ملكه إلا أن مالكا استرط أن يكون الحنائية قد ثبتت بالبينة
لأب الاعتراف وهل يضمن العبد بقيمته بالغت ما بلغت
وإن زادت على دية الحر أم لا قال أبو حنيفة لا يبلغ به دية
الحر بل ينقص عشرة آلاف درهم وقال مالك والشافعي وأحمد في
أظهر رواية يضمن بقيمته بالغت ما بلغت والحر إذا قتل عيدا
خطأ قال أبو حنيفة بقيمته على عاقلة الجاني وقال مالك وأحمد
قيمته على الجاني دون عاقلة وعن الشافعي فلو كان أحدهما
كمد هب مالك وأحمد والثاني على عاقلة الجاني واختلفوا
في الحنائية على طرف العبد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد كل ذلك
في مال الجاني لا على عاقلة والشافعي فلو كان والحنائية التي
لها روث مقدرة في حق الحر كيف الحكم في مثلها في العبد
أبو حنيفة والشافعي وأحمد في رواية في ذلك كل جنائنها
أرش مقدرة في الحر من الدية فإنها مقدرة من العبد بذلك
الأرش من قيمته وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضمن
ما نقص من قيمته وزاد مالك فقال الأفي المأمومة والجائفة
والمنقلة والموضحة فإن مذهبه فيها كمد هب الجماعة **فصل**
وإذا اضطرر القاربان الحران فأن قال مالك وأحمد على عاقلة
كل واحد منهما دية الآخر كاملة واختلفت الرواية عن أحمد
فقال

فقال الدامغان فيهما روايتان أحدهما كمد هب مالك والأخرى
على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وهذا مذهب
الشافعي قال وفي تركه كل واحد نصف قيمة دية الآخر وله
قول آخران هلكهما وهذا الذي لا يثبتين هدر إذ لا صنع لهما كالأمة
الساوية **فصل** في قتل الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة
الجاني وإنما يجب عليهم موجد في ثلاث سنين واختلفوا هل
يدخل مع الجاني مع العاقلة فيؤدي معهم قال أبو حنيفة هو
كأحد العاقلة يلزمه ما يلزم أحدهم واختلف أصحاب مالك
فقال أبو القاسم كقول أبي حنيفة وقال غيره لا يدخل الجاني
مع العاقلة وقال الشافعي أن استعت العاقلة للدية لم يلزم جاني
شي وإن لم يتسع لزومه وقال أحمد لا يلزمه شيء سواء استعت العاقلة
أو لم يتسع وعلى هذا أن لم يتسع العاقلة لتحمل جميع الدية
ذلك إلى بيت المال وإن كان الجاني من أهل الديوان فله الحق
أهل ديوانه بالعصبة في الدية أم لا قال أبو حنيفة ديوانه
عاقلة ويقدمون على العصبة في التحمل فإذا أعدوا التحمل
تحمل العصبة وكذا عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرأته فإن
عجزوا أهل محلته وإن لم يتسع فأهل بلده وإن كان الجاني
من أهل القرية لم يتسع فالمصر الذي يلي تلك القرية من سواد
وقال مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في الدية إذ لم يكونوا
أقارب الجاني **فصل** واختلفوا فيما حمل العاقلة من الدية
هل هو مقدرة أم هو على قدر الطاقم والاجتهاد فقال

أبو حنيفة يستوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى
أربعة وقال مالك وأحمد ليس فيه شيء مقدس وإنما هو حسب
ما يسهل ولا يضرب وقال الشافعي يتقدر ويوضع على الغني
نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار وعلى لا ينقص
من ذلك وهل يستوي الفقير والغني من العاقلة في تحمل الذم
أم لا قال أبو حنيفة يستويان وقال مالك والشافعي وأحمد
يحمل الغني زيادة على المتوسط والغائب من العاقلة وهل
يحمل شيئا من الذمات كالحاضر أم لا قال أبو حنيفة وأحمد هما
سواء قال مالك لا يحمل الغائب مع الحاضر شيئا إذا كان الحاضر
الغائب من العاقلة في إقليم آخر سوى من الإقليم الذي فيه
بقية العاقلة ويضم أقرب القبائل ممن هو مجاور معهم
وعن الشافعي فلو كان كالمدهيين واختلفوا في ترتيب التحمل
فقال أبو حنيفة القريب والبعد فيه سواء وقال الشافعي وأحمد
ترتيب التحمل على ترتيب الأقرب فالأقرب من العصابات
فإن استغفروا لم يقسم علي غيرهم فإن لم يشع الأقرب التحمل
دخل الأبعد وهكذا حتى يدخل فيهم بعدهم درجة على
حسب الميراث وأما حول العقل هل يعتبر بالموت
أو حكم الحكم قال أبو حنيفة اعتبار من حين حكم الحكم وقال
مالك والشافعي وأحمد من حين الموت ومن مات من
العاقلة بعد حول فقال سيفط ما كان يلزمه أم لا قال أبو
سيفط ولا يؤخذ من تركته وقال الشافعي في جدي ما لم يذهب

مالك

مالك فقال أبو القاسم تحت ماله ويؤخذ من تركته
وقال الشافعي وأحمد في جدي روايته يتقبل عليه تركته
فصل إذا مال جابط أسنان إلى طريق أو ملك غيره
ثم وقع على شخص فقتله قال أبو حنيفة إن طوأت بالنقص
فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه ولا فلا يضمن
مالك وأحمد في أحدي روايتهما إن يقدم إليه ينقصه
فلم ينقصه فعليه الضمان ونزاد مالك وأشهد عليه وعن
مالك رواية أخرى أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما
لا يبر من معه إلا تلاو ضمن ما تلف به سواء تقدم أم لا
وسواء شهد أم لا وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهور
أنه لا يضمن مطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان وجهان
أصحهما أنه لا يضمن **فصل** ولو صاح على صبي أو معتوه
وها على سطح أو جابط فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي
أو عقل البالغ المعتبر بصاحبه أو بعثت المرأة إلى امرأة شديدة
إلى مجلس الحكم فاجتمعت حينها فزعا أو نزل عقلمها قال أبو
الضمان في شيء من ذلك على أحد وقال الشافعي والدرية في ذلك
كله على العاقلة إلا في حق البالغ فإنه لا ضمان على العاقلة فيه
وقال ابن أبي حبيب من أصحابه بوجوب الضمان فيه وقال أحمد
الدرية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فإنه لا ضمان عليها على أحد
فصل ولو ضرب بطن امرأة فالقت حينها ميتة ما تمت
قال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلي من ضربها

دية كاملة وقال الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة وغرة
للخنير واختلفوا في قيمة الخنير من الامة اذا كان مملوكا
فقال مالك والشافعي وأحمد فيه عشرين قيمة امه يوم الحياثة
سوا كان ذكرا او انثى وتعتبر قيمة الام يوم جني عليها
وجنين ام الولد من مولا قيمه فيه عرق تكون نصف
عشر دية الاب وكذلك في جنين الذمية اذا كان ابوه
مسلم او قال ابو حنيفة في الذكر نصف عشرين وفي الانثى
العشر **فصل** ولو حفر بئر في فناء دار قال ابو حنيفة
واحمد والشافعي ضمن ما هلك فيها وقال مالك لضمان عليه
ولو بسط بانيه في المسجد او حفر بئر المصلحة او علق فيه
قنديل فغضب بذلك انسان قال ابو حنيفة اذا لم ياذن
الحيران في ذلك ضمن والشافعي في ضمانه واسقاطه لو كان
وعن أحمد روايتان اظهرهما انه لا ضمان ولا خلاف
انه لو بسط فيه الحصاة فلق بيه انسان انه لا ضمان ولو
ترك في داره كلبا عقورا فدخل الي داره انسان وقد علم
ان تم كلبا عقورا فعقروا قال ابو حنيفة والشافعي لا ضمان
عليه على الاطلاق وقال مالك عليه الضمان بشرط ان يكون
صاحب الدار يعلم انه عقور وعن أحمد روايتان اظهرهما
انه لا ضمان عليه **باب القسامة** اتفق الايمه على ان
القسامة مشروعة في القتل اذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا
في السبب الموجب للقسامة فقال ابو حنيفة الموجب للقسامة
وجود

وجود القتل في موضع هو في حفظ قوما وحياتهم كالحلقة
والدار ومسجد الحلقة والقربة فانه يوجب القسامة على
اهلها لكن القاتل الذي تشرع فيه القسامة اسم لميت اثر
من جراحه او ضرب او خنق ولو كان الدم يخرج من
الفم او دبره فلا يقتل ولو خرج من اذنه او عينه فهو قاتل
فيه القسامة وقال مالك السبب المعبر في القسامة ان يقول
المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول بالغ مسلما
حر اسوا كان فاسقا او عدلا ذكرا او انثى او يقوم ولا وليا
المقتول شاهد واحد واختلف اصحابه في اشتراط عدالة
الشاهد وذكروا بينه فشرطها ابن القاسم والكوفي اشهد بالفاسق
والمرأة ومن الاسباب الموجهة للقسامة عند مالك من غير
خلاف عنه ان يوجد المقتول في مكان خال من الناس وفيه
رجل معه سلاح مخضب بالدم او قال الشافعي السبب الموجب
للقسامة اللوث وهو عند قريبة لصديق المدعي بان يرى
قتيل في محلة او قريبة صغيرة وبينهم عدوة ظاهرة
او تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عدوة وشهادة
العدل عند لوث وكذا عبيد او نسأ او صبيان وكذا افساق
وكفار على الرمح من مذهبهم لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث
عندهم في السنة العوامر والخواصر بان فلانا قتل فلانا من اللوث
وجود ما سطخ بالدم بيد سلاح عند القاتل ومنه ان يركم
الناس بموضع او في باب فيوجد فيه مقتيل وقال احمد لا يحكم

بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي علو
واختلفت الرواية عنه في اللوث فروي عنه العداوة الظاهرة
والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين
اهل البغي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه وامادعوي
المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عند ما كل **فصل**
فاذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من الائمة حلف
المدعون على قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه اذا كان القتل
عمدا عند ابي حنيفة وما لك واحمد وعلي القدي من قولي الشافعي
وقال الشافعي في الجرد يستحق دية مغلطة **فصل** واختلفوا
هل يبذل بايمان المدعين في القسامة امر بايمان المدعي
عليهم قال الشافعي واحمد بايمان المدعين فان نكل المدعون
ولا بينة حلف المدعي عليه خمسين يمينا وبري وقال مالك يبذل
بايمان المدعين واختلفت الرواية ما الحكم ان نكلوا ففي رواية
يحلف المدعي عليه ان كان رجلا بعينه حلف وبري وان نكل
لزمه الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منها شي لان النكول
عنده كالاعتراف والعاقلة لا تحمل الاعتراف وفي رواية تحمل
العاقلة قلت او كثر من حلف منهم بري ومن لم تحمل
فعليه بفسط من الدية وقال ابو حنيفة لا شرع اليمين في القسامة
الا على المدعي عليهم فاذا لم يعينوا شخصا بعينه يدعونهم
فيحلف من المدعي عليهم خمسون رجلا خمسين يمينا خمسين
المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلنا فان لم يكونوا

خمسين

خمسين كبرت اليمين فان تكملت الايمان وجبت الدية
على عاقلة اهل المحلة وان عين المدعون قاتلا فلا قسامة
وتكون تعيينهم القاتل بدينه لما في اهل المحلة ويلزم المدعي
عليه اليمين بالله عز وجل ما قتل ويترك **فصل** واختلفوا
فيما اذا كان الاوليا جماعة فقال مالك واحمد تقسم الايمان بينهم
بالكتاب وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة
تكرر عليهم الايمان بالادارة بعد ان يبدل الحد هر بالفرع واختلفوا
هل تثبت القسامة في العبيد فقال ابو حنيفة واحمد تثبت للشافعي
قولان اصحهما تثبت وهل شمع ايمان النسي في القسامة قال ابو حنيفة
واحمد لا شمع مطلقا لا في العمد ولا الخطا وقال الشافعي شمع
مطلقا في العمد والخطا وهن القسامة كالرجال وقال مالك
شمع ايمانهن في الخطا دون العمد **كتاب كفارة القتل**
اتفق الائمة على وجوب الطر الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقتول
ذميا او عبدا واختلفوا فيما اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة
والشافعي يجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد
المسلم على المشهور وقال مالك لا يجب كفارة في قتل الذمي
وهل يجب في قتل العبد قال ابو حنيفة وما لك لا يجب وقال الشافعي
يجب وعن احمد وايمان كالمذميين ولو قتل الكافر مسلما
خطا فقال الشافعي واحمد يجب عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة
وما لك لا كفارة عليه وهل يجب الكفارة على الصبي والمجنون
اذا قتل قال مالك والشافعي واحمد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب

فصل وانفقوا على ان كفارة الخطا عتق رقبة مومنة فان لم
يجد فصيام شهرين متتابعين لم يختلفوا في الاطعام فقال
ابو حنيفة وما لك ولحمد في احدي روايتيه لا يحزي الاطعام
في ذلك والرواية الاخرى عن احمد انه يحزي وللشافعي في ذلك
قولان اصحهما انه لا اطعام وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب
تعدري به لحفر البير ونصب السكين ووضع الحجر في الطريق
قال مالك والشافعي واجم تجب وقال ابو حنيفة لا تجب مطلقا
وان كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك **باب**
حكم السحر والتاخر السحر عن ابي هريرة في وعقد
تؤثر في الابدان والقلوب ومرض ويقتل ويفرق بين المرء
وزوجه وله حقيقة عند الامم الثلاثة وقال ابو حنيفة لا حقيقة
له ولا تأثير في الجسم وبه قال ابو جعفر الاستراري من الشافعية
وتعلم حرام بالاجماع واختلفوا في ثبوت السحر ويعلم فقال ابو
حنيفة وما لك ولحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من
ان تعلم السحر يوجب الكفر وان تعلمه معتقدا لحيوان او
معتقد انه ينفعه كفر وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما
يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحر
فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقد اهل بابل من التقرب
الى الصواع السبعة وانما تفعل ما يلبس منها فهو كافر وان
ما لا يوجب الكفر فان اعتقد باحة السحر فهو كافر **فصل**
وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله قال مالك واحمد يقتل بمجرد

ذلك

ذلك فان قتل سحرة قتل عند الامم الثلاثة الا ابا حنيفة فانه
قال لا يقتل حتى يتكرر ذلك منه وروي عنه انه قال لا يقتل حتى
انه قتل اثنا بعبينه وهل يقتل قصاصا او حد قال ابو حنيفة
وما لك ولحمد يقتل حد وقال الشافعي قصاصا **فصل**
وهل يقتل توبة الساحر قال ابو حنيفة في المشهور عنه وما لك
لا يقتل توبة ولا تسمع بل يقتل كالزنديق وقال الشافعي يقتل توبة
ومن اخبر واثبات اظهرها لا يقتل واختلفوا في ساحر اهل الكتاب
فقال مالك والشافعي واحمد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كالمسلم
الساحر المسلم وهل حكم الساحر المسلم حكم الساحر المسلم
قال مالك والشافعي واحمد حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة
ولا تقتل **فصل** قال ما من حرمين لا يظهر السحر الا على قاسق
كما لا تظهر الكرامة وذلك مستفاد من اجماع الامم وقال مالك السحر
زندقة واذا قال الرجل حسنة قتل ولا يقتل توبته **فصل**
قال النووي في الروضة اتيان الكاهن وتعلم الكهان والتنجيم
والضرب بالرمل والسحر والتعبد وتعليمها حرام بالنص
الصحيح وقال ابن قدامة الجنبلي في الكافي الكاهن له ريت
من الجن والعرف نقل عن احمد ان حكمها القتل والحبس بموتها
قال واما المعزم الذي يعزم على المصروع ويزعم انه جمع الجن
وانها تعطيه او تطيعه فذكرها اصحابنا في السحرة وروي عن احمد
انه توقف فيها قال وسيل ابن السبب عن الرجل توجد عند المرأة
يلتمس من يدويه فقال لما نهي الله تعالى عما يضر ولم يبيح

ان استطعت ان تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على ان مثل هذا
 لا يعفر صاحبه ولا يقتل **كتاب الحدود** المرتبة
 على الجنايات السبعة وهي الردة والبيع والزنا والقذف والسرقة
 وقطع الطريق وشرب الخمر **باب الردة** هي
 قطع الاسلام بقول او فعل او بيعة النفاق لا يملك على ان يرد
 عن الاسلام وجب عليه القتل ثم اختلفوا هل يتحكم قتله في الحال
 ام يوقف على استنابته وهل استنابته واجبة ام مستحبة واذا
 استتيب فلم يتب هل يمهله ام لا قال ابو حنيفة لا يجب استنابة
 ويقتل في الحال الا ان يطلب الامهال استحبابا او قال مالك يجب استنابته
 فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب
 فان تاب ولا قتل وللشافعي في وجوب الاستنابة قولان
 اظهرهما الوجوب وعنه في الامهال قولان اظهرهما انه لا يمهله
 وان طلب بل يقتل في الحال اذا اصر على ردة وعن احمد بن حنبل
 احدها مذهب مالك والثانية لا يجب الاستنابة واما الامهال
 فانه يختلف مذهبه في وجوبه ثلاثا وحكي عن الحسن البصري
 ان المرتدة لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن ركان
 المولود ولد على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب وان كفر
 فاسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه يستتاب
 ابد وهل المرتد كما لم تده ام لا قال مالك والشافعي واحمد الرجل
 والمرأة في حكم الردة سواء قال ابو حنيفة بخمس المدة ولا
 تقتل وهل نصح ردة الصبي المميز ام لا قال ابو حنيفة نعم وذلك هو
 الظاهر

الظاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن احمد قال الشافعي
 لا نصح ردة الصبي ويروي مثل ذلك عن احمد والفقهاء
 على ان الردة يقع هو الذي ليس بالكفر ويظهر الاسلام يقتل
 ثم اختلفوا في قبول توبته اذا تاب فقال ابو حنيفة في اظهر
 روايته وهو الاصح من خمسة اوجه لا أصحاب الشافعي تقبل
 توبته وقال مالك واحد يقتل ولا يستتاب ويروي عن ابي
 حنيفة مثلي **كتاب** لو ارتد اهل بلد وجري فيهم
 حكمهم هل نصير تلك البلدة دار حرب ام لا قال ابو حنيفة
 لا نصير دار اسلام دار حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط
 احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذي بال امان الاصل
 وان تكون متاخمة لدار الحرب والظاهر من مذهب مالك
 ان يظهر احكام الكفر في بلدة نصير دار حرب وهو
 مذهب الشافعي واحمد والفقهاء على انه تغنم مواضع فاما
 دار بهم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد
 الردة لا يترقون بل يجبروا على الاسلام اذا بلغوا فان لم
 يسلموا قال ابو حنيفة ومالك يحسبون ويتعاهدون والضرب
 جنبا الى الاسلام واما دار بهم فيهم فيسترقون وقال احمد
 يترقون دار بهم ودار بهم ودار بهم والشافعي في استرقاقهم
 قولان اصحهما لا يترقون **باب البيعة** اتفقوا على ان
 على ان الامامة تدبر فرض وان لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر
 الدين وينصف المظلومين من الظالمين وان لا يجوز ان

يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا
 منفقان ولا مقترقان وان الائمة من قرش وبنو هاشم
 في جميع انحاء قرش وان للامامان يستخلفونه لا خلا
 في حوزة ذلك لا في بكر رضي الله عنه وان الامامة لا يجوز لامرأة
 ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وان الامام الكامل يجب
 طاعته في كل ما يامره مالم تكن معصية وان القتال دون
 فرض واحكام من ولا نافذة وان لو خرج على امام المسلمين
 او عن طاعة طائفة ذات شوكة وكان لهم تاويل
 مشبه ومطاع فيهم فانه يباح قتالهم حتى يفيوا الى امر الله
 فاذا فاقوا كف عنهم واختلفوا هل ينفع مدبرهم في
 القتال او يدفع على جرحهم فقال ابو حنيفة اذا كان لهم فية
 يرجعون اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي واجملا يجوز
 واتفقوا على ان اموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحهم
 وكراعهم على حزمهم قال مالك والشافعي واجملا يجوز ذلك
 وقال ابو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت
 رد اليهم واتفقوا على ان ما اخذوا البغاة من خراج ارض او جنة
 ذبي ويلزم اهل الغد ان يحسبونه وانما يتكلم اهل العدل
 البغي على اهل العدل في حال القتال من نفس او مال فقال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي في الجريد الرائج واجملا في الحدي واثنية
 لا يضمن وقال الشافعي في القدام واجملا في رواية اخرى
 يضمن **باب الزنا** اتفق الائمة على ان الزنا فاحشة
 عظيمة

كان يكره

عظيمة توجب الحد وان يختلف الزنا لان الزاني يكون بكثرة
 يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا على ان من شرب الخمر
 الحرية والبلوغ والعقل وان تكون قد تفرج نزوحا صحيحا
 ودخل بالزوجة هذه الشروط الخمسة يجمع عليها واختلفوا
 في الاسلام هل هو من شرائط الاحصان ام لا فقال ابو حنيفة
 وما لك نعم وقال الشافعي واجملا فيحد الذي عندها فمن كملت
 فيه شرائط الاحصان فان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا
 بها في نكاح صحيح وهي سامة فهاز انبان محصنان بالاجماع
 عليهما الرجم حتى يموتا وهل يجمع عليهما الجلد قبل الرجم ام لا
 قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجمع وانما الواجب الرجم خاصة
 وعن احمد روايتان اظهرها يجمع ولو كان الزاني سملوكا وقد
 تزوج ودخل في نكاح صحيح فخل برحمه الاربعه على انه لا يجمع
 وقال ابو ثور يجمع **فصل** قال في الافصاح واتفقوا على
 ان البكرين الحرين اذا زنيا فانهما يحلضان كل واحد منهما
 مائة جلدة وهل يضم اليهما مع الجلد التعزيب ام لا فقال ابو
 حنيفة لا يضم بل هو تعزيب غير واجب ان رآه الامام ملصقة
 عنهما على قدر ما يرى وقال مالك يجب تعزيب الزاني دون الزانية
 والتعزيب ان ينفي سنة الى غير بكرة وقال الشافعي واجملا
 الزانيان الحران البكران يجمع في حقهما بين الجلد والتعزيب
 عاما وقال القزطي في تفسيره اختلفوا في نفي البكر مع الجلد
 فالذي عليه جمهوره انه ينفي مع الجلد قاله الخلفاء الراشدون

الأربعة وبه قال عطاء وطاوس ومالك وبه قال الشافعي ومحمد وقال
بتركه أبو حنيفة **فصل** وانفقوا على العبد والامة لا يجلد أحدهما
اذا زنيا وان حدر كل واحد منهما خمسون وانه لا فرق بين الذكر
والانثى منهم وانها لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا أو لم
هذا قول الامية الاربعة وقال بعض اهل الظاهر يجرمان اذا احصنا
وذهب ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير الى انها ان لم يحصنا
فلا تجلد أصلا واذا احصنا فحدوها خمسون جلدة وذهب
بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالكي في العيون الى انها
كالأحرار سواء احصنا فحدوها الرجم وان لم يحصنا فحدوها بالجلد
خمسون جلدة وذهب داود الى جلد العبد مائة والامة خمسون
وذهب أبو ثور الى ان حد الرقيق حد الحر فيجلد مائة ويختلفوا
في وجوب التغريب في حقها فقال أبو حنيفة ومالك وحمد
لا يغربان وهو قول الشافعي والأصح من مذهبه انه يغرب بعتام
فصل واختلفوا فيما اذا وجدت شرائط الإحصان في أحد
الزوجين دون الآخر وصورة أن يطأ المسلم زوجته الكتابية
أو يطأ العاقل زوجته المحبوبة أو يطأ البالغ زوجته الصغيرة المطبقة
للوص أو يطأ الحرمة من زوجة فعند أبي حنيفة وحمد لا يثبت
الإحصان لو أحدهما وعند مالك والشافعي يثبت لمن حدثت
شرائطه فيه فان زنيا كان المجلد في حق من لم يثبت له الإحصان
والرجم على من يثبت له **فصل** واختلفوا في الذي هل يقام
عليه حد الزنا فقال أبو حنيفة والشافعي والحمد يقام عليه الحد و
مالك

وقال مالك لا يقام عليه واختلفوا في اليهودي اذا زنا وهو محصن
فقال أبو حنيفة ومالك لا يرجم لان عندهما لا يتصور الإحصان
في حقهما لان من شرائط الإحصان عندهما الإسلام ولكن يجلد
عند أبي حنيفة وعند مالك يعاقبه الامام من حيثها او قال الشافعي والحمد
هو محصن ومن جملة لان الإسلام عندهما ليس بشرط في الإحصان **فصل**
والمرأة العاقلة اذا مكنت من نفسها محبونا فوطئها او زنا عاقل المحبونة
قال مالك والشافعي والحمد على العاقل منها وقال أبو حنيفة يحد
على العاقل دون العاقلة ولو زني على امرأة اجنبية فوطئها
وهو يظنها زوجه لم يثبت الموطوءة تجنيته قال مالك والشافعي والحمد
لا حد على الظان والاعمى وقال أبو حنيفة عليهما الحد **فصل**
انفق الامية على ان الثبوت الذي يثبت بها الزنا ان تشهد أربعة
رجال عدول يصفون حقيقة الزنا واختلفوا هل يشترط العدول
في الإفراز به فقال أبو حنيفة والحمد لا يثبت الزنا بالإفراز الا ان يقر
العاقل البالغ على نفسه بذلك أربع مرات وقال الشافعي يثبت بأقرار
مرة واحدة ولو شهد الشهود الأربعة في مجالس متفرقة قال أبو حنيفة
ومالك والحمد متى لم يشهدوا في مجالس واحد فأنهم قد فقه عليهم
الحدود وقال الشافعي لا بأس بتفرقهم وتقبل قولهم **فصل** واختلفوا
في صفة المجلس فقال أبو حنيفة ومالك المجلس شرط في مجي الشهود
مختمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فأنهم
قد فقه يحدون وقال الشافعي ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجلسهم

بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد
وقال أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وإذا الشهادة
فإذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن
جاوبه متفرقين ولو أقر الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط
الحكم عند الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه
وكذا في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه إلا أن رجع لشبهة
بعدها **فصل** وانفقوا على تحت لم الواط وإنه من الفواحش
العظام وهل يوجب الحد قال مالك والشافعي وأحمد يوجب الحد
وقال أبو حنيفة بعز في أول مرة فإن تكررت منه قبل واختلف
سواء موجب الحد في صفته فقال مالك والشافعي في حد أوليه وأحمد
في أظهر رواية حد الزم بكل حال ثيبا أو بكرا وقال الشافعي في قوله آخر
وهو المزمع حد حد الزنا فيفرق بين البكر والثيب فعلى المحض الزم
وعلى البكر المحض الحد وعن أحمد مثله وانفقوا على البينة على أن
الواط لا تثبت إلا بأربعة كالزنا إلا بأربعة فثبتها بشهدين
فصل ومن ثمة أهمية قال أبو حنيفة ومالك يعزروا عن مالك
أنه يجب وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه الحد واختلف بالبراءة
والثبوت والثاني أنه يقبل بكر كان أو ثيب الثالث يعزروا وهو
المفتي به وعن أحمد روايتان التي اختارها جماعة من أصحابه
أنه يعزروا وهو المزمع المفتي به عن أحمد روايتان التي اختارها
واختلفوا في أهمية الموطوعة فقال مالك لا يدرج بحال وقال أبو حنيفة
أن كانت للواط ذنبت والأفلا وأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه
أحدها

أحدها وهو الأصح أن كانت مما توكّل ذنبت والأفلا والثاني
تدرج مطلقا والثالث لا يدرج مطلقا وقال أحمد لا يدرج سواء كانت
له أو لغيره وسواء كانت مما توكّل منها أو لم توكّل وعلى الواطية منها
لصاحبها وهل يجوز للواط الأكل منها أو لغيره أم لا قال أبو حنيفة
لا يأكل هو منها ولا يأكل غيره وقال مالك يأكل منها هو وغيره وقال
أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ولا أصحاب الشافعي وجهان أحدهما
توكّل مطلقا لفقدها يقتضيه التخت لم **فصل** وانفقوا على أنه إذا
عقد على محرّم من النسب أو الرضاع فإن العقد باطل واختلفوا
فيما لو وطئ في هذا العقد مع العلم بالتخت لم وكذلك العقد على
معتك من غيره ووطئها علما بالتخت لم فقال مالك والشافعي
وأحمد يجب عليه الحد وقال أبو حنيفة يعزروا ولو استأجر امرأة
ليرتّبها ففعل وجب عليه الحد بالاتفاق لا ما يحكي
عن أبي حنيفة أنه قال لا حد عليه ولو وطئته المزموجة ففعل
يجب عليه الحد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا حد عن
أحمد روايتان **فصل** انفقوا لأبنة على أن شهود الزنا
إذا لم تتكلم أربعة فأنهم قد قد يحذرون إلا في قول للشافعي
وانفقوا على أنه إذا شهد ثلثان أنه زنا بها مطلقا وعقوا خزان
أنه زنا بها مكرهة فلا حد على واحد منهما ولو شهد اثنان على
أنه زنا بها في هذه الرواية والثالث أن زنا بها في زاوية أخرى
فقال أبو حنيفة وأحمد يقبل هذه الشهادة ويجب الحد وقال
مالك والشافعي لا يقبل ولا يجب الحد في الشهادة في القذف والزنا

وسرب الخمر تسمع في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة
مدة زمان قال ابو حنيفة لا يسمع ذلك بعد تطاول المسألة
اذا كان تأخيرهم لمعدهم عن الامام وقال الثلاثة تسمع ولو
أقر على نفسه بذلك بعد مدة قال ابو حنيفة يسمع إقراره بذلك
الاستدراك خاصة وقال الثلاثة يسمع إقراره في الكل
فصل الحاكم اذا حكم بشهادة ثريان ان الشهود فسقه
او عبثا او كفارا قال ابو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت
البينة على السرب والكفر ضمن لتفريطه وقال الشافعي على ضمان
بما حصل من اثر الضرب **فصل** وما يستوفيه الإمام من
الحرد وحقوق القصاص ويحيطي فيه قال ابو حنيفة ارش خطا الإمام
في سب المال وعن الشافعي وأحمد كذلك وعنهما انه علي
عاقلة وقال مالك في بيت المال وعن الشافعي وأحمد هو هذا
فصل اتفق الأئمة على انه لا يجوز للرجل ان يطأ حارة
زوجته وان أدت له وهل يجب الحد بذلك مع العلم بالتحر
قال ابو حنيفة ان قال ظننت انها تخطي فلا حد عليه وان قال
علمت بالتحر حد وقال مالك والشافعي وأحمد وقال أحمد حمله مائة
جلدة **فصل** هل للسيد ان يقيم الحد على عبده أو أمته
ام لا قال مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد له ذلك اذا قا
البينة عنده أو قرينين يدينه في الزنا والحدوف والخمر وغير
ذلك واما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع ولا الضم
الشافعي في ذلك وجهان أصحهما في الرقصة ان له ذلك
لاطلاق

لاطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس له ذلك في
الكل بل يرد به إلى الامام فان كانت الأمة مزوجة قال ابو حنيفة
وأحمد ليس للسيد حد بها بحال بل هو إلى الامام أو نائبه وقال
الشافعي ومالك للسيد ذلك بكل حال **فصل** المرأة الحرة اذا ظهر
بها حمل ولا نزع لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج وتقول
أكرهت ووطئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي وأحمد في
أظهر رواية لا يجب عليها حد وقال مالك اذا كانت مقومة
لمست بغتة فأنها تحرق ولا يقبل قولها في الشبهة والعقب
الا ان يظهر اثر ذلك ولو وجدها مستغيثة وشبه ذلك مما
يظهر معه صدقها **باب** اتفق الأئمة على
ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قد وجرا عاقلا بالغاً
مسلماً عفيفاً لم يحد زنا او حرقه بالغته عاقلة مسلمة عفيفة غير
ملاعنة لم يحد في زنا بصريح الزنا وكان في غير دار الحرب
وطالب المقدوف بنفسه انه بالزنا ما لو نزل حله والله لا يزيد
عليه ثمانية ووجد العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة الفقهاء
وقال الأوزاعي حد العبد مثل حد الحر ولا يحد الحر في حد عبيد
عند كافة الفقهاء وحكي عن داود ان قاذف الأمة والعبد يحد
وانفقوا على ان القاذف اذا أتى ببينة على ما ذكر ان الحد
سقط عنه وان القاذف اذا لم يثبت لم تقبل له شهادة **فصل**
واختلفوا فيما لو قد فجاعة فقال ابو حنيفة ومالك في الشهود
عنه يحد جماعة من حد واحد سوا قد فم بكلمة واحدة

أو بكلمات وللشافعي قولان أظهرهما يجب لكل واحد حد وعن أحمد
روايات المنصورة عند أصحابه أنه إن قد فهم بكلمة واحدة
اقسم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثانية
لكل واحد حد والثالثة إن طال به مفترقين حد لكل واحد
منهم حد **فصل** والتقاضي لا يوجب الحد عند أبي حنيفة
وإن نوي به القذف وقال مالك يوجب الحد على الإطلاق
وقال الشافعي إن نوي به القذف وفسره به وجب الحد وعن أحمد
روايتان أظهرهما وجوب الحد على الإطلاق والآخرى يوجب
الشافعي ولو قال لعربي يابني أو يارومي أو يابن بربي
لفارسي يارومي أو لرومي يافارسي ولم يكن من أبيه من هذه
صفته فعليه الحد عند مالك والشافعي والحد واحد عليه
فصل وحد القذف عند أبي حنيفة حق الله عز وجل
فليس مقدوف إن بسقطه ولا إن يبري منه وإن مات
لم يورث عنه وقال الشافعي هو حق فلا يتوفي إلا بمطالبة
وله إسقاطه وإن يبري منه ويورث عنه وهذا قول
مالك في المشهور عنه إلا أنه قال متى رفع إلى السلطان لم يملك
المقدوف الإسقاط وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه حق
للأبي **فصل** ولو قال للمقدوف أنت عبد فقال المقدوف
بل أنا حر فإن كان كان المقدوف وظاهر الحرية فلا خلاف
أن القاذف محتاج إلى بينة على قوله وإن كان المقدوف
معروفا بالرق ثم ذكر عنه أنه عتق فإنه محتاج إلى بينة وإن
كان

وقال أبو حنيفة

كان أمره مجسوا فعلى القاذف البينة عند مالك وللشافعي
قولان أصحهما لا يحد **فصل** وحد القذف موروث عند
مالك والشافعي غيران مذهب الشافعي فيمن ثلاثة أو جرح
لحد جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوات النساء
فيحد منه الزوجان والثالث العصباء دون النساء قال
أبو حنيفة لا يورث بل يسقط بموت المورث والمقدوف
باب السرقة لا خلاف بيننا في بصل السرقة فقال أبو حنيفة دينار
أو عشرة دراهم أو قيمة أحدهما وقال مالك في أحد في أظهر الروايات عتبه ربع
دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم وقال الشافعي هو ربع
دينار من الدراهم وغيرها ولجميعها على الحرز معتبر وجوب القطع
ثم اختلفوا في صفته فقال أبو حنيفة كل ما كان حرز الشيء من أموال كان
حرزا لجميعها وقال مالك والشافعي وأحمد هو مختلف باختلاف
الأموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا في القطع بسرقته ما
يسرع إليه الفساد فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القطع فيه
إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة لا يقطع فيه
وإن بلغت قيمة مما يسرق منه نصابا ومن سرق ثم رجع على
السحر لم يكن حرزا جرح قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمته
وقال أحمد يجب قيمته دفعتين والفقهاء على أنه يسقط القطع إذا
بلغت قيمته نصابا وهل يقطع شارقا الخطي قال أبو حنيفة لا يقطع
وإن بلغت قيمة المشروق نصابا وهل يقطع جاحدا العارية قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع وقال أحمد يقطع **فصل**

بارقة

اتفق الأئمة على أنه إذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم
نصاب إن غلب على كل واحد منهم القطع فإن اشتركوا في سرقة
نصاب قال أبو حنيفة والثنا في لا قطع عليهم وقال مالك إن كان
مما يحتاج إلى معاون عليه قطعوا وإن كان مما يمكن لأفراد
بجملة قولان لأصحابه وإن انفرد كل واحد منهم بشيء أخذ
لم يقطع أحد منهما إلا أن يكون قيمة ما أخرجه نصابا ولا
يضم إلى ما أخرجه غيره وقال أحمد عليهم القطع سواء كان من
الأشياء الثقيلة التي تحتاج إلى التعاون عليها كالساجد ونحوها
أو كان من الأشياء الخفيفة كالنوب ونحوه وسواء اشتركوا
في إخراجها من الخزانة دفعة واحدة أو انفرد كل واحد منهم
بإخراج شيء منه فصارت مجموعة نصابا ولو اشترك اثنا
في نقب فدخل أحدهما فاخذ المتاع وزاوله الآخر وهو
خارج الخزانة لم يمسك إليه فاخذه قال مالك والثنا في وأحمد
وأحمد القطع على الداخل دون الخارج وقال أبو حنيفة لا قطع
على أحدهما ولو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الخزانة
بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون نصابا شيئا ولا عاونوا
في الإخراج قال أبو حنيفة وأحمد يجب القطع على جماعتهم
وقال مالك والثنا في لا يقطع إلا من أخرج ولو نقب رجلان
خزانة ودخل أحدهما وقرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه
فادخل الخارج يده فاخرجه من الخزانة قال أبو حنيفة لا قطع
عليهما وقال مالك يقطع الذي يخرج قولاً واحداً وفي الداخل
الذي

الذي قربه لأصحابه وجهان والثنا في قولان الصحيح
يقطع المخرج خاصة وقال أحمد عليهما القطع جميعاً وإن
نقب أحدهما الخزانة ودخل الآخر فاخرج المال فللثنا في
قولان أحدهما لا يقطع **فصل** ولو سرق حتر صغير
لا يميز له قال أبو حنيفة والثنا في لا يقطع وقال مالك يقطع
واختار بعض أصحابه أنه لا يقطع وعن أحمد روايتان أحدهما
لا يقطع ولو سرق مصحف قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال
مالك والثنا في يقطع والنباش قال مالك والثنا في وأحمد
يقطع وقال أبو حنيفة وحده لا يقطع ومن سرق من
سائر الكعبة ما يبلغ ثمنه نصاباً قال الثنا في وأحمد يقطع
وقال أبو حنيفة ومالك لا يقطع **فصل** ومن سرق قطع
يد اليمنى فسرقت يداها قطعت رجله اليسرى بالاتفاق
فلو سرق الثنا قال أبو حنيفة وأحمد في أحدي روايتيه لا يقطع
إلّا من يده ورجل يده يمس ويد يده مالك والثنا في أنه يقطع
في الثالثة يسرى يده وفي الرابعة يمينه ورجله وفي رواية
الأخرى عن أحمد **فصل** هل يثبت حد السرقة بأقرار
السارق مرة قال أبو حنيفة ومالك والثنا في يثبت بأقراره مرة
وقال أحمد لا يثبت إلا بأقراره مرتين وفيه قال أبو يوسف
فصل اتفقوا على أن العين المسروقة إذا كانت ماقومة فانه
يجب ردّها ومن جمع على السارق وجوب الغرم والقطع أن
أنلف المسروق قال أبو حنيفة لا يجمعون فإن اختار المسروق منه

الخمر لم يقطع وان اختار الفطع واستوفى لم يهرم السارق
وقال مالك ان كان السارق موصرا وجب القتل والخمر
وان كان معسرا لم يتبع بقيمة بل يقطع وقال الشافعي وحده
تحتان فيقطع ويعبر القيمة **فصل** هل يقطع لحد
الزوجين بسرقه مال الآخر سواء سرق من بيت خاص لأحدهما
أو من البيت الذي هما فيه فقال مالك يقطع من سرق منهما إذا
سرق من حرز خاص للمسروق منه فإن سرق من بيت
يسكنان فيه فلا قطع وللشافعي أقوال أحدها مذهب مالك
والثاني لا يقطع وأحد منهما على الإطلاق والثالث يقطع الزوج
خاصة والمنحج من مذهبه أنه يقطع أحد الزوجين بسرقه
مال الآخر ان كان محرزا عنه وعن أحد روايتان أحدهما مذهب
مالك والآخر لا يقطع وأحد منهما مطلقا وتفوق الأيمكة
على أنه لا يقطع الولدان وان علوا فيما سرقوه من مال الوالد
واختلفوا في الولد إذا سرق من مال أبيه أو أحدهما فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بسرقه مال أبيه
لعدم الشبهة وهل يقطع الأقارب بسرقه بعضهم من بعض
قال أبو حنيفة لا يقطع من سرق من دي رحم محرمة كالأخ وعم
وقال مالك والشافعي يقطعون **فصل** وانفقوا على من
كسرها من ذهب أنه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما إذا حرزه
فقال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع
واختلفوا فيما سرق من الحمار نيا با عليها حافظ فقال أبو حنيفة
ان سرق

ان سرق منه ليلا قطع او نهارا لم يقطع وقال الشافعي وأحمد
في حديروا يقطع مطلقا وقال من سرق ما كان في
الحمار مما يحرس من الفطع او مما لا يحرس وكان في الحمار قواما عاقلا
فلا قطع ومن سرق عدل او حواقا أو حافضا قال أبو حنيفة
لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع من سرق العين المسروقة
من السارق او المعصوب من الغاصب قال أبو حنيفة يقطع
سارق العين المعصوبة ولا يقطع سارق العين المسروقة
ان كان السارق الأول قد قطع فيها وان كان لم يقطع الأول
قطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي
وأحمد لا يقطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب
ولو ادعى السارق أنه ما أخذه من حرز ملكه بعد قيام البينة
او على أنه سرق نصابا من حرز له فيه شبهة قال مالك يقطع
بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع
وسماه الشافعي السارق الظريف وعن أحمد روايات أحدها
لا يقطع والآخر يقطع والثالثة يقبل قوله إذا لم يكن معروفا
بالسرقة ويسقط عنه الفطع وان كان معروفا بالسرقة فقطع
فصل هل يتوقف الفطع على مطالبة من سرق منه المال
قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر وايتيه واصحاب الشافعي يفتقرون
إلى المطالبة وقال مالك لا يفتقرون وهي رواية عن أحمد ولو قتل
رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع
أبى القتل قال أبو حنيفة لا تؤد عليه إذا كان الدار لم يعرف

بالفساد والافعليه القود وقال مالك والشافعي وأحمد عليه
القصاص الا ان ياتي ببينة فلا قصاص وعليه القود ولو سرق
من الغنم وهو من اهلها فقل يقطع قال ابو حنيفة ولا يقطع
وقال في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قولان كالمزهيبي
والاصح انه لا يقطع وقالت المشهور عنه يقطع وعن الشافعي
قولان كالمزهيبي والاصح انه لا يقطع واتفقوا على انه اذا سرق
سرق من الغنم وهو من غير اهلها انه يقطع والصود المملوكة
المسروقة من حرزها هل يجب فيها القطع قال مالك والشافعي
واحمد يقطع فيها وفي جميع ما يتمول في العادة ويجوز اخذ
الاغراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد والما والحجارة
او غير مباح وقال ابو حنيفة كلما اصله مباح فلا قطع فيه
وهل يجب القطع بسرقة الخشب اذا بلغت قيمته نصابا
قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال ابو حنيفة لا يجب القطع
في الخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقب
فصل واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع
وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدل
بيده اليمنى مفصل الكف ثم تخم وانه اذا عاود سرق
ثانيا فوجب عليه القطع انه يقطع لجله اليسرى من مفصل
قدمه ثم تخم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطع
ما بعدة وعمل لك ان كان اشل لا يقع فيه يقطع ما بعد
الا با حنيفة فانه قال يقطع الطرف المستحق وان كان اشل

وقال

وقال الشافعي من سرق ومبينة شلا وقال اهل الخبرة انها
اذا قطعت وحسنت رقاد مها فاتها تقطع وان قالوا
لم يرق ويودي الى التلف فقطع ما بعدها واختلفوا فيما
اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى قال ابو حنيفة
وبالك تجزي ذلك وقال الشافعي وأحمد على القاطع الدية
وفي وجوب اعادة القطع قولان عن الشافعي اصحها القطع
وروايتان عن أحمد **فصل** واختلفوا فيما اذا سرق
نصابا من ملكه يسرا او هبة او ارش او غيره هل يسقط
القطع امر لا قال ابو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يسقط سواء كان فعل السرقة معه او بعده **فصل** لو سرق
مسلم من مال مستامن نصابا من حرز لا قال ابو حنيفة لا يقطع
وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستامن والمعاهد
اذا سرقا وجب القطع عليهما عند مالك وأحمد وقال ابو حنيفة
لا قطع عليهما وعن الشافعي قولان كالمزهيبي واتفقوا على
ان المختلس والمتهب والغاصب على عظم جنايتهم انهم
لا قطع عليهم **باب قطع الطريق** واختلف الامة
في حد قاطع الطريق فقال ابو حنيفة والشافعي وأحمد هو
على الترتيب المذكور في الآية الكريمة وقال مالك ليس هو الترتيب
بل للامام الاجتهاد من القتل او الصلابة او قطع اليد والرجل
من خلاف او النفي او الحبس واختلف القائلون بانه على الترتيب
في كيفيته فقال ابو حنيفة ان اخذوا المال وقتلوا فلا امام

بالخيار ان شاقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم
وان شاقطلهم ولم يصلبهم وصفة الصليب عند علي المشهور
عنه انه يصلب حيا ويبيع بطنه برمح الى ان تموت ولا يصلب
اكثر من ثلاثة ايام فان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلهم الامام
حدا ولا يلبثت الامام الى عفو الاوليا وان اخذوا ما لا مسلم
او ذمي والماخوذ لو قسم على جاعتهم اصاب كل واحد عشرة
درهم او ما قيمته فحمة عشرة دراهم قطع الامام ايديهم
وارجلهم من خلاف فان اخذوا قبل ان يلحدوا اما لا
قتلوا النفس احبسهم الامام حتى يجد ثوابه او تموتوا هذه
صفة النفي عند وقال مالك اذا اخذ المحاربون فاعل الامام
فيهم ما يراه ويختار فيه فمن كان منهم ذاربي وقوة
قتله ومن كان ذاقوه نفاة فحاصلة انه يجوز عند الامام
قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم ياخذوا اما لا
علي ما يراه اذ دغ لهم ولا مثاهم وصفة النفي عند ان يخرجوا
من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويحسبون فيه وصفة الصليب
عند كصفة مذهب ابي حنيفة وقال الشافعي واخذوا الخذوا
قبل ان يقتلوا النفس او ياخذوا اما لا نفوا واختلفوا في صفة
النفي فقال الشافعي لغيرهم ان يصلبوا اذا هربوا البقاء عليهم
الحذان اثنوا حدا وعن احمد روايتان احدهما انهم اذا اخذوا
ان يردوا فلا يتركوا ابدا وون في بلد واخذوا المال ولم يقتلوا
قالا تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا

واخذوا

واخذوا المال قالوا لا يجب قتلهم وصلبهم حتما وان قتلوا ولم
ياخذوا المال قالوا لا يجب قتلهم حتما والصليب عند هما بعد القتل
وقال بعض الشافعية يصلب حيا ثم يقتل ومدة الصليب عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه
الاسم واختلفوا في اعتبار النصاب في قتل المحارب فاعتبر ابو
الشافعي واحمد ولم يعتبره مالك ولو اجتمع محاربون فاسروا
بعضهم القتل واخذوا وكان بعضهم عوننا وراحمي
عليه احكام المحاربين امر لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد
لدر حكمهم في جميع الاحوال وقال الشافعي لا يجب على الركب
غير التعزير بالحس والتعزيب ويحوز ذلك **فصل**
اتفقوا لا يمة علي ان من برز وشهر السلاح مخيفا للسيل
خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب يقطع
للطريق جارية عليه احكام المحاربين امر لا قال ابو حنيفة
ومالك واحمد هو سوا وقال ابو حنيفة لا يثبت حكم قطاع
الطريق الا لمن يكون خارج المصر ولو كان مع القطاع امرأة
فوافقتهم فيه فقتلت واخذ المال قال مالك والشافعي واحمد
تقتل حدا وقال ابو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن **فصل**
واتفقوا على من قتل واخذ المال وجب اقامة الحد عليه فان عفي
وبالمقتول والماخوذ منه فانه غير موثر في اسقاط الحد
عنه وان مات منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود
لله عروجل وطول الحقوف للادبيين من النفس والاموال

في كتاب
الحدود
والنفي

والجراح إلا أن يغني عنهم عنها فلو شرب رجل الخمر ونزل وسرق
ووجب قتله في المحاربة أو غيرها قال أبو حنيفة وأحمد
بقتل ولا يقطع ولا يحل لها حقوق الله عز وجل وهي مبنية
على المسامحة وقد أثنى القتل عليها فغيرها لأنه الغاية ولو
قذف وقطع يداً وقتل قطع وجلد وقيل لا بها حقوق
الأدبيين وهي مبنية على الشفقة وقال الشافعي تستوفي
جميعاً من غير تدخل على الإطلاق ولو شرب الخمر وقذف
المحصنات قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يتدخل أحد
وقال مالك يستدخلان **فصل** وأما غير المحاربة من شربه الخمر
والزناه والسرقة إذا تابوا فهل تسقط عنهم الحد والتوبة
أم لا قال أبو حنيفة ومالك يوجبون لهم تسقط الحد عنهم
وعن الشافعي قوله أن لحدها مذهب حنيفة ومالك والشافعي
تسقط حد واحد منهم توبتهم إذا مضى على ذلك سنة وعن أحمد
روايتان كذلك أظهرها تسقط من غير اشتراط مضى زمان
فصل من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح العمل
هل تقبل شهادته قال مالك والشافعي لا يقبل حتى يظهر منه صلاح
العمل وقال أحمد يقبل شهادته وإن لم يظهر منه صلاح العمل
والمحارب إذا كان في المحاربة من لا يحافيه كالعبد والولد عبد
نفسه قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر من ذنبه لا يقبل وقال مالك
يقبل وعن الشافعي قوله أن كالمذنبين **باب** حد الجمع لامة
على تخم الخمر ونجاستها وإن شرب الخمر كثيراً أو قليلاً موجب

للحد

للحد وإن من استعملها كفر وحكم بكفره وانفقوا على أن عصير
العنب إذا اشتد وقذف زبد فهو خمر واختلفوا فيه إذا
مضى عليه ثلاثة أيام صار خمر وحرم شربه وإن لم يشتد
ولم يسكر وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصير خمر حتى
يشد ويسكر ويقذف زبد **فصل** وانفقوا على أن كل شراب
يسكر كثيراً فقليله حرام ويسمي خمر أو في شربه الحد سواء
كان عنب أو تمر أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة
أو أرز أو عسل أو لبن ويخون لبناً كان ذلك أو مطبوخاً
الآباء حنيفة فإنه قال نقيع التمر والزبيب إذا اشتد كان
حراماً قليلاً وكثيراً ويسمي نقيعاً لا خمر فإن أسكر ففي
شربه الحد وهو نجس فإن طبخا أدنى طبخ حل منهما
ما يغلب عليهما الشارب منه أنه لا يسكره من غير طيب فإن اشتد
حرم الشرب منها ولم يعتبر طبخها إن يذهب ثلثاها وأما
نبيذ الحنطة والذرة والشعير والأرز والعسل فإنه حلال عند
نقيعها ومطبوخها وإنما يحرم السكر منه ويحد فيه **فصل**
وانفقوا على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب ثلثه
فإنه حرام وإنه إذا ذهب ثلثاه فإنه حلال ما لم يسكر فإن
أسكر حرم كثيراً وقليله **فصل** والفقهاء حلال نحو شربه
قال ابن قدامة الحنبلي في الركا في أن علم من سبي أنه لا يسكره كالفقهاء
فلا بأس به وإن غلبت العلة في تخمير الأيسكار فلا يثبت الحكم
بدونها أما إذا بقي على العصير ثلاثة أيام فقال أصحابنا يحرم وإن لم

بعض الخبر **فصل** واختلفوا في حد السكران فقال أبو حنيفة
السكران من لا يعرف السماء من الأرض ولا المرأة من الرجل
وقال مالك من استوى عند الحس والقبح وقال الشافعي وأحمد
من خلط في كلامه خلاف عاداته **فصل** واختلفوا في حد الخمر
فقال أبو حنيفة ومالك ثمانون وقال الشافعي أربعون وعن
أحمد روايتان كالمذهبين ونحو الحزقي الثمانين وهذا
في حق الحر فاما العبد فعلى النصف من ذلك لا اتفاقوا
على أن حد الشرب يقام بالسوط الأما روي عن الشافعي
أنه يقام بالأيدي والنعال وأطرف النياب **فصل** ولو أقر
بشرب الخمر ولم يوجد منه ريح قال أبو حنيفة لا حد وقال مالك
والشافعي وأحمد لا حد وإن وجد منه ريح الخمر ولم يقر
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا حد وقال مالك لا حد ومن
غص بلقمة ولم يجد غير خمر جازله أن يبيعها بالخمر على كل
حال لا خلاف وهل يجوز شرب الخمر للصوفة كالعطش والتداوي
قال مالك وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز للعطش والتداوي
وللشافعي أقوال أصحها أنه لا يجوز مطلقا والثاني يجوز القليل
للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع الرشح لا يخرم الخمر
لعلة هي الإسكار وقال أبو حنيفة هي محرمة لعينها **باب**
التعزير هو مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ولا
هو فيما يتحقق التعزير في مثله حق واجب لله عز وجل غير
واجب قال الشافعي لا يجنبه هو مشروع وقال أبو حنيفة ومالك
إذا غلب

إذا غلب على ظنه أنه لا يصلح إلا الضرب وجب وإن غلب
على ظنه أصلا حده بغيره لم يجب وقال أحمد إذا استحق بفعله
التعزير وجب **فصل** لو عزر الأما م رجلا فمات منه قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد لا ضمان عليه وقال الشافعي والضمان والأك
إذا ضرب ولد والمعلم إذا ضرب الصبي ضربت تاديب فمات
قال مالك وأحمد لا ضمان وقال أبو حنيفة والشافعي يجب الضمان
فصل وهل يبلغ بالتعزير أعلا الحد وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا يبلغ به وقال مالك ذلك الذي رأى الإمام أن رأيي يزيده
عليه فعل وهل يختلف التعزير باختلاف أسبابه قال أبو حنيفة
والشافعي لا يبلغ بالتعزير أدنى الحد وفي الجملة وإذا ناله عند
الحقيقة أربعون في الخمر وعند الشافعي وأحمد عشرين فيكون
أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثون وعند الشافعي وأحمد
تسعة عشر وقال مالك للإمام أن يضرب في التعزير أي عدد أدى
الاجتهاد وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فإن كان بالوط
بشبهة في الفرج كوطي الشريك أو بالوطي فيمادون الفرج فإنه
يزيد عند علي أدنى الحد ولا يبلغ فيه أعلاها فبضرب مائة
الأسوطا وإن كان بغير الفرج كقنلة في جنبية أو شتم أو سرقة
دون نصاب فإنه لا يبلغ به أدنى الحد **فصل** ولو وجب حد
على مريض فمات أو خرق قال أبو حنيفة أن كان رجلا لم يؤخر الأجل حامل
وإن كان جلد آخر أن رجلا لم يؤخر الأجل حامل وقال مالك
مالك والشافعي أن كان الحد قتل لم يؤخر الأجل فمات فمات وإن

كان جلد افعان رجلي البرأخر والافلا واختلفوا في صفة اقامة الحد
على المريض فقال ابو حنيفة والثافعي واحمد يضرب على حسب حاله
فان كان الجلد مائة وخشبي على التلف فانه يضرب بضغث
فيه مائة عرجون او باطراف الثياب وان لم يخش التلغف
اقيم عليه الحد متفرقا بسوط يومين مع تلف النفس وكذا الضعيف
للخلق وقال مالك لا يضرب في جلد لا بالسوط ويفرق الضرب
والعدد مستحق يجوز تركه فان كان المحدث مريضاً آخر
اليوم **فصل** وهل يضرب الرجل بما اوقاعه قال مالك
يضرب قاعداً وقال ابو حنيفة والثافعي قايماً وعن احمد واثان
وهل يجرد قال ابو حنيفة والثافعي لا يجرد في حد القدر خاصة
ويجرد فيما عداه وقال احمد في الحدود كلها وقال احمد لا
يجرد في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع المضراب
كالقبض والقبضين واختلفوا فيما يضرب من الاعضاء
فقال ابو حنيفة واحمد يضرب جميع البدن الا الوجه والفرج والراس
وقال الثافعي تنفى الوجه والفرج والخاصة وسائر المواضع الخفية
وقال مالك يضرب الظهر وما يقاربه **فصل** والرجل المرجوم
لا يحفر له واما المرأة فقال مالك واحمد تحفر لها ان ثبت عليها
الزنا بالبينة وان ثبت بالافراز لم تحفر وقال ابو حنيفة الامام
بالخيار في ذلك وهل تنفوت الضرب في الحدود وامر لا هو على
السوا قال ابو حنيفة اسئل الضرب التعزير في الحد ثم القدر
وقال مالك الضرب في ذلك سواء قال احمد الضرب في الزنا
اشد

مالك

اشد منه في حد القدر وفي الغزف اشد منه في الحد **كتاب**
الصيال وضمان الولاة واليهما يجوز دفع كل صايل
من لادمي او يمتد على نفس او طرف او بضع او مال فان لم يندفع الا بالقتل
فقتل فلا ضمان عليه عند مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة
عليه الضمان ولو وجد قتيل في داره قادم على انه دخل عليه السيف
مستهور فقتله دفعا عن نفسه واقام بينة تصدقه في دخوله
وذكرت البينة انه اراد بذلك فلا قود عليه وان لم تقبل البينة
في ذلك فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل منه وسقط عنه القود
كحكم الدية وقال الماوردي في الحاوي عندي انه يسقط القود دون
الريد ولو عض عارض يد انسان فانزعها من فيه فسقطت اسنانه
قال ابو حنيفة والثافعي واحمد لا ضمان وقال مالك في المستهور عنه
يلزمه الضمان **فصل** ولو اطلع انسان في بيت انسان فرماه ففقا
عنه قال ابو حنيفة يلزمه الضمان وقال الثافعي واحمد لا ضمان عليه
وعن مالك روايتان كالمذهبين **فصل** لو ضرب في حد فمات
او افضى الى هلاك قال مالك واحمد لا ضمان على الامام والحق قتل
ومذهب الثافعي فيه تفصيل حاصل انه ان مات في حد الشرب
وكان جلد باطراف الثياب والنعال لم يضمن الامام قوله واحد
وان ضربه بالسوط فوجهاً اضمها لا ضمان وحكي ابن المنذر عن
الثافعي انه ان ضرب بالنعال واطراف الثياب والنعال لم يضمن
الامام قوله واحد وان ضربه بالسوط فوجهاً اضمها لا ضمان
وحكي ابن المنذر عن الثافعي انه ان ضرب بالنعال واطراف

الشباب ضربا لا يجاوز الأربعين مات فالحق قتله والاعقل فيه
ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضربه أربعين سوطا مات
فدبته على عاقلة الإمام دون بيت المال **فصل** قال مالك
والشافعي وأحمد لأضمان علي أبي الربيع فيما تلفته نهارا إذا
لم يكن معها صاحبها وأما ما تلفته ليلا فإضمانه عليه وقال أبو حنيفة
لا يضمن إلا أن يكون معها ركب أو قائد أو سايقا أو يكون قد
أرسلها سوا كان ليلا أو نهارا ولو تلفت الدابة شيئا وصاحبها
عليها قال أبو حنيفة يضمن صاحبها ما تلفته بيدها وفيها
فأما ما تلفته برجلها فإن كان يوطئها ضمن الركب وإن لم
يرجلها فإن كان موضع ما دون فيه شرعا كالمشي في الطريق
والوقوف في ملك الركب وفي الفلاة أو سوق الدواب لم يضمن
وإن كان موضع ليس ملاوق فيه كالوقوف على الدابة في
غير الطريق والدخول في دار إنسان بغير إذنه ضمن وقال
مالك بيدها وفوها ورجلها سوا فلا ضمان في شيء من ذلك
إذا لم يكن من جهة ركبها وقائدها أو سايقها بسبب من
أو ضرب وقال الشافعي يضمن ما جئت بيدها ورجلها
ودنبا سوا كان من ركبها أو سايقها بسبب من أو لم
يكن وقال أحمد ما تلفته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان
فيه وما جنته بيدها أو يد ركبها الضمان **فصل** ومن
له هرة معروفة تاكل الطيور فأرسلها فأكلت طيرا لم يضمنه
ليلا كان أو نهارا وإن لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان إن

العادة

العادة إن سال الهرة ومن كان معه كلب عفور فأرسله فأنلف
شيئا وجب عليه ضمانه **كتاب** التبر اتفقوا لا يمتنع
علي أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من المسلمين من فيه قيام
سقط الحج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض
عن واتفقوا على أنه يجب على أهل ثغر أن يقاتلوا من بينهم
الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من تعين عليه الجهاد لا
يخرج إلا بإذن أبيه إن كان مسلما وإن من عليه دين
لا يخرج إلا بإذن غريمه وإنه إذا التقى الزحفان وجب على
المسلمين الثبات وحرر عليهم الفرار إلا أن يكونوا متحيزين
لقتال أو متحيزين إلى جهة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو
المائة ثلثا مائة فيباح الفرار لهم الثبات مع ذلك لا سيما
مع عسكرة ظنهم بالظهور وأنه يجب للهجرة من دار
الفرار على من قدر عليها **فصل** واختلفوا هل من شرط
الجهاد الزاد والرجلة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد نعم
وقال مالك وموضع الخلاف إذا تعين الجهاد على أهل
بلد وكان بينهم وبين موضع سافة القصر فلا يجب
عند الثلاثة إلا على من ملك زاد أو رجلة يبلغانه موضع
الجهاد أو سافة الجهاد وعند مالك يجب مطلقا **فصل**
واختلفوا في جواز اتلاف بلاد الحرب إذا أخذها المسلمون
ولم يمكنهم اخراجها إلى دار الإسلام وخافوا أخذها منهم
فقال أبو حنيفة ومالك تجوز في ذبح الحيوان وحرق المتاع

وبكر السلاج وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ذلك إلا لما لـ **فصل**
نسب الكفار إذا لم يقاتلوا فلا يقتلوا لا اتفاق إلا أن يكونوا
رأيي وأبي والمفعد والشيخ الفاني وأهل الصوامع إذا كان
لهم رأي وتدير قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز قتلهم
وللشافعي قولان أظهرهما جواز قتلهم ومن لم تبلغ الدعوة
هل على قتله دية قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا وقال الشافعي
على قتله دية فإن كان ذميا قبلت الدية أو محوسبا
فإن ما به **فصل** واختلفوا في الدعوة فقال مالك من
كان قريبا ورؤسهم من يدعو العلم بالدعوة بل يقاتلون
أو يلخص عزيمتهم ومن بعدت دورهم والدعوة أقطع
للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن إن بلغهم
الأمم للإسلام أو أدا الجزية قبل القتال وإن لم تبلغهم
فلا ينبغي للأمة أن يستلهم وقال الشافعي لا أعلم أحدا من
المشركين لم تبلغهم الدعوة اليوم إلا أن يكون قتل
من المشركين خلف الترك وأخو لم تبلغهم الدعوة فلا
يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان فلا قتل منهم أحد قبل
ذلك فعلى عاقلة قتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه
والظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك **فصل** الأمان
للكفار لا يصح الأمان من مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي وأبي
حنيفة فالصبي والمجنون لا يصح أمانهما وقال مالك وأحمد لا يصح
أمان الصبي المراد من ويصح أمان العبد المسلم إذا أمن
شخصا

شخصا أو مدينة عند مالك والشافعي وأحمد ق مضي أمانه
إلا أن يكون ما دون ذلك في القتال **فصل** والتقوى على أنه إذا
تترس المشركون بالمسلمين لبقي المسلمون المشركين الري
ويقصدون المسلمين فاختلّفوا فيما إذا أصاب أحدهم
مسلمان في هذا الحال فقال أبو حنيفة ومالك لا يلزم دية ولا كفارة
وللشافعي قولان أحدهما تلزمه الكفارة ببلاده والثاني تلزمه
والكفارة وعن أحمد روايتان كالفولين أظهرهما عند لزوم
الكفارة خاصة **فصل** إذا بدل مسلم فطلب المبارزة لم
يكفر له ذلك وقال ابن عبيدة من الشافعية يكفره والمسحوب
إن لا يبارز إلا بأذن الأمير ولو بارز بغير أذنه جاز وقال
أبو حنيفة بجرم إن لا تكون المبارزة في مئعة **فصل**
واختلفوا في استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان
فقال أبو حنيفة يجوز استرقاق العجم منهم دون العرب وقال
مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يجوز
ذلك مطلقا والتقوى على أنه لو قتل الأسير قاتل وهو في الأسر
لم يجز على القاتل شيء بل يعزر وقال الأوزاعي ويحب عليه الدية
وإذا أسلم الأسير حقت دمه وهل يرق أو يعتق بالأسلام
للشافعي قولان **فصل** لو أسلم كافر قبل أسره عصم نفسه
وإن كان في دار الحرب عند مالك والشافعي وأحمد قال
أبو حنيفة ما كان له من العقار يغم وأما غيره فإن كان في
يد أو يد مسلم أو دمي لم يغم وإن كان في يد حر في غم

ولو دخل خزيون من الاسلام لم يجز سبهم عند مالك والشافعي
ولحمد وقال ابو حنيفة يجوز سبهم **باب قسم**
الفني والغنيمة اتفقوا لا يمة على ان ما حصل في ايدي
المسلمين من مال الكفار باجاف الخيل والركاب فهو غنيمة
عنه وعروضه فان كان فيه سلب استحققه القاتل من اصل
الغنيمة سواء شرط ذلك الامام او لم يشرطه عند الشافعي
ولحمد وانما يستحقه القاتل اذا عثر بنفسه في قتل مشرك
وان امتناعه وقال ابو حنيفة ومالك لا يستحقه الا ان يشرط
له الامام ثم بعد السلب يفرز الحسن من الغنيمة واختلفوا في
قسمه الحسن من الغنيمة فقال ابو حنيفة بقسم على ثلاثة اشهم
للبياتي سهم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فيه
فقر ادوي القرني فيهم دون اغنياهم فاما سهم النبي
صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط
لبنى المطلب وسهم ذوي القرني كانوا يستحقونه في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم بالنصر وبعد ذلك لا سهم لهم وانما
يستحقونه بالفقر خاصة ويستوي فيه ذكورهم واناثهم
وقال مالك هذا الحسن لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص
ولكن النظر فيه الى الامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من
المسلمين ويعطى الامام القرابة من الحسن والفني والخارج والامة
وقال الشافعي واحمد يقسم الحسن على خمسة اشهم سهم للرسول
صلي

صلى الله عليه وسلم وهو باق لا يسقط حكمة موته وسهم
لبنى هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل
وانما هو مختص ببني هاشم وبني المطلب لانهم هم ذوو النبي
وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وقدر
فيه سوا الا ان للذكر مثل حظ الانثيين ولا يستحقه الا
البنات منهم وسهم للبياتي وسهم للمساكين وسهم لابن
السبيل وهاول الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم
ثم اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وسلم الى ابن عمر
فقال الشافعي يصرف في المصلحة من اعداد السلاح والدرع وعقد
القناطر وبناء المساجد ويخوذ لك فيكون حكمة حكم الفني
وعمر احمد مروانان احدهما هذا المذهب واخراهما
لحزبي والاخري يصرف في اهل الديوان وهم الذين يضربون
انفسهم للقتال وانفردوا بالنصر لسدّها بقسم فيهم على
قدر كفايتهم **فصل** واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة
الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنسبة القتال وهو من قبل
القتال وان للراجل سهم واحد واختلفوا في الفارس فقال مالك
والشافعي واحمد ان له ثلاثة اشهم سهم له وسهمان لفرسه
وقال ابو حنيفة للفارس سهمان وسهم لفرسه قال القاضي عبد
الوهاب القول بان للفارس سهمان قال به عمر بن الخطاب وعلي
ابن ابي طالب ولا يخالفهما في الصحابة ومن التابعين عمر
ابن عبد العزيز والحسن البصري وابن سيرين ومن الفقهاء

اهل المدينة والافراحي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل
وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقيل انه لم يخالف في
هذه المسئلة غير ابي حنيفة وحده ولم يقل بقوله لحد
وحكي عنه انه قال اكره ان افضل بجمعة على المسلم ولو كان
مع الفارس فرسان قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم
الا لفرس واحد وقال احمد يسهم لفرسين ولا يزد على ذلك
ووافقه ابو يوسف وهي رواية عن مالك والفرس سواء كان
عربيا او غيره يسهم له وقال احمد للفحل سيمان والبردون
سهم واحد وقال الاوزاعي ومالك لا يسهم الا للعربي فقط
وهل يسهم للبعير قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم
وقال احمد يسهم له سهم واحد ولو دخل في الحرب فرس
لزمات الفرس قبل القتال قال مالك لا يسهم لفرسه بخلاف
ما اذا ماتت في القتال وبعد فانه يسهم له وبه قال الشافعي
وامحمد وقال ابو حنيفة اذا دخل في الحرب فارسا لمات
فرسه قبل القتال اسهم للفرس **فصل** يختلف الامة هل ملك
الكفار ما يصنونه من اموال المسلمين فقال مالك والشافعي
وامحمد في اصح الروايتين لا يملكونه قال ابن جبيره وحاشا
الصحة تدل على ذلك لان ابن عمر رضي الله عنهما ذهب
له فرس فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في
زمان رسول الله صلى الله عليه وآله عبد فلق بالروم فظهر
عليهم

فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه
وهي رواية عن احمد **فصل** وانفقوا على انهم اذا افتحموا
الغنيمة وحازوها لم اتصل بهم مدد لم يكن للمدعي في
ذلك حصه فان اتصل بالمدد بعد انقضاء الحرب وقبل خيانه
الغنيمة في دار الاسلام او بعد ان اخذوها وقبل قسمتها
قال ابو حنيفة يسهم لهم ماله بخلاف دار الاسلام او قسموها
وقال مالك فاحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي فلو كان
احدهما يسهم لهم والثاني لا يسهم وانفقوا على سن خضر
الغنيمة من مملوك او امرأة او حي او ذمي فلم يترشح
سهم بحتها الا ما م في قدره ولا يكمل لهم سهم وقال مالك
ان راهق الصبي او طاق القتال وجاز الامام كمل له السهم
وان لم يبلغ **فصل** وقسم الغنائم في دار الحرب هل يجوز
ام لا قال مالك والشافعي واحمد يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز
وقال اصحابه ان لم يجد الامام جملة قسمها خوفا عليها
لكن الامام لو قسمها في دار الحرب فقدت الغنمة بالاتفاق
والطعام والعلف والحيوان يكون في دار الحرب هل يجوز
استعماله من غير اذن الامام قال ابو حنيفة واحمد
احدي روايته لا بأس بذلك ولو غير اذن الامام فان
فصل عنه واخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة
قل او كثير وعن احمد رواية اخرى من ما فضل اذا كان كثيرا
فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي ان كان كثيرا القيمة دروان

كان نورا فقولنا أصح ما لا يرد وحكي عن مالك أن ما أخرج
دار الإسلام فهو غنمة **فصل** لو قال الإمام من أجل
شيء فهو له قال أبو حنيفة يجوز للإمام أن يشترطه إلا أن لا يوجب
أن لا يفعله وقال مالك يكره له ذلك لا يسيب قصد المجاهد
في جهادهم إرادة الدنيا ويكون من الحسن لأن أصل الغنمة
وذلك التفرغ كله عنده من الحزم وقال الشافعي ليس بشرط لازم
في أصل القول عنده وقال أحمد هو شرط صحيح وللإمام أن
يفضل بعض الخائمين على بعض قبل الأخذ والحيار في الاتفاق
فصل والفقهاء على أن الإمام مخير في الأسارى القتل
والاسترقاق واختلفوا هل هو مخير فيهم بين المن والقتل
وعقد الدمة قال مالك والشافعي وأحمد هو مخير بين القتل
بالمال وبالإسارى وبين المن عليهم وقال أبو حنيفة لا بين
ولا يفادي وأما عقد الدمة فقال أبو حنيفة ومالك هو مخير
في ذلك ويكونون أحرارا وقال الشافعي وأحمد ليس له ذلك
لأنهم قد ملكوا **فصل** لو أسر أسير أسيرا فاحلفه
المشركون أن لا يخرج من دارهم ولا يهرب على أن يخلوه بذهب
ويجي قال مالك يلزمه أن يفي ولا يهرب منهم وقال الشافعي
لا يسمع أن يفي أسوق بمينة ممين مكره **فصل** الأراضي المغنومة
عنوة بالعراق ومصر هل تقسم بين غنائم أم لا قال أبو
الإمام بالخيار بين أن يقسمها وبين أن يقتل أهلها جميعا
ويضرب عليهم خراجا وبين أن يضرهم غنائمها ويأخذ بقوم
آخرين

آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يقفها على
المسلمين لجمعهم ولا على غنائمها وعن مالك وأبي الجهم
ليس للإمام أن يقسمها بل يضرب بنفس الظهور عليها وقفا
على المسلمين والثانية أن الإمام مخير بين قسمها وقفها
لمصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الإمام قسمها بين
الغنائمين كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم وقفها
على المسلمين وسقطوا حقوقهم فيها فبقفها وعن أحمد لا
روايات أظهرها أن الإمام يفعل ما يراه مصلحة من قسمها
وقفها والثالثة مذهب الشافعي والثالثة تضرب وقفا
بنفس الظهور **فصل** واختلف الأئمة في الخراج المصروف
على ما يقع عنوة فقال أبو حنيفة في حرب الحنطة فقير
ودرهان وفي حرب السعير درهمان وقال أحمد في أظهر
الروايات الحنطة والسعير سوا في حرب كل واحد منهما
فقير ودرهم والقفير المذكور ثمانية أرطال بالحجازي
وهو ستة عشر بالعراقي ولما حارب النخل فقال أبو حنيفة
فيه عشرة دراهم واختلف أصحاب الشافعي منهم من قال
عشرة ومنهم من قال ثمانية ومنهم من قال ثمانية
وأما حرب الزيتون فقال الشافعي وأحمد فيه أسعير درهمان
وأبو حنيفة لم يوجد له نص في ذلك وقال مالك ليس ذلك
جميعه تقدر بل المرجع فيه إلى ما تنجم الأرض من ذلك
لاختلافها فيجتهل الإمام في تقدير ذلك مستعينا بأهل

خيرة **فصل** قال ابن هبيرة في الافصاح واختلافهم انما
 هو راجع الى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه واللهم كلهم عولوا في ذلك علي ما وصفه واختلاف
 الروايات عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك كله
 صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي والله اعلم
فصل واختلف الائمة هل يجوز للامام ان يزيد
 في الخراج علي ما وصفه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه او ينقص منه وكذلك في الجزية فاما ابو حنيفة
 فليس عنه نص في ذلك جلي القدر ويري عنه بعد ذلك راسيا
 المعين عليها الخراج لا يوجب رضي الله عنه قالها سوي
 ذلك من اضاف الاسيا بوضع عليها بحسب طاقة فان
 لم ينطق الارض ما يوضع عليها الامام واختلف صلحاه
 فقال ابو يوسف لا يجوز للامام النقصان ولا الزيادة
 مع الاحتمال قال محمد بن حوز له ذلك مع الاحتمال وعن الشافعي
 انه يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن احمد
 ثلاث روايات لحدتها يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان
 اذا احتمل والثانية يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان
 والثالثة لا يجوز له الزيادة ولا النقصان واما مالك فهو علي
 اصله في اجتهاد الائمة علي ما تحمله الارض مستعينا باهل
 الخيرة **فصل** قال ابن هبيرة لا يجوز ان يضرب
 الارض ما يكون فيه هضم حقوق بيت المال رعاية لآحاد
 الناس

الناس وما لا يكون فيه اضراء لرياب الارض تحميلا لها
 من ذلك مما لا ينطبق فدار الباب علي ان تحمل الارض من
 ذلك ما لا ينطبق واري انما قاله ابو يوسف في كتاب
 الخراج الذي صنفه للرشد وهو الجيد قال اري ان يكون
 لبيت المال من الحب احسان ومن الثمار الثلث **فصل**
 هل فخت مكة صلي ام عنوة قال ابو حنيفة ومالك وحمد
 في اظهر روايته عنوة وقال الشافعي وحمد في الرواية اخري
 صلي **فصل** لو صالح الامام قوما من الكفار علي ان
 اراضهم لهم وجعل عليها شيئا فهو الجزية ان اسلموا اسقط
 عنهم وكذلك ان اشترى منهم مسلم ويهدى قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة لا يسقط عنه خراج ارضه باسلامه
 ولا بشي سلم **فصل** هل يستعان بالمشركين علي قتال
 اهل الذمة الحرب او يعاونون علي عدوهم قال مالك
 واحمد لا يستعان بهم ولا يعاونون علي الاطلاق قال مالك
 الا ان يكونوا خدما للمسلمين ويجوز وقال ابو حنيفة يستعان
 بهم ويعاونون علي الاطلاق متى كان بحكم الاسلام هو الغالب
 الجاري عليهم فان كان حكم الشرك هو العاقله وقال
 بغير الشافعي يجوز ذلك لمشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين
 قتله وبالمشركين كثرة والثاني ان يعاونوا للمشركين حسن رأي
 في الاسلام وميل اليه ومتى استعان بهم في دفعهم ولم يسهم
فصل هل تقام الحدود في دار الحرب علي من تحت يده

في دار الاسلام قال مالك نعم تقام فكل فعل يرتكبه المسلم
في دار الاسلام اذ افعله في دار الحرب لرمه احد سو كان
من حقوق الله عز وجل ومن حقوق الامميين فاذا انا
او سرق او شرب خمر او قذف حد وبه قال الشافعي وحده
وقال ابو حنيفة لا تقام عليه حد من ذنبا او سرقة او شرب
او قذف الا ان يكون بدار الحرب امام فيقيم عليه بنفسه
قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع
الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب
امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحد وادخل دار
الحرب وان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد
سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن الدية
في ماله عمدا كان او خطا **فصل** هل يسهم لتجار العسكر
ولجندهم اذا شهدوا الوقعة وان لم يقاتلوا قال ابو
حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال الشافعي وحده
يسهم لهم وان لم يقاتلوا والشافعي قول اخر انه لا يسهم لهم
وان قاتلوا **فصل** هل يصح الاستنابة في الجهاد ام
لا قال ابو حنيفة والشافعي وحده لا سو كان يجعل اجرة
او تبرع وسوانعين على المستناب ام لا يتعين وقال مالك
نصح اذا كان يجعل ولم يكن الجهاد نصحنا على الناب كالعبد
والامة **فصل** قال مالك ولا بأس بالجهاد في الغور مضي
الناس على ذلك وقد روي القاعدة الى الخارج مائة دينار

بعث ايام عمر رضي الله عنه **فصل** والتقوا على انه
لا يجوز لاحد من الغائبين ان يطأ جاسية من السبي قبل
القسمة واختلافوا فيما يجب عليه اذا وطئها فقال ابو حنيفة
لا حد عليه بل عقوبة ولا يثبت نسب الولد وهل يجوز
مملوك يرد في الغنيمة وعليه العفو عن الاصابة وقال
مالك هو ان يحد وقال الشافعي وحده لا حد عليه يثبت
نسب الولد وحرية وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنيمة
وهل يصير امر ولد قال احمد نعم والشافعي قولان اصحهما
لا يصير **فصل** لو كان جماعة في سفينة فوقع فيها
نار فهل يجوز لهم القاء انفسهم في الماء ام التمسك قلا ابو حنيفة
ومالك والشافعي في احدي الروايات يتبين اذا لم يرجوا
النجاة في الالتقا ولا في الاقامة في السفينة فلهما الخيار بين
الصبر والقتل وقال احمد ان رجوها في الالتقا القوا وفي
السفينة يثبتوا وان استوى الامر ان فعلوا ما شاؤا من
وان ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم بفر وابتات
اظهرها منع الالتقا لانهم لم يرجوا النجاة وهذا قول احمد
ابن الحسن الحنفى وهو رواية عن مالك **فصل** لو نذر
بغير من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حربي
بامان قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يكون ذلك في
نسب المال للمسلمين الا ان الشافعي قال لا ان يسلم الحربي قبل
ان يؤخذ فلا يستبيل عليه وقال احمد هو لمن اخذ خاصة

فصل اهدى بالامر المحبوس هل يختصون بها أو
تكون كهيئة مال الفتي قال مالك تكون غنمة فيها الخمس وهكذا
ان اهدى الي امير من امير المسلمين لان ذلك على وجه الخوف
فان اهدى الي العدو الي رجل من المسلمين بامر فلا بأس
باخذها وتكون له دون اهل العسكر ورواه محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الي
امير الجيش دار الحرب فغوله خاصة وكذلك ما يعطى الر
صلى الله عليه وسلم ولم يدكر عن ابي حنيفة خلافا وقال
الشافعي اذا اهدى الي الوالي الهدية فان كانت لشيء نال منه حقا
او باطلا فحرام على اخذها لانه محرم عليه ياخذها على
خلاص الحق جعلا وقد الزمة في ذلك فحرام عليه ان ياخذ
والجعل الباطل حرام فان اهدى اليه من غير هذين الحينين
احد من ولايته تفضيلا وسكرا فلا يقبلها وان قبلها كانت
منه في الصدقات لا يسعه عندي غيره الا ان يكافئه
عليه تقدر ما يسعه وان كانت من رجل لا سلطان له عليه
وليس بالبلد الذي به سلطانه شكرا على احسان كان منجب
ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا ياخذ على
الحريم كفاة فان اخذها ونحوها لم يحرم عليه وعن احمد
روايتان احدهما لا يختص بها من اهدى اليه بل هي غنمة
فيها الخمس والاخرى لا يختص بها الامام **فصل** وانفقوا
على ان العالم من الغنمة قبل حيازتها اذا كان ليس له فيها حق
انه

انه لا يقطع ويختلفوا فيمن له فيها حق هل يحرق رحله ونحوه
سهمه ام لا فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يحرق رحله
ولا يحرق سهمه وقال احمد يحرق رحله الذي معه الا المصحف
وما فيه روح من حيوان وما هو جنة للقتال كالسلاح ورواه
واحدة وهل يحرق سهمه عنه روايتان **فصل** مال الفتي
ما اخذ من شرك لا جلا كفرة بغير مال الجزية لما جوزه على
الروس ولحيرة الارض لما جوزه باسم الخراج او ما تركوه
فزعوا وهربوا ومال المرتد اذا قتل في ردة ومال كافريات
بلا وارث وما يوحى منهم من العشر لا يختلفوا الي
بلاد المسلمين او صوحوا عليه هل الخمس ام لا قال ابو حنيفة
واحمد في المصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا يحسن بل جميعه
لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في فقسوم بصرفه الامام
في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه وقال الشافعي خمس
وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الذي
يصنع به بعد فقولا ان احدهما لمصالح المسلمين والثاني
للمقاتلة وما الذي خمس منه فقولا ان احدهما لمصالح المسلمين
الحديد انه خمس جميعه وهي رواية عن احمد والقدير لا
يخمس الا ما تركوه وقرعوا هربا **باب الجزية**
اتفقوا لامة على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب وهم اليهود
والنصارى وعلى المجوس ولا تؤخذ من عبدة الاوثان
مطلقا ويختلفوا في المجوس هل هم اهل كتاب او لم ينهه

كتاب فقال ابو حنيفة وما لك واحدا لسوا اهل كتاب وانما
لهم شبهة بكتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا فيمن لا كتاب
له ولا شبهة كتاب لعبدك الاوثان من العرب والعجم هل اخذ
منهم الجزية ام لا فقال ابو حنيفة تؤخذ من العجم منهم دون
العرب وقال مالك تؤخذ من كل باقر عربيا او عجميا الا اسني
قرش خاصة وقال الشافعي واخذ في اظهر روايته لا تقبل
الجزية من عبدة الاوثان مطلقا **فصل** واختلفوا في الجزية
هل هي مقدرة ام لا فقال ابو حنيفة واجد في احدي روايات
هي مقدرة بالاقل والاكثر وعلى الفقير المقل اثناعشر درهما
وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية
واربعون درهما وعز احمد روايته انها موكولة الى رأي
الامام وليست مقدرة وعنه رواية ثالثة انه يتقدر الاقل منها
دون الاكثر وعنه رواية رابعة انها في اهل اليمن خاصة تقدر
بدينار دون غيرهم لحدب وروايتهم وقال مالك في مشهور
عنه يتقدر على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير او ثمانون
درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي الواجب دينار لسبوي فيه الغني
والفقير والمتوسط **فصل** واختلفوا في الفقير من اهل
الجزية ان يكون بمقتضى ما لا شيء له فقال ابو حنيفة وما لك واحد
لا تؤخذ منه وقال الشافعي في عقد الجزية على من لا شيء ولا يمكن
من الاداء قولان احدهما يخرج من بلاد الاسلام والثاني يقبر
ولا يخرج واذا اقر ما حله فيه اقوال احدها لا يؤخذ منه شيء
والثاني

والثاني تجب الجزية وتحقق دمه بضمائها وبطاليتها عند بيارة
والثالث احوال عليه الحول ولم يبدلها الحق بدليل **فصل**
واختلفوا في الدماء ما مات وعليه جزية فقال ابو حنيفة
واخذ تسقط بموته وقال الشافعي وما لك لا تسقط وهل تجب
بآخر الحول او باقوله وله المطالبة بها بعد عقد الدماء
حتى يمضي السنة فان مات في اثناء الحول قال ابو حنيفة
واخذ تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية
ما مضى من السنة **فصل** لو وجبت عليه الجزية فلو دبرها
حتى اسلم فقال ابو حنيفة وما لك واحد تسقط عنه الجزية
باستلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يوردها
ثم اسلم قبل ادائها فانها تسقط وقال الشافعي الاسلام بعد
الحول لا يسقط الجزية لانها احقة بالدار ولو دخلت سنة
في سنة ولم يؤد الاو له هل تسقط جزية السنة لما صحت
بالدار احوال تجب جزية السنيتين قال ابو حنيفة تسقط بالخط
وقال الشافعي واحد لا تدخل تسقط بل تجب جزية السنيتين
فصل واختلفوا على ان الجزية لا تضرب على سوا اهل الكتاب
ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيد لهم ولا على
مخوفهم وصغيري ولا شيخان ولا اهل الصوامع هكذا
قال ابن هبيرة ولكن قال الراعي وفي عقد الجزية عليهم
طريقان احدهما الذي اوردته جماعة انه يبي على خلاف
وفي جواز قتله ان قلنا بالجواز ضرب الجزية عليهم ولا اقلا

الحاق لهم بالنساء والصبيان والثاني القطع بالضرب لا نفيا
بمائة كرى الدار فيستوي فيه ارباب العذر وغيرهم
والظاهر كيف ما قدر الضرب وهو المخصوص قال النووي
والمدفوع وجوبها على من وجب كهرم واعمي وركب
واجبر وظاهر كلامه في الروضة ترجيح طريقة القطع
وتصغير طريقة البناء واختلفوا في سباني تغلب وصبيانهم
خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال ابو
توخد من سبانيهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي
لا يؤخذ من سبانيهم ولا من صبيانهم بل بنو تغلب وغيرهم
في ذلك وقال احمد يؤخذ من سبانيهم وصبيانهم جميعا
كما يؤخذ من رجالهم **فصل** وانفقوا على انه اذا عول
المسركون عهدا وفيهم الا باحقيقة فانه شرط
في ذلك بقا المصلحة ففي انقضت المصلحة انفسخ
النهم عهدهم وانفقوا على ان المرأة من المشركين اذا هجرت
الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جازهم
مسلم او دناة انما لا ترد ثم اختلفوا في مهرها فقال
ابو حنيفة ومالك واهل البيت لا يردها الا بالنكاح والشافعي قال
اصحها لا يجب **فصل** اذا امتزج في مال التجارة
على بلاد المسلمين هل يؤخذ منه سي قال ابو حنيفة لا يؤخذ
الا ان يكونوا ياجرون منا وقال مالك واهل البيت يؤخذ
مالك هذا لان دخوله بامان ولم يشرط عليه اكثر من العشر
فان شرط

فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه وقال
الشافعي ان شرط عليه العشر جاز اخذه والا فلا ومن اصحابه
من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشرط **فصل** ولو اخذ
الذي من بلد الى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كما اخذ
وان اخذ في السنة مرارا وقال الشافعي لا يؤخذ الا ان يشرط
ابو حنيفة واخذ يؤخذ من الذي نصف العشر واعني ابو حنيفة
النصاب في ذلك الا انه قال ابو حنيفة نصابه في ذلك النصاب
مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك الحربي خمسة دراهم
والذي عشرة **فصل** واختلفوا فيما ينتقض به عهد الذي
فقال مالك والشافعي واحمد ينتقض عهد الذي منع الجبهة والاشيا
من اجر الاحكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمنا عليه بها وقال
ابو حنيفة لا ينتقض عهدهم الا ان يكون لهم منعة في تجارتهم
لها والحقوا يد الحرب **فصل** اذا فعل احد من اهل الذمة
ما يجب عليه تركه واللف عنه مما فيه ضرر على المسلمين او اخطاهم
في نفس او مال وذلك ثمانية اشيا الاحماع على قتال المسلمين
او يزي في مسلم او يصيبها باسم نكاح او يفتن مسلما عن دينه
او يقطع عليه الطريق او يكره يكره المشركين جاسوسا او يعين
على المسلمين بذلكه فيكاتب المشركين باخبار المسلمين
او يقتل مسلما او مسلمة عمدا هذا ينتقض عهد الذمة وهذا منه
وبالامر من المذكورين قبل الا ان يكون منعة في تجارتهم على
موضع وتجاريتهم او يكرهون يد الحرب وقال الشافعي

حتى قاتل الذي المسلمين ينتقض عهده سواء شرط عليه تركه في عقد
الزمية او لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك من السبعة الباقية
ولم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط
ففي ذلك لأصحابه وجهان أحدهما ينتقض وهو الرجوع والثاني
لا ينتقض وقال مالك لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلم ولا الإصا به
بالنكاح وينتقض بما سوي ذلك الأقطع الطريق وقال أبو القاسم
من صحابه ينتقض عهده به وعن حماد بن عماران ظهرهما أن عهده
ينتقض بالاشياء الثمانية المذكورة سواء شرطت عليهم او لم يشترط
والثانية لا تنتقض إلا بالامتناع من بدل الجربة وأجر الحكامينا
عليه او بأحد هـ **فصل** وان فعل أحد هـ ما فيه عضاؤه
ونقصه على الاسلام وذلك امر بغيره اشياء كرم الله عز وجل بما
لا يليق بحلاله سبحانه وتعالى وذكر كتابه المجيد وذكر دينه
القويم او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي
فهل ينتقض العهد بذلك ام لا قال أحمد ينتقض سواء شرط ترك
ذلك او لم يشترط وقال مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينهم
او كتابه بغير ما كفروا به فانه ينتقض سواء شرط تركه او لم يشترط
وقال أكثر أصحاب الشافعي حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهى
الاشياء السبعة وذلك انه ان لم يشترط في العقد لم ينتقض به
العهد وان شرط فعلى الوجهين وقال أبو اسحق اللوزي
حكمه الثلاثة الاول وهي الامتناع من امتناع الجربة والامر
احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم وقال ابو حنيفة لا ينتقض العهد

بشي

بشي من ذلك وانها تنتقض بالامر السابقين ان تكون لهم منع
لقتلهم ومن معها على المحاربة او ليحرقون بدرا الحروب **فصل**
واختلفوا فيمن ينتقض عهده من أهل الذمة ماذا يصنع به فقال
ابو حنيفة ومثي ينتقض عهده ايج قتله متى قد علمه وقال مالك
في المشهور عنده يقتل ويسبي كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنبي أبي حنيفة وقال الشافعي في ظنهم قتلهم واخذوا من انتقض
منهم في يمانه رد بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والقتل
فصل هل يمنع الكافر من دخول الحرم ام لا قال ابو حنيفة يجوز
له دخوله والا فامد فيه مقام للمساكين لكن لا يستوطنه وقال
مالك والشافعي واجد يمنع فحوز عنده في حنيفة دخول الواحد ^{شيطان}
من الكفار إلى الكعبة وهل يمنع الكافر الحربي والدي من استيطان
الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة ومخالفها قال ابو حنيفة
لا يمنع وقال مالك والشافعي واجد يمنع الا ان يكون الدخول
منهم تاجرا او باذن له الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم
ينتقل وما سوي المسجد الحرام من المساكن فقال ابو حنيفة يجوز
دخولها للركن من غير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها
الا باذن المسلمين وقال مالك في جملهم دخولها محال
فصل وانفقوا على نه لا يجوز ^{الاحكام} ^{المسلمين}
ولا بيعه في المدن والامصار بدرا الاسلام واختلفوا هل يجوز
لحدث ذلك فيما قارب قال مالك والشافعي ولا يجوز وقال
ابو حنيفة ان كان الموضع قريبا من المدينة وهو قد سئل اقل الجز

فيه احداث ذلك وان كان بعد من ذلك جاز ولو شئت من كما يسم
ويسمى في دار الاسلام شيئا وانهم فعلوا بحد بناء او بمر قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي بخلاف ذلك وشرط ابو حنيفة ان يكون
الكنيسة في ارض تحت صلي ا فان فتحت عنوة لم يجر وقال احمد
في ظهر رواياته وهي التي اختارها بعض صحابه وجماعة من اعلام
الشافعية كابي سعيد الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة ولا يجوز
تريم ما شئت ولا تحريم بناء على الاطلاق والثانية عن احمد جواز
تريم ما شئت دون بناء ما استولى عليه الخراب والثالثة جواز ذلك
على الاطلاق **كتاب الاقضية** لا يجوز ان
يولي القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام فلا
يجوز ولا يثبت عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ولاية
من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
من جاز ولاية العاقل وقالوا بقل وجزم وقال ابن هبيرة
في الفصاح والصحيح في هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني
به ما كان الحال عليه قبل استقر هذه المذاهب الاربعة التي اجمعت
الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى رسول الله
صلي الله عليه وسلم والقاضي ان كان وان لم يكن من اهل الاجتهاد
ولا سعي في طلب الاحاديث وانتقاد طرقها لكن عرف من لغة
الناطق بالشرعية صلي الله عليه وسلم ما لا يعوزه معه معرفة ما
يحتاج اليه فيه وغير ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك مما
رفع له منه وذاب له فيه سواه وانتهى الامر من ها ولا الاربعة
المجتهدين

المجتهدين لما اذا حوي من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم
وتذوقت العلوم وانتهى اليها النفع فيه الحق وانما على القاضي
في قضيته بما ياحذ عنهم او عن الواحد منهم فانه في معني
من كان اداه اجتهاده الي قول قاله وعليه لكانه اذا اخرج
من خلا فمترجيا مواضع لا تفاق ما امكنه كان اخذ بالحزم
عاملا بها لا ولي وكذا ذلك في اقصى مواضع الخلاف ترجي ما عليه
الاكثر منهم والعمل بما عليه الجمهور دون الواحد فانه اخذ
بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد لا يتي كره له ان يكون من حيث
انه قد قرأ مذهب واحد منهم او نشأ في بلد لم يعرف فيها الا
مذهب امام واحد منهم او كان ابوه او شيخه على مذهب واحد
منهم فقص نفسه على اتباع ذلك مذهب حتى انه اذا حضر
عند خصمان وكان ما تشا جروا فيه مما يفتي فيه الفقهاء
الثلاثة حكم بخو التوكيل بعير رضي الخصم وكان الحاكم خفيضا
وعلم ان مالك والشافعي واحمد ينفقون على جوار هذا التوكيل وان
ابا حنيفة يمنع فعلى عما اجمع عليه ها ولا الائمة الثلاثة الى ما
ذهب ابو حنيفة اليه بمفرده من غير ان يثبت عند بالدليل
ما قاله ولا اداة اليه الاجتهاد فاني خاف على هذا من الله عز وجل
بانه ابتغي في ذلك هواه وانه من الذين يستغنون القول فيتبعون حظه
وكذلك ان كان القاضي مالكا فاختصم اليه اثنان في سؤر كالب
فقتل بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قضوا بما استدلوا به
ان كان القاضي شافعيًا فاختصم اليه اثنان في سؤر كالب

عمدا فقال احدهما هذا من عني من صحة الصلوة فقصي عليه مذهبه
وهو يعلم ان الامة الثلاثة علي خلافه وكذا كان كان القاضي
خنبليبا فاختصم اليه اثنان فقال احدهما لي عليه ما فقال الآخر
كان له علي ما فقضيت قضي عليه بالبراءة وقبل علم ان الامة الثلاثة
علي خلافه فقد وامناه ما لا نرجو ان قول اكثر من فيه عندي
اقرب الي الاخلاص وانجح في العمل ومقتضي هذا ان ولايات
الحكام في وقتنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا شغرها من غير
الاسلام سنة فرض كفايه ولو اهلقت هذا القول ولم اذكره
ومثبت عليه علي الطريق التي تسمى عليها الفقهاء ذكر كل منهم
في كتاب **صنفه** او كلام قاله انه لا يصح ان يكون قاضيا
الا من كان من اهل الاجتهاد ثم اذكر من شروط الاجتهاد اشيا
لست موجودة في احكامهم فقد وامناه يكون كالا حاله
والتناقض وكان فيه تعطيل للحكام وسد للباب الحكم وهذا
غير مسلم بل الصحيح في المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وان
حكوماتهم صحيحة نافذة والله اعلم **فصل** المرأة هل تصح
ان تلي القضا قال مالك والشافعي واحمد لا يصح وقال ابو حنيفة
يصح ان تكون قاضية في كل شي تقبل فيه شهادة النساء وعنده
ان شهادة النساء تقبل في كل شي الا في الحدود والجراح فهي عند
تقصي في كل شي الا في الحدود والجراح وقال ابن جبر الطبري
يصح ان تكون قاضية في كل شي وانفقوا علي انه لا يجوز ان يكون
القاضي عبد **فصل** القضا هل هو من فروض الكفايات ام

لا قال ابو حنيفة وما لك والشافعي نعم فوجب علي من يتعين
عليه الدخول فيه ان لم يوجد غيره وقال احمد في طهر وابتنيه
ليس هو من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد
غيره ولو اخذ القضا بالرشوة فلا يصير قاضيا بالانفاق **فصل**
وهل يكره القضا في المسجد ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا يكره وقال
مالك بل هو السنة وقال الشافعي يكره الا ان يدخل المسجد فتحدث
حكومه ويحكم فيها **فصل** لا تقضي القاضية بغير علمه لا جاع
وهل يجوز له ان تقضي بعلمه ام لا قال ابو حنيفة ما شاهد
الحاكم من الافعال الموجهة للحدود قبل القضا وبعد لا يحل فيها
بعلمه وما علمه من حقوق الناس حكمه بما علم قبل القضا
وبعد لا يحكم فيها بعلمه وما قال مالك واحمد لا يقضي بعلمه
اصلا وسوا في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الاميين
والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله
عز وجل **فصل** وهل يكره للقاضي ان يتولي السر والتبعية بنفسه
ام لا قال ابو حنيفة لا يكره ذلك وقال مالك والشافعي واحمد يكره في طهر
ان يوكل **فصل** اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم اختلاف
لغتها فلا بد للقاضي من ترجم عن الخصم واختلفوا في عدد من
يقبل في ذلك وكذلك في التعريف من لا يعرف وتارة رساله
والجرح والتعديل في فقال ابو حنيفة واحمد في حديرو وابتنيه
تقبل شهادة الرجل الواحد في ذلك كله بل قال ابو حنيفة ويجوز
ان تكون امرأة وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى لا يقبل

اقل من جلين وقال مالك لا بد من اثنين فان كان الخصام في
 اقرار حال قبل فيه عند رجل وامرأتين وان كان يتعلق باحكام
 لا بد ان لا يقبل الا رجلان **فصل** اذا عزل القاضي نفسه
 فقل ينزل من لا نقل المحققون من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف
 عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم ينزل
 في اظهر الوجهين وقال اما وري ان عزل نفسه لعذر من جاز
 او غيره لم تجز واجز لا يجوز ان ينزل نفسه الا بعد علم الامام
 واستغفاره لانه موجب ليعزل بحكم عليه استغفاره وعلى الامام
 ان يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستغفاره وعفائه ولا
 يتم باحدهما ويكون قوله عزلت بنفسي عزلا لان العزل من الوالي وهو
 لا يولي نفسه فلا يعزلها **فصل** قال الاصحاب لو فسق القاضي
 لم تائب وحسن حاله فهل يعود قاضيا من غير تجديد ولا به
 وجهان صحيحهما لا يعود بخلاف الجنون والاعمااد يصح
 العود وقالهم وفي الاستراف لو فسق القاضي وانزل ثم
 تاب صار واليا نرض عليه الشافعي لان ذلك سبب تائب الاحكام
 فان الانسان لا ينفك غالبا من امور يعصى بها فيفتقر الى المطالع
 الامام فحوز الحاجة وقال القاضي عبد الوهاب ان
 الفسق في القاضي واخر انزل وان عجل الاقلاع بتوبة وندم لم
 ينزل لا تنفك العصمة عنه ولان هفوات دوي الهيام
 مقالة قل من يسلم الاخر **فصل** اختلف الامية في سماع شهادة
 من لا عرف عدل الله الباطنه فقال ابو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن
 العدالة

حقيق

العدالة في الحدود والقصاص قوله واحد وفيما عدل ذلك
 لا يسأل الا ان يطعن الخصم في الشاهد في طعن حال ومقي لم يطعن
 لم يسأل وتسمع الشهادة ولا يكتفي بعد التهم في ظاهر حواله وقال
 مالك والشافعي وحده في الحد في ائتمه لا يكتفي الحاكم بظاهر العدالة
 حتى يعرف العدالة الباطنه سوطعن الخصم او لم يطعن وسواء كانت
 الشهادة في حد او غيره وعن حماد رواية اخرى لاختارها بعض
 ان الحاكم يكتفي بظاهر اسلامه ولا يسأل على الاطلاق وهل يقبل الدعوى
 بالمرح مطلقا في العدالة ام لا قال ابو حنيفة تقبل وقال الشافعي وحده
 في شهر روايته لا تقبل حتى يعين سببه وقال مالك ان كان
 الخارج عالما بما يوجب جرح سبب في عدل الله قبل جرحه مطلقا
 وان كان متصفا بغير هذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب
 وهل يقبل جرح الشيا وتعد لمن قال ابو حنيفة تقبل وقال
 مالك والشافعي وحده في شهر روايته لا مدخل في ذلك
 واذا قال المزني فلان عدل رضي علي وقال مالك ان كان
 المزني عالما باسباب العدالة قبل قوله في تركينه عدل ورضي ولم يقتر
 القولين في علي **فصل** ولا يقضي على غائب الا بحضور من يقوم مقامه
 كوكيل او وصى عند الحي حنيفة وعند الثلاثة يقضي عليه وهل يحتاج
 الى تحليف للشافعي وجهان أصحهما نعم وقال احمد لا يحتاج الى تحليف
فصل وانفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي من مصر في الحدود
 والقصاص والنكاح والطلاق والخلع غير مقبول الا بالكا
 فانه يقبل عنده كتاب القاضي في ذلك كله وانفقوا على ان الكتاب

في الحقوق المالية جائزة مقبول واختلفوا في صفة نانية التي
 تقبل معها فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا تقبل حتى تشهد اثنان
 اذ كتاب فلان قرأه علينا او قرئ عليه بحضورنا وعن مالك في
 ذلك روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى يكفي قولها
 هذا كتاب القاضى فلان للمشهد عنده وهو قول ابو يوسف
 ولو تكاتب القاضيان في بلد واحد فقد اختلف اصحاب
 ابو حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال البيهقي ما حكاها
 الطحاوي مذهب يوسف ومذهب ابو حنيفة انه لا يقبل
 وهو لا ظهر عندي وقال الشافعي واحمد لا يقبل وتحتاج الى
 اعادة البينة عند الاخير بالحق وانما يقبل ذلك في البلدان
 النائية **فصل** اذا حكم رجلان رجلا من اهل الاختيار في
 شئ وقال ارضنا بحكمك فاحكم بيننا فقل يلزمها حكم قال مالك
 واحمد يلزمها حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك لا يجوز لحاكم البلد
 نقضه وان خالف رايه وراي غيره وقال ابو حنيفة يلزمها
 حكمه وان وافق حكمه راي قاضي البلد فقد مضى قاضي البلد
 اذا رفع اليه وان لم يوافق راي حاكم البلد فلا ينطلمه وان
 فيه خلاف بين الامتة والشافعي فلو كان احدهما يلزمها حكمه
 والثاني لا يلزمه لا يتراضيهما بل يكون ذلك كالتقوى منه وهذا الخلاف
 في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في الاموال فاما النكاح والعقود
 والقذف والفضاض والحدود فلا يجوز ذلك فيه لاجتماع
فصل لو سئى حاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان فله حكم ذلك

فقال

نفا

فقال مالك واحمد تقبل شهادتهما ويجزها وقال ابو حنيفة والشافعي
 لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الي قولهما حتى يدكرانه حكم **فصل**
 لو قال القاضى في حال ولايته قضيت على هذا الرجل بحق او بحكم
 قال ابو حنيفة واحمد تقبل منه ويستوفى الحق والحكم وقال مالك
 يقبل قوله حتى تشهد معه عدلان او عدل وعن الشافعي فلو كان
 احدهما مذهب الى حنيفة وهو لا يصح والثاني مذهب مالك
 ولو قال بعد عزله قضيت بكذا في حال ولايته قال ابو حنيفة
 ومالك والشافعي لا يقبل منه وقال احمد يقبل منه **فصل** حكم الحاكم
 لا يخرج الامر عن ما هو عليه الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر
 فاذا ادعى مدعى على رجل حقا واقام شاهدين بذلك لحكم الحاكم
 بشهادتهما فان كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك الشيء
 للمشهد له ظاهر وباطن وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت الشيء
 للمشهد له في الظاهر بالحكم واما في الباطن فيما بينه وبين الله
 عز وجل فهو على ملك المشهد عليه كما كان سواء كان ذلك في
 الفروج او في الاموال هذا قول مالك والشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة الحاكم اذا كان عقدا او شحا يحيل الامر على ما هو عليه وينفذ
 الحكم به ظاهر او باطنا **فصل** وانفقوا على ان الحاكم اذا حكم
 باحتشاده نزيان له احتشاده خالفه فانه لا ينفذ الاول وكذا اذا
 وقع حكمه غير ذلك فانه لا ينفذه **فروع** اوصى اليه ولم
 يعلم بالوصية فهو يخيلاف الوكيل بالانفاق ويخير واحد عند
 ابو حنيفة ولا يثبت عزل الوكيل الا بعد ان يستقرين وعند الثلاثة

سنتطرق فيها العدا لان قال ولو قال قاض عزل الرجل حكمت عليك
لفلان بالثمن قال الخصم اخذها ظمنا فالف قول القاضى بالاتفاق
وعزل الوقال القاضى قطعت يدك بحق فقال بل ظمنا فالف قول القاضى
باب القسمة وهي جائزة بالاتفاق فيما قبل القسمة
اذ الشركاء قد يتضررون بالمساركة ويختلف الائمة هل يبيع امر
اقرار قال اصحابنا في حنفية في القسمة هل يكون معنى الاقرار او البيع
الذي هو فيما يتفاوت كالياب والعقار فلا يجوز بيعه من جهة
والذي هو فيه معنى الاقرار هو فيما لا يتفاوت كالمجالات والموزونات
والمعدودات التي تتفاوت كالجوز والبيض ففي هذه اقرار ومميز
حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه من جهة وقال مالك ان
ساوت الاعيان والصفات كانت اقرارا وان اختلفت كانت
بيعا وللشافعي قولان لحدتهما يبيع والثاني اقرار والذي تقر
من مذهبه اخر ان القسمة للالة انواع الاول بالاجزاء المثل
ودار منفقة ابنية وارض منسوبة الاجراف فتعول الشهاة ثم
يقرب الثاني بالتعديل كارض مختلف قيمة اجزائها بحسب
قوة ابيات وقرب ما الثالث بالرتب بان يكون في الجوانين
بيرا وشجرا لا يمكن قسمته فرد من يلحقه ينسقط قسمته
فقسمة الردي والتعديل يبيع وقسمة الاجزاء اقرار وقال
احمد هي اقرار **فصل** فعلى قول من يراها اقرار يجوز عندك
قسمة الثمار التي تجري فيها الرابا بخرص ومن يقول انها بيع
يمنع ذلك **فصل** ولو طالب احد الشريكين بالقسمة وكان
فيها

فنها ضرر على الآخر قال ابو حنيفة ان كان الطالب للقسمة
منهما وهو المنتضر بالقسمة لا يقسم وان كان الطالب لها
يتنفع اخر الجبر الممتنع منها عليها وقال مالك يجوز الممتنع
على القسمة بكل حال ولا صحاب الشافعي اذا كان الطالب
هو المنتضر وجهان اصحهما يجرى وقال اخذ لا يقسم ذلك
بل يباع ويقسم منه **فصل** وهل اخذ القاسم على
قدر الروس المفتش من او على قدر الانصبا قال ابو حنيفة
وما لك في احدي روايته هي على قدر الروس وقال مالك في
الرواية الاخرى والشافعي واخذ على قدر الانصبا وهل هي
على الطالب خاصة ام عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة
هي على الطالب خاصة وقال مالك والشافعي واصحاب احمد هي
لجميع **فصل** واختلفوا في قسمة الرقيق بين جماعة اذا
طلبها احد هم هل تصح ام لا قال ابو حنيفة لا تصح وقال
الباقرن تصح بالقسمة كما يقسم ساير الحيوان بالتعديل
والقرعة ان تساوت الاعيان والصفات **باب الدعوى**
والبيعت اتفق الائمة على انه اذا حضر رجل واحد
على رجل وطلب احضاره من بلد اخر فنه حاكم الى البلد الذي
فيه المدعي فانه لا يجاب سواه واختلفوا فيما اذا كان في بلد
لا حاكم فيه فقال ابو حنيفة لا يلزمه الحضور الا ان يكون
بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلدك وقال الشافعي
واحمد يحضر الحاكم وسواقرتب المسافة او بعدت

واتفقوا على ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبينته على
الغائب ثم اختلفوا هل يحكم بها على الغائب ام لا قال ابو
حنيفة لا يحكم عليه ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامه
البينة ولكن ياتي من عند القاضي دلالة الى بابه يدعونه
الى الحكم فان جاؤا لا فتح عليهم بانه وحكي عن ابى يوسف
انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على الغائب بحال الا ان
يتعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكيل او وصي
او يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على احدىهم وهو حاضر
عليه فيحكم على الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا
اقام الحاضر بينته وسأله الحاكم له وقال الشافعي يحكم على
الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وعن حماد بن ثابتان
احدهما جواز ذلك على الاطلاق مذهب الشافعي وكذلك
اختلفوا فيهما اذا كان الذي قامت عليه البينة حاضرا وامتنع
بجضر من ان يجلس له ويختلف القائلون بالحكم على الغائب فيما اذا
قامت البينة على الغائب وصبي او مجنون فهل يخلف المدعي مع
بينته او يحكم بالبينة من غير استخلافه قال مالك وهو الأصح من
مذهب الشافعي يخلف وعن حماد بن ثابتان احدهما يخلف والثاني
لا يخلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد ان حكم
به ولا يخلف المدعي مع شاهديه **فصل** لو مات رجل
وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه ميت
على دينه وانه يرثه واقام على ذلك بينته وعرف انه نصراني و

احدي

احدي البنتين انه مات واخر كلامه الاسلام وسهرت الاخرى انه
مات واخر كلامه الكفر فقامت عارضان فبقسطان في جد قول الشافعي
ويصير كان لا بينة فيحلف النصراني ويقضى له وعلى قوله الآخر **فصل** لو
فقرع بينه ما ولا يعرف اصل دينه فقولا فان قلنا سقطان رجح
الى من في يده المال وان قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما اقرع
وان قلنا يوقف وقف الى ان ينكشف الحال وان قلنا يقسم قسم على
المصوص وفي المسائل كلها يفضل ويصلي عليه ويدفن في مقابر
المسلمين وبه قال حماد وقال ابو حنيفة في جميع المسائل تقدم بينة
الاسلام **فصل** لو تنازع اثنا جابطا بين ملكيهما غير متصل
بين احدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان كان احدهما عليه جدوع
عند اللدائه وقال ابو حنيفة اذ كان احدهما عليه جدوع قدم
على الآخر **فصل** لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى
انه عبده فكلنه فالقول قول المالك بيمينه انه حر وان كان الغلام
طفلا صغيرا لا يميز له فالقول قول صاحبه اليدين ادعى رجل سبه
لم يقبل الا بينة هذا كله متفق عليه بين الامم وكان الغلام
مراهقا فلا صحاب الشافعي وجهان احدهما كالبالغ والثاني كالصغير
فصل اتفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من انكر ولو
قال البينة لي وكل بينة لي يزور ثم اقام بينة قال ابو حنيفة والى
والشافعي تقبل وقال حماد تقبل واختلفوا في بينة الخراج
هل هي اولى من بينة صاحب اليد ام لا قال ابو حنيفة واخر في جد
روايته الاحاديث بينة صاحب اليد اولى وهل بينة الخراج

فيستطاع

مقدمة على بينة صاحب اليد المطلق واما اذا كان مضافا الى سبب
لا يتكره كالشبح في الثياب التي لا تنسج الامرة واحدة والنساج
الذي لا يتكره في بينة صاحب اليد تقدم حنبذ واذا اخاف ان كان
صاحب اليد استوفى تخافانه مقدم وقال الشافعي ومالك بينة صاحب
اليدين مقدمة على الاطلاق وعن حماد واثان احدهما اثبتة الخارج مقدم
مطلقا والاخرى كذهب ابو حنيفة **فصل** اذا غارضت بينتان
الا ان احدهما اسهر عدله فهل تزوج امرؤا قال ابو حنيفة والشافعي والحارثي
وقال مالك تزوج بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وغارضت بينتان
قال ابو حنيفة لا يسقطان ويقسم بينهما وقال مالك الخالفان ويقسمان فان
احدهما وكل الآخر فصولا لهما الفدان والناكل وان نكلا جميعا فعند رؤون
احدهما يقسم بينهما والاخرى يوقف حتى يتضح الحال والشافعي فلو كان احدهما
سقطان معا كما لو لم يكن بينة والثاني لا يسقطان ثم فيما يفعل ثلاثة اقوال
احدها القسم والثاني الفرع والثالث الوقف وعن حماد واثان احدهما
سقطان معا والثانية لا يسقطان ويقسم بينهما **فصل** ادعى انسان
شيا في يد ثالث ولا بينة له واحد منهما لا بعينه قال ابو حنيفة اذا
جاء اخذ فقولها وان لم يصطحا ولم يعين احدهما حلف لكل واحد منهما
على البقين انه ليس لهذا فاذا حلفا فلا شيء لهما وان نكلا لهما اخذ
ذلك او فتمت منه وقال مالك والشافعي يوقف الامر حتى يتكشف المستحق
يصطحا وقال احمد يقر بينة ما من خرجت فرعته حلف واستخفه
ولو ادعى رجل انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا قال ابو حنيفة ومالك لا
دعواه من غير ذكر شروط الصحة وقال الشافعي والجمهور لا يسمع الحاكم
دعواه

اقره

دعواه حتى يذكر السرايط التي تفتقر صحة النكاح اليها وهو ان يقول
تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاهما سواء كانت بكر او
فصل ان نكح المدعي عليه عن اليمين فحل نكاح اليمين على المدعي امر
لا قال ابو حنيفة لا تزود ويقضي بالنكول وقال مالك لا تزود ويقضي بالنكول
وقال مالك لا تزود ويقضي على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهدين
وشاهد وامرأتين وقال الشافعي تزود اليمين على المدعي ويقضي على المدعي
عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد قمين وشاهد وامرأتين وقال
الشافعي تزود اليمين على المدعي ويقضي على المدعي بنكوله في
جميع الاشياء **فصل** اليمين هل تغلظ بالزمان والمكان ام لا قال
ابو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي تغلظ وعن حماد واثان كل من
فصل لو ادعى انسان عبدا كبيرا فاقره للاحدهما قال ابو حنيفة لا
يقبل اذا كان مدعيه اثنتين فان كان مدعيه واحدا قبل اقراره
وقال الشافعي يقبل اقراره في الحالين ومذهب مالك والجمهور لا يقبل اقراره
لو احدهما ان كانا اثنتين فان كان المدعي واحدا فوايتان ولو شهد
عدلان على رجل انه اعتق عبدا فانكر احد قال ابو حنيفة لا يصح الشهادتين
انكار العبد قال مالك والشافعي واحد حكم بعينه **فصل** لو اختلف الرجلان
في متاع البيت الذي يسكنانه ويدعي عليه ثابته ولا بينة قال ابو حنيفة ما
كان بين يداهما شاهد فقولها وما كان في يدها من طريق الحكم فما يصلح للرجل
فهو للرجل والقول قوله وما يصلح للشافعي للزوجة والقول قوله فانه كان يصلح لهما
فهو للرجل في الحياة وبعد الموت فهو للشافعي لهما وقال مالك ما يصلح لهما
فهو للرجل وقال الشافعي فهو بينهما بعد الخلاف وقال احمد ان كانا متشاعرا عليه

مما يصلح للرجال كالطباخة والعمامة والقول قول الرجل فيه وان كان مما يصلح
 للنساء كالقناع والوقاية والقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما
 بعد الوفاة ثم فرق بين ان يكون يدعيها عليه من غير المشاهدة او من غير الحكم
 وكل الحكم في اختلاف ورثتها وورثة ائمة ائمة الاخر والقول
 قول الباقي منهما وقال ابو يوسف والقول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد
 جهان مثلهما **فصل** من له دين على انسان اخذ اياه وقد ربه على مال فحل
 له ان يأخذ منه مقلد ربه بغير اذنه ام لا قال ابو حنيفة له ان يأخذ ذلك
 من جنس ملكه وعن مالك روايتان احدهما انه ان لم يكن على غيره غير
 دينه فانه يستوفى حقه بغير اذنه وان عليه دينه استوفى بقدر حقه
 من القاصص ولا من افضل والثانية وهي مذهب مالك انه لا يأخذ بغير اذنه
 سواء كان بائنا لما عليه او ما ناعا وسواء كان له حقه بيته او لم يكن وسواء
 كان من جنس حقه او من غير جنسه وقال الشافعي له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير
 اذنه وكذلك لو كان له عليه وامكنه اخذ الحق بالحكم فالاصح من مذهبه
 جواز اخذ ولو كان مقرابه ولم يكن له الحق سلطان فله اخذ **باب**
الشهادات اتفق الامام على ان الشهادة شرط في النكاح وامساك
 العفوق كالسبع فلا تسترط الشهادة فيها وانفقوا على ان القالبس له
 ان يلفن السهمون بل يسمع ما يقولون واختلفوا هل يثبت النكاح بشهادة
 رجل وامرأتين قال ابو حنيفة يثبت عند التراضي وقال مالك والشافعي يثبت
 وعمر بن عبد رويان اظهرا انه لا يثبت واختلفوا هل يثبت شهادة عبد يثق
 ائمة يثبت ويتعقد النكاح بشهادة ائمة يثق عند ابو حنيفة والحمد
 واختلف اصحاب الشافعي في ذلك والصحيح ان يثبت به ان لا يقبل الا في امر
 اذنه

اذنه فمتعلق به حتى يشهد عند قاضيه والمختار ان الاشهاد في البيع مستحب
 وليس بواجب وحكي عن داود ان الشهادة تعتبر في البيع **فصل** والنساء
 يقبلن في الحدود والقضاة ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال
 كالولادة والرضاع وما يخفى على الرجال غالبا واختلفوا هل يقبلن شهدا
 فيما الغالب في امثلة ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعتق وذكر
 فقال ابو حنيفة تقبلن شهدا نهن في ذلك كله سوا النفرين في ذلك فكن مع
 الرجال وقال مالك لا يقبلن في ذلك بل يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق
 به من العيوب التي بالنساء والمواضع التي لا يطلع عليها غيرهن هذا مذهب
 الشافعي واخبر واختلفوا في العذر المبرر لعذر منهن فقال ابو حنيفة
 واحدا في اشهرى وايته تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك واحدا
 في رواية اخرى لا يقبل اقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل الا شهادة اربع
 نسوة **فصل** واختلفوا بما يثبت استهلال الطفل فقال ابو حنيفة
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه يثبت بشرا في حق الصلاة عليه
 والغسل معا فيقبل فيه شهادة امرأتين واحدة وقال مالك يقبل فيه امرأتان
 وقال الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات الا انه على اصله في اشتراط
 الاربعة وقال احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة **فصل**
 واختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة لا يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 يقبلن فيه عند منفردات وقال مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا ان مالك في
 غير شرط شهادة امرأتين والشافعي شهادة اربع وعن مالك رواية انه تقبل
 واحدة اذا اشاحك في الحيران وقال احمد يقبل فيه منفردات ويجزي منه امرأة
 واحدة في السهمون عنه **فصل** ولا يقبل شهادة الصبيان عند ابو حنيفة

والشافعي واحد وقال مالك تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مباح
 قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن احمد وعن احمد رواية نائلة ان شهادة
 الصبي تقبل في كل شيء **فصل** المجدود في القذف هل تقبل شهادته ام
 لا قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته وانتاب اذا كانت توبة بعد الحد قال
 مالك والشافعي واحد تقبل شهادته اذا تاب سواء كانت توبة قبل الحد او
 بعده الا ان مالكا استرط مع التوبة ان لا تقبل شهادته مثل الحد الذي
 اقيم عليه هل من شرط توبته اصلاح والكف عن المعصية منه ام لا
 قال مالك لا يشترط ظهور افعال الخير عليه والتقرب بالطاعات من
 غير حد يسنه ولا غيره وقال احمد تجزئ التوبة كاف واختلوا في
 صفة توبته فقال الشافعي هي ان يقول القذف باطل محرم ولا اعود اليه حتى
 قلت وقال مالك احمد هو ان يكذب نفسه وتقبل شهادته ولد الزنا في الزنا
 وغيره عند الثلاثة وقال لا تقبل شهادته ولد الزنا في الزنا **فصل**
 واللغظ في مكرهه بالاتفاق وهل يحرم امره قال ابو حنيفة هو محرم
 فان اكرمه ردت شهادته وقال الشافعي لا يحرم اذا لم يكن على عوض ولم
 يستغل من فرض الصلاة ولم ينكح عليه بسخف والشيء المختلف فيه
 لانزله الشهادة ما لم يسكر وقال مالك هو محرم لعنق بغيره وترد به الشهادة
 وعن احمد وانتان كذب ابى حنيفة ومالك **فصل** شهادة
 الاعمي هل تقبل امره قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته اصلا وقال مالك واحمد
 تقبل فيما طرقة السماع كالنسيب والموت والملك المطلق والوقف والعنفق
 وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والاحارة والافراز ونحو ذلك
 سواء تحالها اعمي او بصير امر عي وقال الشافعي تقبل في ثلاثة اشياء ما طرقة
 الاستفاضة

الاستفاضة والترجمة والموت ولا تقبل شهادته في الضبط حتى تتعلق
 بانسان فيسمع اقراره لا يتر له من يد حق يورثي الشهادة عليه لا تقبل
 فيما عد ذلك **فصل** وشهادة الاخرى لا تقبل عند ابو حنيفة
 في اشيائه وقال مالك تقبل اذا كانت له اشارة تفهم واختلف اصحاب
 الشافعي فمنهم من قال لا تقبل وهو الصحيح ومنهم من قال تقبل اذا
 كانت اشارة تفهم **فصل** شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق عند
 ابى حنيفة ومالك والشافعي والمنهون من مذهب احمد ان تقبل فيما
 عد الحدود والقصاص ولو تحمل العبد كذا فقال رقه واداه بعد
 عنقه هل تقبل امره لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل وقال مالك ان شهد في
 حال رقه ردت شهادته لا تقبل شهادته به بعد عنقه وكذلك اختلاف
 فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والقبول بوعده فان احكم فيه عند كل منهم
 على ما ذكرناه في مثله العبد **فصل** ويجوز الشهادة بالاستفاضة
 عند ابى حنيفة في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسيب والموت
 وولاية القضا والصحيح من مذهب الشافعي جواز ذلك في ثمانية
 اشياء في النكاح والنسيب والموت وولاية القضا والملك والعنفق والوقف
 والولا وقال احمد الجواز في تسعة وهي الثمانية المذكورة عند الشافعي
 والدخول وهل يجوز الشهادة بالاملاك من جهة اليد بان يراه في يده
 يتصرف فيه مدة طويلة فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد له باليد
 وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما عن سعيد بن جابر
 انه يجوز الشهادة بالاستفاضة ويروي ذلك عن احمد والثاني عن

عن أبي اسحق المروزي انه لا يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ويجوز
من جهة ثبوت البر ويروي ذلك عن أحمد وقال مالك يجوز الشهادة
باليد خاصة المدة السيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة
كثرت ثبوتها فافقها فطع له بالملك اذا كان المدعي حاضر لحال
نصفه فيها وجوز ان لا يمد في قرينه او يخاف من سلطان اعارضه
فصل هل تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض ام لا
قال ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي لا تقبل وعن احمد روايتان
كل مذهبين هل تقبل شهادةهم على المسلمين في الوصية وفي السفر
خاصة اذا لم يوجد غيرهم ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا تقبل وقال احمد تقبل بخلافان بالله مع شهادتهما انهما مخانا
ولا بد ولا كما ولا غيرا وانما ادبنا شهادة وصية الرجل للمسلم
فصل اتفقوا لائمة على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا
الاموال وحقوقها لم يختلفوا في الاموال وحقوقها هل يصح الحكم
فيها بالشاهد واليمين ام لا قال مالك والشافعي واحمد يصح وقال
ابو حنيفة لا يصح وهل يحكم بالشاهد واليمين في العتق ام لا
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يحكم به وعن احمد روايتان
كقول الجماعة والاخرى يحلف للمعتق مع شاهده وحكم له
بذلك وهل يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين
مع اليمين ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي واحمد لا يحكم
واذا حكم الحاكم بالشاهد واليمين رجع الشاهد قال الشافعي

يعبرم

يعبرم الشاهد نصف المال وقال مالك واحمد يعبرم الشاهد المال كله **فصل**
هل تقبل شهادة العدو على عدوه ام لا قال ابو حنيفة تقبل اذا
لم تكن العداوة بينهما مخرج الى الفتق وقال مالك والشافعي لا
لا تقبل على الاطلاق وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالديه
ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالد بين الطرفين
للمولودين ولا شهادة الولدين للوالدين الذكور والانات بعدوا
او قربوا وعن احمد ثلاث روايات احدها كرهت جماعة والثانية
تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ما لم يجز اليه نفع في الغالب
واما شهادة كل واحد منهما على صاحبه فمقبولة عن عند الجميع ما
يروي عن الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص
والحد ورواه في البراث **فصل** وهل تقبل شهادة الاخ
لاخيه والصديق لصديقه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد تقبل وقال
مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة احد الزوجين للآخر قال ابو حنيفة والشافعي
تقبل وقال مالك واحمد لا تقبل **فصل** اهل الاهوال والبدع هل تقبل
شهادتهم ام لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم اذا كانوا
تخمين الكذب لا الخطأ بيد من الرافضه فانهم يصلحون من حلف
عندهم ان لا على فلان كذا فيشهدون لبيدك وقال مالك واحمد
لا تقبل شهادتهم على الاطلاق **فصل** هل تقبل شهادة بدوي على
فروى اذا كان البدوي عدو ام لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في
كل شيء وقال احمد لا تقبل مطلقا وقال مالك تقبل في الجرح والقتل
خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يكون اسناد الخاص

يعبرم

فيها الا ان يكون كل واحد في البدن **فصل** ومن تعينت عليه شهادة
لم تجز له اخذ الاجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له اخذ الاجرة
الا على وجه من ذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على النكاح
قال مالك في المهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل
وحقوق الاميين قوله واحد وهل تقبل في حقوق الله عز وجل
خذ الزنا والسرقه والسرب فيه قوله ان اظهرها القبول والتفقوا
على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شهادة الاصل الا ان
يكون مع عدد تمنع شهادة شهود الاصل من مرض او غيبه
تقتصر في مثل سافتها الصلاة الا ما يحكي في رواية عن حميد
انه لا تقبل شهادة الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون
في شهود الفرع نسائا ام لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي
لا يجوز واختلفوا في عدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة
واحد بخبري شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من اهلي
الاصل والشافعي قوله ان لا يحد ما كقول الجماعة وهو الاصح الثاني
محتاج ان تكون اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل
معه شاهدان وشهود الفرع اذ اكرهوا شهود الفرع الاصل
او عدلاهما واشياء عليها ولم يذكر اسمها ونسبها للشافعي
فصل تقبل شهادتهما على شهادتهما لم تقبل وبه قال الامة الا بغير
وكافة الفقهاء وجل عن ابي جبر الطبري انه لا جازم في ذلك بل ان
لا يشهدان رجلا عدلا اشهدنا على شهادتهما ان فلان بن فلان
افر فلان بن فلان بالف درهم **فصل** اشهد شاهدان بما لم

رجعا بعد

بعد احكامه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في المقدم واحدا عليها الغرم
وقال الشافعي في الجدي لا شيء عليهما والتفقوا على انه لا ينقص الحكم
الذي حكم بهما انهما ادا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما
واذا حكم حاكم الشهادة فاسقين لم يعلم بعد الحكم حالهما قال ابو
لا ينقص حكمه وقال مالك واحدا ينقص حكمه والشافعي قوله ان احدا
ينقصه والثاني لا ينقصه **فصل** واختلفوا في عقوبة شاهد الزور
فقال ابو حنيفة لا تعزير عليه بل يوقف في قومه ويقال له انه شاهد
زور وقال مالك والشافعي واحدا يعزير ويوقف في قومه ويعزرون
انه شاهد زور ونزاد مالك فقال ويشهر في الجوامع والاسواق **كتاب**
العتق اتفق الامة على ان العتق من اعظم القربات
المندوبات اليها فلو اعتق شقضا لذي مملوك مترك وكان
موسرا قال مالك والشافعي واحدا يعتق حليمه جميعه ويضمن
حصته شريكه وان كان معتر اعتق نصيبه فقط وقال ابو
حنيفة يضمن يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه
او يبيعه العبد او يضمن شريكه المعتق ان كان موسرا فان كان
معتر افله الخيار بين العتق والسوايه وليس له التضمن ولو
كان عبد بين ثلاثة لو احده نصفه وللآخر ثلثه وكان معسر او
سدسه فاعتق صاحب النصف والبدر من ملكها معا في زمان واحد
وكل واحد لا فاعتق ملكها قال مالك في المشهور عنه يعتق كله
وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد
ويكون لكل واحد منهما من ولايه مثل ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي

واحد عليها قيمة حصته من ثلثها بالانصاف بينهما بالسوية على
كل واحد نصف قيمة حصته من ثلثها وعن مالك رواية مثل
ذلك **فصل** لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم
يجر الورثة جميع العتق قال ابو حنيفة يعتق من كل واحد ثلثه
ويستعي في الباقي وقال مالك والشافعي واحد يعتق الثلث
بالقرعة ولو اعتق عبدا من عبدين لا يعتق الا ابو حنيفة وفي
يخرج ايهما شاء وقال مالك واحد يخرج احدهما بالقرعة ولو اعتق
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغفره قال
ابو حنيفة يستغفر العبد في قيمته فاذا ادها صار حرا وقال
مالك والشافعي واحد لا ينفل العتق **فصل** لو قال العبد
الذي هو اكبر منه سنا هذا ابني قال ابو حنيفة يعتق ولا يثبت
لسيده وقال مالك والشافعي واحد لا يعتق بذلك ولو قال
ذلك من هو اصغر منه سنا انا ابن هذا لا يعتق عليه عند مالك
الا في قول الشافعي صح بعض اصحابه والمختار ان قصد الكرامة
لم يعتق وقال ابو حنيفة مطلقا ولو قال انه لله ونوي العتق
قال ابو حنيفة لا يعتق وقال مالك والشافعي واحد يعتق
فصل ومن ملك ابويه او ولاده او احدا منهن او جدته فمروا
او بعدوا فبنفس العتق يعتقون عليه عند مالك واحد وكذلك
عندها اذا ملك اخويه واخواته من قبل الام والاب وقال ابو حنيفة
يعتقها ولا عليه وكل ذي رحم محرم عليه من جهة النسب
ولو كانت امرأة لم يجز له تزويجها من نفسه وقال الشافعي من ملك

اصله

اصله من جهة الاب والام او فرعه وان سئل ذكر كان او انثى
عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد واختلفا وسواء ملكه فمروا بالاب
او اختارا كالشري والهبة وقال داود لا يعتق لفراده ولا لغيره
اعتناق من ذكر **باب التدبير** اذا قال السيد العبد
انت حر بعد موتي صار العبد مديرا يعتق بموت سببه واختلفوا
هل يجوز بيع المديرا قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه لان التدبير
مطلقا واذا كان مفيدا بشرط من شفر بعينه او مرض بعينه فبيعه
جائز وقال مالك لا يجوز بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه بعد
ان كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث
عتق جميعه وان لم يخله الثلث عتق ما يخله ولا فرق عنده
بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه على الاطلاق
وعن احمد روايتان لحدتهما مذهب الامام الشافعي والاخرى
يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين وولد المديرا عند
ابي حنيفة حكمه حكم امه الا انه يفرق بين المقيد والمطلق كما
تقدم وقال مالك واحمد كذلك الا انها لا فرق عندهما بين
التدبير ومقيد وللشافعي قولان لحدتهما مذهب مالك
واحمد والثاني لا يبيع امه ولا يجوز مديرا **باب**
الكتابة اتفقوا على ان كتابة العبد الذي له كسبه
مندوب اليها بالمال احد في رواية عنه يوجوبها اذا
دعي العبد سببه اليها على قدر قيمته او اكثر وصفتها ان
يكتب السيد عبده على مال معين يبيع فيه العبد ويورثه

تحت
الي سبيك واما العبد الذي لا كسبه قال ابو حنيفة ومالك وفي
لا تترك كتابه الامنة وعن حماد وابتان احدهما تترك والثانية
لا تترك وكتابه الامنة التي هي غير مكتسبة مكرهته اجا على
فصل واصل الكتاب ان تكون موجهة ولو كانت
فصل تكون كتابه يصح ام لا قال ابو حنيفة ومالك تضع حاله في
تجوز موجهة وقال الشافعي واحمد لا تضع حاله ولا تجوز الا
منجمة واقلة بخان فلو امتنع المكاتب من الوفا وبه مال يفي
بما عليه قال ابو حنيفة ان كان له مال جبر على الا اوان لم يكن
له مال لم يجبر على الاكتساب وقال مالك ليس له تجوز نفسه
مع القدر على الاكتساب فيجبر على الاكتساب خيشن وقال
الشافعي واحمد لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ **فصل**
واذا كاتب السيد عبده على مال فوفاه او بقي عليه شي اتا له
السيد منه شيئا قال الله عز وجل واتوهم من مال الله الذي
انكم وهدى ذلك مستحب او واجب قال ابو حنيفة ومالك
هو مستحب وقال الشافعي هو واجب للآية واختلف من وجه
هل له قدر معين ام لا قال الشافعي ولا قدر فيه وقال بعض
اصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم بقدرها الحرام
باختها كالمصلحة وقال احمد هو مقدر وهو ان يحيط السيد
عن المكاتب ربع الكتاب او يعطيه ما يقضه ربعه
فصل ولا يجوز بيع رتبة المكاتب عند ابو حنيفة
ومالك الا ان مالها اجاز بيع مال المكاتب وهو الذي لم يوجله
بمن حال

بمن حال ان كان غنيا فبغير من او عرضا فبغير من وعن الشافعي
قولان احدهما منهما انه لا يجوز وقال احمد يجوز بيع
رتبة المكاتب ولا يكون البيع فنسخا للكتابته فيقوم المشتري
فيه مقام السيد الاول واد قال كاتب على الف
درهم فانه متى اذا اعتق عند ابو حنيفة ومالك والحمد
ومع يصر ان يقول فاذا اريت الي فانت حر او ينوي
العتق وقال الشافعي لا بد من ذلك ولو كانت امته
وسرط وطيه في عقد الكتابه قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يجوز ذلك وقال احمد يجوز **باب**
امهات الاولاد اتفق الائمة الاربعة على
ان امهات الاولاد لا تباع وهذا مذهب السلف واختلف
فيها الامصار اما يحيى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم
وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد فلو تزوج
امه غيره واولدها ثم ملكها قال ابو حنيفة تضير امر ولد
وقال مالك والشافعي واحمد لا تضير امر ولد ويجوز لبيعها
ولا تعتق بموته ولو ابتاع امه وهي حامل منه قال ابو حنيفة
تضير امر ولد وقال الشافعي واحمد لا تضير امر ولد وقال
مالك في احدي الروايتين تضير امر ولد وقال في الاخرى
لا تضير امر ولد ولو استولد جارية ابنه قال ابو حنيفة ومالك
واحمد تضير امر ولد وللشافعي قولان احدهما لا تضير والثاني
تضير امر الذي يلزمه الولد من ذلك لابنه قال ابو حنيفة ومالك

يضم قيمتها ومهرها وفي ضمانه قيمة الولد قولان أحدهما
 أصحهما أنه لا يلزمه قيمة الولد وقال أحمد لا يلزمه قيمتها
 ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل السيد حارة أم ولد أم
 لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد له ذلك وقال مالك
 لا يجوز له ذلك والله أعلم قال مولف رحمه الله وحمل
 له الذي هذان التأليف لاختلاف الأئمة ونحن ننطق
 وإحسانا في تسميته رحمة الأمة وله الشكر على انعامه
 بالاعانة على انعامه واسأله كما منح ووفق وبلغ للدين
 وحقق أن ينفعني به والمسلمين وأن يجعلنا مع الذين
 انعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والسّهاد
 والصّالحين آمين ثم لله الحمد والشّان والمجد

وصلّى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما

كبيرا

عبد



جلبا كاره
 در حق
 ا
 ثبات
 م
 ب